الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ ١٩٢٩

الدكتور جعفر محمّد علي بخيت



نقله مِنَ الانجليزيّة إلى العربيّة
هنري رياض



المطبوعات العربية
للتأليف والترجمة

ص. ب. ١٠١٤٦ الخرطوم - السودان

الدكتور جعفر محمّد علي بخيت

الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ ١٩٢٩

نقله مِنَ الانجليزيَّة إلى العربيَّة
هنري رياض



الطبعة الثانية
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

المطبوعات العربية للتأليف والترجمة

المقرن - مربع ٣ - عقار رقم ٥٦ - مقابل عمارة التوحيد
ص. ب: ١٠١٤٦ - الخرطوم - السودان - هاتف ٧٧١٨٨

الباب الأول

مقدمة

كان الاوروبيون من ذوي الميول الامبريالية يتعجبون وفي نفس الوقت يتفاخرون بأن اعداداً كبيرة من الشعوب تشغل مساحات شاسعة من الأرض وظلت شعوبها خاضعة للدول الاستعمارية ، لا يحكمها غير حفنة صغيرة من رجال هذه الدول .

وإذا كان في استطاعة بناة الاستعمار أن يفرضوا ارادتهم باللجوء إلى استعمال القهر عند اللزوم ، إلاّ أن القسر اجراء باهظ التكاليف وبشع في طبيعته ليمارس كل يوم وباستمرار . غير أن سدنة التمثيل السياسي وعملاءهم كانوا على ما يظهر ، يلجأون عادة إلى طرق أكثر كياسة لتحقيق معجزاتهم ، وإذا ما سئلوا عن كيف تمكنوا من ذلك كانت الإجابة التقليدية « التهويش » أو « الهيبة » ، الا انه كان في واقع الأمر ما هو أكثر من ذلك ، إذ أنه لم يكن من الممكن ان يحققوا كثيراً بالطرق السلمية وفي شيء من السهولة الا إذا وجدوا من بين رعاياهم شركاء يمكن اقناعهم ـ بشروط خاصة ـ ليتعاونوا معهم ويحبذوا بدورهم معاونة اتباعهم .

وشروط المساومة كانت تختلف بين حالة واخرى . إلا أنها في جميع الأحوال كانت تشمل شرطاً بأن لا يطلب الحاكم المستعمر من شريكه المواطن أن ينفذ شيئاً لا يمكنه اقناع اتباعه بالقيام به لئلا يفقد مكانته ونفوذه بينهم ، وبالتالي يصبح مجهوده كمتعاون غير مجد .

ومن ضمن هذه الشروط أن يلتزم الاداري الأوروبي . عادة بتنمية مصالح شركائه الوطنيين وذلك تفادياً لئلا يصبحوا من الضعف بدرجة تؤثر على فعاليتهم أو ينحازوا الى العناصر المناوئة . وفي هذه الحالة ، ما لم تجد الإدارة من المؤيدين الوطنيين ما يصلح كبديل له نفس مستوى نفوذ سلفه ، فإن التعاون الذي يعتمد عليه سينهار تماماً .

ومدلول هذا النمط المبسط من الحكم الاستعماري ، لم يؤخذ دائماً في الاعتبار عند كتابة تاريخ الادارة الاستعمارية مع أن سياسة التعاون هذه هي قوام الحكم الاستعماري .

والمعروف أن السيطرة الأجنبية تعتمد في بقائها على كسب تعاون ـ أو على الأقل إذعان ـ

العناصر القوية التي لها وزن أكثر من غيرها في تنفيذ سياستها على رعاياها . إنها تعتمد في بقائها على كسب هذه العناصر أكثر مما تهتم بصرف النظر عن العناصر المناوئة التي اختارت جانب المعارضة ومما لا شك فيه أنه قد كانت هناك عدة طرق ـ وعدة خلطات ـ للوصول إلى نفس النتيجة ، وبناء على ما تمليه عليها أغراضها الاستعمارية وبناء على ما يطرأ من تغيير في سياستها تجاه رعاياها الوطنيين ، فإن هذه الحكومات الاستعمارية عدلت في معادلاتها السياسية من وقت لآخر .

فمثلاً، إذا ما أصبح أحد العناصر الوطنية من القوة في محيط السياسة المحليه بدرجة أكثر مما رسم له كنتيجة للتأييد الحكومي ، فلا بد من الحد من قوته ، ولا بد من إيجاد بديل لكل من يصبح في قمة السطوة من الرعايا المحليين .

ولذلك فقد كانت الحكومات الاستعمارية مغمورة حتى أذنيها في مياه سياسة رعاياها . فلمواجهة أعدائها كانت تمارس سياسة الكبح والموازنة وسياسة « فرق تسد » ، بينما كانت هناك سياسة الاغراء والترغيب والمداجاة والتهديد ، لتمارس مع اصدقائها حتى تستنفذ منهم أغراضها . فالمنح تكال للمتعاونين لتقويتهم ضد المعارضين ، والعقوبات توقع على غير المتعاونين لتضعف سيطرتهم على اتباعهم .

وقد كان الحكام الاستعماريون بالضرورة يتاجرون في العمالة السياسية والمنازعات الحزبية كما كان اسلافهم الحكام المحليون ، سواء أكانوا من باشوات الأتراك أم من الملوك الأفارقة .

وتبادل الحلفاء الذين كانوا يعلنون به تغيير سياستهم ، والتهديد بالحرب ـ أو بالموقف العدائي ـ الذي كانوا يلوحون به ، لدفع السياسة المحلية نحو الاتجاه الذي يحقق أغراضهم ، وسرعة استبدال الحلفاء وإقامة الأحلاف المضادة ، كل ذلك كان يشكل السر الحقيقي لعبقرية الإدارة الاستعمارية .

ونظام الأحلاف هذا ، لم يكن مفتاح السياسة للحكم الاستعماري فحسب ، بل هو الذي كان يكيِّف سياجها الإداري ووضع خططها لتصريف شؤون الحكم .

فالجهاز الإداري ـ من بين أشياء اخرى ـ كان يكيف ويغيِّر ، حتى يتمكن من مكافأة الحلفاء السياسيين وتقويتهم بالسلطة والهيبة والمال . وفي نفس الوقت ليحرم ويضعف المعارضين السياسيين .

حقيقة أن الاداريين الاستعماريين كانوا يتمسكون بالفلسفة العملية ، يهمهم تنفيذ الأمور . وكانت مصلحتهم الأولى كإداريين تتمركز في حسن الأداء ، في مراعاة الاقتصاد وفي

شعورهم بالوصاية ، كما أن الحكم الصالح والحكم غير الصالح من المسائل التي أدخلت في هذا النطاق . أما :نظريات الحكم المباشر وغير المباشر والأوامر الصادرة من هوايتهول أو من المديرين فهي مسائل لم يكن لها إلا أثر طفيف جداً على النظام الاداري ، إذ أن سياسة الأحلاف كانت تأتي قبل الاعتبارات الإدارية الأخرى بمعنى أن المقدرة الإدارية تتوقف بالضرورة على تسيير السياسة في الطريق المستقيم ، أمر يصعب ضمانه ما لم تكن هناك مكافآت إدارية مجزية كبيرة للمتعاونين سياسياً مع جهاز الحكم .

وإذا صحت هذه الفروض ، فإن المفاهيم التقليدية لتاريخ الإدارة البريطانية لمستعمراتها الإفريقية ولتاريخ افريقيا تحت الإدارة البريطانية يجب إعادة النظر فيها .

ولا يمكن للإنسان أن يحكي قصة الحكم الاستعماري كما لو كان شيئا أملته النظريات الأخلاقية أو الادارية أو أمراً أملته ارادة واضعي السياسة في هوايتهول أو في وزارة المستعمرات ، كما أنه ليس من الواقع في شيء أن تتصور أن الحكومات الاستعمارية كانت تعمل في فراغ سياسي ناتج عن انعدام النشاط السياسي الحديث أو النشاط السياسي التقليدي بين رعاياها الذين أخرصتهم وخدرتهم الظروف الاستعمارية .

ففي كل مكان كان للأهالي نوع من النشاط السياسي ـ في شكل أو آخر ـ على مستوى الاقليم ، وفي أكثر مما تسمح به الظروف ، على مستوى الحكومة المركزية .

والأهم من هذا أن دراسة سياسة التعاون ـ أو سياسة التواطؤ ـ تحت السيطرة الاستعمارية هي من الأمور الضرورية لتفهم الحركات الوطنية بافريقيا التي تكاد أن تكون في كل الظروف قد بدأت بين حلفاء الحاكم المستعمر ، ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق الاستقلال لأوطانهم فيما بعد الا بعد أن استمالوا إلى جانبهم المنظمات المتمسكة بتقاليدها القومية .

والقول بأن ظهور نخبة صغيرة من الوطنيين المتشبعين بالنظم والروح الغربية هي بداية ونهاية الحركات الوطنية بافريقيا ، لا يعدو أن يكون وهما إذا ما أخذنا في الاعتبار تسلسل الأحداث بين سياسة الأحلاف الاستعمارية والسياسات القومية بعد الاستقلال .

وعلى هذا ، فإن هذا البحث في الادارة البريطانية في السودان ما بين ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ سيحاول أن يكشف تيارات سياسة الأحلاف المتغيرة فيما يتعلق بتأثيرها على التخطيط والتنظيم الاداري ، إذ يقوم على معلومات أصيلة مستقاة من وثائق حكومة السودان ، وبالأخص من سجلات قلم المخابرات وسجلات الحاكم العام والسكرتيريين الاداريين ، ومن محاضر اجتماعات مديري المديريات ومديري المصالح الأخرى ومن سجلات عواصم المديريات .

بيد أن الدراسة الشاملة الكاملة للسياسة البريطانية تحتاج إلى مزيد من البحث في

المستندات المتعلقة بالسودان والمحفوظة بوزارة الخارجية البريطانية وأوراق المندوب السامي البريطاني لمصر (سابقا) ، والمستندات المحفوظة بدار الكتب المصرية . ولما كانت مثل تلك الوثائق ليست في متناول اليد ، فقد اتضح أنه من المستحيل الوصول إليها ، ولذلك لا يمكنني أن أدعي أن هذا البحث يصور القصة الكاملة للسياسة البريطانية تجاه السودان ، في تلك الفترة ، لأن وجهة نظر كل من لندن والقاهرة لا تزال في عالم الكتمان ، بيد أنه يعطي صورة للتاريخ السياسي والاداري لهذه الحقبة من وجهة النظر البريطانية بالخرطوم وبعواصم المديريات .

ولا ندعي أيضاً أن هذه الرسالة يمكن أن توضح القصة الكاملة للقومية السودانية ، لكنها توضح الأسباب الأولى لنشوئها وظهورها في كلا المجالين ، الحديث والمتواتر ، كما توضح تطورها عندما أخذ البريطانيون يلاحقونها عن طريق رجال المخابرات والسياسة .

وقد اتضح أن اختيار قضية السودان لدراسة سياسة الأحلاف التي كانت تمارسها الادارة الاستعمارية ، أمر موفق ، لأن القومية السودانية ظهرت قبل القوميات الأخرى للمستعمرات والمحميات بافريقيا الاستوائية ، كما أن نضوجها كان أسرع منه في أي مكان آخر . فمنذ بداية الحكم البريطاني كانت هناك عدة قوى كامنة للقومية السودانية ، وكانت جميعها تعمل على مستوى الحكومة المركزية على الأخص عن طريق التنظيمات الدينية التي هي في الواقع نواة القومية ، كأنصار المهدية والطرق الدينية ذات العقيدة الراسخة بينما نجد ، في معظم أقطار افريقيا الاستوائية ، أن العناصر التي قدِّر لها أن تتحد في الحركات القومية كانت في ذلك الوقت محصورة إلى درجة محسوسة في مستوى المراكز أو المديريات .

ولحسن الحظ كان للاداريين البريطانيين بالسودان جهاز أكثر حساسية لتقدير الحركات السياسية للسودانيين ، مما كان موجوداً بمعظم المستعمرات البريطانية بافريقيا .

فجهاز المخابرات كان مزوداً بموظفين سياسيين اذكياء ، لا برجال بوليس عاديين ، وكانت قيادة الجهاز تدرس بدقة فائقة التحولات في الحركة السياسية للسودانيين ، كما كانت تهتم اهتماماً بالغاً في تقديراتها .

وحكومة السودان ـ بخلاف الحكومات الأخرى ـ كان عليها أن تمارس الشؤون السياسية ، وقد لعبت دورها بترو ووضوح وبمهارة المحترف ، كما لم تلعبه أية حكومة بريطانية بافريقيا .

وفضلاً عن ذلك ، لم يكن الجهاز الاداري بالسودان ـ كما زعم البعض ـ طبقة من السادة تحكم السوء .

وسجلات حكومة السودان توضح أن التفكير السياسي والتفكير الاداري كان في مستوى عال بل كان ـ بالنسبة لذلك الزمن ـ يسبق بمراحل وضع الخطط السياسية في المستعمرات الافريقية الأخرى .

ولكل هذه الأسباب فإن دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، من المراجع القليلة جداً التي تمدنا بحصيلة طيبة وافرة من الشواهد المسجلة للطريقة التي كان يفكر بها الحاكم المستعمر والطريقة التي كان يتصرف بها سياسيا واداريا ـ كما كان عليه أن يتصرف ـ حسب القاعدة النظرية المبسطة للحكم الاستعماري التي أوضحناها سابقا .

وعلى هذا ، فقد كان الاداريون البريطانيون يقدرون كل الاحتمالات في دقة ووضوح وبطريقة بعثت الاطمئنان في نفوسهم ثم تصرفوا بالطرق التي خططتها لهم هذه القاعدة .

ولهذا السبب كان السودان هو الحالة النادرة التي يمكن فيها فعلا ـ بالرجوع الى السجلات والوثائق ـ حل المعادلات للأحلاف السياسية وأثرها على الجهاز الاداري .

ولقد لعب السودان دوراً خاصا في تاريخ افريقيا الحديث ، ليس لأنه بمساحته التي تبلغ مليون ميل مربع ، هو أكبر قطر في افريقيا ، بل لأنه هو القطر الأول ، بعد مصر وجنوب افريقيا ، الذي انتزع استقلاله من قبضة السيطرة الاستعمارية .

ومن الواضح أن الحركة الوطنية بالسودان قد ظهرت قبل الحركات الوطنية الأخرى للأقطار الافريقية المستعمرة ، وكانت أكثر قوة منها عند ظهورها ، وهذه حقيقة تعطيها أهمية تاريخية ، خاصة وهناك أسباب عدة لعبت دورها ليكون للسودان هذه الأسبقية . فقد كان للروابط الاسلامية في الشمال ـ ان لم يكن في الجنوب ـ أثرها الفعال في تفتيت الفوارق القبلية المحلية وارساء روابط فوق مستوى الروابط القبلية .

فمنذ القرن الرابع عشر كان السودان من الناحيتين الثقافية والسياسية عبارة عن امتداد عربي لمصر المسلمة والشرق الأوسط ، متوغل داخل الحضارات الزنجية والفرنسية لافريقيا الاستوائية .

وفضلا عن ذلك ، فقد كان السودان منذ أوائل القرن التاسع عشر خاضعا لحكومة مركزية ، تحت الحكم المصري أولا والمهدية ثانيا واخيرا تحت الحكم البريطاني .

وقبيل نهاية القرن الماضي شن السودانيون الجهاد تحت لواء المهدية ، في صورة شبه قومية .

وقد كانت ثورتهم من القوة بحيث تمكنت من دحر الامبراطورية المصرية ، وتأسيس دولة مهدية قوية كبديل لها .

صحيح أن كتشنر قد سحق هذه الدولة في واقعة أم درمان عام ١٨٩٨ ، وصحيح أيضا أن الحكم الاستعماري البريطاني قد بدأ من حيث انتهى المصريون ، الا أن الشعور الوطني والتنظيم القومي الذي اكتسبه السودانيون كنتيجة مضادة للموجة الأولى من موجات الاستعمار الحديث كان مما ساعد على الاسراع بتحريرهم من الموجة الثانية .

أما السبب الثالث الذي هيأ للسودان أن يسبق غيره من الدول الافريقية في مجال الحركات الوطنية ، فقد كان بلا شك يعزى إلى تأثير الوطنيين المصريين في صراعهم ضد البريطانيين بالقاهرة ، وربما كان السبب الرابع تلك النظرة الحرة ورحابة الصدر التي كان يتمتع بها رجال السلك الاداري البريطاني الذين عملوا بالسودان في الثلاثينيات من هذا القرن والذين ربما كانوا أحسن من منيت بهم الأقطار الافريقية من مثل هؤلاء الاداريين .

وأثناء تلك التقلبات المصيرية ذات المظهر الخلاب ، كان المواطنون في السودان الشمالي قد نمت في نفوسهم روح اجتماعية أعلى في مستواها من معظم الأقطار الافريقية المستعمرة ، كما نمت فيهم ملكة استيعاب الثقافة والسياسة الأجنبية المستوردة ، وذلك داخل اطار مؤسساتهم ومفاهيمهم التقليدية .

***

البلاد والسكان :

لقد تضافر الطقس والأمطار والتربة على أن يقسم السودان الى صحاري يسكنها البدو من رعاة الابل ، ومساحات من السافنا اليابسة ترعاها الماشية ، وأراضٍ مروية يفلحها مزارعون مستقرون ـ خليط ينتج منه النموذج المعروف لمشاكل السياسة الافريقية كالقلاع الصغيرة النائية والمناطق المكتظة بالسكان ، وكجباية الضرائب ، وسكان وادعون تاهوا في آفاق واسعة من حياة البدو القبلية .

والنيل هو بمثابة العمود الفقري للبلاد ، تتكاثف حوله حياة الاستقرار ، بينما تشكل أرض الجزيرة الخصبة الواقعة جنوب الخرطوم بين النيلين الأبيض والأزرق ، قلب البلاد النابض .

فمنذ القدم كانت هذه البقاع المتاخمة للنيل ، مهداً للممالك والسلطنات ، كما كانت تشكل مراكز التجارة ومعاقل المدنية .

وعلى بعد من النيل في الشمال الشرقي للخرطوم تقع منطقة شبه صحراوية يسكنها بدو من رعاة الإبل كالبشاريين والهدندوة .

هذا ، وإذا توجهنا غربا من الخرطوم ، وبعد أن يتجاوز المسافر الرقعة الضيقة التي تحتضن ضفة النيل الغربية فسيدخل أولا في منطقة من مناطق البادية الجافة التي يسكنها بعض رعاة الابل مثل الكبابيش والميدوب تعقبها منطقة زراعية يحرثها سكان مستقرون كالفور والجوامعة . وإلى جنوب هذه المنطقة ، تدخل اراضي المرعى التي يقطنها رعاة الماشية من بقارة وقبائل نيلية .

وفي أقصى الجنوب يحتوي السودان على حزام من منطقة الغابات الاستوائية التي يعيش سكانها على الصيد وعلى زراعة الكسافا (البقرة)[١] في المساحات الخالية من الغابات[٢] .

أما سكان السودان فخليط تماما كجغرافيته واقتصادياته .

وهذا القطر الذي أطلق عليه أرض السود في العصور الوسطى ، قد طرأ عليه تغيير كبير في سحنته بعد أن رأى فيما بعد ، هجرات متعاقبة من الساميين والحاميين .

والمناطق التي على ضفاف النيل يقطنها خليط من السكان الذين تحللوا من روابطهم القبلية وهم ينخرطون من أصل عربي اختلط بالدم الزنجي والدم النوبي الحامي الأصل .

ومن بين هؤلاء نجد الجعليين والشايقية والدناقلة والمحس ، وبين جميع هذه القبائل تسود الثقافة العربية الاسلامية .

والمنطقة الوسطى الواقعة جنوب الخرطوم يقطنها سكان من العرب يتخللهم بعض القبائل الزنجية الذين في معظم الحالات قد استعربوا رغم أن بعضهم ـ كالفور والميدوب والنوبة والانقسنا ـ لا يزالون يحتفظون بلغاتهم الأصلية وثقافتهم المميزة[٣] الا أنه في المديريات الجنوبية لا نجد للثقافة العربية الاسلامية أثراً عميقاً ، فالزنوج هم الذين يشكلون غالبية السكان كما أن الثقافات الزنجية هي التي تسود هذه المناطق .

وبعض هؤلاء السكان من القبائل النيلية كالدينكا والشلك والباريا والتبوسا واللاتوكا يتخاطبون بلغاتهم المحلية .

ومنذ عهد الفراعنة كان السودان الشمالي مركزاً قامت فيه دول وتكونت فيه قوميات ،

---

(١) نبات له جذور نشوية يكثر في الجنوب ويعتمد عليه الأهالي كثيرا .

(٢) انظر : جمهورية السودان ـ تأليف م . بارير ـ ١٩٦١ .

(٣) تاريخ العرب في السودان ـ الجزء الأول ـ طبعة كمبردج ١٩٢٢ ـ لمؤلفه أ . ماكمايكل .

الا أن تدعيم تلك الممالك كان دائماً يحد منه غوغاء البادية في الصحاري المتاخمة أو الغزاة الأجانب .

وفيما بين القرن السادس والقرن الخامس عشر تعاقبت على بلاد النوبة عدة ممالك مسيحية مشهورة ، عقدت تحالفا مع مملكتي مقرة وعلوة ، إلا أن هاتين المملكتين ، والمسيحية نفسها ، قد محيت من تلك البقاع بواسطة الغزاة العرب المسلمين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وقد أسس هؤلاء الغزاة سلطنة الفونج بسنار الواقعة في أرض الجزيرة ، كما أسسوا بالغرب سلطنة دارفور المستعربة[1] .
وقد سادت السلطنتان ربوع السودان حتى الغزو المصري الذي تم في عهد محمد علي في ١٨٢٠ وذلك الذي تم في عهد اسماعيل في عام ١٨٧٤ .

لقد كانت الامبراطورية المصرية هي أول من حقق الوحدة للسودان الحديث ، وأقام النظام في جميع ارجائه حتى بحيرة فكتوريا جنوبا ، وذلك في القرن التاسع عشر .

ولأول مرة في التاريخ تنتظم تحت حكم واحد كل من بلاد النوبة وسنار ودارفور وجبال البحر الأحمر ومناطق الزنوج بالجنوب . وفي هذا العهد أيضاً أدخلت تحسينات كبيرة في طرق المواصلات والري ، واستجلبت أنواع جديدة من المحاصيل واتسعت التجارة ، ثم بتحقيق حرية التنقل تمكن السكان من أن يختلطوا أكثر فأكثر . وانتعشت التجارة في العاج الأبيض والأسود بما هيىء لها من رواج في الأسواق الأوروبية التي اتجهت نحو تصنيع العاج في كرات البليارد وأصابع البيانو ومقابض المظلات وغيرها من نوافل الترف ، مما أغرى سكان ضفاف النيل أن يضربوا بقوافلهم غرباً متوغلين في كردفان ودارفور إلى منطقة بحر الغزال ، وأن يخترقوا بمراكبهم حواجز السرود ويتعمقوا في منطقة خط الاستواء .

وأخذ الحكم المصري طابع الحكم الاستبدادي المحكم ، قوامه الحاميات العسكرية الرئيسية التي كانت تشرف على رؤساء العشائر البدوية الذين أوكلت إليهم مسؤولية قبائلهم . أما في المدن فقد كان الأقباط والمصريون هم قوام الأعمال الكتابية بدواوين الحكومة ، ومنهم ظهرت الطبقة المعروفة « بالمولدين » بينما كان قوام الجيش من الجنوبيين والنوبة الذين كانوا أصلاً من الرقيق ، وقد انتفخت بهم وبسلالاتهم المتحضرة هذه المدن فيما بعد .

بيد أن الادارة المصرية[2] لم تحظ بمساندة صادقة من السودانيين الشماليين إذا استثنينا الشايقية الذين انخرطوا في سلك قواتها غير النظامية ، وظل السودانيون محتفظين بولائهم

---

(١) آرسل أ . ج . ـ تاريخ السودان ١٨٢١ ـ ١٩٦١ .

(٢) هل . ر . ـ مصر في السودان ـ ١٨٢٠ ـ ١٨٨١ (اكسفورد) .

لسلاطين الفتح والفور الذين سحقتهم الجيوش المصرية .

وفي سنة ١٨٨٢ بدأ جلادستون السيء الحظ ـ على كره منه ـ الاحتلال البريطاني الطويل الأمد للأراضي المصرية ، بعد أن سحق القوات المصرية الثائرة في واقعة التل الكبير ، وعندئذ رأى السودانيون ان فرصتهم قد سنحت لاسترداد حريتهم بقوة سواعدهم وسيوفهم .

وفي عام ١٨٨١ أعلن محمد أحمد بالجزيرة أبا أنه المهدي .

وعندما حلت سنة ١٨٨٤ كان قد أجلى المصريين عن السودان . وباللجوء إلى ما يشبه تنظيمات الطرق الصوفية وبمناداته باحياء الإسلام في صفائه الفطري ، وباعلانه الجهاد على « الأتراك » جباة الضرائب الكفار ، لاعادة حكم الشريعة الاسلامية . . بهذا وذاك استطاع المهدي أن يصهر عناصر التذمر المتعددة بين السودانيين في بوتقة واحدة نتج منها جيش ودولة .

واستحوذ المهدي على تأييد دعاة الإصلاح المتطرفين ـ الفقهاء ـ وعلى تأييد التجار الجعليين والدناقلة الذين أوذوا بنظام الضرائب المصري وتكبدوا خسائر فادحة لما قام به اسماعيل من اجراءات تعسفية لقمع تجارة الرقيق ، كما اكتسب تأييد سلالة السلطنات المقهورة وقبائل البقارة البدوية في كل من جنوب كردفان ودارفور ، واخيرا وليس آخرا ، على تأييد قبائل البجه بجبال البحر الأحمر .

ولم تمض إلا سنة واحدة على تلك الانتصارات السياسية الباهرة وقيام ذلك الهيكل الديني الرائع ، حتى عجلت المنية بحياة المهدي . وحتى سنة ١٨٩١ كان للجعليين والدناقلة اليد العليا في الدولة المهدية ، إلا أنه بعد ذلك وتحت حكم الخليفة عبدالله انتقلت السيطرة الى أيدي رجال الغرب من البقارة عن طريق الحكم الاستبدادي الذي فرضته « الراية الزرقاء» .

ويمكن أن تعتبر المهدية أول حركة وطنية قام بها السودانيون ضد الحكم الاستعماري ، رغم أن طابعها وروحها كانا تقليديين واسلاميين اكثر مما كانا لدوافع دنيوية حديثة .

وقد أوضحت بجلاء ـ والحكام البريطانيون الذين أتوا بعد ذلك لم ينسوا ذلك أبدا ـ المقدرة العظيمة للصوفية السودانية على السمو إلى ما فوق الفوارق الطبقية ، كما بينت مقدرة تنظيمات الأخوة الاسلامية المتمثلة في الطرق الدينية على تجنيد الرأي العام وحشد الجيوش سواء كان ذلك بفرض تفجير الطاقات القومية الكامنة أو اثارة العصبية الدينية أو إيجاد حكومة وطنية .

بيد أنه في ١٨٩٨ جاء كتشنر إلى السودان على رأس جيش من المصريين لدحر أبطال المهدية في أم درمان ، وكان ذلك نتيجة الوضع الشاذ الذي فرضه التخطيط الهندسي لاقتسام افريقيا بين انجلترا وفرنسا وتنافسهما على كل من مصر وأعالي النيل ، الأمر الذي أدى الى

حـادث فاشـودة المشهور . فـالبريـطانيون لم يحضـروا لأي غرض حقيقي من وراء احتـلالهم للسودان أكثر من أن يضمنوا ابعاد الفرنسيين عنه .

حقيقة أن المصريين قد عـارضوا ذلـك ، الا أنه رغم ذلـك فإن الأمـوال التي صرفهـا البريطانيون والجيوش[1] التي استخدموها في سحق المهدية واحتلال السـودان ، كانت امـوالاً وجيوشا مصرية . وقد رفع العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري للدلالـة على أنـه أصبح تحت السيطرة البريطانية بحق الفتح البريطاني بنفس القدر الذي يعطي مصـر السيطرة عليـه بحق تبعيته السابقة لها .

وليس من الغريب إذن ، أن يكون موضوع السودان من المشاكل الرئيسية للنزاع الذي نشب بين البريطانيين والمصريين . وقد بدأت هذه المشكلة عندما أمر كرومر المصريين بإخلاء السودان في عام ١٨٨٤ ، وظلت كما هي عندما عارض الوطنيون المصريون إعادة فتحه ما بين ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨ ثم بعد ذلك أدت سيطرة البريطانيين على السودان إلى تعكير العلاقـات بين الحكومتين البريطانية والمصرية إلى درجة بعيدة حتى ١٩٥٦ .

واتفاقية الحكم الثنائي بين انجلترا ومصر ، التي أبرمت في يناير ١٨٩٩ أعطت السودان شخصية دولية منفصلة عن مصر ، وذلك لضمان أن الحقوق الدولية التي كبلت بها مصر لا تمتد الى السودان فتعوق السيطرة البريطانية عليه .

ورغم أنه قد نص في الاتفاقية على حقوق الخديوي السـابقة للمهـدية إلا أن مقـدمتها أوضحت بجلاء أن حق الفتح هو الذي أعطى البريطانيين شرعية حكم البلاد .

ووضعت السلطة المدنية والسلطة العسكرية في يدي حاكم عام بريطاني يعين بمرسوم من الخديوي ، ولكن لما كان البريطانيون هم الذين كانوا مسيطرين على مصر ، ولما كان الخديوي ملزماً بقبول ما قدمه البريطانيون من نصح في جميع المسائل السياسية الهامة ، فإن الحاكم العام الذي هو أيضا سردار الجيش المصري بالسودان ، كان يرشح بواسطة الحكومة البريطانية .

وكان لقراراته قوة نفاذ القانون بعد موافقة السلطات البريطانية والمصرية بالقاهرة .

ومن الناحية المالية ـ وان لم يذكر ذلـك في الاتفاقيـة ـ كان عـلى مصر أن تتحمـل جميع تكاليف الادارة المدنية والعسكريـة ، كما أن ميـزانية السـودان كانت تحت رقـابة وزارة المـالية بالقاهرة .

---

(١) في الواقع ان فرقتين بريطانيتين قد احضرتا لتعزيز الجيش المصري الفاتح .

وفي الواقع ، كان على البريطانيين أن يحكموا وعلى المصريين أن يدفعوا . ورغم أن كتشنر كان أول حاكم عام للسودان الا أنه كان خاضعاً في الواقع لتعليمات كرومر ، المندوب السامي بالقاهرة ، وقد ذكر كرومر في هذا الصدد : « ما أريده هو أن أتصرف في المسائل الكبرى ، وأن أترك التفاصيل والتنفيذ لمعالجتها محلياً » .

أما لندن والقاهرة فلم يكونا في عجلة للقيام بعمل أي شيء خاص في السودان بعد أن تمت « تهدئته » . وبعد ابعاد شبح التحدي الفرنسي ، ذكر سالسبوري في خطاب أرسله الى كرومر : « ليس من المحتمل أن تتدخل معنا أي من الدول الأجنبية . . . وليس هناك من خطر في أن نقضي وقتاً كبيراً في هذه المهمة » .

لقد ترك كرومر ليملأ الفجوة التي أمامه بما يراه من أفكار صالحة . ورغم أن الإصلاح الأخلاقي ، بل أكثر من ذل الإصلاح المالي للدول الشرقية . كان بمثابة رأسمال لكرومر الا أنه لم يكن في عجلة في أي أمر تعلق بشؤون السودان .

وكثيراً ما ذكر وهو في موضع الحبر الأعظم الذي تخيل نفسه فيه : « يجب أن يترك الاصلاح للزمن بحكم الضرورة . . لا تحاول أن تنجز أكثر من اللازم في وقت واحد » .

لقد كانت خبرة كرومر أكبر وأعظم من أن يواجه في الحال موضوع إيجاد متعاونين من المواطنين السودانيين لمساندة الحكم البريطاني بالسودان ، وذلك رغم أنه لم ينجح نجاحا منقطع النظير في يوم من الأيام في ايجاد من يعمل معه بالقاهرة من الزعماء المصريين ، ومثل كثيرين من أبناء جيله الذين سبقوا عهد التمثيل السياسي ، فقد أخذ يبحث عن مثل هؤلاء المتعاونين بين أفراد « الطبقة الراقية » وأصحاب المصالح التقليدية الراسخة في الأوساط المستقلة .

لقد كتب يقول : « في كل قطر ، وخصوصا إذا كان المصلح في هذا القطر من الأغراب (الأجانب) ، فإنك لا تستطيع أن تغرب ـ أي تبعد ـ الطبقات العليا » ، وقد كان العلاج السري الذي يستعمله هذا القنصل العام في الحالات التي لا تستغل فيها الامتيازات هو « الاعتدال وكل ما يمكن من الاحترام للمصالح المكتسبة » ، وفي الوقت الذي كان فيه كل تفكيره متجها نحو مصر . لم يسعفه خياله أن يتصور الوضع في السودان بأنه أكثر من عملية معطلة ، وقد قاده تفكيره إلى أن يقول « وحتى أكثر اجزاء البلاد تقدما لا يمكن أن يقال عنها أنها تعدت طور البربرية .

ولجيل آخر على الأقل ، لا يمكن أن يقوم أي تساؤل فيه شيء من التعقيد عن أمثل الطرق التي يمكن بها للعقول الشرقية أن تتقبل النظم الغربية ، فالمشاكل السياسية قليلة في

عددها وبسيطة نسبيا في جوهرها »[1] ، ولذلك « فإن نظاما مبسطا للضرائب وأجهزة مبسطة جداً لادارة المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية ، وتعيين حفنة من الموظفين يتم اختيارهم بعناية ويمنحون قدراً كافيا من حرية التصرف لمعالجة التفاصيل المحلية ـ هذا كل ما هو ضروري ، في الوقت الحاضر »[2] .

ولذلك فإن ادارة السودان حتى ١٩١٤ ـ تحت كتشنر أولا وونجت ثانيا ـ لم يكن بها ما يسترعي الانتباه كما هو متوقع في ادارة بها عجز سنوي في ميزانيتها تقوم مصر بسداده كمنحة بغرض المساعدة .

وكانت هناك حفنة من الضباط البريطانيين ـ معظمهم من ضباط الجيش المصري المنتدبين للعمل بالسلك المدني ـ تقوم بمراقبة أعمال المآمير ونواب المآمير المصريين ، وهؤلاء بدورهم يراقبون الزعماء المحليين للقرى والعشائر .

وقد قامت بعض الاضطرابات القبلية وبعض الانتفاضات من أنصار المهدي ولكنها كانت كلها صغيرة ، لم تؤثر على أعمال التهدئة التي كانت تسير بخطى بطيئة .

ومدلول الدخل الذي ارتفع من ٣٥٠٠٠ جنيهٍ في ١٨٩٨ الى ما يربو عن المليون وربع المليون في ١٩١٤ أوضح جليا رسوخ النظام والسيطرة .

لقد تم تشييد الخطوط الحديدية ما بين عطبره وبورسودان وما بين الخرطوم والأبيض . وفي ١٩٠٢ شيدت كلية غردون لتدريب ابناء « الرجال البارزين ومشائخ القرى وزعماء الأقاليم »[3] في المواد المهنية بنوع خاص . وذلك لخلق طبقة من الصناع السودانيين ليحلوا محل المصريين في السكك الحديدية والمصانع الحكومية ، وأيضاً لايجاد طبقة من الكتبة السودانيين ليملأوا الوظائف الدنيا لهذا الجهاز الاستبدادي .

ثم وضعت الخرائط لبناء خزان سنار وري الجزيرة الا أن الحرب العالمية الأولى قد ألقت جانبا بهذا التخطيط الذي كان مقدرا له أن يكون محور الاقتصاد في المستقبل[4] .

وفي نفس الوقت ، كانت حرارة الاضطرابات الشعبية ضد الحكم البريطاني بمصر قد ارتفعت إلى درجة الغليان وكان من ضمن النداءات البراقة « سرقة البريطانيين للسودان »

---

(١) من خطاب كرومر الى جراي ـ مارس ١٩٠٧ .

(٢) من ادم الى سالسبوري ـ ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ .

(٣) انظر مقال جيمس كري عن « التجربة التعليمية بالسودان الانجليزي المصري » بمجلة الجمعية الافريقية مجلد ٣٣ العدد ١٣٣ ـ اكتوبر ١٩٣٤ .

(٤) السودان الانجليزي المصري لماكمايكل ـ ص ٨٨ ـ ٩٠ .

وتسبب الضغط بالقاهرة في توتر العلاقات بين السلطات البريطانية بالقاهرة والخرطوم لأن الوطنيين المصريين استغلوا مشكلة ود حبوب[1] باعادتهم للأذهان حوادث دنشواي[2] .

فقد رفع كرومر عقيرته بالشكوى أولاً ثم تبعه غورست من أن ونجت وموظفيه بالخرطوم كانوا يقومون بكل ما أمكنهم لكي يتحللوا من نفوذ القاهرة ويرسخوا فكرة استقلال السودان عن مصر .

وكلما نجحوا في هذا الاتجاه كلما زادت شكوى الوطنيين المصريين حماسا ولهيبا .

وكنتيجة لذلك ، فرض غورست على ونجت ما سمي بمجلس الحاكم العام ، وبتوضيحه تفاصيل المسائل التي يجب على الادارة السودانية أن تحصل فيها على موافقة مصر ، أمكنه أن يكبح جماح هذه الحكومة المستقلة ويحد من تصرفاتها .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى وضع البريطانيون نظاما للتعاون مع رعاياهم السودانيين ، كان مضمونه ما وضعه كرومر من مبدأ للعمل بمساندة « العناصر الرشيدة » التي كان يؤمن كتشنر بمبدأ الاتصال الشخصي بكل منها ، فقد كتب يقول :

« أن العمل الفردي الذي يقوم به الضباط البريطانيون ، الذين يعملون لغرض مشترك في محيط الشخصيات الوطنية ممن اكتسبوا ثقتهم » ، هو الذي سيأتي بنتائج فعالة[3] .

وعلى أي حال فإن سياسة الاعتماد على شبكة من « المعارف القدامى »،وعلى تأثير الشخصية البريطانية ، قد عززت بضروب أخرى من التنظيمات التي يمكنها أن تتفاهم .

فالتنظيمات الاسلامية القوية ، التي هي فوق القبلية ، والتي تمثلها المهدية في أروع صورها ـ يجب أن لا تهمل . فمشايخ الطرق المتمسكة بمعتقداتها الدينية والعلماء وزعماء القبائل ـ كل هؤلاء قدر لهم أن يكونوا سنداً للحكم البريطاني منذ البداية وحتى الثلاثينيات من هذا القرن ضد أي تجدد لنشاط المهدية المتطرفة .

---

(١) عبد القادر ود حبوب أثار فتنة بالجزيرة في ابريل سنة ١٩٠٨ ، وكان هناك خطر من انتشار ثورة بالسودان الا انها قتلت في مهدها وقد حوكم بالقتل كل من عبدالقادر واثني عشر من المشتركين معه . وقد اطلق عبد العزيز جاويش محرر جريدة اللواء بالقاهرة على هذا الحكم عبارة دنشواي اخرى خطاب من فورست الى كرومر ٦ يونيو ١٩٠٨ .

(٢) عندما كان جماعة من الضباط البريطانيين يصطادون الطيور بدنشواي اصابوا امرأة مصرية فنشب شجار بين الضباط والأهالي مات فيه احد الضباط بسبب ضربة شمس . واتخذت السلطات البريطانية اثر ذلك اجراءات صارمة الهبت الشعور الوطني بمصر .

(٣) من تعليمات كتشنر الى المديرين .

السياسة والادارة
١٩١٩ - ١٩٢٤

كانت المشكلة التي واجهت البريطانيين كحكام مسيحيين في ادارة السودان بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩ ، باعتباره بلداً مستعمراً يعتنق غالبية سكانه الاسلام ، هي العثور على أشخاص من أهالي البلاد يدينون بالولاء والاخلاص لنظام الادارة الجديدة ويعترف بهم في نظام الحكم .

وكانت القوة التي احتفظت بها الحكومة في داخل حامية الجيش المصري قد بلغ تعدادها ١١٠٠٠ جندي[١] لمواجهة الذين لم يستسلموا ايديولوجيا للنظام الجديد ، رغم أن ذلك كان أمرا مرهقا وباهظ التكاليف والنفقات .

أما بالنسبة للآخرين ، فقد فضلت الادارة البريطانية سياسة التلويح بغصن الزيتون على استخدام المدافع سريعة الطلقات .

وقبل انهزام المهدية في ام درمان ١٨٩٨ ، قامت دولة المهدية[٢] في عهد الخليفة على القوة الحربية لقبائل البقارة الرحل القاطنين بغرب السودان ، والذين تركزت جموعهم بأم درمان ، وعلى السيطرة الادارية للمستخدمين من البقارة .

وتسببت الهزيمة وتصفية قيادة المهدية في اطفاء الكثير من وهج الأسس الايديولوجية التي قامت عليها المهدية .

ولم يكن افراد الفئة المستنيرة من سكان المدن والمناطق النيلية آسفين على التحرر من ربقة البقارة وتعاليم التصوف التي حرمت عليهم المتع والمباهج الحضارية التي كانوا يمارسونها من قبل[٣] .

---

(١) جريدة التايمز - ٣٠ مارس ١٩٠٠

(٢) هولت . ب . م - دولة المهدية في السودان (اكسفورد) - ١٩٥٨ ص ١١٦ - ٢٤٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٦٥ .

وكان زعماء الطوائف والقبائل سعداء للتحرر من قبضة المهدية التي كان يمارسها بعض الموظفين من أولياء نعمتهم أو من خارج دائرة تلك الطوائف والقبائل .

وكان لشيوخ الطرق ، الذين تعارضت طرقهم السنية لدعاوي المهدية . وللعلماء الذين استرشدوا بالفقه والأحكام الشرعية الدقيقة ، أسباب دينية سليمة للابتهاج بسقوط حكم الخليفة ، واستبشر كثير من الناس بحلول السلام والنظام بعد سنين طويلة من الحروب المدمرة .

وقد توافر من بين أولئك المعادين للمهدية انصار التعاون مع البريطانيين .

ومنذ البداية لجأ الحكام الجدد الى الحصول على تأييد من جانب الزعماء الدينيين التقليديين المعادين للمهدية .

وفي ١٨٩٦ أذاع كتشنر منشوراً بأنه أتى لكي يخفف « أوجاع المسلمين . . وليشيد دولة اسلامية تقوم على العدل والحق ، ولكي يشيد الجوامع ويساعد على نشر الاعتقاد الصحيح »[١] .

ووعد كرومر الشيوخ والأعيان عام ١٨٩٩ باحترام الدين الاسلامي واتباع الشريعة الغراء[٢] .

وكان شخصياً يرى بأن النشاط التبشيري المسيحي بشمال السودان المسلم « يكاد يكون ضربا من الجنون »[٣] .

مهما يكن من أمر ، فقد كان البريطانيون على حذر للموازنة بين جميع القوى المتعاونة معهم ، لكي تحول دون ان تصبح احداها أكثر قوة ولكي تتجنب الادارة أن تكون أكثر اعتماداً على أي منها .

ومنذ البداية ، تحققت الادارة من أهمية الطرق الصوفية[٤] واتباعها الكثيرين ، وانتشار تنظيماتها الهرمية المتدرجة وقدرتها على تنظيم اعضائها على العمل في منظمات قبلية .

وعلى هذا ، في عام ١٩٠٠ سعى كرومر لمنح السيد علي الميرغني لقباً رسميا ، باعتباره زعيم طائفة الختمية ، الذي حظي بنفوذ ديني محلي عظيم[٥] .

---

(١) نعوم شقير ـ تاريخ السودان ـ ٥٨١ ـ ٥٨٢ .

(٢) أوراق كرومر ـ ص ٥٥ .

(٣) خطاب كرومر للانسداون ـ ٩ مارس ١٩٠٠ .

(٤) ترمنجهام ، ج . س ـ الاسلام في السودان ـ ١٩٤٩ .

(٥) رسالة كرومر للملكة ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٠٠ .

ولم يكن يخفى على الحكام المسيحيين العلمانيين بأن زعماء الطرق يدعون أنهم ينحدرون من سلالة النبي ، وأن سلطانهم على اتباعهم مستمد من البركة ومواهب الكشف عن الباطن ، وأن تنظيماتهم قد تعطيهم القوة لاستثارة انفجارات تقوم على التعصب .

وتجنبا لأي اثارة ممكنة من جانب شيوخ الطرق ، رأى البريطانيون أيضا تقوية جانب المدرسة المنافسة في نطاق مذهب انصار السنة ، التي كانت تمثل العلماء الذين لم يجمعهم تنظيم موحد مركز ، ولم يدعوا أنهم من أصحاب البركة أوالمواهب ، والذين استمدوا نفوذهم محليا من العلم والتقوى ، وكانوا لا يتطرقون للسياسة وشغلهم الشاغل تطبيق الأحكام الشرعية . وكان التعاون مع العلماء متجها صوب اضفاء رداء من النفوذ الروحي لتعاليم السنة الاسلامية ، على الادارة البريطانية .

وللموازنة بين جانب العلماء الضعيف وجانب شيوخ الطرق القوي ، شكلت الحكومة في عام ١٩٠٢ لجنة العلماء ، ومقرها جامع أم درمان ، وذلك لتقديم النصح والمشورة للحكومة في الشؤ ون الدينية .

وإذا ما وجد البريطانيون انفسهم يرتكزون أساسا على التحالف مع القادة الدينيين والزمنيين في المديريات والمراكز، فإن شبكة المتعاونين من الأهالي مع الادارة لم تكن قائمة على أسس منهجية بل على أسس شخصية ومرنة .

ومن وجهة النظر المحلية ، استهدفت السياسة البريطانية السعي وراء التعاون والتحالف مع « الأعيان » المحليين على مختلف مشاربهم وطبقاتهم .

وقد أوضح منشور كتشنر في عام ١٨٩٩ هذا المفهوم إذ ورد به : « وإن الواجب أمامنا جميعا . . . هو أن نحصل على ثقة الناس . . . وذلك بأن نكون على اتصال وثيق مع أفضل طبقة من الأهالي ، الذين نأمل عن طريقهم تدريجياً في التأثير على جميع افراد الشعب » .

وتوقع من المديرين والمفتشين « أن يعرفوا شخصيا جميع الرجال البارزين في المراكز ، وأن يظهروا لهم عن طريق الاهتمام الخاص . . . بأن تطوير مصالحهم الذاتية هو الهدف الرئيسي للحكومة » .

وكان ذلك يعني في المناطق المتحضرة ، الاهتمام - في الاعتبار الأول - بالتجار الذين اعتمدت مصالحهم دائماً على الحياد السياسي . والذين فضلوا بطبيعة الحال سلبية العلماء من أنصار السنة على اقتحام مخاطر المعترك السياسي .

أما بالنسبة للمناطق الريفية ، فقد كان ذلك يعني الاهتمام بزعماء القبائل من ذوي

النفوذ . ولكن تُرك أمر ذلك للمسؤولين في كل منطقة لاختيار مثل أولئك الزعماء أما بالنسبة للحكومة المركزية فلم يكن ثمة محاولة جادة منظمة لضمان تعاون زعماء القبائل التقليدية قبل ١٩١٩ ، كما كان عليه الحال بالنسبة لرؤساء الطوائف التقليدية .

وساعد توسط الموظفين المصريين ، على تمهيد طريق التعاون بين الحكام البريطانيين وبعض الرعايا السودانيين ، وذلك قبل الحرب العالمية الأولى .

ومن ناحية رسمية على أدنى تقدير ، خضع السودان للحكم الثنائي من جانب مصر في شخص الخديوي الذي كان يعتبر مندوبا للباب العالي العثماني بتركيا ، الأمر الذي ساعد على أن يصبغ الشرعية على الحكم البريطاني من وجهة النظر الاسلامية ، على الأقل بالنسبة لعامة المسلمين .

أما من ناحية نظرية ، فقد كان الحاكم العام البريطاني وموظفوه مستخدمين تابعين للخديوي وضباط الجيش المصري[١] .

بل أكثر من ذلك ، فقد كان المصريون يحتلون الوظائف الوسطى والصغرى في الحكومة المركزية، وشغلوا وظائف المآمير، إذ كان على المأمور إدارة المركز تحت إشراف المدير البريطاني حتى أن الحكومة كانت تتعامل مع معظم الأهالي عن طريق المصريين أي الوكلاء المسلمين .

وظل التعاون مع العلماء وشيوخ الطرق والأعيان بمساعدة الموظفين المصريين المؤيدين لزعماء الطوائف ، والعناصر المحافظة في المجتمع السوداني ، قائماً بصورة مرضية حتى ١٩١٩ .

وكانت المهدية ـ بطبيعة الحال ـ محرمة .

والحق أن كتشنر قد نادى بعد موت الخليفة بأن المهدية اصبحت « اثراً بعد عين »[٢] ، بيد أنه رغم صحة القول بأن قيادتها التنظيمية قد تفتتت ، الا أن الانفجارات المحلية في المناطق الريفية ظلت مستمرة ردحاً طويلاً ، إلى حد اقناع الادارة البريطانية بأن ظهور النبي عيسى[٣] سبب من الأسباب الرئيسية لقلقهم . ولقد انفجرت سلسلة من الثورات المحلية

---

(١) كان الحاكم العام للسودان هو سردار الجيش المصري ، ويعين بمقتضى ديكريتو من الخديوي .
وكان استخدام الخديوي لبعض الأوروبيين المسيحيين للعمل في السودان امرا شائعا في عهد الحكم التركي المصري ، ولم يكن امرا غير مألوف ان يستخدم الخلفاء المسلمون بعض المسيحيين واليهود في وظائف الدولة .

(٢) خطاب لورد كتشنر لوكيل وزارة الحربية البريطانية ـ ٢٥ نوفمبر ١٨٩٩ ـ الجريدة الرسمية البريطانية « اللندنية »٣٠ يناير١٩٠٠ .

(٣) كان أولئك يعتقدون بأن البريطانيين ـ اعداء المسيح ـ الذين هزموا خليفة المهدي سيهزمون وأن الاسلام سيسترد سطوته بظهور النبي عيسى .

عندما لجأ كثير من ادعياء العيسوية الى استغلال الخلافات القبلية عن طريق نشر الدعوة القائلة بأن نزول عيسى ليقود جحافل المسلمين ويملأ الدنيا عدلاً بعد الجور أمر لا مفر منه بعد هزيمة المهدي الذي كان البريطانيون على بينة من أمره ، ومن ثمة يقوم حكم اسلامي لا نهاية له .

وقد حدثت مثل تلك الانتفاضات مثلا في كردفان (١٩٠٢) وفي سنار (١٩٠٤) وفي بربر (١٩١٠) وفي جبال النوبا (١٩١٥) [١]. وكان من اليسير القضاء عليها واعدام الرسل المزعومين .

وكان هناك حركات للتمرد مماثلة في الجنوب الوثني ، وقد قضي عليها بالمثل بالعنف والقوة [٢] .

وعلى هذا ، أظهرت التجربة البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى بأن نظام التعاون السياسي الديني قد نجح الى حد كبير في المدن والمناطق النيلية بالشمال ، وأن نجاحه ضئيل في المناطق الريفية غير المتحضرة وبالمديريات الجنوبية أيضاً

وكان من المتوقع أن يكون نشوب الحرب في عام ١٩١٤ محكا لاختبار ذلك التعاون ، خاصة لدخول سلطان تركيا الحرب ضد بريطانيا .

والسؤال الذي دار بالأذهان وقتئذ : تُرى هل يستمر زعماء الطرق التقليدية والعلماء بالسودان في التعاون مع البريطانيين الذين دخلوا الحرب ضد خليفة المسلمين على الأرض ؟ وان فعلوا ذلك ، فهل سيتسبب ذلك في ظهور النبي عيسى أو دعوة الوثنيين في إثارة القبائل البدوية والمديريات الجنوبية ضد الحكومة ؟

وفي ١٩١٤ طلب الحاكم العام السير ريجنالد ونجت من العلماء والأعيان تأييد بريطانيا باعتبارها الصديقة الحامية للاسلام [٣]. فاستجابوا لذلك استجابة ظاهرة وسريعة [٤]، ومن ثم ارسل العلماء وشيوخ الطرق والأعيان وزعماء القبائل رسائل الولاء للحاكم العام [٥]، واعلنوا وأتباعهم استعدادهم للوقوف بجانب بريطانيا ، واستنكروا اعلان تركيا الحرب ضدها .

ولربما كان أكثر الرسائل بروزا رسالة السيد عبد الرحمن المهدي ، ابن المهدي نفسه ،

---

(١) السودان الانجليزي المصري ١٩٢٠ ص ٤٢ ـ ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٩ ـ ٥٣ .

(٣) ونجت ـ ونجت في السودان ـ ١٩٥٥ ص ١٦٨ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٦٩ .

(٥) ضم الرسائل المذكورة كتاب « سفر الولاء » وهو عبارة عن مجموعة رسائل الولاء التي استلمها الحاكم العام ، ونشرت في ملحق خاص لجريدة « سودان تايمز » في ١٤ اغسطس ١٩١٥

الذي ظل في الخفاء تحت رعاية الشيخ محمد البدوي رئيس لجنة العلماء ، إذ تصدى لذلك وقام بناء على رجاء من ونجت بضمان ولاء بقارة النيل الأبيض لبريطانيا في مواجهة الدعاية المناوئة لها من جانب انصار السنوسي بطرابلس .

ولم يكن هناك الا عقبة كبرى واحدة بالنسبة للانجليز ، تمثلت في تمرد علي دينار حاكم منطقة دار فور ، غير أنه قضي على سلطنته في عام ١٩١٦ ، ومن ثم خضعت دارفور لسيطرة الحكم الثنائي[١] .

وعلى هذا ، فإنه خلال عقدين من تاريخ سقوط حكم الخليفة حتى سقوط سلطنة علي دينار ، كان الشاغل الرئيسي للادارة البريطانية بالسودان هو الجيش المصري والموظفين المصريين ، وتعاون الزعماء الطائفيين وسكان المدن النظاميين والقبائل المستقرة على ضفاف النيل ، وذلك فضلاً عن الصلابة المفتعلة الخاصة بالدعوة التقليدية لانصار المهدية عن نزول وظهور النبي عيسى ، والتعصب الوحشي للقبائل البدوية والبدائية النائية التي تستقر في غرب وجنوب السودان .

* * *

سفر الوفد في ١٩١٩ وبدء ارهاصات الحركة الوطنية :

وفي ٢ يوليو ١٩١٩ غادر وفد من السودانيين البلاد لانجلترا لتهنئة ملك بريطانيا بالنصر في الحرب العالمية الأولى .

وقصد الموظفون البريطانيون الذين اختاروا اعضاء الوفد والذين قبلوا من جانب السودانيين لتمثيلهم ، ان يكون في ذلك دلالة على الامتنان نظراً لاخلاصهم للامبراطورية في صراعها ضد اعدائها

وشمل تكوين الوفد القوى المحافظة وزعماء القبائل المخلصين ، الذين اعتمدت عليهم الإدارة البريطانية منذ ١٨٩٨ ، فقد اشتمل اولا على زعماء الطرق الصوفية الرئيسية الثلاثة أي السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية ، والشريف يوسف الهندي زعيم الطائفة اهندية ـ وهي فرع من السمانية ـ والسيد عبد الرحمن المهدي ، الذي أمل ونجت في انه قد يحول المهدية الى طريقة دينية سلمية كالطريقتين الأخيرتين .

واشتمل الوفد على ثلاثة ممثلين للعلماء من كبار الموظفين ومن ذوي الحظ الوافر من

---

(١) ثيوبولد . أ . ب ـ علي دينار آخر سلاطين الغور ١٩٦٥ .

الاحترام في أوساط المدن والمتعلمين نظرا لثقافتهم الدينية الواسعة ومراكزهم الرسمية ، وهم الشيخ الطيب حمد هاشم مفتي السودان ، والشيخ أبو القاسم أحمد هاشم رئيس لجنة العلماء والسيد اسماعيل الأزهري « الكبير » القاضي الشرعي بدارفور .

وضم الوفد أربعة من زعماء القبائل . ولعل ابرز ما في ذلك ، أن القبائل التي وقع عليها الاختيار كانت جميعها من القبائل التي وقفت بجانب بريطانيا في حربها ضد المهدية ، وهم ناظر الكبابيش من كردفان ، وزعيم الهدندوة من كسلا وناظر الشكرية من النيل الأزرق ، وثلاثتهم من زعماء قبائل البقارة ، والرابع من زعماء الجعليين من بربر .

ومن الجدير بالذكر أيضا ، إن لم يكن هناك ممثل للمديريات الجنوبية من بين أعضاء الوفد ، كما لم يكن هناك ممثلون للفئتين العلمانيتين السياسيتين اللتين كانتا وليدتين للتعليم الغربي الحديث والتطور الاقتصادي ، وهما فئة رجال المال والأعمال التجارية وفئة المتعلمين المثقفين .

وذكرت جريدة الحضارة ـ أول جريدة عربية بالسودان ـ بأن اعضاء الوفد قد تأثروا تأثراً بالغاً بأبهة البلاط الملكي وبالشرف والحفاوة التي استقبلوا بها[١] .

وقام السيد عبد الرحمن المهدي بتسليم سيف والده للملك جورج الخامس، الذي تفضل فارجعه اليه لاستخدامه ضد أعداء الامبراطورية [٢] .

واصطفت جماهير غفيرة من المواطنين للترحيب بالوفد لدى عودته الى الخرطوم . وشاركهم في ذلك كثير من المثقفين ، بل أنشد بعض الشعراء قصائد عدة ابتهاجاً بالعود الحميد للزعماء [٣] .

مهما يكن من امر، فقد دل تشكيل الوفد عام ١٩١٩ على ذروة ما وصل اليه التعاون بين البريطانيين والزعماء الدينيين والعلماء التقليديين .

ويعتبر انعكاس ذلك الولاء الصارخ والحوادث التي وقعت بمصر وقتئذ . بدءاً للوعي السياسي الوطني بين صفوة المثقفين الذين نهلوا العلم من المدارس على النهج الأوربي .

وفي مارس ١٩١٩ لم يطالب الزعيم المصري سعد زغلول بانهاء الاحتلال من مصر فحسب بل من السودان ايضاً ، بل أعاد مطالب مصر التاريخية بأن يكون السودان جزءاً منها .

---

(١) الحضارة ـ العدد ١٧ ـ ٢١ يونيو ١٩١٩ .

(٢) الحضارة ـ ٢ سبتمبر ١٩١٩ .

(٣) وكان أشهرهم : أحمد محمد صالح وعبد الرحمن شوقي .

وأدى القبض عليه الى اثارة جديدة للحركة الوطنية بشمال وادي النيل . كما تسبب في السودان في اثارة مسألة تقرير مصيره .

وواجه المعتدلون المتعاونون مع البريطانيين المطالب المصرية بعنف شديد .

فلقد بعث الزعماء الدينيون والعلماء وكبار التجار والملاك برسالة للحاكم العام شجبوا فيها الاضطرابات بمصر وهجوم المصريين على القوات البريطانية والمرافق العامة (١) .

ورأت الجرائد المصرية في الرسالة المذكورة، وفي الوفد الذي بعث به الى لندن ، ضربا من الدليل على أن البريطانيين قصدوا ابعاد الشقة بين السودانيين ومصر ، وأعلنت احتجاجها على « سرقة السودان » (٢) .

بيد أن المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي ، الذي زار السودان في فبراير ١٩٢٠ لم يجانب الصواب كثيرا عندما ذكر : « بأن الرغبة الصريحة العامة لجميع طبقات السكان تميل الى بريطانيا في مواجهة الادارة المصرية » (٣) .

وعلى الرغم من أنه كانت هناك حركة موالية لمصر بين السودانيين ، اضطردت على مر الزمن . الا أن حكم اللنبي فيما تعلق بزعماء الطوائف والقبائل ورجال المال وملاك العقارات ، كان صحيحا الى حد كبير .

وعكست المقالات الأربعة التي كتبها حسين شريف (٤) في جريدة الحضارة التي اشتراها الزعماء الثلاثة لكي تكون لسانا ناطقا لهم في يونيو ١٩٢٠ ، سياسة كانت في نظر الانجليز تمثل « العناصر الصلبة » في المجتمع السوداني .

ويمكن القول في ايجاز ، بأن حسيناً قد عارض في تلك المقالات ادعاء الوطنيين المصريين بأن استقلال السودان تابع لاستقلال مصر ، ورفع شعار « السودان للسودانيين » . ولذلك دعا شريف الى انهاء وجه الحكم المصري من السودان على أن تستمر وصاية بريطانيا عليه حتى يقف على قدميه كدولة مستقلة .

وفضلا عن ذلك ، ذكر بأن للسودان بوصفه أمة ، الحق في المطالبة باعادة النظر في وضعه الدولي في مؤتمر السلام بفرساي (٥) .

---

(١) عريضة السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي وآخرين للحاكم العام - ٢٣ ابريل ١٩١٩ .

(٢) الأهرام - ١٩١٩ و١٩٢٠ .

(٣) برقية المندوب البريطاني السامي لوزارة الخارجية - ٧ فبراير ١٩٢٠ .

(٤) صحفي وكاتب وسياسي . ولد عام ١٨٨٨ وهو ابن الخليفة شريف .

(٥) الحضارة - الاعداد ٧ و١٤ و٢١ وبتاريخ ٢٨ اغسطس ١٩٢٠ .

وتعتبر مقالات شريف معلما هاما من معالم الفكر السياسي للحركة الوطنية .

وظل الموالـون لبريـطانيا يبشـرون بتلك الآراء والأفكار عن طـريق جريـدتهم واتصالاتهم الشخصية بالاداريين البريطانيين الا أن تكتيكهم السياسي لم يتجاوز دائرة مغلقة ضيقة .

فلقد توقعوا أنه بالنظر الى أصلهم النبيل وثرائهم أو علمهم ، فان آراءهم تجد قبـولا لدى الجماهير ، وذلك لحقهم الموروث في قيادة الشعب ومركزهم في المجتمع السوداني التقليدي .

وكان ذلك بداية لعهد سبق أن أضحى فيه الادعاء بالحق المقدس محل نظر . ولذلك ما لبثوا أن واجهوا النقد من جانب فئة جديدة من السياسيين الذين لم يخضعوا للأشخاص ، والذين اعتنقوا الأفكار السياسية المعاصرة تعبيراً عن حركة شعبية منظمة رافضة للأوضاع السائدة

وكان أكثر أولئك من أبناء السودانيين الذين خالطت دماؤهم الدماء الزنجية .

وكانت هذه الفئة من المثقفين الجدد ـ وان لم تنفصم عن جذورها التقليدية وتراثهـا القديم بأي حال من الأحوال ـ نتاجا لكلية غردون التي افتتحها كتشنر بالخرطوم في نوفمبر ١٩٠٢ ، لتدريب السودانيين لملء الوظائف الصغرى الادارية والأعمال الفنية بدواوين الحكومة [١] .

والواقع أن الكلية قامت بأكثر من ذلك ، فلقد جذبت على قدم المساواة جميع من رغبوا في العلم على النهج الأوروبي والالتحاق بخدمة الحكومة . دون نظر إلى مركز القبيلة أو الدين أو المركز العائلي .

وكان كثير من تلاميذها من أبناء العائلات الشهيرة مثل ابن الخليفة ، الا أنه لم يكن هناك الا عدد قليل من أبناء تلك العائلات مؤهل لملء الأماكن الخالية في الفصول الدراسية في تلك السنين الباكرة .

فقد كان بـالكلية ٢٠٥ من الـطلاب السودانيـين في عام ١٩٠٦ من بينهم ١٣٨ « عـربا » و ٦٧٠ « سودا » ، وقصد « بالسود » السـودانيين من أبنـاء الشمال ومن أبنـاء الرقيق القـاطنين بالمدن أو من سلالة الرقيق الذين اعتبروا ـ وفقا للتفكير البريطاني الرسمي ـ من ذوي الخـطر سياسيا وذلك لاغترابهم عن قبائلهم وقوميتهم .

وسواء أكان ذلك الرأي صحيحا أم لم يكن ، فقد ورد في تقـرير عـام ١٩٢٥ : « ان هذه الطبقة أبدت استعدادها في الماضي أكثر من غيرها للاستفادة مما قدم لها من فرص التعليم منذ بـداية الاحتـلال البريـطاني . . . وهي ممثلة الى حد كبـير في صغار المـوظفين سـواء أكانـوا من العسكريين أم المدنيين ، ومن صغار التجار أيضاً .

---

(١) هاميلتون ـ فايف ، هـ ـ تعليم السودانيين ـ ١٩١٠ .

وبينما استطاع المجتهدون النجاح بتفوق ، أخفق كثير منهم في دراسته . وكان أولئك الساقطون فضلا عن أخوانهم الساخطين ، وقودا سهلا لأي داعية ضد الأوضاع السائدة » (١) .

ونظراً لوجود عدد كبير من ضباط الجيش المصري والموظفين المصريين بالسودان وولائهم الطبيعي لمطالب الوطنيين المصريين تجاه السودان ، فلقد كان المثقفون البريطانيون في العشرينيات قلقين بوجه خاص ، من جانب سلالات الرقيق ، اذ كانت هذه « الطبقة » (خارج نطاق سيطرتهم العادية أو خاضعة لمؤثرات قبلية) (٢) ، ومن ثمة أمكن أن تكون ثمة رابطة سياسية هامة بين المصريين في السودان وصفوة المتعلمين السودانيين ، أي أنها كانت طبقة لم تمتد اليها أيدي القبضة الحديدية للبريطانيين .

وكان مركز اشعاع الوعي السياسي الوطني الحديث ظاهرا في الخرطوم وأم درمان ، وخاصة في نوادي الخريجين . وكان الخريج يعني أي شخص تخرج من دراسة الكتاب أو المدرسة الأولية .

وقد أخذت حركة الخريجين في مرحلتها الباكرة شكل الاهتمام الأدبي بالتراث الاسلامي (٣) . وفي « الرائد »(٤) بعد عام ١٩١٤ ، استطاع ناشئة الشعراء السودانيين تخطي فترة التأثر بالتراث الاسلامي ، وأن ينتقلوا الى مرحلة عقد مقارنات حية بين التراث الاسلامي المعاصر ومقالات النقاد المصريين .

مهما يكن من أمر ، فان الادارة لم يغمض لها جفن تماما عن هذه الحركة . وكان رئيس نادي الخريجين في السودان ، موظفا بريطانيا (٥) ، مثلما حدث ان كان الرئيس بريطانيا للمؤتمر الهندي (وذلك بالنسبة لنادي الخريجين بأم درمان على الأقل) .

ومهما يكن من أمر أيضاً ، فان ما كانت تنبىء به ارهاصات الحوادث هو أن الوطنية لم تزل

---

(١) التقرير السري للجنة الخاصة التي شكلت ١٩٢٥ للتحقيق في حوادث ثورة ١٩٢٤ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) كان السبب في اثارة ذلك الاتجاه الاسلامي استاذان بكلية فردون هما : فؤاد الخطيب وعبد الرؤوف سلام .

(٤) أسس الرائد تاجر اغريقي في ١٩١٤ استجابة لاقتراحات من جانب الخريجين . وكان يحررها صحفي لبناني يدعى مصطفى قليلات أبعد من البلاد اثر نقده لسياسة الحكومة .

(٥) م . ف . سمبسون ـ أسس نادي الخريجين بأم درمان خريجو المدارس وعلى رأسهم حسين شريف وآخرون .
أنظر أيضاً « مذكراتي » للدرديري محمد عثمان ـ الخرطوم ١٩٦١ ص ١١ و١٥ .

في طور التكوين . وكان نقد حسين شريف الذي نشره بالحضارة مطالبا البريطانيين بوقف تغول المصريين وتأهيل السودانيين للاستقلال ، هو الذي أثار الأحاسيس الأولى للشعور القومي الحديث . وفي ٢٠ نوفمبر ، أرسل أحد الموالين لمصر - غير معروف الاسم - منشورا لجميع الأشخاص البارزين بالعاصمة والمديريات ، منذرا ومحذرا من سياسة بريطانيا « فرق تسد » ومجابهة القبيلة بالقبيلة والزعيم الديني بزعيم ديني أخر ، والسوداني بالمصري ، طالبا من الأمتين السودانية والمصرية توحيد جهودهما ضد المستعمر البريطاني والعمل على نيل الاستقلال . وفضلا عن ذلك ، هاجم الكاتب جريدة الزعماء الثلاثة ، اذ وصف الحضارة بأنها بوق وأداة في يد الاستعمار .

ولعل مما لا ريب فيه أن المنشور أظهر أن هناك تيارا للولاء لمصر ، وسخرية بزعماء الطوائف والأعيان .

وتصدى حسين شريف نفسه للرد عليه في الحضارة ، وذكر بأن السودانيين راضون عن الحكم البريطاني وراغبون عن أي حكم غيره [١] .

وأثار ذلك الجدل حرارة النقاش بين جميع الأوساط في العاصمة على أدنى تقدير . والحق أنه كان ثمة ارهاصات سياسية سابقة لذلك من قبل .

ففي مايو ١٩١٩ ، نهض ضابط (سابق) من الجيش ، خالطت دماؤه الزنجية الدم المصري ، خطيبا بمسجد أم درمان داعيا للوحدة بين السودانيين والمصريين .

وفي ١٩٢٠ تكونت جمعية سياسية سرية أطلق عليها « جمعية الاتحاد السوداني » ذات ميول واضحة صريحة نحو مصر وعداء لبريطانيا ، وبعد أربعة أعوام ، كونت جمعية اللواء الأبيض . بيد أنه لم يكن للادارة البريطانية موهبة التنبؤ عن المستقبل .

ذلك لأنه لم يكن للموظفين البريطانيين في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ الا ادراك غامض للأحاسيس القومية السياسية ، دون فهم عميق لخباياها وأسرارها . ذلك أن ما استطاعوا التحقق منه هو توافر الخطر من جانب ضباط الجيش المصري والموظفين المصريين المعرضين لمؤثرات الحركة الوطنية بمصر .

هذه هي الظروف السياسية التي شرع فيها الموظفون البريطانيون في اعادة النظر في آرائهم في السياسة الادارية لما يجب أن تكون عليه بعد الحرب العالمية الأولى .

---

(١) الحضارة - العدد ٦٧ .

رسمت السياسة الادارية للقوى الاستعمارية على وجه سمح بأن يكافىء ويعضد ويمول وينظم الأحلاف عن طريق تغذيتها بالزعماء الدينيين والأعوان السياسيين الذين كان يتعذر دون مساعدتهم كسب رضاء الرعايا الخاضعين لهم .

وتغيير الحلفاء السياسيين يتطلب عادة تغييراً في السياسة الادارية . ولا يعني ذلك القول بأن سياسة الادارة هي العامل الوحيد أو الحاسم مثلا . ذلك أن الضرورات الادارية كانت تخضع لسلطانها وسيطرتها في بعض الأحيان الأغراض السياسية .

فقد كان الموظفون البريطانيون - مثلا - راغبين في اداء أعمالهم . فلقد دارت برؤ وسهم طويلا أفكار الوصاية والصواب والخطأ ، والحكومة الصالحة . ومالوا دائما سواء من ناحية مهنية أو شخصية الى اكتساب وممارسة السلطة حبا في السلطة ذاتها . ومن ثم ففي وضع وتنفيذ السياسة الادارية فان ما هو ضروري لكسب الأهالي والمتعاونين السياسيين كان يتجنب دائما بما قد رآه الموظفون البريطانيون أمرا عملياً أو صواباً وبعدم ميلهم الى تفويض سلطاتهم .

وعلى هذا ، ففي السنوات الأولى التي استقر فيها السلام والأمن في السودان ، سار التعاون مع الزعماء الدينيين بالمناطق النيلية بخطى حسنة الى حد كبير .

ولكن ما لبث أن تبدت وثارت مشاكل جديدة .

فقد طمح البريطانيون الى المزيد من الأعمال بالنسبة لمشروع الجزيرة ومد السكك الحديدية والادارة المباشرة للمراكز النائية . وأرادوا بطريق أو آخر جعل السودانيين اقرب الى الحكومة . ومن ثم مكافأتهم على اخلاصهم أثناء الحرب . واعتبارا للمثل التي سبق أن ضربتها الحركة الوطنية المصرية والهندية ، فقد رأوا أن من الأوفق الاعتماد على المتعاونين القدامى .

وفضلا عن ذلك ، كان شبح الحركة الوطنية المصرية التي بلغت في ذلك الوقت مرحلة النضج والصلابة بالقاهرة ، قد ألقى ظلاله على السودان لدرجة أن كان من الوضوح بمكان خطر الاعتماد الشديد على الموظفين المصريين سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين .

وكانت جميع الأفكار المتعلقة بالاصلاح الاداري فيما قبل الحرب والتي نوقشت بواسطة الموظفين البريطانيين منذ عام ١٩١٧ وفيما بعد سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر ، هادفة الى ابعاد العنصر المصري من الحكومة ، وتشديد قبضة الموظفين البريطانيين على زمام الأمور ، واحلال الموظفين السودانيين الصغار محل الموظفين المصريين ، وجذب السلطات القبلية التقليدية الى دائرة الادارة الأهلية .

وقصد أيضاً توسيع دائرة التعاون مع الزعماء الدينيين حتى تشمل التعاون مع « زعماء القبائل . . . الذي رؤ ي أن يمنحوا سلطات قضائية ضئيلة وسلطات تنفيذية على هدى الخطوط العريضة لنظام الحكم غير المباشر ، الذي كان وقتئذ النظام المفضل لادارة الخدمات في المستعمرات البريطانية عموما » .

وشرع مدير مكتب المخابرات س . والس [1] في ٢٠ مارس ١٩١٧ في بحث ذلك . وكتب في هذا الصدد يقول بأن هناك رغبة بين « أفضل طبقة من الأهالي بأن الحكومة لربما ساعدتها في أعمالها كما يمكن لها في نفس الوقت أن تمد النفوذ الشعبي للأعيان ، وذلك بمنحهم نصيبا من السلطات الادارية » [2] .

وكبداية . . « يمكن أن يمنح السودانيون من ذوي النفوذ سلطة القضاء على وجه مماثل للمحاكم الصغرى بانجلترا » [3]

وكم كان غريباً أن تقدم والس بذلك الاقتراح ، ليس بالنسبة للمناطق التي ساد فيها التنظيم القبلي القوي ، بل في المناطق التي ضعف فيها الروح القبلي نسبياً أيضاً [4] ، اعتقاداً منه بأن من الجائز أن يصبح العمد والشيوخ عند منحهم السلطات أداة لنشر آراء أو سياسة الحكومة » و« ممثلين للحكومة في أفضل حقل متصل بمشاعر الشعب [5]

وفي ١٩١٧ أيضاً تقدم بونهام كارتر [6] السكرتير الاداري ، باقتراحات استهدفت أساساً التقليل من سلطات المآمير المصريين في المراكز التي خضعت لهم . وقد ذكر في هذا الصدد :

« ليس لدي ثقة كبيرة في الوسطاء أو السماسرة . . . » ، واستطرد يقول : « ان طريقة التخلص منهم هو أن نجعل الطرفين أصحاب المصلحة الحقيقة ـ البريطانيين والسودانيين ـ يقفان وجها لوجه » .

---

(١) ولد س . م . والس في ١٨٨١ ـ خريج جامعة كمبردج ـ التحق بالخدمة فى السودان ١٩١٩ ـ ١٩٢٦ ـ أصبح مديرا للمخابرات ١٩٢٦ ـ ١٩٣١ ثم مديرا لأعالي النيل .

(٢) خطاب والس للحاكم العام بالانابة .

(٣) كان على المحاكم الأهلية تطبيق العرف القبلي ، وفي حالة تعارض العرف مع مواد قانون العقوبات يترك لها الخيار للوصول الى حل ملائم بين ما جرى عليه العرف ومواد القانون .

(٤) كان يعتبر أن منح مثل تلك السلطات في المناطق القبلية أمر سابق لأوانه . لأن ذلك قد يدفع زعماء القبائل ذوي السلطات التقليدية القوية الى اساءة استعمال سلطاتهم .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) ولد بونهام كارتر عام ١٨٧٠ ـ وكان السكرتير القضائي للسودان منذ ١٨٩٩ حتى ١٩١٧ .

واقترح بونهام كارتر بوجوب أن يكون للشيوخ والأعيان سلطات القاضي من الدرجة الثالثة ، مثل المأمور .

واقترح مساعد السكرتير القضائي بوجوب خضوع تلك المحاكم مباشرة للمفتش البريطاني ، وليس للمأمور المصري .

واقترح بونهام كارتر أيضاً انشاء مجالس استشارية محلية من الأعيان ، الأمر الذي يجعل للمفتشين البريطانيين صلة مباشرة بالشعب ويقلل من تدخل المآمير كوسطاء [1] .

ولما عرض مساعد السكرتير الاداري المستر كوربين تلك الأفكار للحاكم العام في يونيو ١٩١٧ لاقرارها ، كانت الظروف مؤاتية ، اذ كان المقصود من ذلك أن تحول سلطات المآمير المصريين بالنسبة لتحصيل الايرادات وأعمال البوليس والسلطات القضائية في محاكمة الجرائم الى من يقابلهم من أندادهم من الموظفين السودانيين تحت الأشراف الشامل للمفتش البريطاني [2] .

وتنازل كوربين فيما يختص باعطاء العمد والشيوخ سلطات قضائية للفصل في القضايا الجنائية ، وفقا لأسس الحكم غير المباشر المقترحة من جانب والس وبونهام كارتر ، بيد أن جوهر مقترحاته كان الاستغناء عن وظيفة المأمور ، وتعيين طاقم من صغار الموظفين السودانيين بدلا عنهم ، باعتبارهم وكلاء عن المفتش الانجليزي الذي بعد أن كان « مفتشا » لأعمال المأمور أضحى في الواقع « مفتش المركز » في المعنى الذي شاع في الأقطار التي خضعت للاستعمار البريطاني .

وكان هناك عدد من القضاة السودانيين المسلمين والمهندسين والكتبة والمساحين والمحاسبين وضباط الجيش ، وقد اقترح كوربين بأن يضم القضاة المدنيون السودانيون وضباط البوليس والمراقبون الماليون لأول مرة الى دائرة ادارة المركز .

وعندما نوقشت جميع تلك المقترحات في اجتماعات المديرين لشمال السودان في ١٩١٨ و١٩١٩ و١٩٢٠ ، تبين جلياً أن مصلحة المهنيين البريطانيين في توسيع دائرة سلطانهم الاداري كان يؤدي الى تقليص سلطات الموظفين المصريين وتدعيم السودنة في صفوف الوظائف الدنيا ، والعمل ـ في الاعتبار الأول ـ على « انجلزة الحكومة » .

وطالب المديرون بخلق خدمة ادارية مستقلة على ضوء الخدمة المدنية بالهند للتفرقة بين

---

(١) مذكرة بونهام كارتر للحاكم العام ـ ١٠ مايو ١٩١٧ .

(٢) مذكرة كوربين للسكرتير الاداري ـ ١١ يونيو ١٩١٧ .

سلطة الاداري البريطاني وسلطة زملائه من الموظفين الفنيين في نفس المصلحة [١] .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، طالبوا بالرقابة على خدمات وأعمال المصالح الكائنة في دائرة كل مديرية ولكن رفض ذلك الطلب[٢] .

ودل ذلك على تطلع الاداري البريطاني للحصول على مزيد من السلطة والمركز المرموق ومحاولة العمل على تأكيد وتدعيم مركزه الخاص .

ورؤي مضاعفة عدد المفتشين البريطانيين في كثير من المراكز « للمحافظة على الاستمرار في الإدارة » ، ولكي «يتمكن موظف واحد من القيام بجولات مستمرة تحقق عدم الإخلال بالأمن والنظام » [٣] .

وقرر المديرون أيضاً أن يصبح المفتش البريطاني السلطة العليا التنفيذية في كل مركز بدلا من كونه مجرد رقيب عليه . ومن ثمة عارضوا في استعمال كلمة « مفتش » ، التي يبدو أنها توحي بأن الشخص انما هو زائر عارض أو جوال » [٤] .

وأقر المديرون بأنه لربما كانت تلك وظيفته في الماضي غير أنه لما شرع في « تسيير » دفة المركز ، فان الوصف الدقيق له هو « مفتش المركز » ، ومن ثمة جرى اطلاق هذا الوصف عليه منذ ١٩٢٢ .

وبعد تشديد قبضة الموظفين البريطانيين على الادارة ، ناقش المديرون طرق ووسائل جعل السودانيين أكثر قربا للادارة ، وذلك سواء بمنح السلطات للشيوخ أو الأعيان أو توسيع فرص التحاق المتعلمين تعليما غربياً حديثا بخدمة الحكومة .

ورؤى اختيار « عدد معين » من الكتبة والمحاسبين السودانيين ممن بلغوا الخامسة والعشرين تقريبا ، لتدريبهم في وظائف المآمير[٥] .

ولعل مما هو جدير بالذكر أن منحت الأفضلية لمن انتموا « للعائلات الكبيرة سواء كان ذلك يعزى للمركز القبلي أو التقوى والصلاح أو الماضي المشرف » .

---

(١) مداولات مديري المديريات الشمالية ١٩١٨ .

(٢) مذكرة السكرتير الخاص للحاكم العام - ١٩ مايو ١٩١٨ .

(٣) مداولات اجتماع مديري المديريات الشمالية - ١٩١٩ .

(٤) مداولات مديري المديريات الشمالية - يناير ١٩١٨ .

(٥) القرار ١ (١) .

ومـا لبث أن أضحى عدد المـآمير في عـام ١٩٢٤ أربعة مـآمير وأصبـح عدد نـواب المآمـير ١٠٢ [١] .

واخىلفت درجة الأهمية في نظر المديرين سواء فيما يتعلق بتوظيف المتعلمين في خدمة الحكومة أو منح بعض السلطات للشيوخ والرؤ ساء والأعيان .

فقد شدد هدلستون مدير الخرطوم على وجوب أن تكـون السودنـة في الصفوف الـدنيا من الخـدمـة المـدنيـة مـا دام أنـه « في هــذه البـلاد لس ثمــة سلطة محليـة مستقلة عن السلطة المركزية » [٢] . ودعا الى انشاء مجالس بلدية لأن « الحكومة لن تستطيع الى الأبد ادارة البـلاد دون ممثلين لدافعي الضرائب »- [٣] .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، رأى ج . و . سفر مدير كردفان ان اتباع الحكم غير المباشر مقصود به ادارة القبائل بواسطة نظارها عـلى وجه ممـاثل « للنـظام الاقطاعي ، وذلـك بمقتضى مجلس للنظار يجتمع من وقت الى آخر تحت ارشاد المدير » [٤]

ومن المؤ كد ان كان لا بد من احداث تغيير في الادارة من شأنه وضع الشخص المناسب في المكان الملائم .

بيد أنه عندما تم كل ذلك ، أوصى مديرو المديريـات الشماليـة في ١٩٢٠ بأنـه يجب على الحكومة تدعيم الادارة الأهلية واستخدامها كلما أمكن لها ذلك ، وأنه يجب على المديرين عقد اجتماعات سنوية لشرح سياسة الحكومة للزعماء المستنيرين بمديرياتهم ، كما يجب انشاء مجالس بلدية في جميع المدن الكبرى [٥] .

ومن ناحية المبدأ ، قبل الحاكم العام السير لي ستاك تلك التوصيات [٦] وطلب من المديرين تقديم مقترحاتهم لتنفيذها .

وفي جميع تلك المناقشات حول مشكلة الادارة الفنيـة ، لم يغب عن أنظار المـديرين أهميـة سياسة التعاون مع المتحالفين والأعوان ، فقد دأبت الادارة البريطانيـة ، ما وسعهـا الجهد في

---

(١) هارولد ماكمايكل ـ السودان الانجليزي المصري ـ ١٩٣٤ ص ١٤٧ .
(٢) مذكرة مدير الخرطوم لاجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ٢٥ نوفمبر ١٩١٩ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) مذكرة مدير المخابرات للسكرتير الاداري ـ ٢ فبراير ١٩٢١ .
(٥) مداولات اجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ٢٤ فبراير ١٩٢٠ .
(٦) منشور السكرتير الاداري لجميع المديرين ـ ١٤ ابريل ١٩٢٠ .

ذلك ، الى اتخاذ أي وسيلة ممكنة لتوسيع دائرة التعاون مع السودانيين . وقال مدير بربر في هذا الصدد « وبالنظر الى النفوذ الغالب للزعماء الدينيين ، فانه لا يزال من الحكمة أن يحدوا من نفوذهم عن طريق مزيد من التعاون مع العناصر القبلية والشيوخ والتجار وغيرهم ، وذلك قبل أن تتمكن العناصر الصلبة من انصاف المتعلمين ودهماء المدن من التأثير على الرأي العام » .

ومن المسلم به أن لم يتبق لشيخ القبيلة في كثير من أرجاء البلاد ، الا سلطات ضئيلة قليلة . بيد أنه ما زال صالحا وفي حاجة الى التأييد . وكان براون يأمل في أنه « عندما نعمل على أن يكون للممثلين الحقيقيين بجماهير الشعب اهتمام بشؤونها الخاصة ، فاننا نستطيع أن نعمل على مجابهة نمو الطبقة التي تحتكر غالبا الفكر السياسي في مصر والهند » (١) .

وبينما كانت حكومة السودان تهدف الى تدعيم الادارة الأهلية في المديريات التي أمكنها أن تعتبر فيها مفيدة وقابلة للتعاون كانت لجنة ملنر تبحث أسباب ثورة ١٩١٩ بمصر ، وكان عليها أن توصي بانتهاء الانتداب على مصر واستقلالها استقلالا مشروطا ببعض القيود لصالح بريطانيا .

ولم يكن السودان من بين ما أوكل للجنة اختصاص النظر فيه ، الا أنه لم يكن من المعقول تجاهل مستقبله . . . ومن ثمة زار مندوبان منها السودان في ديسمبر ١٩١٩ ومارس ١٩٢٠ .

ولما نشر تقرير لجنة ملنر (٢) تبين بجلاء أن بريطانيا قد قررت تطوير السودان مستقلا عن مصر ، وأكد ذلك قرار السلطات بالخرطوم بتخفيف قبضة الاداريين المصريين عن الأداة الحكومية .

وورد بالتقرير أن عدد الموظفين المصريين فاق الى حد كبير عدد السودانيين ، والمأمول أن يقلب تطور التعليم الوضع سريعا (٣) .

وأن من الضروري تخفيض عدد رجال الجيش المصري العاملين بالسودان (٤) ، وليس ذلك لمجرد توفير للخزانة المصرية فحسب .

---

(١) مذكرة المدير س . ب . براون لاجتماع مديري المديريات الشمالية - ٢٤ فبراير ١٩٢٠ - دار الوثائق المركزية بالخرطوم التقارير السرية رقم ٣٢ أ - ٢ .
(٢) تقرير لجنة ملنر - ١٩٢١ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) المصدر نفسه .

وأخيراً أوصى بالاصلاحات التي طالما خططت لها الحكومة منذ ١٩١٧ وقد أكدت أهمية دور « الادارة الأهلية » في المستقبل .

وقد أكدت أن ظروف السودان ليست ملائمة للحكم المركزي البيروقراطي ، وأن البلاد لا تستطيع توفيره . وان الاقتصاد والكفاية يخدمان أفضل « عن طريق اللامركزية واستخدام موظفين من أبناء الجبهة المحليين » وأن الادارة في شتى المناطق « يجب أن تترك بقدر الامكان في أيدي السلطات الأهلية أينما وجدت ، وذلك تحت رقابة البريطانيين » (١) .

والسؤال الآن هو : من هو أو ما هي أو لم أو كيف تكون طبيعة هدا اللغز ؟ ومن هم وأنى يوجد أولئك الناس من ذوي النفوذ من الأهلية الذين يمكن أن تعلق عليهم مثل تلك الآمال العريضة ؟ وفيما يتعلق بمديري المديريات الشمالية ، فان اجاباتهم على مدى امكانية تطبيق تلك السياسة للحاكم العام دلت على أن تطبيق الادارة الأهلية لم يكن لها الا أثر ضئيل في كثير من المناطق والجهات .

امكانيات تدعيم الادارة الأهلية

عندما عاد المديرون الى مديرياتهم للتفكير في كيفية تنفيذ وتطبيق سياسة « تدعيم الادارة الأهلية » التي رسموها نظريا ، رأى كثير منهم أن التطبيق اعتورته صعوبات جمة .

فلقد ذكر هدلستون مدير الخرطوم ، الذي صب ماء باردا على الفكرة في اجتماع المديرين ، بأنه لم يَحن يظن أنه في غير دائرة البدو الرحل « يتوافر نظام قبلي يمكن أن يستفاد منه ويدعم » (٢) .

ويبدو أن مدير النيل الأزرق قد خال بأن السياسة كانت مقصورة على قبائل البدو الرحل فحسب ، اذ ذكر « أنه لم بكن على استعداد لتقديم اي اقتراح ، اذ ليس بمديريته قبائل رحل بالمعنى الشائع المعروف » (٣) ، كما شاركه الرأي في ذلك مدير حلفا (٤) .

وبعد تراخ دام عاما كاملا وضغط من السكرتير الاداري ، اضطر مدير النيل الأزرق

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) تقرير مدير الخرطوم للسكرتير الاداري - ١٩ ابريل ١٩٢٠ - دار الوثائق المركزية - التقارير السرية رقم ١٧٠ - ٣٩ - ١١ .

(٣) تقرير مدير النيل الأزرق للسكرتير الاداري - ٢ ابريل ١٩٢١ - دار الوثائق المركزية - التقارير السرية - ٢١٢ .

(٤) تقرير مدير حلفا للسكرتير الاداري - ٢٤ ابريل و٢٧ ديسمبر ١٩٢٠ .

للاقرار بأن قبائل البطاحين والمغاربة بمديريته تعتبر كالقبائل الرحل على أدنى تقدير مما حال دون منحه شيوخهم بعض السلطات الرسمية .

وكان يفضل ألا يكون له اختصاص بالنسبة للقبيلتين عن أن يمنح الشيوخ سلطات قد يساء ستخدامها وليس لديه سلطة الرقابة عليها [١] .

وفي مديرية سنار عاصمة مملكة الفونج في العصور الوسطى ، وجد المدير نفسه في حيرة من أمره بين الرغبة في تدعيم النظام القبلي وعدم توافر العناصر لذلك . ذلك أن بعض السكان من العرب والبعض الآخر من سلالة السكان القدامى الأصليين ، بيد أن « العرب قد اختلطوا اختلاطاً شديداً في بيئتهم لدرجة استحال معها قيام تنظيم قبلي أو وجود نظم وعادات وتقاليد موروثة بينهم » [٢] . . . وذلك في حين أنه فيها بين القبائل القدامى ، « يمارس الرؤساء والملوك ضربا من السلطة الأبوية التي . . . لا معقب عليها » .

وفي رأي المدير ، يعتبر السماح باتباع وتطبيق أحكام العرف المحلي تشجيعاً كافياً للنظام القبلي ، ولذلك ليس ثمة ما يدعو للسماح بأكثر من ذلك لتخلف أفكار الزعماء [٣] .

وكان رأي مدير كسلا مشابهاً لما ذكره مدير سنار ، فقد ذكر بأن « التنظيم القبلي فاقد لمضمون النظام وفحواه ، فقبيلة الرطانة بالشمال تفتقد التماسك ، على الرغم من أن نظارها يتمتعون بسلطات مطلقة مستمدة من شخصياتهم وشخصيات أعوانهم وليس من « أي نظام قبلي » .

أما بالنسبة للسكان الذين من أصل عربي ، فان الأسرة الحاكمة لأبي سن في قبيلة الشكرية « فقدت كثيراً من نفوذها الذي تمتع به أجدادها . . . نتيجة نزاعات داخلية سمحت لبعض الأسر الدينية أن تمد نفوذها هناك على حسابها » .

أما بين الأهالي من الأصل الزنجي المهاجرين الى القضارف والمفازة « فلم يكن من المتوقعْ توفر تنظيم قبلي ، كما لم يكن هناك أي تنظيم » [٤] .

ولذلك ذكر المدير ـ مثل كثير من زملائه ـ بأنه ليس في وضع « يسمح لي بتقديم

---

(١) تقرير مدير النيل الأزرق للسكرتير الاداري ـ ١٢ ابريل ١٩٢١ .

(٢) مذكرة مدير سنار للسكرتير الاداري ـ ٢٥ أغسطس ١٩٢٠ ـ دار الوثائق المركزية ـ التقارير السرية .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) مذكرة مدير كسلا للسكرتير الإداري ـ ٣١ مايو ١٩٢٠ ـ دار الوثائق المركزية ـ التقارير السرية ـ كسلا ـ رقم ٧٥ ـ ٢٠ .

مقترحات لتدعيم النظام القبلي » ، بل رأى آنه في بعث مثل تلك السلطات المطلقة التي كان يمارسها النظار ، ردة للوراء [1] .

ورغم اقراره بأنه من الممكن اعطاء النظار سلطة قاضي الجنايات من الدرجة الثالثة ، واعطاء الشيوخ سلطات تنفيذية في حدود بسيطة ، الا أنه رأى ـ مثل هدلستون ـ بأن أهم وسيلة لاشباع الغرائز السياسية وتطلعات الأهالي هي ارتباطهم أكثر فأكثر بحكومة البلاد ، وأن ليس ثمة سبيل لذلك الا بجذب أبناء الشيوخ لخدمة الحكومة ، وذلك عن طريق بعض المشروعات مثل نظام نواب المآمير [2] .

ووافق مدير بربر ـ براون ـ على استخدام لقب الناظر بالنسبة للقبائل التي ساد فيها النظام الى حد كبير ، وأن يمنح الشيوخ سلطات قضائية [3] ، مثلما وافق على ذلك أيضاً مدير البحر الأحمر [5] ، الا أن جاكسون مدير دنقلا ، اعترف بأنه لم يدر ما يمكن أن يقترح من جانبه ذلك « لأن العرف والتنظيم القبلي سائد من قبل بين عرب البدو الرحل » . وأضاف بأنه « لا يتدخل في الشؤ ون القبلية الا متى كان هناك مساس بمصالح الحكومة »[5].

ولعل من المستغرب ، أن مديري المديريات الجنوبية لم يكونوا أكثر نجاحا من زملائهم بالمديريات الشمالية بالنسبة لتقديم مقترحات عملية بشأن الادارة الأهلية .

فلقد ذكر مدير بحر الغزال بأن المفتشين تركوا للرؤ ساء الفصل في النزاعات التي كانت تثور بشأن الماشية ، وان لم يكن ثمة سلطات أخرى تطلبتها الحاجة أكثر من ذلك . « لأن ذلك ـ والحق يقال ـ هو الأمر الوحيد الذي كانوا خليقين به وأهلا له » [6] .

وذكر مدير أعالي النيل بأنه « اذا تركنا جانبا رث الشلك ، فليس ثمة رجل له سلطة حقيقية على الأهالي الا برضائهم » [7] .

وذكر مدير جبال النوبا بأن أكثر الجبال بعيدة عن سيطرة الحكومة . وعلى ذلك لم يحن الوقت بعد لتطبيق تلك السياسة على أهالي تلك المنطقة ، بل أنه حتى في الجبال التي ارتقت

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) تقرير مدير بربر للسكرتير الاداري ـ ٧ سبتمبر ١٩٢٠ ـ التقارير السرية ١ ـ ١٩ .

(٤) تقرير مدير البحر الأحمر للسكرتير الاداري ـ ٢٤ أبريل ١٩٢٠ . دار الوثائق المركزية ـ التقارير السرية ـ ٢٨ ـ ٩ .

(٥) تقرير مدير دنقلا للسكرتير الاداري ـ ٢٤ أبريل ١٩٢٠ .

(٦) تقرير مدير بحر الغزال للسكرتير الاداري ـ ٥ يونيو ١٩٢٠ .

(٧) تقرير مدير أعالي النيل للسكرتير الاداري ـ ١٧ أكتوبر ١٩٢٠ .

درجات في سلم الحضارة ، فليس الملوك صالحين لممارسة سلطات عمومية [1] .

وأخيراً ، ذكر مدير منجلا تجربتين له في هذا المضمار ، هما تجربة انشاء محكمة للرؤساء « الليكوكو » ذات اختصاص في نظر القضايا البسيطة ، وتجربة انشاء مجلس الرؤساء ذي الاختصاص الاداري والتنفيذي ، بيد أنه لم يكن له أدنى اختصاص قضائي .

فلماذا وجد معظم المديرين أن السياسة التي سبق لهم أن أوصوا بها عموما صعبة التنفيذ للغاية ؟ قد يكون بعضهم على المام تام بالتكوين النفسي بالمنظمات والنظم القبلية والبدائية التي كانت ولا تزال تنتظر دراسة متخصصة من قبل علماء الأجناس .

ولم يكن بعض الاداريين ميالا الى تفويض أي سلطات للشيوخ والنظار اذ استشعروا بأنهم ليسوا محل ثقتهم . وكان الاداريون حذرين وعمليين . ونظرا لكل ذلك ، فلربما لم يكن النظام القبلي ، وخاصة في المديريات الشمالية والمناطق النيلية ، أعظم العناصر المكونة لبناء المجتمع سواء من الناحية السياسية أو الدينية أو الادارية ، وذلك نتيجة انتشار التجارة والغزو الأجنبي والهجرة والنظم الاسلامية السائدة ، والفتح المصري وانفجار المهدية ، واستيلاء البريطانيين على السلطة وذلك رغم أن النظام القبلي لم يزل ذا أثر في المجتمع السوداني .

بل أكثر من ذلك ، فقد تميزت السلطة القبلية بالغموض وعدم التحديد بطبيعتها ، حتى في أزهى مراحل قوتها . ولم تتوفر الا نادرا سلطة ممركزة محددة للشيخ أو الكاهن أو الجماعة من الكبار أو الأعيان .

فقد كانت السلطة موزعة على كثير من الأفراد ولا تصدر القرارات الا بعد اعتبار لمصالح وأعراف كثيرة لدى كل قبيلة على حدة . ولم تتمثل أهمية النظار والشيوخ والسلاطين بصورة محسوسة الا في الحالات التي تلجأ فيها القبيلة الى الاتصال بالحكومة أو غيرها من القبائل . وان ما خاله الاداريون من أن أولئك حكام حقيقيون لم يكن صحيحا اذ لم يكونوا الا وكلاء أو ممثلين لرعاياهم وذوي سلطات ضئيلة محدودة بمناطقهم وحدها . . .

وعلى الرغم من أن بعض العائلات مالت الى احتكار مثل تلك السلطات التمثيلية واكتسبت بذلك نفوذا وشوكة بين أفراد القبيلة ، فان ذلك يرجع غالبا الى نجاحهم في التعبير عن الصفات الأصيلة للتقاليد القبلية أكثر مما يمكن أن يعزى الى التنظيم القبلي .

ولربما لم يكن مما يدعو للغرابة اطلاقا ، أنه رغم الميل الشديد للمديرين في أن يجدوا في

---

(١) تقرير مدير جبال النوبا للسكرتير الاداري ـ ١٩٢٠ .

القبيلة السودانية حليفا للادارة الا أنهم لم يستطيعوا أن يجدوا ما كانوا آملين في توافره من السلطات القبلية الواسعة المركزية الفعالة .

مهما يكن من أمر فان سياسة تدعيم الادارة الأهلية لم تكن بأي حال من الأحوال سياسة فارغة من المضمون ، في كردفان والنيل الأبيض ودارفور . حيث يقيم في ارجائها كثير من قبائل البدو الرحل .

فلقد منح سقر في كردفان ، منذ عهد بعيد ، سلطات للنظار والشيوخ بطريقة غير رسمية ، ومن ثمة أعطى مثلاً أمل غيره من المديرين في احتذائه . وكانت سلطاتهم القضائية تختلف فيما اذا كانوا من البقارة - رعاة البقر - أو رعاة الجمال أو عمدا في مناطق الحضر .

ولم يمنح أولئك السلطات القضائية التي سبق أن جرى عليها العرف من قبل فحسب ، بل منحوا السلطة أيضاً في تنفيذ قرارات ولوائح الحكومة وخاصة بالنسبة للقيود على المراعي وتقديم بعض الخدمات الضرورية والمحافظة على الأمن [١] .

وعلق مدير كردفان على أعمال تلك المحاكم بقوله : « الشكاوى بصدد التعسف في استعمال السلطة قليلة . وقد سار النظام سيرا حسنا لبضع سنوات » [٢] .

واستطرد يقول بأن ذلك يعتبر « أساساً يمكن أن نعتمد عليه أولا كما يمكن الاضافة اليه لدى الضرورة » [٣] ، بيد أنه لم يرغب في أن يذهب الى أبعد من ذلك وقتئذ .

وبمثل تلك الوسائل والطرق ، ساعدت الحكومة زعماء القبائل على الحفاظ على النظام وربط شمل أفراد القبيلة بعضهم ببعض . وفضلا عن ذلك ، كان المدير يعقد اجتماعات سنوية مع النظار والعمد وحملة « كسوة الشرف » والأعيان « لتسوية النزاعات القبلية ، ولكي يقوم بوجه عام بارشاد الزعماء والرؤساء بأن يتحققوا بأنهم جميعاً أبناء مجتمع واحد وأن عليهم واجبات لادائها للمجتمع عموما وليس للقبيلة فحسب » [٤] .

وكان النظام القبلي من ناحية السلطة القبلية في النيل الأبيض مماثلا للنظام بكردفان [٥] .

وفي دارفور التي نشأت بها مملكة مركزية منذ القرن الثالث عشر حتى سقوط علي دينار ،

---

(١) تقرير مدير كردفان للسكرتير الاداري - ٢٦ مايو ١٩٢٠ - دار الوثائق المركزية - التقارير السرية رقم ٥٦٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) مذكرة كبير مفتشي النيل الأبيض للسكرتير الاداري - ٢٤ أبريل ١٩٢٠ .

تعين على المدير الاستمرار في ممارسة السلطات التنفيذية والقضائية ذات الترتيب الهرمي التقليدي نظرا لنقص في عدد المستخدمين الذين كان يمكن أن يقوموا بذلك [١] .

وهنا أيضاً لم تكن العقبة أمام الحكومة هي منح رؤساء القبائل سلطات قضائية أو تنفيذية بل مراقبة وتعديل السلطات التي لم يحدث أن افتقدها الرؤساء في سلطنة دارفور [٢] .

وكان هناك موقف مماثل لذلك بالنسبة لسلطنة ساليت التي استقبلت حاكما بريطانيا منذ عام **١٩٢١** .

وعلى هذا ، فانه في المديريات الثلاثة المذكورة ـ ان لم يكن فيها جميعا ـ أيدت الخبرة والتجربة العملية وما جرى عليه العمل ، السياسة المقترحة لتدعيم الادارة الأهلية أو ان شئت فقل النظام القبلي .

ولعل مما دعا للغرابة بالنسبة لإجابات المديرين بشأن احتمال تقوية الرابطة بين الادارة والسلطات القبلية هو أن الموظفين بالمديريات الجنوبية ببحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل ، وبغيرها من المناطق مثل جبال النوبا ، كانوا بالنظر لما ضمته من عدد هائل من القبائل الوثنية والزنوج ، يائسين الى حد كبير من تنفيذ تلك السياسة فيها كمثيلاتها في المديريات الشمالية التي تفتت فيها النظام القبلي منذ زمن بعيد .

وكان ثمة أسباب معقولة لذلك ، اذ انه فيما عدا السلطة القبلية لدى الزاندي [٣] والشلك [٤] ، فان السلطة القبلية بالجنوب سلطة موزعة ومنقسمة وغير محددة نتيجة ضعف طرق المواصلات ونقص الايرادات ، ومن ثم كان النفوذ البريطاني محدودا حتى **١٩٢٠** بوجه عام فيما عدا المناطق المجاورة للمراكز ونقط البوليس ، الأمر الذي أدى الى ترك الجزء الأعظم من الجنوب بلا ادارة من وجهة النظر الموضوعية .

ولذلك فانه فيما عدا استثناءات قليلة ، كان لا يزال يتطلب تعاون الادارة مع رجال الادارة الأهلية ، اذ ظل كثير من الناس في عزلة عن الادارة ، وكان لاثنين من الموظفين الجنوبيين أنكار بشأن مستقبل الجنوب ، وقد أيدا فصله بقدر الامكان من نفوذ الاسلام والموظفين الناطقين بالعربية من أبناء الشمال .

---

(١) مذكرة مدير دار فور للسكرتير الاداري ـ ٤ يونيو **١٩٢٠** .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مجموعة من القبائل السودانية تعيش في الجزء الجنوبي الغربي من المديرية الاستوائية .

(٤) قبيلة من القبائل النيلية التي تعيش بمديرية أعالي النيل تحت زعامة رث الشلك .

وأوصى هـ . س . ستجاند مدير منجلا في عام ١٩١٩ بفصل الجنوب عن الشمال لأغراض إدارية . فقد رأى بأن الأجور ومستوى المعيشة أقل في الجنوب عنها في الشمال ، وان سمح لأبناء الشمال الاقامة بالجنوب ، فان الميزتين الاقتصاديتين اللتين تميز بهما الجنوب سيكون مصيرهما الفناء [١] .

وتساءل خلفه مستر وودلاند في عام ١٩٢٠ فيما اذا كان يتعين ان يسمح للاسلام بالذيوع والانتشار في أرجاء الجنوب [٢] . وأجاب السكرتير القضائي وسي ستيري بأنه غير قادر على الاجابة عن ذلك على وجه الضبط والتحديد ، واستطرد يقول : « انني أعتقد منذ أمد بعيد أن ادارتنا الحاضرة لجنوب السودان ادارة فاشلة ، وذلك لأنها في الاعتبار الأول مماثلة تماماً لادارة الشمال . . . وهي في الواقع مستمدة من نظام مصري أصيل .

وفشلها واضح في توالي وتقارب العمليات شبه العسكرية وزيادة المصروفات عن الايرادات بدرجة كبيرة مفزعة » [٣] .

وفي الاجتماع الذي عقده المديرون بالجنوب في ١٩٢٠ ، استبعدوا موضوع نشر الاسلام استبعاداً تاماً . وانتهوا الى القول بأن « دخول الاسلام ليس أمراً غير مرغوب فيه . . . ويجب ألا نتخذ أية اجراءات ايجابية لمنع انتشاره . . . ولكن . . يجب ألا يحظى بأي تشجيع [٤] . وبعبارة أخرى أن ليس هناك ما يمكن عمله بشأنه » .

مهما يكن من أمر ، فان التوصيات بشأن السياسة الادارية عكست ما كان قد انتهى اليه في الشمال .

فقد رؤي اقصاء المآمير المصريين والسوريين وكذلك نواب المآمير تدريجياً ، على أن يحل بدلاً عنهم في كل مركز مفتشان بريطانيان ، وأن يعين بعض السودانيين نواباً للمآمير لمساعدة البريطانيين ، وأن يجلب الكتبة من أبناء الجنوب أكثر من أبناء الشمال . وأخيراً ، يتعين تشجيع الرؤساء والسلاطين على اتباع أحكام العرف القبلي لدى النظر في النزاعات المطروحة أمامهم [٥] .

---

(١) تقرير مدير منجلا للسكرتير الاداري .

(٢) تقرير مدير منجلا للسكرتير القضائي ـ أول سبتمبر ١٩٢٠ .

(٣) خطاب السكرتير القضائي لمدير منجلا ـ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٠ .

(٤) منشور ٦ نوفمبر ١٩٢١ « السياسة العامة في الجنوب » .

(٥) المصدر السابق .

وفي اجتماع عقد في ١٩٢١ ذهب مديرو المديريات الجنوبية الى أبعد من ذلك ، وأوصوا بالغاء لقب « المأمور » ، بل ذهبوا الى حد قبول خضوع المسلمين الجنوبيين للسلطات القضائية للرؤ ساء نظرا لثقتهم في مقدرتهم على تطبيق أحكام العرف القبلي (١) .

وأضحت تلك التوصيات سياسة الحكومة الرسمية في مارس ١٩٢٢ ، مع تعديلين ظاهرين جوهريين هما :

أولاً : تشجيع الارساليات التبشيرية ومنحها مساعدات لممارسة أعمالها بشأن التعليم والصحة .

ثانياً : أن تستبدل بالعربية اللغة الانجليزية باعتبارها اللغة الرسمية لادارة الجنوب .

السياسة الادارية العامة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤

لما تبلورت فيما بين ١٩٢٢ الى ١٩٢٤ الأفكار والامكانيات التي نبتت منذ عام ١٩١٧ أضحت هي السياسة العامة للادارة .

ومهما يكن من أمر ، فان مما تجدر الاشارة اليه أن الاصلاحات الادارية التي أوحت بها أساساً السياسة الرامية الى جذب زعماء العشائر إلى تعاون أوثق والى توسيع قاعدة الحلفاء والأعوان المحليين ، قد حولت بواسطة رجال السياسة الى فروض ادارية « للحكومة الفاضلة » والى الكفاءة وأخيراً الى قضية تمويل بالنقود .

ولم يتوفر الا نادراً الاداري المحترف الذي استطاع أن يضع في اعتباره شتى العوامل والعناصر السياسية عند تصميم وادارة عجلة الادارة . واتفق المديرون على الأقل في شيء واحد بالنسبة لاجاباتهم عن مدى احتمال تدعيم النظام القبلي .

فلقد رؤ ي ـ على ما رأى ذلك السكرتير الإداري ـ أنه كان بالامكان في اطمئنان أن يمنح شيوخ البدو الرحل سلطات قضائية محدودة للنظر في بعض القضايا الجنائية والمدنية (٢) .

والواقع من الأمر أن أولئك الشيوخ كانوا يمارسون تلك السلطات من قبل وفقا للعرف ، ولذلك كان إعطاؤهم السلطات تقنينا لما جرى عليه العمل .

وشرعت كل مديرية في تنفيذ النظام المتفق عليه .

---

(١) خطاب السكرتير الاداري لمديري المديريات الجنوبية ـ ١٩ مارس ١٩٢٢ .

(٢) خطاب السكرتير الاداري للسكرتير الخاص للحاكم العام ـ ٧ فبراير ١٩٢١ .

فقد رؤي بمديرية بربر أن تمنح السلطات للمجالس أو شيوخ القبائل حيث أن معظم الشيوخ لم يكونوا « أهلاً لممارسة السلطات الأوتوقراطية ، كما لم يكن لهم الهيبة لتنفيذ الأحكام الجائرة » (١) .

وفي مديرية كسلا ، منحت السلطات لنظار الشكرية والهدندوة ، وكان ذلك تقنيناً لما جرى عليه العرف لدى الشكرية ، وأمراً مستحدثاً بالنسبة للهدندوة .

ولئن قيل بأنه كان من أغراض هذا الاصلاح الاقتصاد في عدد الموظفين فقد تنبأ المدير بأن ذلك سيكون له أثر عكسي ، وارتاب فيما اذا كان الناس سيرحبون بمثل ذلك التغيير .

ورأى أنه لربما كان من المرغوب فيه سياسياً أن تدعم « روح المسؤولية لدى الشيوخ . . . الطبقة التي ستحكم الأهالي . . . اذا أريد أن تؤول سلطات أكبر للكبار والأعيان من أهالي البلاد» .

بيد أن ذلك سيعني مزيداً من العمل بالنسبة للمفتشين وتابعيهم من الموظفين (٢) .

وتوقع مدير النيل الأزرق أن ذلك كان يتطلب بالضرورة مزيدا من الموظفين لمراقبة الشيوخ والنظار ، وطالب بتعيين مفتش اضافي لذلك الغرض (٣) .

وأثارت التعليقات الواردة من مدير البحر الأحمر مشكلة الهدف السياسي من جديد ، اذ ذكر بأن شيوخ القبائل سيكونون لدى منحهم السلطات الجديدة أقوى شكيمة في مواجهة نشاط اندادهم من السودانيين أو الطلاب المصريين وغيرهم الذين شرعوا في المساهمة في المعترك السياسي الوطني منذ صدر (٤) .

وعلى هذا ، ففي يناير ١٩٢٢ ، أرست الحكومة معالم السياسة العامة لمنح شيوخ القبائل الرحل بعض السلطات القضائية .

ولم يكن ثمة « مصاعب خفية كبرى » .

صحيح أن سلطاتهم التقليدية ضعفت نتيجة حكم المهدية ، ولم يعد لها المهابة التي كانت عليها من قبل ، بيد أن النظرية القائلة بانفراد الشيخ بالسلطة ظلت ذات وزن وأثر .

---

(١) تقرير مدير بربر للسكرتير الاداري ـ ٢٤ مارس ١٩٢١ .
(٢) تقرير مدير كسلا للسكرتير الاداري ـ ١٧ ابريل ١٩٢١ .
(٣) تقرير مدير النيل الأزرق للسكرتير الاداري ـ ١١ مايو ١٩٢١ .
(٤) تقرير مدير البحر الأحمر للسكرتير الاداري ـ ١٠ مايو ١٩٢١ .

وكان ذلك أمراً مفيداً لسببين : أحدهما هو العمل على تقليل موظفي الحكومة المركزية ، والثاني هو منح السلطة لأفضل من يستطيع ممارستها في المجتمع القبلي .

وكان من الواضح أن الادارة الأهلية المباشرة للقبائل الرحل أمر كاد أن يكـون متعذراً من ناحية عملية .

ولوضع الاطار القانوني الملائم لتلك السياسة ، صدر قانون شيوخ القبـائل الـرحل في فبراير ١٩٢٢ .

ثم تبين أن منح سلطات لشيوخ القرى والعمد في مناطق الحضر أكثر تعقيداً .

أما في أوساط المستنيرين من أهالي الشمال ، فقد كان محور النشاط الجماعي مصلحـة القرية وليس مصلحة القبيلة ، بل لم تكن هناك تنظيمات قبلية قابلة للتدعيم والتأييد .

وعلى الرغم من أن شيوخ القرى كانوا منـذ عهد كتشـنر يقومـون بتحصيل الضـرائب وحفظ النظام والوكالة عن المأمور ، الا أنهم لم يقوموا بذلك نتيجـة سلطة عرفيـة ـ اذ لم يكن لديهم شيء من ذلك ـ ولكن كوكـلاء صغار للحكومة المركزية .

ولم يكن للشيخ أو العمدة ـ كما لاحظ مدير النيل الأزرق الذي أضحى اقتراحه سياسة عامة سنة ١٩٢٤ ـ سلطات عرفية ، ولكنهم كانوا يقومـون بالفصـل في المنازعـات بين أهـالي القبيلة بواسطة مجلس للأعيان . ولقد أضفى على التسويات التي قام بها الشيوخ صفة الشرعية بشرط موافقة مفتش المركز على التسوية .

وتبدت الضرورة في سبغ الشرعية على تلك التسويات . ولذلك فـانه في ١٩٢٥ خـول قانون شيوخ القرى سلطات قضائية جد محدودة لشيـوخ القرى في شمـال السودان . وشـرع الشيوخ منذ ١٩٢٤ يرفعون تقاريرهم عن تقديرات الضرائب مباشرة للمفتش الانجليزي بدلاً عن المأمور .

ولخصت مذكرة الحكومة عن السياسة الادارية في الجنوب في ١٩٢٢ ، الغرض منه منح الشيـوخ سلطات محدودة بقـولها « ان السيـاسة . . . بـوجه عـام . . . . هي فرض رقـابة لا مركزية . والطريق لـذلك هـو ترك السلطة الادارية لدى الشيـوخ وزعماء القبـائل والعشـائر والـرؤساء كلما أمكن ذلـك ، ومتى توافـر ذلـك ، وذلـك تحت رقـابـة البـريـطانيـين ، أينما وجدوا . . . ووضع يد تلك السلطة على ما هو خطر وغير عادل وتأييد كل ما هو عادل » .

وكان مبدأ اللامركزية جذابا من ناحية نظرية لحكومة السـودان ، وذلـك لاحتـمال توفير بعض النفقات والمصروفات ، بيد أنه من ناحية عملية لم يكن بالأمر اليسير على الاطـلاق .

ذلك لأنه ان رؤي اعطاء الشيوخ سلطات أوسع ، فقد كان يتعين دفع مزيد من الأجور لهم ، كما كان ذلك يتطلب بالضرورة تعيين مفتشين بريطانيين لمراقبة سوء استعمال السلطات .

مهما يكن من أمر ، فقد كان من الضروري تقييد سلطات المآمير المصريين لأسباب متعلقة بالأمن ، وبذل مزيد من العطاء لضباط الميدان من البريطانيين ، بل أكثر من ذلك ، فقد شرع البريطانيون في الواقع الاعتماد على مجرى سياسة ادارية أكثر تمركزاً مما كان عليه الحال من قبل .

وفي مثل تلك الظروف كانت اللامركزية تتكلف مصاريف أبهظ ، وكما ذكر الحاكم العام . . . فان جميع تلك الاصلاحات لما تعين تقديرها بميزان النقود ، فقد تبين أنها تكلف مصروفات أكثر مما تطلبته الادارة من قبل : (لقد كان من أغراضي دائماً تطبيق اللامركزية ، بيد أنها دون الحصول على أمر مطلق بالصرف عليها أو دفع تكاليف للاداريين العاملين فانها لن تتقدم بنا كثيراً الى الامام في المجال الاقتصادي)[١] . وأجبرت الظروف المالية الضيقة الحكومة لكي تحدد الأولوية بالنسبة لمؤيديها من بين العناصر المختلفة في مجرى خطة اصلاحها الاداري . ولعل من نافلة القول أن الأفضلية قد اتجهت نحو زيادة عدد ضباط الميدان في ظل نظام المفتشين المزدوج .

بل أكثر من ذلك ، قررت الحكومة جلب ثمانية من مساعدي المفتشين البريطانيين سنويا من خريجي جامعات بريطانيا[٢] .

وحدث أنه في ١٩٢١ طلب الحاكم العام من المديرين تقديم توصيات بتخفيض الموظفين نتيجة انشاء نظام المفتشين المزدوج[٣] .

وفي الاجتماع التالي للمديرين، أوصوا بالاستغناء عن خدمات المعاونين والمحاسبين المصريين على أن يعين بدلا عنهم مراجعون للحسابات من السودانيين وأن تنقل لمفتش المركز أعباء وظيفة المأمور وأن تلغى وظيفة مساعد المفتش .

ولقد نفذ كل ذلك فيما عدا الأمر الأخير ، وذلك لأن تلك الوظائف كان يشغلها ضباط بريطانيون . ورغم ذلك ، فقد خاب ظن الخرطوم ، اذ لم يستطع المديرون اقتراح تخفيض

---

(١) تعليق الحاكم العام على تقرير السكرتير الاداري بشأن اجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ٢١ فبراير ١٩٢٢ .

(٢) مذكرة السكرتير الاداري لقسم شؤون الموظفين ـ ٢٥ فبراير ١٩٢٢ .

(٣) مذكرة السكرتير الاداري للحاكم العام ٢١ فبراير ١٩٢٢ .

هائل في الموظفين ، ومن ثمة شكلت لجنة للتحقيق في هذا الشأن . وانتهت اللجنة الى النتيجة الظاهرة وهي أنه كلما ازدادت ووسعت الأعمال الادارية بالمنطقة كلما تطلب ذلك بالضرورة زيادة عدد الكتبة [1] .

ويمكن أن يقال بوجه عام أنها انتهت الى القول بأن من الأفضل الاستعانة بمزيد من المفتشين ورجال البوليس وقلة من الكتبة والموظفين الآخرين . ورؤي الاستغناء عن المآمير كلما توفر بالمركز مفتش [2] ، كما رؤي أن زيادة مرتبات الشيوخ تعتبر أدنى ما يمكن أن ينصفوا به ، وأنها أمر ضروري لا جدال فيه .

ولعل من أكثر الأمور غرابة أن كانت أولى نتائج تطبيق سياسة اللامركزية في الادارة وممارسة الحكم عن طريق الادارات الأهلية ، تزايد عدد المفتشين البريطانيين زيادة ظاهرة وتقوية شوكتهم وسلطانهم ورقابتهم في ذلك المجال ، كما زاد الى حد ما أيضاً عدد نواب المآمير السودانيين كمساعدين لهم .

وعلى هذا تمخضت اللامركزية عملا عن سلب السلطات من المآمير المصريين وفي تشديد قبضة المفتشين البريطانيين على زمام الأمور . وقد عني بذلك أيضاً الاعتراف الرسمي بما جرى عليه العرف من قبل بالنسبة لممارسة الشيوخ والعمد بعض السلطات القضائية والتنفيذية على أن يعتبروا وكلاء عن المأمور في ذلك ، وليسوا أصلاء .

ولم يكن لتلك السياسة الا شبه قليل بينها وبين مبدأ لوجارد في الحكم غير المباشر ، ذلك لأنه في المناطق النيلية والشمال لم يكن لسلطات الشيوخ جذور تقليدية عميقة كما لم تكن هناك وحدات قبلية كبرى .

ومن ناحية سياسية ، كانت الادارة جاهدة في أن توسع من نطاق تعاونها مع السلطات الأهلية وذلك باضافة شيوخ القبائل الرحل وزعماء القرى المتحضرة المستقرة الى زعماء الطوائف الدينية التقليدية والعلماء .

وعلى الرغم من أن روح القبلية كان ضعيفاً في المناطق الشمالية ، الا أنه لم يكن مما لا جدوى منه ربط الشيوخ والعمد بعجلة بريطانيا . وما دام أن السلطات القبلية أو المحلية قد تعاونت مع مفتش المركز ، فان جماهير الريف ظلت غير آبهة بصيحات الوطنية التي أطلقها المتعلمون السودانيون الذين حظوا بالثقافة الغربية . . . ودون الحصول على تأييد جماهير

---

(١) تقرير اللجنة الفرعية للكادر ـ ٦ أكتوبر ١٩٢٢ .

(٢) المصدر نفسه .

الريف ، فان الصفوة ستظل ـ ومن رأي الحكام البريطانيين ـ دون أثـر فعال بـل عاجـزة عن التأثير . وسعت الحكومة أيضاً للتعاون مع طبقة رجال الأعمال والأموال ، وذلك عن طريق اقامة مجالس بلدية ذات سلطات استشارية ، من أعيان المدن في كل من الخرطوم وبورسودان .

ومهما يكن من أمر ، فقد أدخلت بعض التعديلات في نظام نـواب المآمـير السودانيـين بهدف استيعاب فئة صغيرة من المستنيرين الذين نالوا تعليماً غربياً ، الا أن عددهم كان ضئيلاً الى حد كبير (١) .

(١) اختير أولئك من بين الكتبة والمحاسبين الذين لم يتجاوز عمر كل منهم ٢٥ عاماً بشرط أن يكون قد قضى في الخدمة ما لا يقل عن ٤ سنين . واقترح العمل بذلك في اجتماع مديري المديريات الشمالية في ٢٢ يناير ١٩١٨ ، ووضع موضع التنفيذ في ١٩١٩ وأتم ٢٤ من الموظفين المختارين دراسة العلوم المقـررة في عام ١٩٢٢ ، ومن ثمة عينوا نواباً للمآمير .

نشوء الحركة
الوطنية السودانية

جمعية الاتحاد السوداني
وحركة اللواء الأبيض

هنالك ادلة مقبولة يمكن ان يستخلص منها استخلاص سائغ بأن الفترة ما بين ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ قد شهدت مولد الحركة الوطنية السودانية الحديثة التي ادت الى استقلال البلاد في مطلع ١٩٥٦ . ذلك أنه تكوّن في تلك الفترة ـ على الأقل ـ أول حزب حديث ـ كما حدث في الأقطار الأخرى التي خضعت للحكم الأجنبي ـ وذلك من بين المتعلمين الذين حصلوا على تعليم حديث وفق المنهج الأوروبي المعاصر .

وكيفما كان سحر مثل تلك الحركات ، فقد تلثمت اصولها بالسرية كالعادة .

لذلك يصعب تمحيص تاريخها على وجه الدقة . واننا نحاول جهدنا أن نستعرض ذلك اعتمادا على ما ورد بملفات مكتب المخابرات بالخرطوم . ومحاكمات زعماء ثورة ١٩٢٤ ، وذكرياتهم المروية أو المكتوبة ، ومحادثاتنا مع الأحياء من الثوار .

ولكن مهما يكن من أمر ، فإن البريطانيين بالخرطوم كانوا يعتقدون ـ صوابا أم خطأ ـ بأن الحركة الوطنية السودانية قد نظمت فعلا بل أوحى بها الوطنيون المصريون الذين حصلوا بعد حوادث ١٩١٩ على الاستقلال من بريطانيا رسميا في ١٩٢٢ ، ذلك لأن الرأي العام السوداني كان حتى اخر عام ١٩٢٠ ـ وفقا لما ورد في تقرير لمكتب المخابرات بالخرطوم ـ « منطويا على القلق خشية أن تنجح مصر في اضعاف مركز الحكم البريطاني في البلاد على أي وجه[1] .

وعندما أثار تقرير ملنر في عام ١٩٢١ مسألة مستقبل السودان بالنسبة لمصر ، « فإن الدعاية بالنسبة لوحدة مصر والسودان أضحت . . . جزءاً لا يتجزأ من برامج كثير من

(١) تقرير مكتب المخابرات الشهري ـ ديسمبر ١٩٢٠ .

الأحزاب السياسية بمصر »[1] .

وفي نفس الوقت، بدأت تنتشر الإثارة السياسية الحديثة بالسودان عن طريق توزيع المنشورات المعادية لبريطانيا.

وذكر أحد الموظفين البريطانيين بمكتب الاتصال العام في تقرير له عام ١٩٢٥ : (إذا رجعنا إلى الوراء، فإن هذه الدعاية عن طريق المنشور ليست ذات أثر فعال بمفردها، بيد أنه عن طريقها تطورت جميع الأشكال اللاحقة للنشاط المصري المعادي لبريطانيا)[2].

وسواء أكان صحيحا اعتبار تلك الاضطرابات الأولى نتيجة ايحاء من المصريين أم أنها انبثقت من حركة ذاتية ، الا أنه مما لا ريب فيه أن المثل الذي ضربته الحركة الوطنية المصرية قد أثار كامن الحركة السودانية .

وكان مولد الحركة الوطنية السودانية الحديثة ، في تلك الحدود ، انعكاسا للجو الوطني الثائر بمصر .

وفي أوائل١٩٢٠ ، اسست جمعية الاتحاد السوداني بأم درمان ، وهي أول تنظيم سياسي حديث ، من خمسة اعضاء مؤسسين من ابناء الجيل الصاعد .

فقد كان عبيد حاج الأمين وتوفيق صالح جبريل ومحي الدين جمال ابو سيف وابراهيم بدري وسليمان كشه اعضاء حديثي السن من ابناء العائلات المعروفة .

فقد كان عبيد ابن أخ لعالمين من العلماء الذين سافروا في الوفد الذي زار بريطانيا في ١٩١٩ لتهنئة الملك على انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ، وتوفيق ابن لأحد كبار تجار أم درمان ، ومحي الدين ابن احد رؤساء الكتبة ، وكان ابراهيم وسليمان من ابناء التجار[3] .

ولم يكن أي منهم من سلالة الرقيق أو من المسلمين المتعصبين ، ولكنهم من ذوي الاتجاهات الاصلاحية ، فاربعة منهم من خريجي كلية غردون ، ولم يحالف الخامس التوفيق في اجتياز امتحان المدرسة الوسطى[4] .

وكان معظمهم من الموظفين الصغار ، فقد كان توفيق صالح جبريل وابراهيم بدري

---

(١) نفس المصدر ـ نوفمبر ١٩٢٢ .

(٢) تقرير لجنة ايوارت ـ ص ٣ .

(٣) تفضل كل من سليمان كشه وتوفيق صالح جبريل بامداد المؤلف بمعظم ما جاء في هذا الخصوص . وكان سليمان يحتفظ ببعض المسودات والخطابات الخاصة المتعلقة بنشاط الجمعية .

(٤) سليمان كشه .

مساعدي مأمور ، وعبيد حاج الأمين ومحي الدين جمال موظفين احدهما بمصلحة البوستة والاخر بمصلحة الأشغال العمومية .

وكانوا جميعا من الأدباء أو النقاد أو المثقفين الاجتماعيين .

وعلى هذا ، بدا أن السياسة السودانية الحديثة قد نشأت لصيقة بكلية غردون التذكارية ، والحركة الأدبية العربية ونادي الخريجين ومحيط صغار الكتبة والموظفين بالحكومة .

ولعل ما أكد ذلك ، الضرب من الرجال الذين انضموا إليها ، مثل خلف الله خالد (نائب مأمور) ، والأمين علي مدني (المدرس والناقد الأدبي) ، ومكاوي يعقوب (الموظف الشاعر) ، وعبدالله خليل (ضابط الجيش) الذي اصبح رئيسا للوزراء في ١٩٥٦ ، ومحمد صالح الشنقيطي (نائب مأمور) ، وبابكر قباني (موظف بالبوستة) ، وخليل فرح أشهر فنان وموسيقي في ذلك الوقت ، ومحمد العمرابي الذي كانت دراسته تختلف عن دراسة الآخرين إذ تخرج من معهد أم درمان العلمي[١] .

ووفقا لرأي صموئيل عطية ، ضابط المخابرات وأول من كشف النقاب عن جمعية الاتحاد السوداني ، كان تنظيم جمعية الاتحاد غاية في الغموض[٢] ، قائماً على نظام الخلايا خاضعاً لسلطة هرمية متدرجة . واستطاع كل من المؤسسين الخمسة أن يضم خمسة أعضاء ، كما استطاع كل منهم بدوره ضم آخرين وهكذا[٣] .

ومن ناحية نظرية ، قد قصد بأن تكون كل جماعة مستقلة عن الأخرى وغير معروفة للآخرين ، بيد أنه من ناحية عملية ، تبددت السرية إذ كان معظم الأعضاء معروفين فيما بينهم تماما ، سواء في دائرة النادي أو محيط الخدمة المدنية .

وانصرف الجهد الأكبر للاتحاد لتنظيم المسرحيات والندوات الأدبية ، ولكن عمله السياسي الرئيسي قد تبلور في شكل هجوم على الادارة البريطانية ومن تعاونوا معها من السودانيين ، وعلى الزعماء الدينيين التقليديين والعلماء ، وذلك عن طريق الرسائل بالبوستة .

والمثل على هذه البطولة عن طريق الرسائل ، المنشور الذي كتبه عبيد حاج الأمين موجها الاتهام لزعماء الطوائف الثلاثة « بعبادة الملك جورج ونبيه لي ستاك ـ الحاكم العام ـ » وجعل الحضارة بوقا للامبريالية .

---

(١) حصل المؤلف على الأسماء المذكورة من الأستاذ سليمان كشه .

(٢) مذكرة بخبر أورده أحد أعضاء جمعية الاتحاد السوداني لموظف بمكتب الاتصال العام .

(٣) المصدر نفسه .

وطالب الكاتب المتعلمين بتجاهل محاولات البريطانيين لبث الفرقة بين السودانيين ، واتهم مشروع الجزيرة الحكومي بسرقة أراضي السودانيين ، وتمكين الشركة الانجليزية من الاستيلاء عليها[1] .

ولما كان التنظيم رديئا في البداية ، فقد بلغت حملة المنشورات العدائية للحكومة ذروتها في أواخر ١٩٢٢ .

وكان الطريق الثاني الذي اتبعه الاتحاد هو نشر مقالات وقصائد معادية لبريطانيا بالصحف المصرية عبرت عن بعض الارتباط مع الوطنيين المصريين ، ومن الطبيعي أنها كانت صارخة اللهجة للولاء أكثر من المنشورات التي وزعت بالسودان .

ففي مقال نشر بجريدة الأهرام ، وجه عبيد حاج الأمين ، في نوفمبر١٩٢٢ ، للأمير عمر طوسون ، أحد امراء العائلة المالكة المصرية ، الذي اشتهر بحبه للخير ، واهتمامه بشؤون السودان الشكر على مقاومة مكائد الانجليز واعلن ان الحركة الوطنية السودانية قد عضدت الأمة المصرية وعارضت انفصال مصر عن السودان تحت أي ظرف من الظروف[2] .

وأخيراً جاهد الاتحاد لحمل طلاب كلية غردون على تركها للالتحاق بجامعات ومعاهد مصر العليا ، وقد نجح في ذلك إلى حد ما ، بيد أن معظم الطلاب قد هابوا ركوب الخطر ، إذ لم تتخذ أي اجراءات مع الاصدقاء المصريين أو الجمعيات للعناية بامرهم[3] . ولربما ساعدت الحرب الكلامية على تخفيف ملل الحياة بالمدن بالنسبة لشباب الخريجين وصغار الموظفين ، الا أن نتائج ذلك كانت مخيبة للآمال .

وكنتيجة لذلك ، انقسم الاتحاد الى مدرستين حول كيفية جعل اعماله أكثر فعالية وإيجابية .

فقد رغب الجناح المتطرف في أن يكون العمل السياسي علانية والدخول مع الادارة البريطانية في معركة سياسية ضارية لكسب التأييد الشعبي ، في حين أن الجناح الآخر الأكثر تحفظاً واعتدالا فضل الاستمرار في العمل السري واكتساب مزيد من التأييد نتيجة تقديم خدمات اجتماعية وأدبية ومسرحية .

وكان أكثر ما احتاج اليه الجناح المتطرف بروز بطل محبوب مستعذب للاستشهاد على أيدي البريطانيين إن دعا الأمر لذلك .

---

(١) ملف « الحركات الهدامة » ١٩٢١ ـ والمنشورات الهدامة ـ دار الوثائق المركزية .

(٢) نشرت جريدة الأهرام الخطاب بتوقيع « سكرتير الاتحاد السوداني » .

(٣) لعل ابرز تعبير عن مرارة التجربة ما ورد بقصيدة توفيق أحمد البكري .

وتجسد ذلك البطل في شخص الملازم ثاني علي عبد اللطيف ، وهو من اصل دنكاوي .

وفي ١٩٢٢ انهت الحكومة البريطانية الانتداب على مصر بقرار منفرد من جانبها رغم تعثر مفاوضاتها مع زعيم الوفد المصري سعد زغلول بل توقفها على عقبة المسألة السودانية ، إذ كان يطالب بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر .

ولقد نشرت أقوال سعد سراً في السودان . وحضر في ابريل اللورد اللنبي المندوب البريطاني السامي بالقاهرة الى الخرطوم لكي يؤكد للموالين لبريطانيا بألا محل لمخاوفهم من تسليم بريطانيا السودان لمصر .

وقد أعلنت الحكومة بأنه « من مختلف الجهات وفي كثير من المناسبات العامة . . . صدرت التماسات كثيرة ملحة لاعلان صريح بأن من المحظور اتساع وتوغل النفوذ المصري أو أنه إن كان لبريطانيا رغبة في الانسحاب من السودان ، فإنه يتعين اعلان ذلك لشعب السودان ، حتى يستطيع حماية مصالحه الخاصة »(١) .

ونيابة عن الأعيان ، رحب الزعيم الديني الأكبر السيد علي الميرغني بعزم بريطانيا على تطوير البلاد صوب الاستقلال(٢) .

ونشرت التعليقات والمقالات الموالية لبريطانيا غب زيارة اللنبي في جريدة الحضارة ، كما نشرت القصائد الموالية لمصر والمعادية لبريطانيا بالجرائد والمجلات المصرية ، وخاصة قصيدة الشاعر توفيق صالح جبريل التي وجه فيها سهام النقد واللوم للسيد لخضوعه لدى قوله(٣) :

ويح قلبي ماذا يروم اللنبي	يوم وافى يجر سيفا صقيلا
جمع الجمع ارهب القوم حتى	اصبح السيد النبيل ذليلا

بيد أن علي عبد اللطيف ذهب إلى محرر الحضارة وطلب نشر مقال دعا فيه للمطالبة بالحكم الذاتي وذكر أن الأمة السودانية إن كانت في حاجة الى من يرشدها قبل نيل الاستقلال ، فإن من حقها اختيار المرشد ، سواء أكانت مصر أم بريطانيا . وطالب بمزيد من التعليم ، والقضاء على احتكار الحكومة لتجارة السكر ، والحاق الموظفين السودانيين بوظائف أكبر من سلك الخدمة المدنية .

---

(١) تقرير إيوارت ص ٤ .

(٢) تقرير ايوارت ـ ص ٤ وتقرير المخابرات ـ ابريل ١٩٢٢ .

(٣) الأهرام ـ ٢٦ مايو ١٩٢٢ .

ورغم أن رئيس تحرير جريدة الحضارة رفض نشر مقال علي عبد اللطيف الا أنه تم القبض عليه وعلى رئيس التحرير ، بل حوكم علي عبد اللطيف بالسجن .

ولم يحاكم لأنه كتب كلمة واحدة عن مصر : بل لأنه طالب بأن تكون حكومة السودان للسودانيين فحسب ، و « انهاء الحكم الأجنبي » ، في لهجة ثورية عنيفة(١) .

ومن ناحية غير رسمية، اعترف رجال الحكومة بأن عبد اللطيف قد عبر عن مشاعر صادقة كان يحس بها ويعتقد فيها كثير من ناشئة الخريجين .

وهي مطالب اتصلت بأطر دستورية وحظيت بدعوة وإصرار عنها من جانب افضل العناصر الوطنية في البلاد .

ولما اطلق سراح علي عبد اللطيف بعد عام من سجنه ، اضفت الدعاية المصرية على الملازم السابق هالة من التمجيد جعلته يبدو في مركز البطل الوطني بين زملائه السود وبعض الخريجين .

جمعية اللواء الأبيض

ولما اضحى مجرد الحديث امراً لا مساغ له أو جدوى منه ، اتصل عبيد حاج الأمين ببعض اعضاء جمعية الاتحاد لكي يؤسسوا عام ١٩٢٣ جمعية اللواء الأبيض ، التي أملت في أن تقوم بالسودان بما قامت به ثورة ١٩١٩ بمصر ، كوسيلة لرد الحقوق المغتصبة من انجلترا(٢) .

وتكونت الخلية الأولى من علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وثلاثة من كتبة البوستة(٣) على أن تحصل على مزيد من الأعضاء ، ليس من بين صغار الموظفين وطلاب كلية غردون وصغار الضباط فحسب ، بل من بين العمال الفنيين وشيوخ القبائل وتجار القطاعي المتعلمين بالمدن أيضاً .

وكانت اغراض الجمعية ، وفقا لدستورها ، « خدمة المثل الوطنية في السودان ورفض السماح بفصل السودان عن مصر » .

ولم يكن من اليسير الجزم بمدى رغبة جمعية اللواء الأبيض في الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها في اطار الوحدة ، إذ كان ذلك أمرا غامضا ومبهما ، كما لم يكن من اليسير الجزم

---

(١) مذكرة مدير المخابرات للسكرتير الاداري ـ ٢٦ مايو ١٩٢٢ .

(٢) خطاب سر الختم صالح جبريل الضابط بالقضارف إلى عبيد حاج الأمين ـ ٢٥ اكتوبر ١٩٢٣ .

(٣) الثلاثة هم : حسن شريف وابراهيم المتبقى وصالح عبد القادر .

ان كـان ولاء أعضاء الجمعيـة لمصر سلما لغـرض في أنفسهم أو ولاء صادقـا لها دون زيف أو رياء .

وكان من الظاهر ان كان على الوطنيين السودانيين ، لضعفهم وتشتت قواهم ، التحالف مع الحركة الوطنية القوية بمصر كوسيلة من وسائل الحماية والقوة في مواجهة الحكـام الأنجليز ومن تعاون معهم من السودانيين .

وبالمثل ، كان من الظاهر أنهم إن رغبوا في الحصول على تعاون مصر معهم ، فقد كان يتعين عليهم أن يمجدوا وحدة وادي النيل ، ولربما كانت ممارسة السودانيين لاختيار افضل ، في تلك المرحلة ، أمرا بعيد المنال ، وفقا للظروف الملابسة .

ولذلك كان من الضروري ان تتحالف جمعية اللواء الأبيض مع الحركة الوطنية بمصر ، لكي تظهر ارتبـاط السودان بمصـر وكراهيـة الحكم البريـطاني السائـد بالسـودان ، كما رغبت الجمعيـة ـ مثلما رغب المؤتمر الهنـدي من قبل بـالهند ـ في أن تخـاطب من عـلٍ فـوق هـامـات الخرطوم ، الرأي البريطاني الحر وأول حكومة عمالية أمسكت بزمام الحكم في ١٩٢٣ وذلـك لمساندة السودان في مطالبته بالحكم الذاتي .

ومن ناحية تكتيكيـة ، فإن المشكلة التي واجهت حفنة من أعضاء الجمعية ممن نهلوا من التعليم والثقـافة الغـربيين ، هي نفس المشكلة التي واجهت المتعلميـن دائـما في كـل الأقـطار المستعمرة في البداية ، ذلك أن ايديولوجيتهم السياسية المستمدة من الفكر الغربي ، لم يكن لها إلا أثر ضئيل واعتبار قليل بالنسبة لمعظم سكان السودان ، ومن ثمة تعين عليهم ترجمة الأفكار والمصطلحات الغربية وتبسيطها للتعبير عنها بعبارات اخرى مفهومة للكافة .

ولم تتوقع جمعية اللواء الأبيض من القوى التقليدية صاحبة المصالح الكبرى الا قليلا من التأييد ، ذلك أنهم كانوا على صلة وثيقة بالبريطانيين .

ولم يوجه الضغط تجاه زعماء القبائل وملّاك الأراضي الا ليمتنعوا عن التوقيع على الرسائل التي كانت تقوم للتعبير عن الولاء للادارة[1] .

وطلب من آخرين أقل خضوعاً للادارة البريطانية لكي يقوموا بإرسال برقيات التضامن أو الانفراد أو خطابات للاحتجاج على تصرفات الادارة وبعبارات توافقت مع مدى ما تمتعوا به من وطنية أو ثورية[2] .

---

(١) انظر : خطابات وجهت لأيوب بك وعبد الماجد وغيرهم من الشيوخ الجعليين ـ ١٢ يونيو ١٩٢٩ .

(٢) انظر : البرقيات التي ارسلها محمد ادريس بابكر وآخرون للحاكم العام ـ ٣ يونيو ١٩٢٤ .

بيد أن الطليعة التي وجهت إليها جمعية اللواء الأبيض الجهد لاكتسابها ، كـانت شبيبة المدن العاملين بالتجارة أو الموظفين بالمكاتب ، والذين كان نشاطهم العاطفي وانفعـالاتهم في المظاهرات العامة التي جابت الشوارع ، قد قصد بها التعبير عن الارادة الشعبية للقضاء عـلى الاستعمار .

وكان قواد تلك المظاهرات عرضة في الغالب للقبض إن عاجلاً أو آجلا ، ولذلك فكرت الجمعية في أن يكون هناك عدد من القواد لتحمل مخـاطر القيـادة ، ولكي يحل أحـدهم بدل الآخر لدى القبض عليه .

أما بالنسبة للمدن ، فقد اعتبر الاضراب العام كسلاح ، إلاّ أنه نظراً لضعف التنظيم النقابي ، وانتشار البطالة وتعرض الموظفين للتشريد والاضطهاد ، فقد بدا أمراً غير عملي[1] .

أما بالنسبة لسكان الريف ، سواء بالنسبة للمـزارع أو رجل القـرية ، فلم يكن اللواء الأبيض معتمداً على العداء الشديد للادارة وفق نظرية ليبرالية جوفاء ، بل على الاستفادة من أي ظلم وقع على المواطن أو المواطنين لاستغلاله ضد الادارة[2] .

وفي يونيو ١٩٢٤ لم يبلغ عدد الأعضاء الأساسيين النشطين لجمعية اللواء الأبيض بقيادة علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وفقا لما قرره مكتب المخابرات ـ أكثر من ١٥٠ عضوا .

وأصبح للجمعية فروع في المدن الكبرى وبعض المراكز ، كما وطدت علاقاتها مع بعض الجماعات والهيئات مثل بعض ضبـاط الجيش والموظفـين والطلاب والتجـار والعمال الفنيـين وطلاب كلية غردون والمدرسة الحربية بالخرطوم ومعهد أم درمان[3] .

ولم يستطع مكتب الاتصال العام أن يكشف عن حركة اللواء الأبيض إلا بعد أن هجرت طريق تقديم العرائض ولجأت إلى المظاهرات ، منذ ١٩٢٤ ، إلا أن تحليله لتشكيل الجمعيـة يدل على أن قوتها كامنة في موظفي الدرجتين السابعة والثامنة أي في أدنى السلم الوظيفي .

وكان معظم أولئك الموظفين صغار السن إذ تـراوحت أعمارهم مـا بين السـابعة عشرة والخامسة والعشرين ، بل كان أكثرهم ـ في نظر مكتب المخابرات ـ من المولدين الذين خالطت

---

(١) خطاب عبيد حاج الأمين الى الطالب درديري أحمد اسماعيل ـ مايو ١٩٢٤ .

(٢) مثل المظالم التي وقعت بالجزيرة بشأن تقدير الضرائب وتوزيع الحواشات واحتكار الحكومة للسكر وشكاوى الأفراد الخاصة .

(٣) تقرير ايوارت ـ ص ١٠ .

دماؤهم الدماء المصرية [١] .

واستطاعت الجمعية عن طريق علي أحمد صالح [٢] بوصفه منظماً نقابيا بـارعا أن تحـظى بتأييد عمال فنيين وحائكين ونجارين وصنّاع أحذية . ولعب أولئك بالتضـامن مع المـدرسين والموظفين الذين استغنت الحكومة عن خدماتهم دورا قياديا في المظاهرات .

واعترف ولس نفسه مدير مكتب المخابرات في ذلك الوقت بأن جمعية اللواء الأبيض قد ضمت معظم أولئك الأشخاص الذين سيكونون في المستقبل القريب « الحـزب المشاغب » ، باعتبارها المنظمة الرئيسية لمعارضة الادارة البريطانية ، وبعبارة مجملة ، الحزب الوطني الحديث بالسودان » [٣] .

واعتقد ولس أن الجمعية مجرد واجهة للوطنيين المصريين الثوريين ، أي مجرد تجمع من السودانيين المأجورين والمصريين العاملين بالبلاد المتضامنين مع الوطنيين بمصر .

ولم يكن ذلك التصور محض وهم وافتراء . فقد كان أعضاء جمعية اللواء الأبيض قارئين نهمين للجرائد والمجلات المصرية . ولقد ظن بانهم كانوا يدفعون نقوداً للموظفين السودانيين الذين فصلوا من العمل للرحيل إلى مصر ، للشكوى من مظالم البريطانيين ، كما كان يظن بأن أموالهم كانت تأتي اليهم من الوفديين وغيرهم من المصريين الوطنيين .

وكانت تلك الأموال خاضعة ـ وفق رأي ولس ـ لرقابة واشراف مصريين ، احدهما محمد تـوفيق وهبي ـ القاضي بمحكمـة أم درمان ـ والآخـر حسن عبد الـوهاب ـ الضـابط بالجيش المصري ـ كما خضعت لرقابة سودانيين أيضا هما علي عبـد اللطيف نفسه وسيـد أحمد عثمـان القاضي ، القاضي الشرعي [٤] .

ولا ريب في أن الوطنيين المصريين كانوا يؤيدون بشدة الحركة الوطنية السودانية .

ففي القاهرة ، كان زغلول والأحزاب الـوطنية قـد ابتهجوا بـأن ثمة نصـا مقترحـاً في الدستور بأن يكون الملك فؤاد « ملك مصر والسودان » ، وأن يخصص عشرون مقعدا للنواب السودانيين في مجلس النواب المصري .

ورغم أن الحكومة البريطانية قد اعتـرضت على تلك الاقتـراحات ، إلاّ أنها دلت عـلى تطلعات المصريين دلالة واضحة .

---

(١) مذكرة المخابرات عن النتائج المتوقعة للمفاوضات بين انجلترا ومصر بشأن السودان ـ ٢٥ مايو ١٩٢٤ .

(٢) تخرج علي أحمد صالح من المدرسة الوسطى وعمل كاتبا بمخازن فكتوريا وكان صديقا لعلي عبد اللطيف .

(٣) مذكرة المخابرات ـ ١٦ يونيو ١٩٢٤ .

(٤) مذكرة المخابرات عن النتائج المتوقعة للمفاوضات بين انجلترا ومصر بشأن السودان ـ ٢٥ يونيو ١٩٢٤ .

وتولى زغلول رئاسة الحكومة في يناير ١٩٢٤ لما حصل على الأغلبية نتيجة مطالبته باستقلال كل من مصر والسودان التام عن انجلترا ، واعتراضه على تحفظات بريطانيا الأربعة التي شملت المسألة السودانية .

وفي أواخر عام ١٩٢٣ ، قام الحزبان الوطنيان المصريان ، بتكوين لجنة برلمانية لشؤون السودان ، تكونت من مصريين ذوي خبرة بها ، لمساعدة السودانيين في نضالهم ضد الانجليز[١] .

وفي نفس الوقت ، قام المصريون العاملون بالسودان بتكوين لجنة من جميع المهن والوظائف ، وكانت تلك اللجنة على اتصال وثيق باللجنة التي تكونت بمصر وبعلي عبد اللطيف[٢] وبزعيم المصريين بالسودان ، توفيق وهبي ، الصديق الشخصي لعلي عبد اللطيف[٣] .

وعلى هذا ، وجد ولس أن ثمة أدلة ظرفية يمكن أن يستخلص منها استخلاصا سائغا كافيا بأن لا بد إن كانت جمعية اللواء الأبيض قد قامت بتوجيه وإيحاء من مصر ، وإن مصر كانت توجهها وتمولها ، بل أنها لم تكن إلا أداة بيد مصر .

واعتقد بأنها نشأت لما زار حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطني بمصر الخرطوم في ديسمبر ١٩٢٣ وشجع علي عبد اللطيف وتوفيق وهبي ــ وللاخير مركز مرموق في دوائر الخريجين ــ على تكوين « هيئة يجب ان تبدو من جميع الوجوه سودانية تماماً ، رغم خضوعها لاشراف المصريين من وراء الستار » [٤]

ولعل مما لا ريب فيه أن الجمعية كانت من ناحية التكتيك السياسي والثقافة والايديولوجية وثيقة الصلة بمصر ، ولكن ان كان رأي ولس صحيحاً في هذا الشأن ، فقد تناسى أهمية العوامل الانسانية الفطرية . ذلك أن جمعية الاتحاد السوداني التي تأسست قبل ثلاث سنوات من جمعية اللواء الابيض كانت قد ارست معالم الاثارة الوطنية الطبيعية [٥] ، بل ان كثيراً من الاعضاء العاملين في جمعية اللواء الابيض كانوا قد انتسبوا من قبل لجمعية

---

(١) تقرير ايوارت ـ ٢٥ يونيو ١٩٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ـ ص ٨ ومذكرة المخابرات ـ ١٦ يونيو ١٩٢٤

(٣) تقرير المخابرات ـ أول يوليو ١٩٢٤ .

(٤) تقرير المخابرات ـ أول يوليو ١٩٢٤

(٥) وذلك عن طريق توزيع المنشورات وإقامة الندوات الأدبية بنادي الخريجين في المواسم ولأعياد .

الاتحاد ، بل كانوا اكثر الاعضاء نشاطاً فيها (١)

ولذلك يبدو من الاوفق والاسلم ان تفسر حركة اللواء الابيض بانها حركة سودانية لحماً ودماً وانها كانت تعمل لخدمة المصالح السودانية بالتعاون مع الوطنيين بمصر باكثر من انها واجهة للقاهرة .

ففي دعواتها للمواطنين على ادنى تقدير ـ ان لم يكن للمصريين ايضاً ـ لم تأبه جمعية اللواء الابيض الا قليلاً ، بمسألة اتحاد وادي النيل سياسياً إذ انصرفت جهودها الى معالجة مظالم المواطنين في السودان حيال بريطانيا (٢) .

ويمكن ان يستخلص مدى النجاح الذي احرزته في يونيو ١٩٢٤ من العبارات التي وردت بتقرير ولس .

فقد رأى بان الجمعية احرزت بعض النجاح في استغلال بعض الشكاوى والمظالم بالجزيرة ضد الحكومة كما استغلت مظالم اهالي المدن ، وان لم يكن ذلك داعياً لاقلاق الحكومة .

ذلك ان ما كان يشغل بال ولس هو انفتاح نشاط الجمعية على صغار ضباط الجيش ، سواء المصريين منهم او السودانيين « عربا » ام « سودا » ، والذين كان يفترض ان لعلي عبد اللطيف اثرا كبيرا عليهم وخاصة فيما بين السود من السودانيين (٣) .

اما بالنسبة لباقي اعضاء الجمعية ، فقد اعتقدت الحكومة بان مثل ذلك الضرب من التأييد الذي حظيت به الجمعية نتيجة الاعتقاد الخاطىء بأن الحكومة البريطانية قد خضعت وانحنت امام التيار الوطني المصري . فقد سمحت بتصعيده في القاهرة كما سمحت ايضاً للجماهير بالخرطوم بالهتاف بحياة فؤاد كملك على مصر والسودان في الاحتفال السنوي باستقلال مصر في مارس ١٩٢٤ .

وذهب بعض السودانيين إلى الانحياز الى الموجة العالية الموالية لمصر ، اعتقاداً منهم أن كفة مصر هي الراجحة ضد بريطانيا (٤) .

واخيراً يمكن ان يستظهر بعض من المآثر والدعاية للجمعية من القصائد الشعبية والاغاني الوطنية التي ذاعت خلال ١٩٢٤ .

---

(١) مذكرة سرية عن «المحرضين السياسيين» بواسطة عبيد حاج الأمين وتوفيق صالح جبريل ـ ١٢ مايو ١٩٢٥ .

(٢) مذكرة المخابرات ـ ٢٥ يونيو ١٩٢٤ .

(٣) مذكرة المخابرات ـ ٢٠ يوليو ١٩٢٤ .

(٤) تقرير ايوارت ـ ص ٨ .

ولنضرب لذلك مثلاً باكثر القصائد الشعبية لعبيد عبد النور المدرس السوداني بكلية غردون ، والتي وجه فيها الحديث للشباب :

يا أم ضفاير قودي الرسن	واهتفي فليحيا الوطن
أصله موت فوق الرقاب	كان رصاص أو كان بالحراب
البدور عند الله الثواب	البضحي وياخذ عقاب
بالشباب الناهض صباح	ودع أهلك وامشي الكفاح
قوي زندك وموت بارتياح	فوق ضريحك تبكي الملاح
ما بتشوفوا الفقر اللعين	والعرايا المتبهدلين
والبيبكوا والصابرين	والرزايا بروح بتبين
ما بتشوفوا الذل والهوان	مص دمانا وعقب امتهان
غنمونا وحفظوا الأمان	بالنبابيت والخيزران
يا جزيرة نيلنا السلام	من قلوب حباك تمام
ليها فيك آمال جسام	يا تتم يا يحدث كلام
أنت غالية وهم رخصوك	أنت سمحة وهم وسخوك
أنت لينا وحياة أبوك	نمشي ليك فوق نيران وشوك

ويبدو أن الاثر الثقافي لمصر على حركة اللواء الابيض كان من الناحية الادبية والعاطفية اعظم من الناحية السياسية .

سفر الولاء

ومظاهرات اللواء الابيض ١٩٢٤

كان لا بد ان تفزع العريضة التي قدمها اللواء الابيض معارضاً انهاء الحكم المصري ومعبراً عن تأييد الدعاوى القومية المصرية بالنسبة للسودان ، حكومة السودان ، وكبار الموظفين المتعاونين معها وزعماء الطرق الصوفية والعلماء .

وفي هذه الظروف ، لم يكن السيد علي الميرغني اكبر زعماء الطرق هو الذي اخذ زمام المبادرة ، هذه المرة ، بل كان للدهشة البالغة ـ هو السيد عبد الرحمن نفسه

ففي ١٠ يونيو ١٩٢٤ قام بعقد اجتماع بمنزله بام درمان [١] ، حضره اربعون من كبار

---

(١) مذكرة مدير المخابرات للسكرتير الخاص للحاكم العام ـ ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ .

الشخصيات الذين كانوا يمثون المصالح المتعاونة مع الادارة البريطانية ضد من كانوا موالين لمصر .

وأيد الزعماء الدينيين التقليديين بعض كبار الموظفين العموميين وكبار التجار والاعيان وزعماء القبائل والشيوخ الذين ذاع صيتهم في المدن الكبرى ، وبعبارة ادق كبار الموظفين والتجار والاعيان واصحاب الجاه والمال الذين ايدوا بقاء الحال على ما كان عليه دون تعديل او تغيير .

وارسل اولئك الاشخاص رسالة للحاكم العام عبروا فيها عن ولائهم باعتبار « انهم هم الشخصيات البارزة للحركة الوطنية السودانية ، المستنيرون والمؤهلون لابداء الرأي». بالنسبة لكيفية الحكم في المستقبل. ولما حوربوا بالنسبة لمركزهم كنبلاء واعيان والقادة المرموقين للسودان من جانب شباب جبهة اللواء الابيض الصاعد ، وهددوا بوصفهم في مركز ليس معادياً للبريطانيين فحسب بل ضد مصالحهم الخاصة ايضاً ،فقد قرروا استرداد حقهم التقليدي والارستقراطي لتمثيل شعب السودان [1] .

وكان قرارهم هو : « اختيار انجلترا لكي تكون وصية على السودان . . . لتعمل على تطويره حتى يصل الى مرتبة الحكم الذاتي » [2] .

وكان معظم من وقعوا على سفر الولاء من كبار السن ممن تجاوزوا الاربعين من العمر ، وممن وعى ذكريات قهر الحكم المصري التركي مقارناً اياه بما آلت اليه الاحوال في عهد الحكومة البريطانية من استقرار وطمأنينة وعدل [3] .

ولعل مما تجدر الاشارة اليه ايضاً ، ان اكثر اعضاء جمعية اللواء الابيض لم يتجاوز الخامسة والعشرين من العمر ، ولم يكن له نصيب من مثل تلك الذكريات ، وفضلاً عن ذلك فان احفاد المهدويين كانوا معادين اصلاً لمصر ووفقا لرواسب تاريخية تقليدية .

وكان المعادون للمهدي ، من ناحية أخرى ، موالين لمصر ، من ناحية تقليدية ، ومن ثمة فان « العناصر الصلبة » ، كان يمكن لها ان تتوحد لاسباب مختلفة ضد سودانيين ممالئين لمطالب مصر .

---

(١) سفر الولاء ـ ١٠ يونيو ١٩٢٤ .

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر: أقوال شيخ الطيب هاشم والسيد اسماعيل الأزهري التي وردت بالمذكرة المقدمة من مدير المخابرات إلى السكرتير الخاص ـ ١١ يونيو ١٩٢٤ .

مهما يكن من امر ، فان ما لم يتحقق منه محررو سفر الولاء انه لم يعد كافياً بعد الاعتماد على سلطتهم التقليدية لمقارعة خصومهم السودانيين والمصريين .

وكان يتعين عليهم مجابهة اولئك الخصوم بالتأييد الشعبي والتنظيم السياسي الحديث المعاصر ، بيد انهم لما عجزوا عن ذلك ، فقد ظلوا معتمدين الى حد كبير على وصاية البريطانيين للاحتفاظ بمراكزهم ونفوذهم .

وان ما ورد بباقي سفر الولاء دل على القلق والحيرة ، فقد اعلنوا سخطهم على اتفاقية الحكم الثنائي **١٨٩٩** لان السودانيين لم يكونوا طرفاً فيها او قابلين لها ، وادعوا بان السودان « وطن قومية مستقلة »الا ان الامة ينقصها الثروة والتعليم والوحدة والقيادة ، ومن ثمة تعين ان تستمر بريطانيا في ادارة شؤون السودان لاصلاح احواله وتطوير افراده وطبقاته حتى يصلوا الى الطور . . . الذي يستطيعون فيه الحصول على الاستقلال .

بل أكثر من ذلك ، فقد ذهب سفر الولاء الى مطالبة رجال الدولة البريطانيين لتمثيل السودان في ذلك المعنى في مفاوضاتهم مع حكومة الوفد بالقاهرة .

اما بالنسبة للعناصر الصلبة« فان المسألة لم تكن مسألة كراهية . . . للمصريين . . . ولم تكن مسألة حب لانجلترا . . . بل ان العكس صحيح ، اذ هي مسألة حب محض للذات فحسب » .

بيد أنه ليس من العدل ان يعتقد بان من وقعوا على السفر كانوا بالضرورة في حاجة الى البريطانيين لتأييدهم في مواجهة انتفاضات وتحديات الفقراء من الطبقات الدنيا ، فقد كانوا هم ايضاً سودانيين وطنيين ، لكنهم من الضرب التقليدي . ولذلك سارعوا للمطالبة بنصيب اوفر في حكم بلادهم عن طريق انشاء مجلس للاعيان لتقديم المشورة للحاكم العام .

بل اكثر من ذلك ، فقد حدث في الاجتماع الذي انعقد لتحرير سفر الولاء ان تقدم اثنان من كبار الموظفين باقتراح للمطالبة بوجوب تحديد الادارة البريطانية لفترة معينة لانهاء وصاية بريطانيا على السودان ، ولكن لم يجد اقتراحهما تأييداً من الآخرين .

ولعل مما لا ريب فيه ان كانت صياغة سفر الولاء من وحي الاعضاء ، وليس باملاء من البريطانيين ، وذلك لان الدهشة اصابت مكتب المخابرات لدى علمه بالاجتماع الذي انعقد لصياغته .

مهما يكن من أمر ، فإن ثناءها على الموقف السياسي في يونيو **١٩٢٤** قد دل على أن أكثر الصفوة من المتعلمين السودانيين الذين تخرجوا من المدارس الحديثة لم يكونوا من المؤيدين تأييدا كبيرا لمحرري العريضة أو مؤيدين لجمعية اللواء الأبيض.

وكان المترددون في الولاء لمصر أو بريطانيا والمعجبون بالبريطانيين ، وأكثرية كبار الموظفين السودانيين والخريجين من بين أعضاء جمعية الاتحاد السوداني في موقف وسط بين هؤلاء وأولئك .

وقد شعر مكتب المخابرات بأن « هذه القوة الثالثة » هي القوى « التي يجب أن يعمل لها حساب في المستقبل . فهي حزب الضباط الكبار وكبار الخريجين » ، كما أن « معظم القضاة الشرعيين الشبان ونظار المدارس والضباط والتجار الكبار من أصل عربي في كل مكان تقريباً ، ينتمون لهذا الحزب »[1] .

ورغم أن من الجائز تأثرهم بالجرائد المصرية إلا أنهم لم يكونوا على صلة مباشرة بالوطنيين المصريين .

وكان شعارهم « السودان للسودانيين » بيد أنهم لما قبلوا حكم الأمر الواقع بوصاية بريطانيا ، رأوا في ثنايا ذلك خطراً في أن يصبح السودان « مستعمرة زنجية » ، ومن ثمة رغبوا في تحديد وقت معين لحصول السودانيين على الاستقلال من بريطانيا .

ولم يكن هؤلاء «الموظفون المسؤولون» في الواقع من الأمر ، حزبا سياسيا منظماً ، إلا أنهم حاولوا نشر تلك الأفكار عن طريق الاتصالات الشخصية مع زملائهم الاداريين وبعض التجار والشيوخ والعمد في المديريات المختلفة .

ولذلك طاف اثنان منهم مديريات النيل الأزرق والفونج والنيل الأبيض وكردفان ، ولما كانا على علم بأن مفتشي المراكز في تلك المناطق كانوا يحرضون الأهالي على كتابة عرائض الولاء للادارة ، فقد حرضا زعماء القبائل على أن يكون الولاء مشروطا بشرط تحديد فترة لكي ينال بعدها السودان استقلاله .

وعلى هذا ، كان الموظفون السودانيون الكبار والخريجون لا مبالين كما أضحى ولاؤهم مشروطا .

وللرد على سفر الولاء للبريطانيين، قامت جمعية اللواء الأبيض بتحرير عريضة غريبة للتعبير عن الولاء لمصر ، وأرسلت عضوين منها هما محمد المهدي بن الخليفة وحفيد المهدي ، الذي عمل مترجماً بمديرية النيل الأبيض ، وزين العابدين عبد التام ، نائب المأمور حفيد سلالة

(١) أشهر القادة : أحمد السيد الفيل ـ أحمد محمد أبو دقن ـ أبو شمة عبد المحمود ـ حسين شريف ـ حامد صالح ـ عبد الله خليل ـ حلمي أبو سمرة ـ طه صالح ـ حلمي أبو سن ـ بابكر بدري ـ علي أبو قصيص ـ ابراهيم اسرائيل .

الرقيق ، لكي يقدما العريضة لسعد زغلول بالقاهرة .

وقصد من اختيارهما الدلالة على أن السودانيين سواء العرب أو السود موالون لمصر ، واصطحب المترجم ذو الحسب والنسب نائب المأمور ذا الأصل الشعبي في قطار واحد ، كما لو كان تابعاً له .

وأوقف القطار الذي حمل المندوبين ـ لسوء الحظ ـ وصدر أمر لهما بالرجوع للخرطوم لربما لعيوب شابت أوراق السفر[1] .

واستطاع بعض العاطفين على جمعية اللواء الأبيض الذين كانوا يعملون بمصلحة البريد والبرق نقل الخبر لها بالخرطوم بالميعاد الذي كان يمكن فيه تنظيم مظاهرة شعبية لاستقبال الوفد الذي لم يسمح له بتأدية مأموريته ، ولارسال برقيات الاحتجاج للأهرام بالقاهرة[2] ، إلا أن السلطات اجبرت المندوبين على النزول بمحطة الخرطوم بحري ، ومن ثمة كان انتظار المستقبلين والمتظاهرين دون جدوى[3] .

ورغم أن علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين ، زعيمي الجمعية لم يجعلا من ذلك الحادث مثار ازعاج إلا أنه في اليومين التاليين لذلك أي في ١٩ يونيو ١٩٢٤ قام آلاف من المواطنين الذين حملوا نعش اليوزباشي عبد الخالق حسن مأمور أم درمان المحبوب من الشعب ، بترديد هتافات داوية : « تحيا مصر »[4] .

وكانت تلك هي أولى المظاهرات الحديثة في تاريخنا .

ولقد دلت على أن درجة الإثارة السياسية في العاصمة المثلثة عالية ، الى الحد الذي جعل سكان المدن الثلاث ـ الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري ـ يقومون بأعمال تخريبية ، مما جعل النصف الثاني من عام ١٩٢٤ كارثة على الادارة البريطانية .

ورغم أن ليس من اليسير الجزم إن كانت المظاهرات انفجارا مفاجئا جاشت به مشاعر الشعب ضد وثيقة الزعماء الدينيين ، والخيبة التي لاقت الجمعية أو نتيجة تحريض من مصر وجمعية اللواء الأبيض ، إلا أن الحكومة لم توجه صوت اللوم إلا للمصريين .

والقى وهبي ، الزعيم المصري ذي الصلة بلجنة السودان بالقاهرة والصديق الحميم

---

(١) مذكرة مدير الخرطوم لمدير المخابرات ـ ١٨ يونيو ١٩٢٤ .

(٢) برقيات الطيب بابكر وعز الدين راسخ وغيرهم للأهرام ـ ١٧ يونيو و١٨ يونيو .

(٣) مذكرة مدير الخرطوم لمدير المخابرات .

(٤) تقرير ايوارت ـ ص ١١ .

لعلي عبد اللطيف ، مرثية حزينة لما ووري الجثمان الثرى .

والقي القبض على حاج الشيخ عمر التاجر الجعلي ، أول من هتف « تحيا مصر » ، وقدم للمحاكمة فقضت عليه المحكمة بالسجن والغرامة[١] . رغم أنه لم يصدر هتاف ضد البريطانيين .

وتواترت الروايات على أن علي عبد اللطيف القى خطاباً سياسياً مثيرا على الجماهير الغفيرة التي تجمعت خارج مركز أم درمان يوم محاكمة حاج الشيخ عمر .

وفي ٢٠ يونيو القى امام جامع الخرطوم[٢] خطبة نارية موالية لمصر ، إذ هاجم بريطانيا في ادارتها لمشروع الجزيرة كما هاجم من وقعوا على سفر الولاء من جانب زعماء الطوائف .

وورد في خطبته بأن على كل مسلم أن يقر ويحافظ على حقوق مصر في السودان .

ورأى مكتب المخابرات بأن أقوال ذلك الإمام إن هي الا ترداد لصوت الدعاية المصرية بالسودان ، الذي اتسم بأنه مؤازر لمصر الاسلامية أكثر من انتصاره لبريطانيا التي آزرت الارساليات التبشيرية بالجنوب وأصدرت قوانين شرب الخمور وغضت النظر عن الدعارة وتساهلت في عقوبة الزنا .

وبالنظر إلى جميع تلك الحوادث ، توقعت الادارة البريطانية نشوب مظاهرات متصلة على درجة من العنف والخطورة ، ولذلك فرضت في ٢٢ يونيو ١٩٢٤ امرا يمنع التجمهر والتظاهر في المدن الثلاث .

وكان رد جمعية اللواء الأبيض على ذلك هو تجاهل ذلك الخطر ، وسير اعضاؤها عدة مظاهرات خلال الأسبوع الأخير من يونيو ويوليو في كل من الخرطوم وأم درمان وحلفا والأبيض وبور سودان .

وحمل قواد المتظاهرين في جميع تلك المظاهرات العلم الأبيض عليه خريطة النيل والعلم المصري في زاوية منه ، مرددين شعار « تحيا مصر » وشعارات اتصلت بالولاء لملكها .

وقاد كل مظاهرة خمسة أعضاء من جمعية اللواء الأبيض من بينهم موظف عمومي ذو رتبة صغيرة بجوار مندوبين عن العمال الفنيين وصغار التجار[٣] .

---

(١) حوكم حاج الشيخ عمر بالسجن لمدة شهرين وبخمسة جنيهات غرامة .

(٢) الشيخ حسن الأمين الضرير .

(٣) قاد المظاهرة في يوم ٢٧ يونيو كل من أحمد ادريس أبو غالب وخليل كبسون وحسن أحمد فضل وبشير نعيم واسماعيل عبد الماجد .

وكان أولئك القادة عرضة للقبض عادة ، وقد حوكموا بالسجن لمدة ستة أشهر ، كما فرق البوليس المتظاهرين باستخدام العصي أو مقابض السيوف .

واعتقد مكتب المخابرات بأن جميع المظاهرات « نظمت بواسطة الأعضاء السريين المصريين لجمعية اللواء الأبيض المحرضين بواسطة علي عبد اللطيف »(١) .

أما بالنسبة للموالين لانجلترا ، فان أولئك الزعماء الكبار الذين وقعوا على سفر الولاء ، قد أدانوا المظاهرات والحوادث عن طريق لسانهم الناطق « الحضارة » بعبارات أكدت مرة أخرى معارضتهم لمطالب الشباب الصاعد في أن يكون الممثل لآلام وآمال الشعب .

وذهب كاتب بالحضارة في مقال له للقول بأنه كان يتعين على جمعية اللواء الأبيض أن تعلم بأن البلاد قد أهينت لما تظاهر أصغر وأوضع رجالها دون أن يكون لهم مركز في المجتمع بأنهم المتصدرون والمعبرون عن رأي الأمة ، وأن الزوبعة التي أثارها الدهماء« قد أزعجت طبقة التجار ورجال المال » . وأن الموالين لمصر وصموا مشروع الجزيرة بأنه استغلال ونهب بواسطة الأجنبي الا أنه سيثبت أنه الحل الاقتصادي لأزمة البلاد .

وذهب الكاتب لدعوة جميع المناضلين الحقيقيين بأن يستأصلوا شأفة « أولاد الشوارع » الموالين لمصر للقضاء على تطلعاتهم الكاذبة حتى لا يصبحوا أبطالا وطنيين (٢) .

وأن الأمة وضيعة ان كان يمكن أن يقودها شخص مثل علي عبد اللطيف .

ذلك أن الشعب ينقسم الى قبائل وبطون وعشائر ،ولكل منها رئيس أو زعيم أو شيخ ، وهؤلاء هم أصحاب الحق في الحديث عن البلاد .

واستطرد يتساءل • (من هو علي عبد اللطيف الذي أصبح مشهورا حديثا ، والى أي قبيلة ينتسب ؟) .

ورأى الكاتب بأن علي عبد اللطيف واللواءالأبيض متهمون بنصرة مصرعلى حساب السودان (٣) .

وفي ٤ يوليو ١٩٢٤ شرعت الادارة البريطانية في اتخاذ الاجراءات للقضاء على جمعية اللواء الأبيض وقبضت على علي عبد اللطيف وفقا لما نصح به مكتب المخابرات ، وذلك قبل

---

(١) تقرير ايوارت ـ ص ١٢ .

(٢) الحضارة ـ ٢٥ يونيو ١٩٢٤ .

(٣) المصدر السابق .

استطاعته الحصول على مزيد من الأموال من مصر للقيام بأي مظاهرات أخرى أو اخلال بالأمن (١) .

وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

ولم يكن ذلك الا سبباً في أن يصبح علي عبد اللطيف بطلا في نظر المواطنين المؤيدين للكفاح مع مصر .

أما بقية الموظفين المصريين والسودانيين الذين كانوا على اتصال باللواء الأبيض أو قاموا بالمظاهرات معه ، ولم يفصلوا من خدمة الحكومة ، فقد فرضت الحكومة على بعض منهم أخذ اجازاتهم كما نقلت بعض من عملوا بالمدن الثلاث الى مناطق نائية في المديريات المختلفة (٢) ، حيث قاموا بنشر الولاء هناك في واقع الأمر (٣) .

ولما قام عبيد حاج الأمين الذي احتل المركز الثاني بعد علي عبد اللطيف بارسال برقية للاهرام احتجاجاً على قبض علي عبد اللطيف ، أعفي من خدمة الحكومة ، ومن ثمة أضحى سياسياً منظماً محترفاً (٤) .

بيد أنه رغم ذلك ، لم ينقطع سيل المظاهرات بل أثار سجن قادة اللواء الأبيض مزيدا من المظاهرات الخطيرة ، مما هدد أمن الادارة البريطانية .

ومرة أخرى ، يتعذر الجزم أن كانت تلك المظاهرات الأخيرة نتيجة جيشان الشعب بالانفعالات الوطنية وانفجار مرجل غضبه ، وكيف خضعت للتنظيم ، بيد أنها ان كانت موجهة وفق خطة مركزية فقد كان تنفيذها ضعيفاً بلا جدال اذ انعدم فيها التنسيق تماماً .

وفي ٩ أغسطس وفي حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً، حضر ناظر المدرسة الحربية بالخرطوم فوجد الطلاب وقوفاً مسلحين أمام شرفات الثكنات . ولما رفضوا اتباع أمره بالرجوع الى الثكنات توجهوا من فورهم لمنزل علي عبد اللطيف ، وأدوا التحية العسكرية على شرفه هاتفين بحياة مصر ، واتجهوا الى الجامع وقد سار في موكبهم بعض المواطنين المؤيدين أينما اتجهوا ، ثم اتجهوا صوب كلية غردون وصولا الى سجن كوبر حيث كان علي عبد اللطيف .

---

(١) تقرير ايوارت ـ ص ١٣ .

(٢) نقل زكي علش نائب مأمور أم درمان الى طوكر ، وبعث بتوفيق وهبي الى مصر ، ونقل صالح عبد القادر عضو اللواء الأبيض الى بور سودان ، كما نقل آخرون الى سنجة وتالودي والفاشر وبربر .

(٣) تقرير ايوارت ـ ص ١٢ .

(٤) المصدر نفسه .

وطرق جمع منهم على أبواب السجن منادين بحياته مطالبين باحضاره اليهم ، ثم عادوا أدراجهم مرددين الهتاف بحياة مصر ومليكها وحياة على عبد اللطيف ، مارين على مكتب مفتش مركز الخرطوم بحري ، وأخيراً الى الثكنات التي كانت محاصرة بقوات من الجيش الانجليزي .

وفي حوالي الساعة السابعة مساء تقريبا ؛ أمروا بتسليم أسلحتهم ، ومن ثمة قبض على قوادهم (١)

وقد أثار تمرد طلاب الكلية الحربية الجزع بين صفوف مكتب المخابرات الذي سبق أن حذر من خطر التمرد بين الوحدات السودانية بحاميات الجيش المصري .

ولكن الحكومة توقعت حدوث اضطراب من « الضباط السود » المنحدرين من سلالات الرقيق « الذين لا يقر لهم قرار . . . وهم مشهورون بخطورتهم عبر التاريخ الحديث خلال الأعوام القليلة الماضية »(٢) .

وتوقع أن يقوم بعض من أولئك الذين استقر بهم المقام بعد المعاش أو الاقالة من الخدمة بجنوب أم درمان ، بتوطيد الصلات بين رفقاء السلاح الذين بقوا في الجيش وبين « أسوأ العناصر من المواطنين » (٣) .

وكان علي عبد اللطيف نفسه معتبراً واحداً من أبناء تلك الطبقة . والواقع أن الاثارة الموالية لمصر في الجيش كانت لا تعتمد الا اعتماداً بسيطاً على الضباط الذين انحدروا من سلالة الرقيق ، اذ كانت موجهة بوجه عام لعموم الضباط دون اعتبار للأصل أو النسب أو الحسب .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أفزع تمرد الطلاب - وجميعهم من أبناء العائلات الكبيرة - رجال الادارة البريطانية أكثر من غيرها ، اذ جرى ووقع على عكس توقعاتهم وظنونهم .

وذلك لأن نائب مدير مكتب المخابرات رأى في قيادة الجيش الموالية لمصر أفضل النظاميين وأذكاهم وأكثرهم رضاء بل أكثر التنظيمات العسكرية اخلاصاً .

ومرة أخرى وجه البريطانيون اللوم للمصريين .

---

(١) مذكرة مدير الخرطوم لمدير المخابرات تعليقا على مظاهرة طلاب الكلية الحربية - ٩ أغسطس ١٩٢٤ .
(٢) مذكرة مدير الخرطوم لمدير المخابرات -١٦ أغسطس ١٩٢٤ .
(٣) المصدر نفسه .

فقد كانت المظاهرة التي قام بها طلاب الكلية الحربية في نظرهم « من تحريض وتنظيم ضباط الجيش المصريين بالاشتراك مع القواد المدنيين المصريين وقد استغلوا المظالم التي جاشت بها نفوس طلاب الكلية الحربية . . .

ويبدو أن ذلك الانفجار الثوري كان تجربة وسطى بين المظاهرات الشعبية لجمعية اللواء الأبيض وتمرد الجيش [١] . ولكن لم يكن هناك أدنى دليل على أنه كان للمصريين يد في تنظيم ذلك الاضراب .

وشرح قواد الاضراب لدى محاكمتهم بأن دافعهم هو أنهم مثل علي عبد اللطيف قد أقسموا يمين الولاء لملك مصر ، ولذلك أحسوا بأنهم ملزمون بالوقوف بجانبه ضد الاعتداء على حقوق مصر بالسودان [٢] .

أما بالنسبة لمكتب المخابرات ، فقد انتهى الى القول « بوجوب الغاء المدرسة الحربية » كما توجب أن يكون ضباط جميع وحدات الجيش في المستقبل من الانجليز، وليسوا من السودانيين

وفي ٢٧ يوليو أثار وصول القطار الذي حمل ثلاثةمن أعضاء جمعية اللواء الأبيض المحكوم عليهم بالسجن الى بورسودان مظاهرة أخرى قادها هناك صالح عبد القادر الموظف بالبوستة والذي سار خلفه بعض الموظفين وشباب المدينة الذين اعتادوا مقابلة القطارات القادمة من الخرطوم مرتين في الأسبوع .

وردد المتظاهرون بمحطة بورسودان هتافات بحياة مصر وعلي عبد اللطيف وصالح عبد القادر الذي قبض عليه . وحاول موظفو مصلحة الجمارك تنظيم اضراب فوري .

وفي٧ أغسطس اندلعت مظاهرة كبرى أيضاً قادها علي ملاسي نائب مدير مصلحة البوستة ، لوداع البطل صالح عبد القادر المقبوض عليه والذي أريد نقله بالقطار للخرطوم ولوداع الموظفين السودانيين اللذين رفضا نقل احدى البرقيات للعاصمة.

وفرق البوليس المتظاهرين بالمحطة ، الا أن مظاهرة قد تفجرت في اليوم التالي أي العاشر من أغسطس [٣] .

ولم يستقر النظام الا بعد وصول حاميتين من قوات الجيش الانجليزي وفصيلة من الجنود المصريين فضلا عن باخرة حربية بريطانية .

---

(١) تقرير ايوارت - ص١٥ و١٦ .

(٢) أقوال الطلاب رداً على التهم الموجهة لهم أمام المحاكم العسكرية - ٢٧ أغسطس ١٩٢٤ .

(٣) مذكرة مدير المخابرات للحاكم العام - ١٤ أغسطس ١٩٢٤ .

وأكثر ما هدد الادارة والأمن ما حدث بعطبرة ، مركز ادارة السكة الحديد والورش ، اذ عمل بها كثير من المصريين .

وكان من بينهم ـ على وجه الخصوص ـ أولئك الجنود الذين التحقوا بالحامية المصرية الخاصة بالسكة الحديد، اذ كانوا غير راضين عن رؤساء العمل البريطانيين ، وساخطين أيضاً لاضطرارهم اداء أعمال مدنية ، مما جعلهم وقودا سائغاً للدعايات الموالية لمصر .

ولدى وصول القطار الذي حمل علي عبد اللطيف من الخرطوم الى بورسودان مارا بعطبرة ، قامت مظاهرة من مؤيدي اللواء الأبيض أيضاً .

وبعد مغادرة القطار لعطبرة ، اتجهت المظاهرة الى ثكنات كتيبة السكة الحديد ، حيث انضم اليها كثير من المواطنين .

وفي اليوم التالي قامت مظاهرة أخرى انضم اليها معظم العمال الفنيين بورش السكة الحديد .

وحاول مدير السكة الحديد وبعض الضباط المصريين بمكتب المدير العام للسكة الحديد ، اقناع عمال الصهاريج المصريين التابعين لكتيبة السكة الحديد بالرجوع الى الثكنات ولكن دون جدوى .

ومزقت المظاهرات العلم البريطاني ، وحطمت مكتب رئيس العمال البريطاني واتلفت بعض الآلات بالورش .

وفي مساء العاشر من أغسطس قامت حامية السكة الحديد وبعض المتظاهرين باحتلال محطة السكة الحديد لمنع نزول حاميتين من الجيش البريطاني وفرقة مصرية كان قد استدعاها مدير بربر .

وتجنبا للاصطدام مع أولئك المتظاهرين ، قام المدير بنفسه وأوقف القطار صوب الجنوب ومن ثمة سارت الامدادات الى النادي الرياضي .

وفي اليوم التالي ، استطاعت القوات البريطانية تدريجياً وفي بطء الاحاطة بالجنود المتظاهرين كما قام جنود الخيالة المصرية بمحاصرتهم في ثكناتهم .

وحاولت حامية السكة الحديد أن تخترق الحصار .

وتبع ذلك تبادل اطلاق النار من جانب الوحدتين المصريتين مما ترتب عليه قتل أربعة من رجال حامية المتمردين كما أصيب عشرون بجراح .

ورغم حظر المظاهرات ، فقدأشعل تشييع جنازات المتوفين ضرام اجتماع سياسي كبير خطير .

وفي ١٢ أغسطس عاد معظم العاملين بالورش لأعمالهم ، الا أن اثنين وثمانين شخصا من حامية السكة الحديد الذين كانوا يعملون بالمحطات الخارجية قد أضربوا عن العمل وكان جزاؤهم السجن مع زملائهم .

والسؤال الآن هو : ما معنى تلك الانفجارات والمظاهرات الدامية ؟ اعتقد السير واسي ستيري الحاكم العام بالانابة وقتئذ بأن « أسفل السياسيين بمصر كانوا على اتصال مباشر مع علي عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض ، ورغم أن ثمة سببا للاعتقاد بأن لبعض أفراد الضباط المصريين صلة خفية بالحركة ، الا أنهم لم يظهروا علانية أي علاقة لعدم الرضا »[١] .

ورغم أن الجنود المصريين بل المدنيين ، كانوا يساهمون مساهمة واضحة للعيان في المظاهرات الا أن ستيري كان شديد التعقل في أن يفكر بأن ذلك لم يكن نهاية المطاف اذ الليالي من الزمان حبالى بالكوارث . فقد كتب يقول : « من الجدير بالملاحظة أن الأفكار الوطنية منتشرة في السودان مثل انتشارها في شمال أفريقيا »[٢] .

بل أكثر من ذلك ، فانه لم يكن في استطاعته التأكد بعد أن عدم رضاء السودانيين مقصور فقط على المنحدرين من سلالات الرقيق ، اذ لاحظ « أن الفكرة الوطنية يبدو أنها امتدت الى أكثر من ذلك . . . أي بين بعض السودانيين الأصليين »[٣] .
ولربما كان تقييمه لحركة اللواء الأبيض أفضل تقييم صدر من البريطانيين لما تميز به من أصالة اذ قال : « وعلى حسب ما يمكن لي أن أرى . . . فان اللواء الأبيض رغم رغبته في استغلال التعصب الديني بين الفينة والأخرى ، الا أن الأعضاء أنفسهم لا يتعصبون للدين » .

ورغم أنهم للظروف الملابسة لربما اعتقدوا بأن من حسن التصرف إعلان الرغبة في الاتحاد مع مصر الا أن شعارهم الحقيقي هو « السودان للسودانيين »[٤] .

وفضلاً عن ذلك ، لم يكن ستيري على اعتقاد جازم ، مثل مكتب المخابرات ، بأن اعضاء اللواء الأبيض ليسوا الا قلة من الدهماء .

---

(١) مذكرة الحاكم العام للمفتش العام - ٢١ أغسطس ١٩٢٤ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر نفسه .

ذلك أنه رغم أن أكثرهم « اشخاص جد عاديين . . . ومن بينهم عدد كبير من الضباط والموظفين المفصولين أو من استغني عن خدماتهم والعاطلين والمشردين ويشاركهم في أفكارهم عدد لا يستهان به من خيرة خريجي كلية غردون الذين يدركون الا سبيل لتقدمهم دون مساعدة البريطانيين في الوقت الراهن » (١) .

وأولئك هم الذين رغبوا في بقاء البريطانيين وكل ما طالبوا به هو « تحديد تاريخ معين للجلاء » (٢)

أما بالنسبة للجماهير ، فقد كانت السلطات الانجليزية على ثقة بأن الاجراءات الجزائية والعقابية وتوافر مزيد من الطائرات والقوات البريطانية كفيلة باستتباب الأمن .

ولم يكن يخشى من مزيد من مظاهرات المدنيين بل من « تمرد في الجيش أو الحديث عنه وان القلق العام الذي انطوى على الخشية من ذلك كان زائفاً .

وحذرت كبار الشخصيات الموالية لبريطانيا من ذلك أيضاً ، معبرة « عن قلق شديد سواء من ناحية امكانية حدوث اضطراب في صفوف القوات السودانية أو من ناحية أثر الاضطرابات التي نشبت أخيراً في الخرطوم وعطبرة وبورسودان على الرأي العام في شتى المديريات » ، وخاصة بالنسبة للقبائل شديدة المراس بكردفان وأنصار المهدية المتعصبين .

بيد أنه وان بدا أن حركة اللواء لم تكن ذات أثر بعد في المناطق الريفية ، الا أنها أحرزت تقدما كبيرا في المدن الكبرى .

تمرد الضباط في نوفمبر ١٩٢٤ .

وفي نوفمبر ١٩٢٤ ، تحقق ما كان متوقعاً من وقوع لحوادث من جانب ما يسمى بالجيش المصري في السودان في حين أنه لم يكن مكونا من المصريين فحسب بل من الانجليز والسودانيين سواء أكانوا عربا أم سوداً .

ففي آخر أغسطس ، أعيدت كتيبة السكة حديد المتمردة بعطبرة الى مصر .

وقد أقنعت المظاهرات التي قامت بها جمعية اللواء الأبيض فضلاً عما اعتور العلاقات البريطانية المصرية من أزمات الحكام البريطانيين بوجوب اجلاء جميع القوات الحربية المصرية من البلاد على وجه السرعة ، ضمانا لاعادة الاستقرار والأمن .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر نفسه .

وسبق للسير لي ستاك ، الحاكم العام للسودان ، ان استعجل رمزي ماكدونالد في الاسراع بحسم المسألة السودانية سواء باتفاق مع مصر أو بدون رضاها [١] .

وطالب بأنه ما لم توقف مصر التخريب وما لم تشرع في الحفاظ على هيبة وسلطة بريطانيا في السودان ، وجب أن يقبض البريطانيون بيدهم وحدهم زمام الحكم في السودان واستبعاد أي نفوذ لمصر في ادارته . ذلك « لأن الحكم الثنائي مع مصر . . . سيكون مستحيلا » ، ما دام المصريون يثيرون القلاقل [٢] . ومن ثم طالب بابعاد جميع قوات الجيش المصري والموظفين المصريين من السودان ، واعادة تشكيل قوات السودان لكي تكون قوات دفاع للسودان تدين بالولاء الكامل للحاكم العام [٣] .

وفي اجتماع عقد في أغسطس ١٩٢٤ بين رمزي ماكدونالد وسير لي ستاك ، استطاع الأخير الحصول على رضاء رئيس الوزراء على اجلاء حامية السكة حديد وجميع قوات الجيش المصري والضباط ، وتكوين قوات دفاع السودان ، وقفل المدرسة الحربية . بيد أن رئيس الوزراء لم يكن راضياً تماماً عن فكرة تعديل الوضع الدولي للسودان من جانب منفرد اذ كان ثمة احتمال للاتفاق مع مصر على وضع معين ، وأن ليس لدى حكومة السودان أدلة مادية قوية على ادانة مصر بأعمال معينة .

وكان زغلول رئيس وزراء مصر لا يزال يتفاوض مع رمزي ماكدونالد رئيس الحكومة العمالية بلندن في أواخر سبتمبر ١٩٢٤ .

وفي ٣ أكتوبر قطعت المفاوضات بسبب اختلاف وجهات النظر بشأن مستقبل السودان ومسألة اجلاء قوات الجيش البريطاني من مصر وحق بريطانيا في سلامة قناة السويس .

وبعد أربعة أيام تالية ، أعلن رمزي ماكدونالد أن السودان « تحت الوصاية » البريطانية ، ولا يمكن لبريطانيا أن تتركه ، وحذر مصر من أنها لو استمرت في استخدام ضباط الجيش والموظفين المدنيين المصريين لاثارة الأمن والنظام في السودان ، فان انجلترا ، رغم احترامها للوضع السائد ، لن نسمح باستمرار ذلك .

والحق أن عمد الحكم الثنائي أوشكت على الاهتزاز ، وطالب سير لي ستاك ، الحاكم العام ، بشدة على ضرورة انفراد بريطانيا بالحكم !

---

(١) مذكرة الحاكم العام لوزارة الخارجية البريطانية ـ ١١ أغسطس ١٩٢٤ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .

واقترح هدلستون باشا ، نائب السردار ، لتخفيف القبضة المصرية على الجيش بالسودان ما يلي :

أولاً : أن تملأ كل الوظائف في المستقبل بواسطة ضباط بريطانيين من انجلترا ، سواء صدق وزير الحرب بالقاهرة على الترتيبات الضرورية أم لم يصدق .

ثانياً : ويجب الاستعانة ببعض الضباط السودانيين الموثوق فيهم .

ثالثاً : ويجب ترقية مزيد من الجنود لكي يظهر لطلاب الكلية الحربية خطأ الرأي القائل بأن خدماتهم لا يمكن الاستغناء عنها بأي حالٍ من الأحوال .

ورغم أن التعيين بالجيش في السودان كان يصدر بأمر من ملك مصر ، الا أن حكومة السودان كانت على استعداد دائماً لاجلاء المصريين من الجيش ومصلحة السكة الحديد دون تعاون من جانب مصر .

وكذلك جلب مزيد من الامدادات العسكريةالبريطانية لكي تستقر في جميع المراكز الكبرى ، بل السماح لقوات الطيران بالتحليق فوق سمائها لاثبات أن قوى الامبريالية لا تقهر .

وفي ١٩ نوفمبر أطلق الرصاص على السير لي ستاك الذي كان يفاوض الوزارة المصرية بالقاهرة حول تلك الشؤ ون الحربية ، أحد الشبان الوطنيين ، فوقع على الأرض صريعاً .

وانتهز اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني بمصر ، فرصة وقوع ذلك الحادث الدامي ، وأرسل اليه انذاراً مطالباً بتنفيذ عدة أوامر ، كان من بينها وجوب إصدار قرار بتنفيذ ذلك الأمر فوراً ومباشرة على أن يشمل أمر الجلاء الموظفين المصريين أيضاً .

وذلك على أن يلتحق السودانيون بقوة دفاع السودان تحت امرة الضباط الانجليز ، والولاء الوحيد للحاكم العام . وكان تنفيذ تلك الأوامر في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ من جانب انجلترا وحدها ، هو سبب تمرد الجيش في قوة السودان ، في آخر نوفمبر ١٩٢٤ .

وكان ثمة دلائل من قبل على أثر حركة اللواء الأبيض على الضباط المصريين بالسودان .

ففي واو بمديرية بحر الغزال ، سبق للضباط المصريين والسودانيين في سبتمبر أن احتجوا بأن رفع العلم المصري على وجه خاطىء يعتبر اساءة لمصر .

ومن ثم نقل ستة من الضباط السودانيين الذين اشتركوا في ذلك الاعتراض ، من شمال

السودان الى القاهرة في يونيو . . . [1] ، باعتبار أنهم مشبوهون سياسيـا ، وكان من بينهم زين العابدين عبدالتام عضو اللواء الأبيض سابقاً .

وتسبب حادث واحد في بعث روح الأسى والغرور والشعور بعدم الاهتمام للتطلعات الوطنية التي اكتسبها ضباط الجيش من الطلاب وطبقة الخريجين .

ووقع تمرد أخطر من ذلك في آخر سبتمبر بين الحامية الثانية عشرة بملاكال عاصمة مديرية أعالي النيل . ولم يقم بالتمرد فيها ضباط الجيش بل الجنود الذين جابوا الشوارع في مظاهرات صاخبة ضد ما رأوا بأنه اساءة عامة لقائـدهم الأعلى الملك فؤاد ، وذلـك من جانب ضـابط بريطاني .

وانضم الموظفون المدنيون للمظاهرات التي قامت بملاكال ولذلـك وجه اللوم لكـل من الضباط السودانيين للحامية وموظفي مصلحة الري من المصريين .

ورغم تقديم الضباط للمحاكمة العسكرية الا أنه حكم ببراءتهم . وكانت حوادث واو وملاكال نذيرا بالحوادث اللاحقة .

ففي ٢٤ نوفمبر شرعت السلطات البريطانية في أن تـأمر الضباط المصريين والوحدات المصرية مغادرة السودان . وفي تالودي ، عاصمة جبال النوبا ، أعفى القائد البريطاني الضباط المصريين في الكتيبـة العاشـرة من واجباتهم وطلب منهم تسليم مسـدسـاتهم . وقـد رفضـوا الانصياع لذلك ما لم يتسلموا أمراً من الملك فؤاد الذي عينهم والذي دانوا له بالولاء بمقتضى القسم .

ولما وضعوا تحت الحراسة طالب الضباط السودانيون من القائد الانجليزي بأن يوضعوا هم أنفسهم مع « أشقائهم المصريين » اذ أنهم يشاركونهم الرأي مثلما فعل الضبـاط المصريـون لو كانوا في موقفهم .

واستجيب لطلبهم ، بيد أنه أطلق سراحهم في اليوم التالي . وكان كل ما طلبه رجـال النوبا الاشداء سكان الجبال والتلال ، هو العودة الى بيوتهم على قمم الجبـال ، وقد نصحهم الضباط السودانيون بالعدول عن رأيهم بعد لأي وعناء .

ولكن في ٢٨ نوفمبر ، استعـاد الضباط البـريطانيـون القبض على زمـام الأمر بعـد الامدادات العسكرية التي لحقت بهم من الأبيض .

---

(١) تقرير ايوارت ـ ص ١٧ .

واذا كان الضباط السودانيون قد فكروا في أكثر مما دار بأذهانهم حول عدم الحنث بالقسم والحفاظ على أسلحتهم وابداء العطف على أشقائهم الضباط المصريين ، فقد كان من المحتمل اضطراب حبل الأمن تماماً في تالودي [1] .

بيد أنه رغم ذلك ، فقد حدث بعد قليل أخطر تمرد بالخرطوم . ومثلما حدث بتالوري ، فقد رفض الضباط المصريون بوحدات الجيش المصري بالخرطوم الانصياع لأوامر الانجليز لمغادرة السودان ما لم تصل اليهم أوامر بذلك من ملكهم بمصر .

وطلب هدلستون سردار الجيش البريطاني من رفعت بل أحد كبار الضباط المصريين وجوب تجريد كتيبتين من كتائب المشاة المصرية وحامية من سلاح المدفعية على سبيل الحيطة والحذر .

ورفض رفعت تنفيذ ذلك الطلب ما لم يصل الأمر بذلك من القاهرة . ومن ثم أحاطت قوات الجيش الانجليزي بالثكنات التي كانت بها قوات الجيش المصري .

ووفقاً لوجهة النظر البريطانية ، فان الضباط المصريين هم الذين حرضوا عندئذ على التمرد في سجن كوبر ، حيث كان هناك بعض زعماء اللواء الأبيض ، وأصدروا الأمر بأن ينضم اليهم بالخرطوم بحري حاميتان من الكتيبة بأم درمان ، وقيل أيضاً أن البريطانيين لما كانوا محاصرين بالمصريين وحاولوا فك الحصار ، هددهم المصريون باطلاق الرصاص .

مهما يكن من أمر ، فان كل ما قيل عن صدوز أوامر أو وعود من المصريين للكتيبة السودانية ١١ ليس الا مجرد افتراض أو تخمين ، وذلك لأن الأقرب الى الحقيقة ، هو أن تمرد الكتيبة ١١ مثل كثير من التصرفات السودانية كان ردا انفعالياً عفوياً ضد محاولة الانجليز تجريد وحدات الجيش المصري من الأسلحة ، وللتسلط الانفرادي من جانب الانجليز في مواجهة أشقائهم المصريين وقهرهم لمغادرة السودان .

ففي ٢٧ نوفمبر قاد ستة (٢) من الملازمين السودانيين فرقتين من الكتيبة ١١ من أم درمان للاصطدام بقوات الجيش البريطاني التي كانت تحيط بالمصريين بالخرطوم بحري .

وأوقف هولستون سرداد الجيش البريطاني ، وكان من خلفه قوات بريطانية ، سير تلك القوات السودانية بالقرب من المستشفى العسكري بالخرطوم .

---

(١) تقرير ايوارت ـ ص ٢١ .

(٢) القادة هم : عبد اللطيف الماظ وثابت عبد الرحيم وحسن فضل المولى وسليمان محمد وعلي البنا والسيد فرج .

وتساءل هدلستون ان كانوا يستجيبون لأوامره ، فأجابوا : « أننا لا نعرف هدلستون باشا بل نعرف رفعت بك فقط » .

ومن ثم أطلق آرجلس الرصاص على الجنود السودانيين الذين دافعوا عن أنفسهم بالقرب من المستشفى .

وعند فجر اليوم التالي ، أذاع البريطانيون بأن « المتمردين قاوموا مقاومة عنيفة يائسة ، وأن الأمور لم تعد الى مجاريها الا بعد أن استعان الجيش خلال أربع ساعات باستخدام مدافع قاذفة . . وبنادق سريعة الطلقات » .

وكان من بين المصابين قائد الفرقةالسودانية عبد اللطيف الماظ ، وقد ووري جثمانه حطام المعركة .

وأعدم ثلاثة ضباط آخرين باطلاق الرصاص عليهم بعد محاكمتهم أمام محكمة عسكرية ، وتمكن أحدهم من الرحيل الى مصر بعد عبوره للنيل ما بين الخرطوم والخرطوم بحري ، وكان جزاء السادس السجن المؤ بد .

وفي التمرد الذي حدث بعطبرة ، أطلق بعض الجنود المصريين الرصاص على أشقائهم المصريين ، بيد أنه في التمرد الذي حدث بالخرطوم ، كان البريطانيون هم الذين أبادوا فرق الجيش السوداني .

وكان من الطبيعي أن يخشى هدلستون ـ القائد البريطاني ـ من أن تقوم باقي أفراد الكتيبة ١١ ووحدات الجيش السوداني الأخرى بالتمرد انتقاماً لقتل زملائهم .

ولما ثبت بأن وحدات الجيش المصري التي كانت محاصرة بالجيش الانجليزي قد ظلت في موقف سلبي منتظرة وصول الأوامر من القاهرة دون تصرف ، فقد استشعر الضباط السودانيون بمرارة نحو زملائهم المصريين لأنهم لم يجدوا تأييدا منهم .

وكان سردار الجيش البريطاني ، على يقين ، بأن لم يكن لرفعت بك ادنى اتصال من أي نوع بتمرد الفرق السودانية ، بيد أنه « لا يمكن الوثوق أو الاطمئنان لأي وحدة سودانية منظمة » [١]

واعتقد أنه في شتى المديريات « كان الجنود السودانيون في حالة قلق وجزع اذ ربما ذبحتهم قوات الجيش البريطاني بل خشوا أيضاً بطش ضباطهم الانجليز أنفسهم » [٢] .

---

(١) انظر ملف « تمرد الحامية ١١ » ـ رقم ٧٣٣ ـ دار الوثائق المركزية بالخرطوم .

(٢) المصدر السابق .

واستعانت الحكومة بامدادات من الجيش البريطاني الذي كـان مقيماً بمصـر ، ووضعت الخطط لتوزيعها على المدن الثلاث وللرقابة على الحاميات السودانية في كل مكان حفظاً للأمن والنظام .

ولكن لدهشة البـريطانيـين ، لم يصدر عمـل من أعمال التمـرد بعد سـواء من جانب العسكريين أو المدنيين .

وبدا أن سياسة الضغط والارهاب قد أثمرت .

فقد قهـرت حركة اللواء الأبيض واعتبرت حـركة غير مشروعة .

وفي القاهرة ، عندما فضل زغلول الاستقالة عن تنفيذ شروط اللنبي التي أملاها . . . كان قد أخطأ التقدير لما خال أن الملك لن يجد زعيماً مصرياً ليشكل الوزارة . بيد أن الملك عين أحمد زيور « التركي الأصل » رئيساً للوزارة ، وكان خاضعاً للنفوذ الأجنبي ، وقد أصدر الملك الأوامـر اللازمـة للضباط المصـريين وسـائر وحـدات الجيش المصري بـالسودان للجـلاء عن الأراضي السودانية .

وفي ٢٨ نوفمبر ، حملت الأوامر على جناحي طائـرة خاصـة الى الخرطـوم ، وقد غـادر الجيش المصري السودان دون مزيد من الضجيج أو العجيج [١] .

ولدى تقييم وتقريظ تمرد الخرطوم ، بدت أمور كثيرةاستوجبت اثارة الاهتمـام بالنسبـة للحاكم العام .

ولعل أبرزها هو أن أفراد الشعب السوداني لم تعضد أو تؤيد الثوار السودانيين في طريقهم عبر طرقات العاصمة ، كما لم يقوموا بـالاعتداء عـلى الأوروبيين أو أمـوالهم ،وذلك لأنـه « لم تنتهك حرمة مسكن واحد كما لم يصب أجنبي بسوء » .

بل أكثر من ذلك غرابة ، فان الثوار عندما وصلوا الى شارع الخديوي واضطروا للتراجع قليـلاً لمواجهـة حصار قـوات الجيش البريـطاني ، قد سمحـوا للضباط الانجليـز وزوجـاتهم وأولادهم بالمرور من بينهم دون الاستيلاء عليهم كرهائن مثلاً .

ومن ثم انتهى البريطانيون إلى القول بأن ما حدث كان تمـردا بسيطا قـامت به (بعض فصائل صغيرة من الجيش لم يكن لها اتصال شخصي بالضباط البريطانيين ، واستطاع الضباط

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ـ في أعقاب الثورة ـ الجزء الأول الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٠٥ .

الوطنيون نتيجة تضليل شامل قيادة فرق الجنود السوداء الجهلاء طيعي القياد صوب تحقيق أغراض معينة)[1] .

وكان مما يماثل ذلك غرابة الدور السلبي لوحدات الجيش المصرية التي نهضت من أجلها القوات السودانية الثائرة وكانت قاصدة الوصول إليها .

وعلى هذا فإن انعدام تأييد القوات المصرية وافتقار تأييد الجماهير لفصائل الجيش السوداني ، جعل من العسير ، وفق تلك الظروف الملابسة ، القول بان كان ثمة تنظيم موجه من القاهرة ، إلا ان اعتقد المرء بأن الأمور سارت على غير ما دبرت تماما .

ورغم ذلك فقد اعتقد البريطانيون بأن الضباط المصريين هم المسؤولون الأول عن الثورة ، وأنهم لم يقوموا بما كان عليهم القيام به إلا لأنهم فقدوا اعصابهم ورباطة جأشهم .

وفي ابريل **١٩٢٥** شكلت حكومة السودان لجنة ايوارت للتقصي عن حوادث **١٩٢٤** لكي يمكن استخلاص بعض الدروس والعبر منها .

ان الثورات في صفوف الجيش السوداني ، كيفما قلّ وزنها إلا أنها من وحي وجهاد بعض الضباط السودانيين الذين شاركوا الخريجين الروح الوطني .

وتعزى أيضاً إلى عدم الرضاء نسبيا عن ضآلة الترقيات فيما بين الضباط ، وإلى التناقض في الولاء ، إذ بينما كانوا يعتبرون ضمن الجيش المصري إلا أنهم كانوا خاضعين لأوامر سردار اجيش البريطاني ، والذي كان يعين ظاهريا أو اسميا من جانب ملك مصر إلا أنه الحاكم العام للسودان في الواقع ونفس الأمر ، والذي يعتبر في الظاهر أيضا شريكا لحكومة القاهرة لادارة السودان . والضباط المصريون والسودانيون الذين رفضوا الخضوع للأوامر البريطانية قد برروا ذلك بالتناقض المذكور . وبالنسبة للضباط الأقل ثقافة والأكثر تشبثا بأحكام الدين ، فلم يكن من اليسير التنصل من القسم على القرآن الذي أداه كل من الضباط المصريين والسودانيين للولاء لملك مصر ، الذي كان يدفع لهم مرتباتهم ايضا ، حتى ولو صدرت الأوامر من بريطانيا ، وذلك خشية العقاب في هذه الدنيا والحياة الأخرى .

ولم يتحقق البريطانيون تماما من الأهمية الحيوية للقسم بالنسبة للضباط والجنود ، الا بعد انتهاء تقرير ايوارت .

فلقد ورد في التقرير في هذا الصدد :

(وإن ضباط الجيش اضحوا في السنوات الأخيرة في وضع يعجز الإنسان عن وصفه .

---

(١) تقرير ايوارت ـ ص ٢٣ .

ذلك أنه كلما ازداد الضابط الوطني استنارة في التفكير كلما ازداد قلقا بالنسبة لانحيازه وولائه لأي جهة)[1] .

وعندما قام البريطانيون بتشكيل قوات دفاع السودان ، عانوا كثيرا لحمل المفتي لتحللهم من القسم السابق لملك مصر ، بل أنه حتى عندما حدث ذلك ، هجر بعض الضباط والجنود العمل بالجيش ، إذ اعتبروا أنه من غير الممكن التحلل من القسم الأول .

وذهب التقرير إلى أبعد من ذلك ووجه اللوم المتكرر للجنود السود المنحدرين من سلالات الرقيق ، الذين انتمى إليهم كل من علي عبد اللطيف وعبد اللطيف الماظ .

وكان كثير من الضباط السودانيين منتمين إلى عائلات كبيرة ، وقد وجهت إليهم أيضا التهم .

ومهما يكن من أمر ، فقد انتهت اللجنة بالنسبة لحوادث ١٩٢٤ في مجموعها على أن « كل ما حدث كان نتيجة مباشرة لتحريض وأثر المصريين » .

وهذا الحكم ، على ما بيّنا من قبل ـ ووفق ما رأت اللجنة أيضا ـ يقلل من دور الروح الوطني الدافع للثورة . واستطردت اللجنة تقول أيضا :

(وسيكون من الخطأ تماما أن نفترض أنه إن استبعدنا عامل تحريض المصريين . . . فإن السودان يعود إلى حالة الركود السياسي التام ، كما أن ليس من العدل أن يقال بأن جميع السودانيين الذين اشتركوا في تلك الحوادث يمكن ان تحوم حولهم الشبهات على اعتبار انهم مجرد آلات في يد الغير .

ذلك . . لأن عامل الروح الوطني أمر بدهي .

ففي البلاد التي توجد فيها طبقة متعلمة ، مهما كانت صغيرة ، الا أنها ذات وزن كبير ولها بالضرورة نفوذ قوي لا يقارن بنسبتها العددية ، ذلك النفوذ الذي ادى إليه نمو وتطور أفكارها ومثلها بسرعة فإن ذلك يجعلها تصل إلى مرحلة ما كان يمكن لها بلوغها إلا بعد جيل كامل أو أكثر لو كان النمو والتطور عاديا .

لقد كان هذا النمو نمواً غير عادي استند على جذور ضعيفة قصيرة ، بيد أن هذه الطبقات المتعلمة المستنيرة قد اكتسبت مفاهيم محددة فيها تعلق بالحقوق الانسانية والتنمية الاقتصادية الوطنية » ، واصبحوا « في حالة نفسية . . . جعلتهم على استعداد للاستجابة الى

---

(١) تقرير ايوارت ـ ص ٢٥ .

الاستثارات الهدامة وغيرها الصادرة من قبل أي شخص يدلهم على طريق تحقيق أهدافهم » . وأنه « مما لا شك فيه أنهم سيكونون ناقدين لسياسة الحكومة في المستقبل ، أن سلوكهم سيتحدد بمدى تطلعاتهم « .

ومن ثم كانت سياسة القهر سياسة كافية . واقترح التقرير أنه تعين على الحكومة بدلا عن ذلك ، دراسة الطرق التي يمكن بها اشباع المطالب المعقولة « وأن تحاول بل أن تصل إلى حلول معهم في الحقل السياسي »[1] .

ولم تقصد اللجنة بتعبير « الطبقات المتعلمة » كبار الخريجين والضباط « العرب » بالجيش فحسب ، ـ الذين وإن تأثروا بالثقافة والسياسة المصرية ، فإنهم أيدوا استقلال السودان بل طالبوا من بريطانيا تحديد يوم معين لذلك ـ بل أولئك الموظفين الصغار أيضا الذين انحدر من رتبهم زعماء اللواء الأبيض ، وأن أولئك الموظفين الصغار كانوا يمثلون نسبة عالية بين الطبقة المتعلمة[2] .

وفضلاً عن ذلك ، فقد تحققت اللجنة من أنه كان للموظفين الصغار « إحساس بالظلم بالنسبة لعدة مظاهر ادارية للقواعد المنظمة للرابطة بين الموظف والحكومة » .

ورغم استشعار اللجنة بأن الاحساس بتلك المظالم لم يكن له ما يبرره إن خضعت تلك المظالم للفحص والتحقيق والدراسة ، إلا أن الواقع أن صغار الموظفين كانوا متبرمين بها الأمر الذي حدا بكثير منهم إلى الاندفاع لخوض الخضم السياسي[3] ، وبعبارة أخرى ، أنهم كانوا راغبين في الحصول على وظائف أكثر ومراكز أفضل . وذكرت اللجنة بأنه رغم أن ثورة ١٩٢٤ قد تسببت في احداث هزة سياسية خطيرة إلا أن تنظيم الثورة كان بسيطا كما كان تكتيكها بدائيا . ولم يستخدم فيها العنف او الاغتيال إلا لماما كما لم تستخدم فيها الشفرة أو الحبر الخفي مثلا ، وإن كان من المحتمل أن ارتكب في خلالها إخلال بالقوانين .

ولم يشترك في الثورة مشاركة فعلية إلا عدد ضئيل من أفراد الشعب . بيد أنه من العبث أن تفترض الحكومة أن الثورة لن تتكرر .

وانهت اللجنة تقريرها بمناشدة الحكومة بالا تبالغ أو تقلل من دلالة حوادث ١٩٢٤ .

وإذا قورنت ثورة ١٩٢٤ « بالثورات المماثلة في الأقطار الشرقية . . . بدا الاضطراب في

---

(١) تقرير ايوارت ـ ص٢٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤ .

(٣) المصدر السابق .

السودان بسيطا . . . في تنظيمه وطرقه وحجمه »[1] . ولكن لما كان (أول تمرد . . .) فقد انطوى على طابع خاص .

ويجب أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة من المخاطر الشديدة لأعمال التضليل والسياسة . . . بالنسبة لعقول غير مصقولة ومنحرفة)[2] .

ورغم أن اللجنة كانت مقتنعة بأن حوادث ١٩٢٤ كانت مجرد نتاج للسياسة المصرية فحسب ، إلا أنها انكرت أن تكون نتيجة شعور صادق نحو مصر . وذكرت اللجنة بأن « جميع طبقات الشعب السوداني الصميم . . . يكرهون المصريين ، والحكم المصري » . بيد أن ولاء السودانيين للبريطانيين يجب الا يبالغ فيه أو يطمئن إليه ، إلا أن هناك اعتقادا بأنه إن كان ثمة ولاء ، فإنه نابع من عواطف صادقة .

وورد بالتقرير أيضا :

«وإن اتحاد وادي النيل بأسره ليس ـ على الأكثر ـ غير وسيلة مؤقتة للتخلص من البريطانيين وذلك قبل قلب ظهر المجن للمصريين » .

ولم تتأثر جماهير سكان الريف وقبائل البدو بالاضطرابات السياسية ، رغم احساسها ببعض المظالم البسيطة والمحلية ، إذ كان هناك ـ وفق رأي اللجنة ـ شعور عام بالرضاء فيما بينها عن الادارة البريطانية .

والسياسة بمعناها الحديث كانت مقصورة على المدن الرئيسية . والسؤال الآن هو : ما هي الدلالة لأول انتفاضة وطنية حديثة في المجتمع السوداني ضد الامبريالية ؟

بالنسبة للمؤرخ لربما كان أكثر خصائصها المميزة هي أنها ـ على خلاف الانتفاضات السابقة كالانتفاضات التقليدية وحركات الجهاد القومية مثل ثورة المهدية ضد الحكم التركي ـ ثورة ذات صبغة مدنية شكلاً وموضوعاً . أما بالنسبة للسياسي فإنها دلت على فشل الصفوة من سكان المدن في جذب التأييد الشعبي لجماهير المزارعين وافراد القبائل الرحل .

أما بالنسبة للثوار المحترفين فلربما كانت سلسلة من الحوادث المحلية العاطفية غير المنظمة ضد ادارة قوية متجبرة .

وكان من الخصائص المميزة لثورة ١٩٢٤ أيضا ، إن الفترة التي وقعت خلالها حوادثها ، كانت معاصرة للفترة التي اشتد فيها الصراع بين دولتي الحكم الثنائي للانفراد بالسلطة ، كما

---

(١) تقرير ايوارت ص ٢٥ .

(٢) تقرير ايوارت .

اشتد فيها لهيب الحركة الوطنية بمصر . وكان للفوز بالانفراد بالسلطة اثـر حاسم في مجـريات السياسة .

ورغم أن البريطانيين قد استطاعوا ابعاد النفوذ المصـري عن السودان إلا أن مصـر قد نجحت في أن يكون لنفوذها الثقافي أثر على كثير من السياسيين .

ذلك لأن مصر كانت هي النافذة التي استطاع من خلالها المثقفون السودانيون أن يعيشوا تجربة دعوة بعث الوحدة والتقاليد الاسلامية القديمة من جديد وتعلموا من التجـربة المصـرية أفكار ووسائل العمل السياسي الحديث .

وأخيـراً فإن ثـورة ١٩٢٤ قد أكـدت عدم نضـج الحركـة الوطنيـة في السودان في تلك المـرحلة ، فقد تـوزع الوعي السيـاسي الوطني مـا بين الـولاء لمصر ، من نـاحيـة ، والـولاء لبريطانيا ، من ناحية اخرى ، وكان لكل من الفريقين مدارس للفكر .

ورغم أن فكـرة « السودان للسـودانيـين » كـانت كـامنـة في رؤ وس أكثـرهم ، إلا أن أغراضهم وتصرفاتهم كانت تحدد فيما إذا كان بقاء الحال على ما هي عليه أو بقاء الحكم المصري أو البريطاني هو أفضل الوسائل المباشرة للحصول على الاستقلال في المستقبل البعيد .

وتردد السودانيون وقتئذ في تحديد أي من الدولتين المتنازعتين على سيادتهم يجب عليهم تأييدها ومساندتها ، إذ كانوا لما يبلغوا بعد درجة من القوة تمكنهم من الوقوف على أقدامهم ، وفي حاجة إلى عون سواء من بريطانيا أو مصر .

رجوع البريطانيين للحكم القبلي
١٩٢٤ - ١٩٢٧

تغيير سياسة التعاون

تعتبر السنوات التي اعقبت حركة اللواء الأبيض - في الظاهر من الأمر على الأقل - سنوات استقرار وهدوء للادارة البريطانية . وكان ثمة أسباب كثيرة لجمود الحركة السياسية طويلاً ، ذلك أن اظهار الحزم والقوة الصارمة أرهبت المواطنين ، إذ لاذ بعض الوطنيين من ذوي الحماس الضعيف الى السكينة والسلبية . وضم السجن أشجع الرجال .

ولقد أجبر ضباط الجيش والموظفون المدنيون المصريون على الرحيل لبلادهم ، ومن ثم افتقدت البلاد العضد والسند على أدنى تقدير ، إن لم تكن افتقدت المحرضين الداعين إلى البعث الوطني .

وفي القاهرة ، استطاعت وزارة زيور بالتعاون مع الانجليز ، في خلال ١٩٢٤ الى ١٩٢٦ محاربة النشاط المعادي لبريطانيا ، وانصرفت جهود الوفد لمحاربة زيور ، ولذلك لم تلتفت إلا قليلا للسودان ، بل أنه حتى عندما سقطت وزارة زيور واستولى عدلي على زمام الأمور بمصر . في ١٩٢٦ ، ظلت السياسة الوطنية لمصر ، في مواجهة السودان ، متسمة بالحذر الى أبعد الحدود ومائلة صوب بريطانيا[1] .

وكان للموقف السلبي لزغلول في نظر السودانيين ، أثر غير حميد حتى بالنسبة لغلاة الوطنيين الثوريين . وتبع الهدوء الذي ران على الحركة الوطنية بالقاهرة جمود الحركة بالخرطوم .

وعلى هذا ، أضحى نمو الحركة الوطنية في خلال السنوات الثلاثة التالية - على حد تعبير مكتب المخابرات بالخرطوم - مسألة تطور داخلي لمولد حركة وطنية محلية جديدة[2] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي - في أعقاب الثورة ص ١٩٨ - ٢٢٦ و٢٦٦ .

(٢) مذكرة سرية لقلم المخابرات عن « التاريخ السباسي للسودان » ١٩٢٤ - ١٩٣١ يناير ١٩٣٢ .

وهجرت الصفوة من السودانيين اتباع أو سلوك الاثارة غير القانونية .

وتضاءل أثر النفوذ المصري في السودان لدى رحيل ٤٥ من المآمير الحربيين المصريين و٢١ من نواب المآمير مع حاميات الجيش المصري التي غادرت السودان(١) .

وأحس أكثر المثقفين السياسيين بأن رحيل المصريين كان يعني فقدا للحلفاء ذاقوا مثلهم مرارة وحنظل الاحتلال ، بل فقدا لمساهمة مصر في ادارة السودان ، إذ كان يُنظر لمصر على أنها رقيبة على الخطط الامبريالية البريطانية . . . ورأى أولئك المثقفون أيضا أن العالم الخارجي لن يترامى لاسماعه شيء عن السودان ما دام لم تعد لمصر علاقة مباشرة باحداثه .

وكان المتطرفون في المعسكر الوطني قد انحدروا إلى مسلك وصفه مدير مكتب المخابرات بسخرية لاذعة بقوله : « أنهم كانوا يتربصون بالحكومة الدوائر »(٢) .

وكان معظم أولئك من صغار موظفي الحكومة وبعض التجار والبدالين والعمال الفنيين ، فضلا عن الطلاب والعمال بالمساجد ومعلمي المدارس الأولية والوسطى .

ورغم أن الادارة البريطانية كانت تعتبر الوطنيين المعتدلين من « العناصر المعتدلة » ، إذ أن كثيرا منهم قد وقع على سفر الولاء ، إلا أنهم رغبوا عن مؤازرة الادارة في كل تصرفاتها كما أسفوا لرحيل المصريين من السودان(٣) . ولكن مهما يكن من أمر ، فقد كان سلوكهم في الظاهر مختلفا .

ذلك أن أولئك الموظفين الكبار وضباط الجيش والقضاة الشرعيين ورجال التعليم بالخرطوم وهيئة تدريس كلية غردون والتجار الكبار والعقلاء وإن تعاطفوا مع الوطنيين المتطرفين ، إلا أنهم لم يجرؤوا على التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم حتى في صحبة أولئك المتطرفين(٤) .

وقد تبنى بعض من الوطنيين المحافظين المعتدلين شعار « السودان للسودانيين » ، لكي يكون سبيلا لتجنب الظهور بمظهر الشخص غير الوطني ، إذا لم يؤيد جانب المصريين ، وعدم الاضطرار لمواجهة البريطانيين مباشرة(٥) .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) تقرير ايوارت ـ ميول المثقفين السودانيين تجاه مصر في عام ١٩٢٥ ص ٢٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) تقرير سري لقلم المخابرات ـ ١٨ مارس ١٩٢٦ .

وحذر مكتب المخابرات الحكومة من مغبة الاعتماد على ذلك الشعار وقبوله حسب بريقه الظاهر أو اعتباره « شجبا أصيلا لمبدأ التعاطف مع مصر » ، ما دام أن هناك ميلا كافيا وعطفا صريحا على مصر من أولئك الوطنيين الأذكياء .

وعلى هذا فإن ما كان يدعى بأنه مناورة أضحى سلوكا ثابتا .

وكانت تقارير مكتب المخابرات دالة على أن الوطنيين المعتدلين مصرون تماما على شعار « السودان للسودانيين » ، باعتبار أنهم بلغوا درجة كبيرة من الوعي لادراك أنهم لن يستفيدوا شيئا ـ بل لربما خسروا كثيرا ـ خلال أعوام طويلة مقبلة ، من مجابهة الانجليز بالعداء ، كما أنهم من ناحية اخرى ، لم يكونوا راغبين في الظهور بمظهر من لا وطنية له[1] .

واستطاع المعتدلون بتبني شعار « السودان للسودانيين » الذي قبله الانجليز « باعتبار أنه انطوى على انكار لمطالب مصر » ، ان يصعِّدوا مطامحهم للمطالبة بالاستقلال[2] .

فلقد رأوا أن يحصلوا من البريطانيين على ضمان « بضرب من الاعتراف النظري الضمني لمطلبهم » ، ومتى ما صدر مثل ذلك الاعتراف ، كان على المعتدلين « أن يواصلوا السير للمطالبة بتحقيق الاستقلال تدريجيا » ، كما مالوا لنقد سياسة الحكومة ، ليس وفقا لما حققته ، بل بالنسبة لمدى اسراعها في تنفيذ الخطوات المؤدية لنيل السودان الحكم الذاتي[3] .

وحذر مكتب المخابرات الحكومة من اصدار مثل ذلك الاعتراف .

وعلى هذا : لم يكن هناك مفر للادارة البريطانية بعد حوادث ١٩٢٤ ، من اعتبار المتعلمين عدوها اللدود الأول ، واعادة النظر من جديد في سياسة الأحلاف والتعاون مع ابناء البلاد ، وذلك لكي تعزل المتعلمين من ضباط قوات دفاع السودان والمزارعين ورجال القبائل بالمناطق الريفية .

ذلك أن تعاون المتعلمين ورجال الجيش أو القبائل دافع لجعل الحركة الوطنية قوية الساعدين تماما ، إذ بدون ذلك يصبح المتعلمون بلا حيلة أو حراك .

واستطاع مكتب المخابرات ، في اقتدار شديد ، وضع اصبعه على مكمن الحركة الوطنية في خلال ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ واقتفاء آثارها ومدى تطورها وارتقائها .

فلقد رأى في عام ١٩٢٦ بأن تأييد ضباط الجيش السوداني « ليس هو اضخم مكسب

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) مذكرة سرية لقلم المخابرات عن « التاريخ السياسي للسودان » ١٩٢٤ ـ ١٩٣١ .

(٣) تقرير سري للمخابرات ـ ١٨ مارس ١٩٢٦ .

يستطيع اعداء الحكومة الحصول عليه فحسب . . . بل هو المكسب الذي تشجع حوادث ١٩٢٤ على أن يستخلص منه بأن التطلع إليه ليس أمرا بعيد المنال بالنسبة للوطنيين »[١] .

وكان لا يزال للضباط الوطنيين بعض التطلمات أيضا . فلقد خاب ظنهم لعدم حدوث ترقيات جماعية كنتيجة لابعاد الضباط المصريين .

ذلك لأن الحكومة جلبت مزيدا من الضباط البريطانيين لكي يحلوا محل الضباط المصريين ، ومال أولئك البريطانيون إلى تخطي وتجاوز سلطات مرؤ وسيهم السودانيين لدى معالجة أمور الناس العاديين إلى الحد الذي أضحى فيه السودانيون في مراكز كبرى دون أن تتاح لهم فرصة ممارسة مسؤ ولياتها[٢] .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أضحى لضباط الجيش السوداني ، بعد الغاء المدرسة الحربية ، مستقبل أفضل في الحصول على البراءات ، بل تمكن بعضهم من الحصول عليها . وكانت النتيجة أن أضحى عدد الضباط من الخريجين السابقين المستنيرين وذوي التطلعات السياسية من الذين استجابوا للنداءات الوطنية في عام ١٩٢٤ ضئيلاً، كما أن أولئك الضباط الذين ارتقوا من الصف والذين لم ينالوا غير تدريب عسكري فقط، كانوا شديدي الشغف بمهنتهم وبحياة الدعة المتاحة لهم إلى حد لم يسمح لهم بالاهتمام بالشؤ ون السياسية[٣].

وعلى هذا ، لم يعد الجيش سببا من أسباب القلق للبريطانيين لفترة طويلة .

بيد أنه رغم ذلك ، فإن تجدد قوى المهدية كان عاملا من عوامل الخطر من لون آخر ، إذ هدد أركان النظام في البلاد وولاء المواطنين للادارة .

وقد رؤ ى استبعاد أثر الأنصار من الجيش باعتبار أنهم « غير مرغوب فيهم تماما » . وحدث ذلك « بتجنب تجنيد بعض القبائل المشهورة بالولاء للمهدية وخاصة بني صعلبة والمعاليا وطلبة والحوتية وبعض قبائل الزريقات والمسيرية والمساليت ، وغيرها من القبائل التي استطاع كل مدير تحديدها بالنسبة لحدود مديريته[٤] . لذلك كله ظل الجيش بعيدا عن التأثر بالشؤ ون السياسية » [٥].

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) تقرير سري للمخابرات ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ .

(٥) وكان ذلك يعزى أساسا إلى أنه فقد العناصر السياسية الصلبة من الضباط .

مهما يكن من أمر ، فإنه خارج نطاق الجيش ، أضحت « المهدية الجديدة » هي القوة الصاعدة على المسرح السياسي في خلال الفترة ما بين ١٩٢٥ إلى ١٩٢٧ .

ولعل من دواعي السخرية إن كانت الحركة الجديدة من خلق ابن المهدي السيد عبد الرحمن ، الذي ظل لفترة طويلة واحداً من أعظم المؤيدين الأقوياء الموثوق بهم من جانب الادارة البريطانية ، والذي منح نيشان الامبراطورية البريطانية لاخلاصه لها خلال الحرب . وكان رئيس الوفد الذي زار لندن عام ١٩١٩ لتقديم آيات الولاء والاخلاص ، والذي دبر ونفذ فكرة تقديم سفر الولاء عام ١٩٢٤ ، والذي أحرز لقب فارس من فرسان الامبراطورية البريطانية في عام ١٩٢٦ ، والرجل الذي عمل البريطانيون منذ عهد ونجت على أن يكون رجلاً من رجال المال والاقطاع وأحد بناة الاقتصاد الوطني السوداني ، وذلك لكي ينصرف عن قادة الأنصار قيادة مناوئة أو معادية[١] .

وكانت المهدية الجديدة وليدة نفوذه الشخصي وثرائه وقوة شخصيته في المجتمع السوداني .

فمنذ عام ١٩١٩ كان السيد عبد الرحمن يُخص بالأفضلية في التعاقد مع الحكومة بالنسبة لبعض متطلبات خزان سنار وتوريد الوقود لبواخر الحكومة[٢] .

وقد أعطي قرضا قدره ٤,٥٠٠ جنيها في عام ١٩٢٦ ثم تنازلت عنه الحكومة بادعاء ان ما استلم كان هبة منها له ، وذلك لكي يقوم ببدء الزراعة في جزيرة أبا[٣] .

وفضلا عن ذلك ، فقد اتخذته الحكومة شريكا لها في مشروع قوندال لزراعة القطن بمديرية النيل الأزرق[٤] .

ومنح بعض الأراضي الحكومية في كل من أم درمان والخرطوم ، حيث شيَّد المنازل والدكاكين ، ومن ثم أضحى أحد كبار الملاك بالعاصمة المثلثة[٥] .

وكانت الحكومة تميل إلى جانب اللين معه لدى تقدير الضرائب على ارباحه [٦].

---

(١) ذكريات شخصية وتاريخية لاداري في شرق افريقيا ـ جوفري آرثر ١٩٦٣ ص ٢٤١ ـ ٢٥٤ .

(٢) تقرير سري للمخابرات ـ ٤ نوفمبر ١٩٢٦ .

(٣) خطاب الحاكم العام للسكرتير المالي ـ ٢ فبراير ١٩٢٦ .

(٤) في عام ١٩٢٧ كانت حصة الحكومة في المشروع ٢٨٠٠٠ جنيه وكانت حصة السيد « الادارة العامة والاشراف » .

(٥) بيان مستمد من سجلات الأراضي بالخرطوم وأم درمان .

(٦) تقديرات مفتش مركز كوستي بمديرية النيل الأبيض .

وعلى هذا امتزج نفوذه الديني والسياسي بنفوذه القبلي والمالي . ومنذ ۱۹۱۹ كانت أفواج كثيرة من القبائل غير المستنيرة بغرب السودان ، تهاجر للعمل ، لدى حفيد المهدي في قلب منطقة الأنصار بالجزيرة أبا بمديرية النيل الأبيض ، ومن ثم بقوى بشرية عاملة لمشاريعه الاقتصادية[١] .

وكان « المهاجرون » مع سكان منطقته المؤيدون للمهدية « الانصار » أما أن يقوموا بالعمل لصالحه أو يدفعوا له نسبة ٢,٥٪ من دخولهم كزكاة أو صدقة[٢] .

وقد أقسم كل أولئك الأشخاص يمين الولاء لله ولمحمد أحمد مهدي الله وللسيد عبدالرحمن الصادق كولي لله[٣] .

وفي مقابل كل ذلك ، لم يكن السيد عبد الرحمن مسؤولا عن الشؤون الدينية لانصاره فحسب ، بل كان مسؤولاً أيضاً عن طعامهم وكسائهم .

وعلى هذا ، كان للحركة كما وصفها مكتب المخابرات مركزان ، أحدهما بمدن وقرى مديريتي النيل الأزرق والأبيض ، والآخر بمديرية الخرطوم ، حيث متعلمي الأنصار ومن عمل منهم بالتجارة والزراعة .

وكان كل من أولئك يعمل تحت الاشراف الشخصي للسيد ، اذ سمح له بالتنقل في حرية في تلك المديريات .

وكانت العناصر المعتدلة تُستمد أساساً من أبناء القبائل الرحل البدائية من مديريتي كردفان ودارفور ، بينما انضم إليه بعض الشبان الذين ثاروا في مواجهة السلطان القبلية للعمل معه كمهاجرين .

وكان يمتنع على السيد زيارة المديريتين المذكورتين شخصياً ، وان سمح بذلك لوكلائه[٤] .

وكنتيجة لذلك ، كان للوكلاء أثر على قبائل غرب السودان دون ان يتحملوا بادنى مسؤولية شخصياً .

وكان منهج كل من الفريقين ، من ناحية دينية ، مخالفاً للآخر . ذلك انه بينما كان

---

(١) تقرير سري للمخابرات ـ ١٩ ديسمبر ١٩٢٦ .

(٢) خطاب مدير النيل الأبيض للسكرتير الاداري ـ ٩ فبراير ١٩٢٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) تقرير سري للمخابرات ـ ١٨ مارس ١٩٢٦ .

الانصار بالمناطق النيلية تقليديين وهادئين سياسياً أيضاً مثل المسلمين التقليديين العاديين ، كان الاتباع من قبائل الغرب ناظرين للسيد باعتبار انه ما زال هو القائد ضد الغزاة الحاكمين والشخص الذي ستنزل عليه رسالة النبي عيسى في يوم ما للاطاحة بهم وطردهم من السودان[1] .

واعتبر الموظفون البريطانيون بمديرية النيل الابيض المهاجرين من الغرب من ذوي الخطر

وكان من الطبيعي ان رفع زعماء الغرب الذين لم يكونوا موالين للمهدية ، راية الاحتجاج ضد تحصيل الزكاة وجلب الاتباع من قبائلهم[2] .

بيد انه رغم أن الحكومة بالخرطوم قد ضيقت الخناق على السيد ، وأجبرته على اخطارها بكل من يصل إليه أو يرحل من الجزيرة أبا وحظرت عليه زيارة الجزيرة خلال الاعياد الدينية أو جمع الزكاة [3]، إلا أن ثروته قد نمت كما ازداد انصاره واتباعه على مر الزمن .

وفي عام ١٩٢٦ ، راود الشك مكتب المخابرات في أن يكون للسيد محاولات قوية لكسب رؤساء القبائل إلى جانبه بل السعي لكسب المديرين البريطانيين ، كما حاول أيضاً أن تكون له علاقات شخصية بصفوة المثقفين بالخرطوم وام درمان إذ كان يدعوهم إلى حفلاته كما وهب كثيراً من الكتب للخريجين .

وبدا ان السيد كان يحاول « القبض على أداة الحكومة من عمد وشيوخ »[4] .

وفي ١٩٢٧ اخطر مدير النيل الأبيض مفتشي المراكز بمديريته بالسياسة الواجبة الاتباع ، وهي : ملاحظة انتشار نفوذ المهدية « الأنصار » بين زعماء القبائل وأثرها على النظام القبلي ووقف السفر إلى أبا ، وأن يتحقق من أن تعاليم المهدية لا تنطوي على عداء للسياسة البريطانية ، والتأكد من عدم تحصيل الزكاة ، رغم انه من الجائز التغاضي عن استلامها ان قُدمت طوعاً[5] .

أما بالنسبة لنظرة الحكومة للسيد ، فقد عبر عنها منشور المدير بقوله : (اننا نقبل السيد عبد الرحمن باعتباره أحد زعماء البلاد ، ونقابل وكيله كشخص من الأعيان . وإننا نعتبر اغلبية الانصار بالمديرية اما مؤيدية ايجابيين للحكومة او سلبيين فحسب ، وإننا على حذر للظهور حيالهم باي مظهر عدائي للطائفة أو فرض القيود على نشاط افرادها . . . أو معاملتهم بغير

(١) المصدر نفسه .

(٢) خطاب مدير النيل الأبيض لمفتشي المراكز - ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧ .

(٣) قرارات اجتماع ٤ فبراير ١٩٢٧ .

(٤) تقرير سري للمخابرات ٤ نوفمبر ١٩٢٦ .

(٥) خطاب مدير النيل الابيض لمفتشي المركز - ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧ .

معاملة اتباع الزعماء الدينيين ، مثل السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي) [1].

ولعل مما لا ريب فيه ان الحكومة إذ حاولت تطوير مصالح السيد الاقتصادية والتجارية منذ عام ١٩١٩ قد نجحت في ذلك ، ولكنها لم تفلح في حرمانه من اضطراد انصاره على ما كانت ترجو وتؤمل .

والواقع أن ثروته ضاعفت من نفوذه الديني في نظر ابناء وطنه . ورغم انه كان داعية صلباً من دعاة التعاون مع الإدارة البريطانية إلا انه تمكن من مضاعفة عدد اتباعه واعوانه وانصاره إلى حد كبير .

وفي ١٩٢٦ سجل مكتب المخابرات ذلك التطور .

ورغم أن المهدية الجديدة ادعت بانها التحفت برداء الدين فحسب وإنها حركة لا شأن لها بالسياسة اطلاقاً ، إلا أن ذلك الادعاء لم يكن من السائغ قبوله وفق الظاهر من الأمر

ذلك أن « قلب السيد كان مملوءاً بالمصالح والرغائب الشخصية التي لا حدود لها ، وأن تطوره المضطرد منذ عام ١٩٢٤ لكي يكون في مركز زعيم الأمة السودانية المعترف به على نحو ما ، شكل حركة وطنية قومية لأنها قامت باسم الدين وبوسائل لم تعتبر شاذة في الغالب الأعم » .

وفي ١٩٢٦ أضحى أعضاء مكتب المخابرات قلقين لاحتمال تحالف المهدية الجديدة مع المثقفين الوطنيين ، من ناحية ، وتحالفها مع السلطات القبلية والعمد والمشائخ وزعماء القبائل ، من ناحية اخرى [2] .

والحق أن المهدية الجديدة تبدت كخطر ماثل مفاجىء لربط حركة المتعلمين الضعيفة الحول والحيلة ـ بمفردها ـ بمشاعر واحاسيس القوى التقليدية والقبلية وابناء الريف والبادية ، إذ أن تلاحم الفريقين وحده هو الذي كان يمكن له القضاء على الاستعمار البريطاني .

وذلك الخطر الداهم هو الذي حدا بالبريطانيين بعد عام ١٩٢٦ لكي يعيدوا النظر في سياسة الاحلاف والتعاون مع الفرق المختلفة من السودانيين ، وذلك بتقوية روابط التحالف ما بين الحكومة وزعماء القبائل والعشائر ، للحد من سطوة المهدية في المناطق الريفية ، ولتقليل اعتماد الحكومة على حسن نية السيد ، ولاتباع سياسة « فرق تسد » بصورة أشد وأعنف .

وكان نمو المهدية الجديدة ، على ما سيتضح ذلك فيما بعد ، أحد الأسباب الرئيسية الدافعة لاتباع سياسة « الحكم غير المباشر » في ١٩٢٧ .

---

(١) تقرير سري للمخابرات ـ ١٨ مارس ١٩٢٦ .

(٢) تقرير سري للمخابرات ـ ١٨ مارس ١٩٢٦ .

وفي ١٩٢٦ أكد مدير دارفور مخاطر الحركة المهدية الجديدة التي اكتسح نفوذها ارجاء الريف مثلما اكتسح أرجاء المدن لتوحيد القوى الوطنية عل وجه ملائم لـلأوضاع السياسيه السائدة ، فقد لاحظ أن السيد « استطاع عن طريق شهرة والده أن يجذب جميع من كانت ميولهم الدينية القبلية مهدوية في حين أن التأييد الذي حظي به من الحكومة سواء أكان أموالا منقولة أو عقارية أو عطاءات ، أو نفوذا أدبيا ، قد جعل منه قائدا ذا مركز عظيم »[١] .

ومنذ قهر حركة اللواء الأبيض ، ألقت صفوة المتعلمين بزمامها واتجاهها صوب السيد عبد الرحمن ووضعت آمالها فيه لتحقيق الاستقلال .

بل أكثر من ذلك ، فقد مال السيد منذ ١٩٢٤ الى أن يُنظر إليه على أنه الأمل الذي يرتجى منه تحقيق شعار « السودان بلسودانيين » ، والذي جمع ومزج التعاليم الصوفية للمهدية مع التطلعات الوطنية الجديدة ، والذي استطاع أن يكوِّن له مركزاً مهيبا دون إتاحة الفرصة للحكومة لكي تجأر بالشكوى .

وما كان يجدر أن يحذره البريطانيون ـ على ما أشار إلى ذلك المدير ـ هو تحالف قوى المهدية الدينية والحركة الوطنية من جانب المتعلمين .

ففي المناطق الريفية ، لم يختف تماماً تجدد نمو الانصار والشغب من جانبهم ، كما نمي ذلك لسوء حظهم إلى علم المفتشين . ذلك أن السيد والوطنيين المعتدلين استطاعوا استخدام الاضرابات والمظاهرات وتعصب الأنصار ، في الحصول على مؤسسات للشورى شبه ديمقراطية .

وذكر بنس بمبروك بأنه لم يكن للصيحة الوطنية إلا صدى قليل في أرجاء البلاد فيما عدا المناطق المجاورة للنيل ، ومع ذلك ، فإنه في بعض المديريات ، وبوجه خاص في الغرب ، كان من المؤكد أنللسيد نفوذا كبيرا ، ومن ثمة لربما استخدم المثقفون الوطنيون التحالف مع الأنصار وسيلة للحصول على ولاء وتأييد أفراد القبائل من وراء ظهر زعماء القبائل والعشائر الموالين للادارة البريطانية . وأنه إذا ما حدث ذلك ، اصبحت السياسة الاستعمارية التي قامت على مبدأ « فرق تسد » ، في أزمة خانقة .

ولذلك فإن السبيل الوحيد لعلاج ذلك ، هو ما سبق أن قرره الحاكم العام في ١٩٢٧ كسياسة رسمية بشأن تدعيم وتنظيم السلطات القبلية متى وكلما كان ذلك ممكنا ، وتفويض سلطات لزعماء القبائل تجعلهم مسؤولين عن الادارة الفعلية .

---

(١) خطاب مدير دارفور للسكرتير الاداري ـ ١٥ نوفمبر ١٩٢٦ .

وتجدر الاشارة أيضا إلى باقي وجهات نظر بنس بمبروك بالنسبة للموقف السياسي في ١٩٢٦ ، وذلك أولا لأنها تعطي صورة لرواية عن نشوء الحركة الوطنية السودانية في مواجهة عشرين عاما من التجارب للسودان الاقطاعي القديم .

وثانيا : لأن ميله تجاه هذه الظاهرة كان الميل التقليدي لجميع الاداريين البريطانيين بالمستعمرات الافريقية كلها ، الذين مالوا بجمعهم ، في تلك الفترة ، إلى السلطات القبلية ، كدرع واق حماية لهم من الاثارة الشديدة للمثقفين السودانيين .

ووفقا لهذه النظرة الحكومية ، فإن أعظم التغييرات التي حدثت بالسودان منذ عام ١٩١٤ كانت هي « نمو الروح الفردي بين الأهالي نتيجة الاختفاء التدريجي لروح النظام بين القبائل والعائلات » و « نشوء طبقة المتعلمين التي نادت بشعار السودان للسودانيين » وانتشار « المبادىء الوطنية » ووضع السيد عبد الرحمن المهدي واحتمال قبوله زعامة الحركة الوطنية ، وقلق الجهاز السياسي من ناحية إيجاد « المبرر الاخلاقي للاحتلال البريطاني » .

وعرف الكاتب الفردية بأنها « نمو روح الاستقلال بين أبناء الجيل الصاعد » ، وكمقابل لمعنى النظام الشخصي وفي مواجهة الصرامة الشخصية التي يغرسها في العادة التطبع الاقطاعي الذي يتوافر في أي تنظيم قبلي سليم .

واستطرد يقول :

(لقد انقضت الأخلاق القديمة والسلوك الحميد لابناء الجيل القديم . . . ومال ابناء الجيل الحديث إلى اتباع وسائل ومظاهر الحضارة الأوروبية التي لا تتجافى مع العادات والأعراف السودانية فحسب ، بل كان أكثرها يتنافى مع المفاهيم الاسلامية) .

ورأى أن تلك الميول الفردية أمر خطير يدعو للأسى ، وذلك يرجع إلى حد ما إلى أن « أصل وأساس أي تنظيم افريقي إنما يقوم على العائلة » . وإذا ما انهار النظام القبلي واجهت حفنة من البريطانيين استحالة ادارة ستة ملايين من السودانيين .

وكان من رأيه أيضا ، بأن انتشار روح الفردية وتحلل رابطة القبلية فضلا عما أدّى إليه نظام التعليم الغربي ، كان من أسباب (تفسخ وانحلال الأخلاق » لدى معظم الأفندية ، أي لدى أكثر الموظفين العموميين الصغار . ذلك لأنهم شرعوا في محاكاة رؤسائهم من البريطانيين من ناحية السلوك والفلسفة الفردية .

وهنا عبر المدير عن الكراهية المضطردة وعدم الثقة في المتعلمين والصفوة الضالعة في السياسة ، وذهب إلى الرأي القائل باستخدام السلطات القبلية للحد من تطلعات المتعلمين وتطوير سلوكهم .

ذلك لأن « ميلاد نشوء فئة فصيحة من أشباه المتعلمين من المثقفين تشبه حدأة دون ذيل ـ والذيل في هذا المثال هو القدرة على ضبط النفس القائم على النظام القبلي »[1] ، وهي طبقة « مثل معظم أشباه المتعلمين الافريقيين ، تبالغ كثيرا في وزن قدرها » ، كما أنها « على استعداد . . . لاقحام نفسها في أي أمر يساهم في اسقاط النظام الراهن ، أملاً في أنه من الجائز نيل بعض المكاسب في الوضع الجديد »[2] .

وعلى هذا ، انتهى المدير إلى القول بأنه « حان الوقت بالنسبة لتنفيذ ادارة مناسبة لاتباع سياسة الحكم غير المباشر على صورة أكمل واشد عن ذي قبل ، على أن نبني ما وسعنا الجهد إلى ذلك ، ادارة أهلية ذات مسؤولية كاملة على النهج المتبع في شمال نيجيريا »[3] .

ومال بعض الموظفين البريطانيين ، على الأقل ، لاتباع آراء لوجارد في فائدة الحكم غير المباشر ، نتيجة حركة اللواء الأبيض في ١٩٢٤ باعتبار أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لاعداد السودانيين للحكم الذاتي في المستقبل البعيد .

وقبل ١٩٢٤ كانت الادارة البريطانية هادفة إلى الحاق المتعلمين السودانيين بالوظائف الحكومية من ناحية ، وإلى تقوية السلطات القبلية ، من ناحية اخرى ، كوسيلة لربط الزعماء الوطنيين بهم .

بيد أن تلك السياسة قد تغيرت ، إذ نأت الادارة البريطانية عن التعاون مع الموظفين السودانيين وانصرفت للتعاون الوثيق مع رجال السلطات القبلية الذين لم يكن لهم وجود في المناطق المجاورة لضفاف الأنهر .

وأوضح تحليل آخر عن موقف الادارة البريطانية عام ١٩٢٦ من جانب ر . ديفز ـ رئيس مكتب المخابرات ـ كيف أن الخشية من عداء المتعلمين جعلت البريطانيين يعيدون النظر في نظم التعاون مع الهيئات السودانية المختلفة . وعرف ديفز طبقة المتعلمين بأنها طبقة المستخدمين غير العاملين والذين كانوا نتاجا طبيعيا لكل مدارس الحكومة . ولقد واجهت هذه الطبقة صعوبة شديدة في استيعاب أو هضم المسائل العلمية . وفي ذلك قال :

« ان جماهير الشعب السوداني لا تدل على أنها تفكر في المسائل تفكيراً قوميا بل قبليا أو شخصيا أي انفراديا »[4] واستطرد يقول : (حاول المتعلمون التغلب على هذه الصعوبة أولا

---

(١) خطاب مدير دارفور للسكرتير الاداري ـ ١٥ نوفمبر ١٩٢٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) تقرير سري للمخابرات ـ ١٨ مارس ١٩٢٦ .

بـادعاء أنـه نتيجة تعليمهم وثقـافتهم . . . فـإنهم مؤهلون أفضـل من غيـرهم لكي يعبـروا للحكومة عن وجهات نظر وحاجات قبائلهم أكثر من زعماء القبائل والعشائر)[١] .

واستطرد قائلاً بأن أول ما طمحوا إليه تكوين مجلس استشاري مركـزي على أن يكـون معظم أعضائه من الخريجين .

بيد أن الحكومة رفضت صراحة اصدار أي أمر للدلالة على إقرار رسمي للادعاء بأنهم زعماء أو ممثلو الأمة السودانية[٢] .

واعتقد ديفز بأن الخريجين المعتدلين لما فشلوا في تحقيق مآربهم ، حاولوا جهدهم تشكيل تحالف مع الزعماء « الطبيعيين » أو التقليديين للأنصار وأصحاب الطرق التقليدية .

ورأى رئيس تحرير الحضارة في الأحاديث التي دارت بين السيد علي الميرغني زعيم الختمية والسير السيد عبد الرحمن والخريجين الوطنيين المعتدلين ، سببا لدعوة « الزعماء الطبيعين » (بأن يغرقوا خلافاتهم في بحر النسيان وأن يتخلوا عن تطلعاتهم الشخصية وأن يتجمعوا لكي يجعلوا السودانيين أمة واحدة[٣] .

والطريقة الختمية التي امتد نفوذها غـالباً في المـديريـة الشماليـة وشرق الخـرطوم والتي اتسمت بالسلبية في الحقل السياسي ، قد امتدت أيدي السياسة ـ فيما بدا ـ لجوهر تنظيمها .

لقد عرفت المهدية الجديدة من قبل بأنها حركة سياسية دينية غير مقنعة .

أما الآن فقد أضحى زعيم الختمية وزعيم الأنصار زعيمين دينيين متنافسين ، بل كاد كل منهما يتخذ موقفا مضادا للآخر في كل مسألة سياسية .

وارتاب ديفز في أن يكون أمل الخريجين هو ازدياد وزنهم وقدرهم عن طريق التوسط بين الزعيمين .

وكان كل من السيد عبد الرحمن والشريف يوسف الهندي زعيم الطائفة الهنـدية ـ ذات النفوذ بالجزيرة ـ ذا اهتمام بالغ بنوادي الخريجين ، وتقديم الهبات لهم ودعوتهم إلى حفلاتهم ،

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر نفسه .

بل شرع الشريف يوسف في مقاطعة الحفلات الرسمية بسبب عدم منحه لقب فارس من فرسان الامبراطورية البريطانية الذي كان يحمله علي التوم شيخ الكبابيش .

ودل حفل الشاي الذي نظمه نادي الخريجين تكريما للشريف يوسف ، والذي حضره كل من الزعيمين الكبيرين الدينيين ، على التقدم الذي أحرز بالنسبة للتحالف بين « الزعماء الطبيعيين » والوطنيين المعتدلين .

والتمس حسين شريف محرر الحضارة من الزعماء الدينيين والأعيان المساهمة في تطوير النادي الذي قدَّر لأعضائه « أن يصبحوا رواد الأمة السودانية » .

ووفق تفسير ديفز لتلك التحركات والأحاديث ، كان حسين شريف يحاول الجمع بين القوى الدينية التقليدية صاحبة الطرق الصوفية المعروفة وتطلعات الخريجين الوطنية

ولكن بالنسبة للزعماء الدينيين ، فقد بدا السيد عبد الرحمن المهدي أكثرهم خطرا في نظر كل من ديفد وبنس بمبروك .

فقد تنبأ مكتب المخابرات بأن « من المتوقع أن معظم المثقفين . . . سيتبعون خطاه » .

وعلى هذا كانت مناورات وخدع ١٩٢٦ تجري بين زعماء الطرق الذين ما انفكوا يقدرون فضل التعاون مع البريطانيين ، كما جرت بين الخريجين من ذوي الميول الاصلاحية .

مهما يكن من أمر ، فقد حذر ديفز من الانخداع بالتفكير القائل بأن المتعلمين السودانيين قد فقدوا مشاعر الولاء للمصريين أو الاحساس بمزيد من المشاعر الوطنية الملتهبة أو الشغف باتباع سياسة تنطوي على المزيد من الوطنية . ذلك أن الاصرار على وصول الجرائد المصرية للسودان في كل بريد ، والشغف بقراءة المنشورات والأوراق المحظور دخولها رسميا ، كان دليلا على عكس ذلك التفكير.

ولقد تنبأ ديفز بأنه إذا ما عادت حكومة مصر إلى إثارة مسألة السودان من جديد ، فلربما أعاد الجناح اليساري للوطنيين السودانيين الانتقام في مسيرته الأولى ، بينما قد يلجأ المعتدلون من الوطنيين الى السعي للحصول على أكبر مغنم ممكن في سبيل نيل اصلاحات دستورية في ظل ذلك النظام السائد .

وفي عام ١٩٢٧ شرعت الحكومة ، كعادتها ، في تعديل سياستها السابقة تجنباً لتفادي كارثة مماثلة لما حدث في ١٩٢٤ ، ولكن اجراءاتها المرسومة لذلك كانت ضعيفة مهيضة إلى حد كبير .

تغيير دفة الحكم إلى سياسة الحكم غير المباشر ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧

كانت الادارة البريطانية تبحث خلال فترة الركود السياسي منذ ١٩٢٥إلى ١٩٢٧ عن طريق لتغيير نظم الادارة حتى يمكن لها توطيدالروابط فيما بينها وبين القوى القبلية ، ولكي تتبصر اوجه الدفاع في مواجهة التحديات الوطنية الجديدة .

ولكن لما كان الموظفون البريطانيون رجال ادارة عمليين أكثر من أنهم سياسيون ماهرون ، فقد وضعوا في اعتبارهم الأول المسائل الادارية .

ولقد وضع هارولد ماكمايكل مساعد السكرتير الاداري النقط فوق الحروف في سبتمبر ١٩٢٤ إذ قال بأن البريطانيين قد اعتمدوا في حكمهم على فئتين من الوسطاء السودانيين :

« الأولى والأكثر أهمية تتكون من رؤساء وشيوخ القبائل . . . القائمين على ادارة قبائلهم ، والثانية هي فئة الموظفين التنفيذيين المختارين لاعمال الخدمات العامة من بين صفوف السكان المحليين »(١) .

والسؤال الآن هو : على من سيعتمد البريطانيون من الفريقين أكثر في المستقبل ؟ أعلى الصفوة الجديدة من المثقفين أم على السلطات القبلية التقليدية ؟

لقد ذهبت إحدى مدارس الفكر التي كان يمثلها ديفز والذي سبق له زيارة نيجيريا لدراسة نظامها الاداري للدعوة للحكم غير المباشر .

وحدد ذلك في مذكرة قدمت للمديرين ، بناء على طلب من الحاكم العام في ١٩٢٥ ، مثل استفادة السلطة الحاكمة من الادارات الأهلية القائمة وتطويرها وفق القدرات الخلاقة للشعب (٢) .

وبدا أن لمبدأ الحكم غير المباشر مزايا ضخمة سياسية .

ذلك أنه سيقضي على ضرورة الاعتماد على طبقة المتعلمين أو التوسع في خلقها ، إذا كانت الادارة يمكن أن تعتمد على السلطات المحلية القبلية .

لذلك رأى ديفز بأن الحكم غير المباشر قد ينهي اعتماد البريطانيين على الكتبة الخريجين

---

(١) خطاب السكرتير الاداري للمديرين ـ ٩ سبتمبر ١٩٢٤ ـ دار الوثاق المركزية ـ التقارير السرية .

(٢) خطاب مدير المخابرات للسكرتير الاداري ـ ٢٢ يناير ١٩٢٥ .

ذوي الخطر سياسياً . وأن السلطات القبلية التي حظيت بتأييد الحكومة في الأقطار الأخرى ، قد أثبتت أنها « مفيدة كترياق مضاد لاندلاع حمى التعصب القبلي أو الديني » [(١)].

وفي اجتماع عقد في ١٩٢٥ أقر المديرون بالفائدة الكبرى للحكم غير المباشر في ضرورة تخريج فئة من الموظفين الذين احتاج إليهم الجهاز الحكومي الذي كان يسير وفق نظم أوروبية مستجلبة [(٢)]، ولكن المديرين فقدوا ذلك الهدف السياسي خلال ضباب كثيف من التجارب الإدارية العملية .

ومن ناحية أخرى ، رأى ديفز بأن نقل العمل التنفيذي لايدي السلطات التقليدية سيوفر بعض المال ، إذ أن موظفي تلك السلطات يتقاضون أجوراً أدنى من خريجي المدارس الموظفين بالمصالح الحكومية [(٣)] .

وكان من المسلم به أن ذلك سيؤدي إلى نقص في الكفاءة الإدارية ، ولكن ذلك يعتبر امراً ضئيلاً إذا قورن بالاهداف السياسية الكبرى والمبالغ الهائلة التي أمكن توفيرها .

ويمكن تلخيص جميع العيوب الأخرى للسلطات القبلية التقليدية في كلمة واحدة هي : (قرف) .

بيد أن المديرين ظلوا كما كانوا أبداً لا غيرة لهم أو حماس بالنسبة لأي مشاريع لنقل أو تفويض السلطة من البريطاني العامل في الأرياف لرجال السلطة القبلية ، وقد عبر ماكمايكل عن احتقارهم المهين للجري وراء النظريات المجردة وتفضيلهم لسياسة التريث والترقب إلى أي جهة قد تؤدي بهم الخطوات القصيرة والتجارب الجديدة الملائمة للواقع العلمي .

وخلافاً لما رأى ديفز واعتراضاً على نموذج الحكم الذي كان سائداً بنيجيريا ، اقترح ماكمايكل طريقين للتقدم ، احدهما انشاء مجلس وطني استشاري ـ الأمر الذي وجد معارضة من جميع المديرين ـ والآخر هو توسيع السلطات القضائية للزعماء والشيوخ والأعيان .

وكان ديفز يريد أن يستبدل بالنظام القضائي القائم على تركيز السلطات محاكم تتكون من الخريجين العاملين في حقل القضاء الشرعي وأن يستبدل بالمحاكم الأهلية التي تطبق العرف محاكم دينية تتكون من رجال الدين (فكيان) والأولياء المحليين [(٤)].

والأسباب التي أبداها ماكمايكل معترضاً فيها على ذلك الاقتراح ، ومؤيداً لكي تكون

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) مداولات مديري المديريات الشمالية ـ ٤ فبراير ١٩٢٥ .

(٣) مذكرة عن الادارة الأهلية ـ ٢٢ يناير ١٩٢٥ .

(٤) مذكرة عن الادارة الأهلية ـ ١٩٢٥ .

المحاكم المحلية ذات صبغة مدنية ، تتلخص في « أن الزعماء الدينيين في هذه البلاد سيكون لهم دائماً . . . مركز كبير ، وأنني أظن أن من الضروري أن نطور ونوسع سلطات القضاة العلمانيين وذلك عن طريق مضاعفة الأعباء الملقاة على عاتقهم» [1]

ومن ناحية مثالية على الأقل ، استهدفت سياسة الإدارة البريطانية اتباع خطة للموازنة بين زعماء الطرق الصوفية وشيوخ القبائل وبين اولئك والخريجين .

وكان أهم ما انطوت عليه المناقشات حول المسائل الإدارية المقترحة خلال ١٩٢٥ ، انصراف الموظفين البريطانيين إلى اتخاذ جميع الوسائل الممكنة للتقليل من الحاجة إلى مرؤوسيهم من السودانيين وللتقليل من سلطاتهم أيضاً ، سواء أكانوا كتبة أو قضاة أو نوابا للمآمير أو محاسبين [2] .

وكان ذلك انعكاساً لمشاعرهم تجاه أول انتفاضة وطنية عام ١٩٢٤ وأضحى الالتحاق بمثل تلك الوظائف أشد صعوبة عن ذي قبل .

وخفضت سلطات المآمير ونواب المآمير إلى حد كبير ، كما أضحت سلطاتهم القضائية ضئيلة لا تكاد تذكر .

بل أكثر من ذلك ، مال الانجليز ، خشية التحالف بين الخريجين والأنصار وزعماء الطرق الصوفية ، إلى التقليل من شأن الزعماء الدينيين للبلاد ومن شأن المتعلمين ، وذلك عن طريق رفع شأن وتقوية جانب السلطات الأهلية والقبلية .

وشجعت جميع تلك العوامل السياسية الاتجاه نحو اتباع نظام الحكم غير المباشر في الإدارة .

ويوضح ذلك القرار الصادر من المديرين عام ١٩٢٥ : « وجوب أن يحل محل المآمير ونواب المآمير المصريين الذين غادروا البلاد ، إلى حد ما ، مساعدو مفتشين للمراكز من البريطانيين أو سودانيين . . . وأن يحل محلهم بقدر الأمكان شيوخ يلقى على عاتقهم بعض السلطات الإدارية والقضائية البسيطة [3] .

ذلك ان الانتقال صوب الحل البريطاني لمشكلة إيجاد سياسيين متعاونين سودانيين ، قد تحددت بعد حوادث ١٩٢٤ ، ذلك لأنه قبل ذلك التاريخ ،كانت الإدارة تنظر إلى الموظفين المصريين والضباط ورجال القبائل وتجدد المهدية باعتبار أنها الخطر الرئيسي المهدد ، ومن ثمة

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) قرارات المديرين - فبراير ١٩٢٥ .

(٣) اجتماع مديري المديريات الشمالية - فبراير ١٩٢٥ .

أقامت ضدهم قوى ونفوذ الخريجين والعلماء وزعماء الطرق الصوفية .

وهؤلاء هم قوى دفاعهما ، وهم الذين اختيروا لمواجهة شيوخ القبائل الذين كان ينظر إليهم بعين الاحتقار والريبة . وكانت السياسة الإدارية فيما تعلق بجماعة الممالئين للاستعمار هي اتباع سياسة ادارية مباشرة عن طريق جهاز اداري مباشر .

وبعد مغادرة المصريين للبلاد عقب حوادث ١٩٢٤ ، لم تر الإدارة بداً ، وقد خامرها الشك في جدوى التعاون مع الخريجين ، وخشيت من نفوذ المهدية الجديدة والتعاون فيما بينها وبين الخريجين تحت شعار « السودان للسودانيين » ، أن تتلمس تأييد القوى القبلية لاعانتها على أولئك الاعداء الذين كانوا بالأمس حلفاء لها .

ومن ثم أسرعت الحكومة في تخفيض عدد الموظفين وزيادة رجال الإدارة الأهلية .

وفي يناير ١٩٢٧ تبنى سير جون مغى الحاكم العام الجديد[١] ، الذي اكتسب تجاربه وخبراته من الهند ، سياسة الحكم غير المباشر ، التي ظل لواؤ ها خفاقا حتى عام ١٩٣٣ .

وكانت الأسباب التي اعتمد عليها أسباباً سياسية صريحة وصارخة . فلقد قرر أن يتخذ من السلطات القبلية « درعاً وسداً يقف حائلاً بين دعاة الشغب والبيروقراطية البريطانية التي كانت تشابه إلى حد كبير البيروقراطية الهندية لامراء الهنود »[٢] .

ذلك أنه باناطة السلطات بزعماء وشيوخ ورؤساء القبائل قصد مغى ـ على حد تعبيره ـ بأن يوضع السودان في مركبة متزنة للغاية ، قد تعمل على توفير غدد واقية ضد الجراثيم الناقلة لعدوى « الغيرة الوطنية » التي كانت تنتقل حتماً من الخرطوم في المستقبل[٣] .

واستطرد قائلاً :

(وإذا عجزنا عن ذلك ، فاننا سنكون طرفاً في غمار معركة خاسرة في طول البلاد وعرضها) .

واستطرد يقول بأنه في الهند « قد لاحظت شخصياً كيف أفسح الجيل القديم الطريق للجيل الجديد . . وشاهدت كيف عمت الأفكار السياسية البلهاء صفوف الدهماء وذلك لسبب بسيط هو أننا قد سمحنا لأشكال السلطة التقليدية أن تنهار كلياً » .

ورغم أن من المسلم به أن ضبط وقهر الاضطرابات السياسية بالسودان كان أيسر منه

---

(١) ولد ١٨٧٧ والتحق بعد تخرجه من المدرسة بالعمل في الهند عام ١٨٩٩ ونقل إلى القسم السياسي بوزارة الخارجية عام ١٩٠٥ ، وعين حاكماً عاماً للسودان في اكتوبر ١٩٢٦ .

(٢) مذكرة الحاكم العام للسكرتير الاداري ـ أول يناير ١٩٢٧ .

(٣) المصدر نفسه .

بالهند ، إلا أن « ليس هناك شيء جامد لا يتحرك . وفي الخرطوم قد غدونا على صلة بالمواقع الخارجية للقوى السياسية الجديدة »[١] .

ومنذ ١٩١٩ ، اتخذت سياسة اللامركزية التي أوصى بها تقرير ملز وسياسة الحاق السودانيين بخدمة الحكومة طريقين ، أحداهما هو الحاق الخريجين بالوظائف العادية في دواوين الحكومة والحديث عن انشاء مجالس من بعض الخريجين والاعيان بالمناطق المتحضرة لتقديم المشورة للموظفين البريطانيين ، والطريق الآخر ، هو اعطاء الشيوخ والعمد بعض السلطات القضائية للحكم في القضايا الصغيرة .

وهذان الطريقان للتطور لم يبدوا أنهما متعارضان ، ذلك أن حوادث اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ ، جعلت ذلك صحيحاً ، على الأقل في نظر مغى وبعض موظفيه بالنسبة لديفز ، بصفة خاصة .

وكتب مغى في عام ١٩٢٧ ناقداً لوجهة نظر ماكمايكل السكرتير الاداري يقول : « ان هذين العنصرين ، الخريجين الموظفين وزعماء ورؤساء القبائل يبدوان انهما يعملان على مجاري متشعبة ومصالح متعارضة .

ان تعيين الأهالي في سلك الخدمة العامة يعتبر أمراً ملائماً للبيروقراطية الأجنبية إذ أنهم جزء منها . . .

وان منح سلطات للقضاة والشيوخ أمر يتوافق مع القاعدة الأساسية للحكم غير المباشر ، ولكن لا بد لنا من الاشارة في هذا الصدد مرة أخرى بأنه ما لم يقف مثل ذلك الجهاز للحكم على أسس صلبة من الاصالة والتقاليد فإنه سينحرف عن جادة الصواب »[٢] .

ومنذ ١٩٢٦ أضحى استخدام خريجي المدارس الحكومية والوظائف الادارية أقل مما كان عليه الحال من قبل ، وذلك بالنسبة لاستخدام رجال السلطات القبلية .

وعارض مغى أيضاً انشاء المجالس الاستشارية ، ما لم تكن ذات صبغة تقليدية ، أي مجالس استشارية للرؤساء .

وفي هذا كتب يقول :

(اننا وقد جعلنا السودان بعيداً عن حكم الفرد فان مثل تلك المجالس أصبحت ضرورة لا غنى عنها بل مرغوباً فيها)[٣] .

---

(١) تعليق الحاكم العام للسكرتير الاداري ـ أول يناير ١٩٢٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مذكرة الحاكم العام للسكرتير الاداري ـ أول يناير ١٩٢٧ .

ولكن بالنسبة للمستقبل البعيد ، فانها « تحمل بين طياتها بذور خطر كبير وتمثل اساساً منبراً حراً لطبقة مستنيرة »[1] .

وإذا كـان يتعين تـطور السلطات القبلية لكي تـركـز وتحصـر الجـراثيم السيـاسيـة التي « انتشرت من النيل إلى الخرطوم » ، فليس ثمة وقت لضياعه وفقاً لوجهة نظر مغى .

وذلك لأنه « نتيجة أثر الأفكار الجديدة ونشوء الجيل الجديد فان التقاليد القـديمة تختفي بسرعة مذهلة . وأنه لمن الأفضل أن ترسى جذورها ما دامت ذكريـات المهدية وأم درمان لا زالت ماثلة في الأذهان وما دامت السلطات القبلية لا زالت ذات فعالية كبيرة» .

لذلك ، فان الحاجة الملحة ـ على ما قرر ذلك مغى ـ هي منح زعماء ورؤسـاء القبائـل بعض السلطات التي أبدى الموظف البريطاني امتعاضه الشديد للتنازل عنها .

وقد حذر بأنه (يجب على البيروقراطية أن تسلم السلطات أما لحكم الاوتقراطية المحلية أو للحركة الديمقراطية ، وأن الأفق ينبىء بانتصار الحركة الأخيرة .

وإذا كنا نرغب في اتباع الحكم الأول ، فانه يتعين على الموظف الانجليزي أن يتحقق من أن واجبه يلزمه بأن يقوم بدور الأب للشعب ، وأنه يجب أن يعهد بواجبه إلى الزعماء التقليديين للشعب كما يجب عليه أن يؤيد نفوذهم في كل مناسبة) .

وعلى هذا كـانت سياسـة مغى «هي القيام بـإجراء تجارب جريئـة في مشاريـع نقل السيطرة الإدارية دون عرقلة الكفاءة وسرعة البت والتنفيذ مع اعتبار أن انفعالات البريطانيين ستمارس أكثر من التدخل الأجنبي ، لكي تجعل من الحاكم الأهلي أكثر استفامة . وذلك دون أن ننسى أن قدراتنا على العمل والتنفيذ ظاهرية وسطحية أكـثر منها حقيقيـة ، وتنقصها تلك الصفـات والمميزات الأكـثر عراقة وأصـالة للحكم القـومي . . . »[2] وكانت سيـاسته أيضـاً تشجيع رجال الإدارة الأهلية عن طريق الحوافز المالية والأدبية .

وحاول ماكمايكل جاهداً أن يخفف من غلواء ما ذهب إليه مغى ، ووافق على أنه « يجب أن ينـظر إلى شيخ القبيلة وليس إلى الأفنـدي في المنطقـة ، باعتبـار أنـه المسؤول عن إدارة البلاد »[3] .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مذكرة السكرتير الاداري للحاكم العام ـ ١٠ يناير ١٩٢٧ .

بيد انه قد تفادى عن وعي مخاطر الاندفاع في الأمر دون حذر أو روية . وفي هذا الصدد ذكر ماكمايكل : (ومما لا شك فيه أننا سوف نندم ندماً شديداً إذا منحت السلطات قبل اعداد وتأهيل بعض الاشخاص لتحمل تلك المسؤولية ومزاولة العمل . . . ذلـك أن عملية وضـع السياسة موضع التنفيذ الفعال يجب أن تكون في نظري تربوية أساساً في المراحل الأولى) .

ولما ذكر السكرتير الاداري لحاكمه الجديد بأن الخدمة المدنية في السودان ترسمت خطى الحكم غير المباشر منذ أمد طويل ، وكان مغى قد خال بأن الأسس التي وضعت من قبل داعية للاسراع لتطبيق الحكم غير المباشر ، بادر ماكمايكل إلى الاستطراد ليقول : « وانه لمن الخطل أن يقال بأن موظفين قد احتاجوا إلى فترة تربو على العشرين عاماً لتمهيد السبيل إلى ذلك ، فقد كان هناك تشجيع ضئيل من السلطات الرئيسية حتى قبيل سنوات قريبة . وكانت الأمور تميل إلى أن تسير سيراً تلقائياً . دون مبالاة . وكان السير العفوي يختلف باختلاف طبائع واتجاهات كل اداري من الاداريين » .

وفي ٢٥ يناير وزع السكرتير الاداري منشور الحاكم العـام عن سلطات الادارة الأهلية على جميع المديرين والمفتشين ومساعديهم .

وقد وضع خط التشديد على أن « ليس من المرغوب فيه أن يدفع بالاشياء دون مقتضى ، وانه نظراً للظروف المختلفة المتباينة تبايناً كبيراً بـين المناطق المختلفـة في البلاد . . . فـان من الضروري أن تتفاوت درجات التقدم . . . وأنه في بعض المناطق لا يرجى تقدم سـريع عـلى الاطلاق .

ورغم ذلـك ، فقد أصـر الحـاكم العـام عـلى أن « القـواعـد الاصـوليـة . . . عـامـة التـطبيق . . . وان عـامـل الـزمن عـامـل هـام ، وان الاهتمـام العمـلي يجب أن يـوجـه من جانب . . . الاداريين في المديريات . . . للطرق والوسائل . . . لكي يكـون عبء المسؤولية الادارية وفق الخطوط العريضة التي رسمت » .

وعلى هذا طلب من المديرين ابداء وجهات نظرهم كما طلب منهم تقديم المقترحات من جانبهم لتطوير الادارة الأهلية .

ورغم أن مغى وماكمايكل اتفقا على الاعتماد بقدر الامكان على الشيوخ والعمد كدرع واق لحماية البيروقراطية البريطانية من اعتداء « طبقة الافندية » إلا أن كلاً منهما كان ينطلق من مفاهيم واتجاهات مخالفة للآخر إلى حد كبير . فقد كان مغى مدفوعاً للاسراع في بناء السلطة القبلية نتيجة خبراته عن الحـركة الـوطنية الهنـدية واعتقـاداً بأن لم يكن هنـاك إلا وقت قصير

لترسيخ دعائم حكم أهلي تقليدي بالسودان ، في حين أن ماكمايكل ومعظم الاداريين العاملين تحت امرته ، لم يروا ما يستوجب الاسراع في ذلك ، إذ أنهم لم يفيقوا من عناء الرياح الهوج لثورة ١٩٢٤ التي رأوا أنها كانت نتيجة تحريض من المصريين الذين ابعدوا ـ في الاعتبار الأول ـ وكانوا على ثقة بأن الحركة الجديدة من الضعف بمكان إلى حد جعل كبحها أمراً يسيراً ودون عناء .

ولذلك أضحى الحكام القدامى للسودان ، مثل السكرتير الاداري ومعظم المديرين ، والحال هذه ، راغبين في اعطاء شيوخ ورؤساء القبائل بعض السلطات ، وذلك لاعتبارات ادارية أكثر منها سياسية .

ولم تكن مشكلة اللامركزية ـ في نظرهم ـ مشكلة سياسية عاجلة ولكنها كانت مشكلة اضفاء سلطات محدودة قليلة على عاتق شخصيات موثوق بها من ذوي السلطات والنفوذ ، وذلك متى وأينما أمكن توافرهم لتدريبهم ، ومتى اثبتت التجربة الطويلة أنهم قادرون على القيام باعبائهم الجديدة بصورة معقولة فعالة .

ويجدر بنا أن نكرر مرة أخرى في هذا المقام ، بأن احساس الاداريين البريطانيين بالكفاءة الادارية ، والشعور بالمسؤولية عن رعاياهم ، وعدم ثقتهم في النظريات السياسية المجردة ، وتمسكهم الشديد بفائدة التجاريب العملية وتقديرهم للتجارب المحلية ، كان من شأنه صبغ نظرية مغى السياسية المجردة عن الحكم غير المباشر ، بالصبغة العملية التجريبية ، بصورة جعلتها لا تشابه أي نظام آخر للحكم في المستعمرات الافريقية .

الحكم المباشر في الشمال
١٩٢٦ - ١٩٣٣

إذا نظرنا إلى سياسة مغى عن الحكم غير المباشر بمنظار عملي - وليس بالنظري - فإنه يتعين علينا القول باديء ذي بدء بأن الحكم غير المباشر في السودان لم يكن حكماً غير مباشر على الاطلاق ، وفقا لمعايير الحكم غير المباشر في شمال نيجيريا(١) .

وإذا كانت الأغراض السياسية مماثلة للأغراض في أقطار أخرى . إلا أن النظم الادارية لم تمنح سلطات الإدارة الأهلية مسؤوليات تنفيذية أو مالية ، إذ اقتصرت السلطات الممنوحة لهم على مجال القضاء فحسب .

ولربما كان هناك سببان رئيسيان جعلا الحكم غير المباشر نسبيا ، حكما مشوها ومتخلفا في بلادنا .

وذلك أنه على عكس أقطار افريقيا الخاضعة للاستعمار البريطاني ، ورث السودان قبل الحكم الثنائي ، نظام حكم بيروقراطي مركزي تميز بأعداد كبيرة من الموظفين نسبيا ، وبتمويل من جانب مصر ، فضلا عن ضمه لعدد من الموظفين المصريين .

ولما كانت الأقطار الافريقية الأخرى قد افتقدت الموظفين والمال والخدمات الصحية المنظمة ، فلم يكن للاداريين بد من الاعتماد على السلطات القبلية في تصريف الشؤون الادارية منذ البداية ، أما في السودان ، فقد سبق أن وجدت بيروقراطية مركزية .

ولقد تأسست تلك البيروقراطية أساسا بعد فتح محمد علي للسودان ، وظلت مستمرة بشكل أو آخر في عهد الدولة المهدية . ثم أصابتها أيدي الاصلاح والتعديل فالتنظيم في عهد الحكم الثنائي .

(١) مارجري بنهام - الادارة الأهلية بنيجيريا - ١٩٣٧ .

ولربما كانت المصالح البيروقراطية التقليدية التي جرى عليها العمل ردحا من الزمن ، هي التي حدت بأصحاب تلك المصالح لتطبيق نظام الحكم غير المباشر ببعض الحماس فحسب ، رغم تحمس مغى الشديد .

والسبب الثاني ، هو أنه في ظل نفوذ الاسلام ، والتبادل التجاري ، والحضارة ، وتوالي الفتوحات وخاصة بالنسبة لشمال السودان ، لم يبق إلا بعض القبائل الكبرى القليلة أو السلطات الأهلية المحدودة التي كان يمكن أن يوكل اليها ممارسة سلطات ادارية ومالية ذات وزن واعتبار ، وذلك فيما عدا مناطق البدو الرحل حيث لم يتوفر بعد المناخ الملائم لتطبيق أي نظام عصري للحكم .

وكانت ادارة المديرين في السودان في النصف الأول من القرن العشرين مماثلة لادارة حكومات العصور الوسطى في أوروبا ، بالنسبة لانصرافها في الاعتبار الأول إلى اداء الوظائف الأولية للادلرة مثل تحصيل الضرائب والفصل في القضايا البسيطة وحفظ الأمن والنظام . وكان أكثر عملها في المجالين القضائي والمالي .

وكان على رأس كل مديرية ، مدير ممثل للحاكم العام ، سواء بالنسبة للسلطات الادارية أو المالية أو الحربية أو القضائية ـ فيما عدا نظر القضايا الشرعية ـ وأقسام المصالح الحكومية المركزية بالمديرية خاضعة أيضا لادارته ورقابته .

ومنذ ١٩٢١ ، لما آلت إلى مفتش المركز وظائف المأمور ، أضحى يقوم بمثل سلطات المدير في مركزه بإشراف المدير .

وعمل الشيوخ والعمد تحت ادارة مفتش المركز ومساعده كوكلاء عنه ، وذلك بالنسبة لتقدير الضرائب وتحصيلها وتوريد العمال للحكومة أحيانا والقبض على المجرمين وتنفيذ الأوامر واللوائح الحكومية ، ولكن لم يكن لديهم سلطة أو اختصاص تنفيذي بوصفهم شيوخاً أو عمدا بل كانوا وكلاء فحسب .

فقد تصرفوا بالنسبة لأي عمل نيابة عن مفتش المركز ، ومكافآتهم هي حصيلة الغرامات في القضايا الجنائية ونسبة معينة من حصيلة الضرائب والعشور .

وقبل ١٩٢٢ ، ومنذ عهد الحكم الثنائي ، طبقت المحاكم الرسمية مواد قوانين العقوبات والاجراءات الجنائية والاجراءات المدنية . وجميع تلك المواد مستمدة من القوانين

الانجليزية والهندية ، كما طبقت المحاكم الشرعية أحكام الشريعة الاسلامية الغراء في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين .

وكان المدير رئيسا للمحكمة الكبرى بحكم وظيفته ، والمفتش رئيساً للمحكمة الصغرى بحكم منصبه ، ولكل منهما سلطات قضائية واسعة .

وعلى العكس من ذلك ، لم يكن للمأمور الا سلطات القاضي من الدرجة الثالثة ، إذ لم يتجاوز اختصاصه الحكم بالسجن لأكثر من خمسة عشر يوماً وبالغرامة لأكثر من جنيه واحد .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد كان القاضي الشرس عادة من خريجي كلية غردون ، إلّا أن اختصاصه كان مقصورا عملا على حدود دائرته .

وكانت الاستئنافات من أحكام المحاكم الرسمية ترفع للحاكم العام ورئيس القضاء ، كما كان الاستئناف من حكم المحكمة الشرعية يرفع إلى قاضي القضاة بالخرطوم .

ولعل مما يدعو للغرابة أن الشريعة التي طبقت كانت هي الراجح من مذهب أبي حنيفة ، في حين أن أكثر السودانيين من اتباع المذهب المالكي .

وقبل ١٩٢٢ ، لم تكن أحكام العرف القبلي لجهة أو جهات عدة كما لم تكن أحكام الشريعة الاسلامية السائدة بكثير من المناطق ، أمرا معترفا به بمقتضى قانون مكتوب .

وعلى هذا ، ظلت جميع السلطات التنفيذية والقضائية والمالية ممركزة في أيدي موظفي الحكومة المركزية ، وكان أول إخلال بسيط بمبدأ المركزية ، هو صدور قانون شيوخ القبائل الرحل لعام ١٩٢٢ ، الذي سمح للشيوخ في مناطق القبائل الرحل تطبيق العرف المحلي ، وخولهم الحكم بالغرامة بشرط ألا تتجاوز خمس جنيهات ، ولكن لم يسمح لهم بإصدار حكم بالسجن ، على أن يحتفظوا بالغرامات لأنفسهم[١] .

وبعد مناقشات طويلة ومتشعبة لمذكرة ديفز عن الحكم غير المباشر لعام ١٩٢٥ ، والتي أبدى فيها معظم السودانيين الاهتمام بالجانب القضائي وحده ، تمخض الجبل البيروقراطي ولم يتولد عنه إلّا قانون شيوخ القرى .

فسمح لبعض الشيوخ بالحكم في القضايا البسيطة بشرط ألا تتجاوز عقوبة الغرامة جنيهين ، ودون سلطة لاصدار امر بالسجن . وحتى هذا القانون لم يطبق الا في مديريتين فقط هما بربر والنيل الأزرق[٢] .

---

(١) مداولات اجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ٤ فبراير ١٩٢٤ .

(٢) مذكرة مساعد السكرتير الاداري ـ ٣ يناير ١٩٢٧ .

ولما بحث المديرون عام ١٩٢٥ اقتراح ديفز بمنح السلطات الأهلية سلطات ادارية ومالية وقضائية وفق النظام المتبع في شمال نيجيريا . فقد تبين بوضوح الأسباب التي دعت للحد من تقدم الحكم غير المباشر بالنسبة للمستويات الدنيا من رجال الادارة الأهلية .

ذلك أن الاداريين البريطانيين الذين تعين عليهم ادارة شؤون المديريات ، مالوا الى أن يتنصلوا من العبء الثقيل للفصل في القضايا الصغيرة والقائه على كواهل الشيوخ وغيرهم من رجال الادارة الأهلية ، إلّا أنهم عارضوا تفويضهم في أي وظيفة أو منصب تنفيذي أو مالي .

ولقد وافق المديرون من ناحية المبدأ ، على أنه يمكن تطوير المحاكم الأهلية على الزمن إلى سلطات محلية ومالية أيضا[١] .

والحق أن السكرتير الادارى س . ليال ، اعتقد بأنه يمكن للسلطات الأهلية بالسودان أن تصبح مثل السلطات المحلية بانجلترا في المستقبل البعيد[٢] .

مهما يكن من أمر ، فإنه في ذلك العهد ، لم يفكر البريطانيون في أكثر من تطوير المحاكم الأهلية إلى محاكم صغار الشيوخ ليس لتطبيق أحكام العرف فحسب ، بل لتطبيق بعض مواد قانون الاجراءات المدنية وقانون العقوبات وذلك لمحاكمة بعض الجرائم والقضايا ، على أن يكون لهم سلطات في توقيع جزاء أو عقوبات أجسم عن ذي قبل .

وكان هذا هو الفرض المقصود من مشروع قانون المحاكم الأهلية ومشروع محاكم الكبار ، اللذين كانا محل مناقشة مستفيضة خلال عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦[٣] .

ولما أصدر مغى تعليماته للاداريين لتنفيذ سياسة الحكم غير المباشر . عن طريق منح الشيوخ والرؤساء بعض السلطات ، كان قد صدر قانون الشيوخ لعام ١٩٢٧ .

والغى هذا القانون قانون شيوخ القبائل الرحل ،

وبمقتضاه منح بعض فئات من الشيوخ ولاية القضاء للفصل في بعض الجرائم على الا يتجاوز الحكم سنتين سجنا ومائة جنيه غرامة .

وفي المدن ، أنشئت مجالس القضاة واعطيت سلطات مماثلة لسلطات القاضي الجنائي من

---

(١) مداولات اجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ١٩٢٥ .

(٢) مذكرة السكرتير الإداري للحاكم العام ـ ٢٠ فبراير ١٩٢٥ .

(٣) مذكرة السكرتير الاداري للسكرتير القضائي ـ ٣٠ مارس ١٩٢٥ .

الدرجة الثانية لدى الحكم ايجازيا في القضايا الجنائية وسلطات القاضي الجزائي من الدرجة الثانية لدى الفصل في القضايا المدنية .

والسؤال الآن هو : هل كان ذلك كل ما يقصد من سياسة مغى للحكم غير المباشر عملاً ؟

وان المذكرات التي بعث بها المديرون للاجابة عما وجهه إليهم الحاكم العام من إرشادات لتقديم مقترحات محددة لتطوير الادارة الأهلية ، تلقي ضوءاً كافيا على هذا السؤال ، كما تلقي أيضا الضوء على الادارة البريطانية في واقع الحقل العملي ، وفي أهم صور التلاحم مع المجتمعات السودانية المحلية .

ففي منشوره الدوري عام ١٩٢٧ بشأن تطوير الادارة الأهلية طلب الحاكم العام مغى من المديرين ابداء وجهة نظرهم بالنسبة للادارة الأهلية في كل مديرية ، وعلى وجه أخص بالنسبة لكيفية تطويرها ، ومدى ما وصلت إليه من تقدم ، واقتراحاتهم بالنسبة لمنح رؤساء القبائل سلطات ادارية وقضائية .

وعلى هذا ، تشكل اجابات المديرين عن ذلك صورة متكاملة عن أوجه النظر السائدة عن الادارة في عام ١٩٢٧ ، كما تبين أيضا ما تعنيه السياسة العامة بالنسبة للتطبيق العملي للادارة محليا ، كما تظهر أن الأجهزة المحلية المتعاونة مع الحكومة قد انجذبت لسير عجلة الادارة لمعارضة القوى الوطنية الصاعدة ، وما هي فرصها لمقاومة تيار الوطنيين وانصار المهدية الجديدة بنجاح .

وكان من الواضح أن أكثر المديرين قد تغاضوا عن الأغراض السياسية أو تجاهلوها تماما لدى استعراضهم تجاريب الادارة المحلية بمديرياتهم أو رفضهم نقل سلطاتهم إلى غيرهم .

تأسيس ادارات أهلية في شرق السودان
كسلا والبحر الأحمر

ذكر مدير كسلا ر . بايلي في تقريره بأن قانون شيوخ القبائل الرحل لم يترك إلا مجالا ضئيلا لتطوير السلطات القبلية في منطقة البطانة التي يقطن بها قبائل الرحل المتجانسة .

فلقد أعطى الشيوخ سلطات قضائية بسيطة لتطبيق أحكام العرف على القضايا المطروحة أمامهم ، بيد أنه لم يطرح أمامهم في الواقع إلاّ عدداً قليلاً جداً من القضايا. ذلك أن الخصوم مالوا إلى عرض نزاعاتهم على الأجاويد تجنباً لدفع الغرامات إن لجأوا إلى محاكم الشيوخ .

وبالنسبة لقبيلة الشكرية فقد خول المدير للناظر أو أحد كبار الشيوخ بسماع الاستئنافات

المقدمة ضد تقرير الضرائب من الشيوخ الأدنى درجة .

وذهب المدير في إحدى مقترحاته إلى أكثر من ذلك ، لكي يجعل ناظر الشكرية وهو أحد أفراد عائلة أبي سن ـ العائلة الحاكمة منذ عهد الادارة التركية ـ ناظرا للمنطقة بأسرها للسكان من قبيلة الشكرية أوِ غيرها من القبائل ، وأن يمد بحرس من الخفراء بدلا عن رجال البوليس[١] .

وبالنسبة للمراكز الجنوبية في المديرية مثل القلابات والمغازة والقضارف ، وصف المدير أحوال السلطات القبلية بأنها ليست مرضية ، إذ كتب يقول :

(نظراً لضخامة الأعباء الادارية في الماضي . . تضاعف عدد الشيوخ الصغار ، ولم تنظر إليهم الادارة على أنهم قادة أو زعماء بل وكلاء لتحصيل الضرائب واعلان الشهود)[٢] .

وكنتيجة لذلك ، أضحى كبار الأعيان في القبيلة في المقام الثاني ، وأصبح الناظر هو الرجل الأول المسؤ ول[٣] .

وإذا كان يجب أن تنقذ السلطة من عدم وضوح الرؤ ية فلم يكن ثمة وقت لضياعه[٤] .

وهذه المناطق التي استقرت فيها القبائل نسبيا ، والتي تعتمد مصادر ثروتها على شلخ وجمع الصمغ وزراعة الذرة ، هي مناطق لسكنى قبائل مختلفة مختلطة إلى حد كان فيه الجيران في القرية الواحدة منتمين إلى ولاء نظار ثلاثة متباينين .

مثال ذلك أنه كان يوجد بالقضارف ناظر الضبانية وناظر للشكرية وثالث للمهاجرين من « السودانيين السود »[٥] .

ولم تكن هناك حدود اقليمية فاصلة بين مناطق النظار الثلاثة ، إذ اعتمد الولاء على قوة شخصية الناظر بأكثر من الاعتماد على الحدود الاقليمية .

وينطبق ذلك بالمثل على القرية الواحدة ، فقد كان يمثل كل ناظر من النظار المختلفين عمدة من قبله .

---

(١) تقرير مدير كسلا للسكرتير الاداري ـ ٩ فبراير ١٩٢٧ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) اشتملت نظارة السودانيين « السود » قبائل الغرب من الزنوج من شتى القبائل مثل المساليت والبرقو والفلاتة .

بل أكثر من ذلك ، ففي هذه المناطق الثلاثة طردت العائلات العربية الحاكمة القديمة وأمسك بزمام السلطة في القرية المهاجرون من الزنوج . ومن ثمة كان لا بد من اضطراب الادارة « اضطراباً عظيماً » ، وقد ناء كاهل مفتشي المراكز من الفصل في القضايا الصغيرة والمنازعات حول ملكية أشجار الصمغ[1] .

وفي ١٩٢٤ ، لجأ ريتشاردسون مفتش مركز مفازة إلى تكوين لجنة جديدة هي لجنة الصمغ ، وقد منحت اختصاص تنفيذ لوائح الحكومة والفصل في جميع المنازعات في منطقة معينة من الغابات . وتشكلت اللجنة من العمدة رئيسا وبعض الشيوخ المعينين من جانب الحكومة . ومن ثمة فإن سلطة العمدة التي سيطرت بحكم التقاليد على الأشخاص أصبحت تخول له ، بمقتضى السلطة الرئاسية الجديدة للجنة الصمغ . السلطة على جميع الأشخاص المقيمين بجنائن الهشاب بغض النظر عن الولاء لأي قبيلة أخرى[2] .

وفي ١٩٢٦ ذهب أنجلسون إلى أبعد من ذلك ، وقام بتقسيم القضارف إلى ثلاث مناطق للصمغ ، وشكل ثلاث لجان ، على رأس كل منها ناظر قبيلة معروف ، ومن ثمة أضحى كل منهم بحكم الوظيفة ذا سلطة اقليمية .

فقد أضحى الناظر مسؤولا شخصيا في مواجهة مفتش المركز عن اعمال اللجنة في منطقته[3] .

ومن ثم قصد انجلسون تطوير « نظارات الصمغ » إلى محاكم أهلية عامة ، يلحق بها غفر خاص بها ، وان يدفع للنظار مرتبات دورية .

وكان يؤمل في أن يكون لتخفيض عدد الموظفين العموميين في منطقته نتيجة تفويض رجال الخطوط ونظار الصمغ ادارة الشؤون الادارية البسيطة ، ولكن التجربة العملية أظهرت أن تنفيذ مشروعه كلف ٤٠٠ جنيه أكثر مما كانت عليه المصروفات في عهد الادارة المباشرة .

والمشكلة السياسية بالنسبة لتفويض الادارة الأهلية في مثل تلك الشؤون ، كانت تكمن في نظر انجلسون ، في صعوبة العثور عن خلف لناظر « السود » المريض الذي كان رئيسا لشيوخ الخطوط بمركز القضارف ، الذي أقامت به القوات السابقة لأحمد فضيل ، القائد العام للخليفة في شرق السودان .

---

(١) مذكرة مفتش مركز القضارف لمدير كسلا ـ أول يناير ١٩٢٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

وكان الأهالي راغبين في تعيين عبدالله بكر بن الناظر السابق والقائد في منطقة العرب الشرقية .

وخشي انجلسون من أن يشكل تعيين عبدالله باعتباره عضوا سابقا لجميعة اللواء الأبيض واحد الخريجين المستنيرين ، معارضة من جانب « السود » وأن يسود على الناظرين الآخرين .

ومع ذلك فقد عينه ناظرا ، بل لا يزال هو الناظر حتى كتابة هذه السطور[١] .

وذكر المدير في تقريره بأن لجان الصمغ قد نجحت في اداء مهامها وأعتقد بأنها ستكون على الزمن أساسا لتطوير الادارة الأهلية وتحقيق جميع الأغراض المرجوة منها .

أما في مركز كسلا ، فقد كانت مشكلة تدعيم الادارة الأهلية لدى قبائل الهدندوة الرحل مشكلة معقدة نتيجة انشاء شركة للأقطان بدلتا القاسن مماثلة لشركة السودان الزراعية بالجزيرة .

وجعل هذا التطور من أفراد القبائل الرحل مزارعين ، الأمر الذي كان له نتائج باهرة من ناحية اقتصادية إلّا أن زراعة المحصول النقدي كان له أثر كبير فعال وذلك لأن تقسيم القبيلة إلى عدد من الأفراد . . . كل منهم مطيع للوائح البريطانيين »[٢] .

واقترح المدير بأن الأمل الوحيد لعمل شيء في هذه المنطقة هو ارشاد المديرين البريطانيين لتوجيه تعليماتهم للمزارعين بواسطة الشيوخ القبليين[٣] .

وفي شمال شرق كسلا بمديرية البحر الأحمر ، كان تطور الادارة الأهلية أمرا عسيرا نظرا لانتشار البداوة وانعدام النظام . وفيما عدا سكان بور سودان وطوكر وسنكات وسواكن ومنطقة طوكر التي يزرع فيها القطن بالفيضان ، فإن باقي سكان المديرية من رعاة الجمال . وهم ينتمون أساسا لقبائل البجه ، وهي تتكون من الهدندوة وبني عامر والأمرار والبشاريين وبعض القبائل العربية الأخرى مثل الرشايدة[٤] . وذكر السكرتير الاداري بأن تلك القبائل « قد أهمل شأنها اهمالا شنيعا قبيل عدة سنوات ماضية[٥] عندما شرع في تطبيق سياسة توحيد القبائل » .

---

(١) تقرير مدير كسلا للسكرتير الاداري ـ ٩ فبراير ١٩٢٧ .

(٢) تقرير مدير كسلا للسكرتير الاداري ـ ٩ فبراير ١٩٢٧ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) بول ، ١ ـ تاريخ قبائل البجة السودانية ـ ١٩٥٤ .

(٥) مذكرة السكرتير الاداري للحاكم العام ـ ١٥ مارس ١٩٢٧ .

وكانت الصعوبة تتمثل في عدم توفر العناصر التي يمكن ان تلتف وتتوحد حولها العشائر المختلفة لقبيلة البجة .

والبريطانيون الذين شغفوا بالبداوة واعجبوا بالهدندوة لم يميلوا إلى توحيد القبائل خشية انهيار الحياة البدوية .

ومن ناحية نظرية ، استهدفوا ـ وخاصة فيما بين الهدندوة ـ إلى تطوير « روح التعاون باكتساب ثقتهم وتشجيعهم على احترام الناظر والشيخ »[1] . بيد أنه في قبائل الهدندوة لم يكن بمقدور فرد واحد التمتع بسلطة النهي والأمر ، ما دام أنه لم يعد باستطاعته إثبات زعامته كبطل حربي[2] .

وكان مدير البحر الأحمر يأمل في أن يتمكن على الزمن من خلق ناظر لكل قبيلة من قبائل البدو الرحل ، ولكن لم يكن لديه شيء ملموس استطاع أن يحدده في هذا الصدد أو يذكره فيما عدا الاجتماعات الدورية التي قام بها بعض المستنيرين من أبناء المنطقة ، لاستخدام سلطاتهم وفقا لقانون شيوخ القبائل الرحل[3] .

وكان السير دوجلاس نيوبولد[4] مفتش مركز الهدندوة من أنصار الحكم غير المباشر ، وذلك عن طريق تعيين وتدريب الشيوخ بصورة مباشرة بدلاً عن وضع القوانين واللوائح ، التي لم يكن بوسعهم وضعها موضع التنفيذ .

وقد ذكر في هذا الصدد لمدير البحر الأحمر (انني لم استغرق وقتاً طويلا لكي انتهي إلى القول بأنه ليس من الملائم إثارة الجدل خلال المصاعب اليومية الخاصة بالضرائب والعشور وسرقة المواشي والديات وما شابه ذلك ، إلا إذا أعددت نفسي بحزم لأن أفحص المهام التي يتوجب على الشيوخ القيام بها ، وعما إذا كان الشيوخ هم الأشخاص الذين ترتضيهم القبائل والذين يستطيعون البت في هذه المسائل ، والذين تعين عليهم أن يكونوا في وضع يمكنهم من القيام بذلك بعد ثلاثين عاما من الحكم الثنائي . . . وعما إذا كانوا قادرين على استخدام سلطات أوسع ، والتي كنت أرغب في منحهم إياها)[5].

ويتوفر هذين الشرطين الضروريين للحكم غير المباشر واللذين كانا يعتوران نظام الحكم

---

(١) تقرير مدير البحر الأحمر للسكرتير الاداري ـ ١٠ مارس ١٩٢٧ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) أصبح مديرا لكردفان ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨ ثم سكرتيرا اداريا خلال ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ .

(٥) تقرير مدير البحر الأحمر للسكرتير الاداري ـ ١٠ مارس ١٩٢٧ .

بين قبائل الهدندوة أي قدرة السلطة التنفيذية على البقاء مع وجود أداة فردية أو جماعية كجهاز قادر على استخدام تلك السلطة ، شرع نيوبولد في بناء جهاز للادارة الأهلية عن طريق توفير بعض الخدمات العامة وليس عن طريق انشاء بعض المحاكم .

ولقد كانت بعض الأمور التي اراد نيوبولد شيوخ القبائل أن يكلفوا بها هي التوسع في زراعة الذرة عن طريق الري الطبيعي[1] .

ولم يكن نظام الحكم غير المباشر عن طريق الزراعة الطبيعية أمراً غريباً عن ممارسة الحكم عن طريق القوة ، إلاّ أن نظام الحكم بالقوة كان في منطقة القضارف ، على الأقل ، أمرا غير غريب ، ومع ذلك ، كان نظام الري البسيط والتوسع في الزراعة أمرا جديدا بالنسبة لقبائل الهدندوة التي ما زالت تعيش حياة بدوية بدائية .

وفضلاً عن ذلك فإن الحكام في القضارف استطاعوا المحافظة على كيان نظام حكم على الرغم من الصعوبة التي كانت تحد من بقاء ذلك النظام . على أن الأمر كان يختلف بين قبائل البجة ، وذلك لأن نظام الحكم القبلي كان يتوجب خلقه بصورة آلية وغير طبيعية .

وعندما أراد مفتش المركز مادن أن يضع تقريرا عن البشاريين قرر بأن الشيوخ والعمد التابعين له عندما منحوا ولاية النظر في القضايا والكشف عن الجناة دون اعتبار لكفاءتهم الفردية أو مستوى ذكائهم[2]، فإنهم قد اعتبروا أن السلطات الممنوحة لهم كانت تسمح لهم باطلاق النار متى ما تأمر لهم ذلك على أبناء جلدتهم وعشائرهم .

وترتبت مخاطر جمة من منح هؤلاء الشيوخ سلطات واسعة بمقتضى أوامر مكتوبة ، وذلك نظرا إلى استخدامها في الارهاب .

ولم يجد مادن نفسه أية مساعدة من الشيوخ المحليين ، الأمر الذي جعله يعتمد كليا على الأولياء القدامى أو مشايخ الطرق الصوفية المحليين ، والذين كانوا يصدرون أحكاماً عامة كان الخصوم يتفهمونها ويقبلونها دون معارضة .

وكان يعتبر أن هؤلاء الأولياء هم أفضل حلقة وصل يمكن استخدامها لتدريب البشاريين على الحكم غير المباشر وعلى ممارسة الادارة السياسية في النهاية[3] .

وقاوم مدير البحر الأحمر المحاولات المبذولة لدفعه صوب مراقي الادارة الأهلية من

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) تقرير مدير البحر الأحمر للسكرتير الاداري ـ ١٠ مارس ١٩٢٧ .

جانب الحكومة المركزية في الخرطوم ، الأمر الذي تعارض مع رفاهية سكان مديريته . فلقد ذكر بأن السلطات الممنوحة بمقتضى قانون شيوخ القبائل الرحل ، تعتبر سلطات فضفاضة لن يقدر الشيوخ على ممارستها .

ورغم ذلك ، فقد كان العرف القبلي معروفاً لكل فرد من أفراد القبيلة . وكان يسمح بتسوية المنازعات عن طريق مجلس من الشيوخ . . . أو الأجاويد . . . أي عرض النزاع على التحكيم وفقاً لعرف القبيلة (على أنه لا يمكن أن يكون حكم الأجاويد مقبولاً إلا إذا وصل التحكيم إلى مرحلة يكاد يرتضيها كل من الطرفين المتخاصمين المتنازعين .

والحكم الذي كانت تصدره محكمة الشيخ بناء على الأدلة الموضوعة المقدمة لها ، على الرغم من عدم موافقة أي من الخصوم عليه ، كان يعتبر أمرا جديداً ، لا عهد به من قبل لهذه القبائل)[1] .

وإذا لم يقم الخصوم بعرض النزاع على الأجاويد ، فلم يكن ثمة مفر لهم إلا اللجوء إلى عالم من علماء الشريعة البيضاء ، لكي يطبق على الخصومة أحكام الشريعة الغراء ، وكان الخصوم يقبلون ذلك ، إن لم تتوافق أحكام الشريعة مع العرف القبلي .

مهما يكن من أمر ، وكيفما كان القانون المطبق ، فإن المدير كان يعتقد أن شيوخ البشاريين لم يكن بوسعهم وإن لم تتوافق أحكام الشريعة مع العرف القبلي .

ولدى المراجعة الشاملة لجدوى السلطات الممنوحة بموجب قانون شيوخ القبائل الرحل بين البشاريين والقبائل الأخرى ، أكد المديرون فشله وعدم جدوى اصدار أي قانون آخر في هذا الشأن[2] . وذكر المدير بأن شيوخ البشاريين لم يستخدموا سلطاتهم مطلقا ، إذا احتفظوا بأوامر تعيينهم دون أدنى رغبة في ممارستها . ولم يصدر من العهد غير ثلاثة أحكام ، ارتضى منها الأطراف حكمين . وكان سبب الرضا في أحدهما هو انقياد اثنين من المتهمين للغمدة إلى مركز البوليس حيث حرك ضدهما الاجراءات الجنائية . واعتبر أكثر العمد أوامر تأسيس المحاكم أوراقاً غامضة عسيرة الفهم على أفراد القبائل ، ولذلك يمكن أن تكون سلاحا مسلطا على رقاب مناوئيهم .

وعدم فعالية شيوخ البجة وصعوبة بناء الادارة الأهلية يعزى فعلا إلى أنه لم تكن هناك سلطة تقليدية ، بل كان الزعماء والشيوخ والنظار مجرد موظفين صغار للحكومة ووكلاء عنها .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

والسلطة التقليدية الحقيقية كانت تتمثل في الماضي في المفكر والزعيم الديني . ولكن الحكومة لم تكن تميل إلى التعاون مع الفقهاء ـ الفكيان ـ أو شد أزرهم ، خشية أن يصبحوا وكلاء أو أعواناً للأنصار أو الختميين المتعصبين ، ولذلك فضلت دائماً اللجوء إلى رجال القبائل الكبار من غير الفقهاء .

وفي المراكز مثل سواكن وبورسودان وطوكر ، لم يتمكن المدير من تقديم مقترحات لتدعيم الادارة الأهلية رغم اعتقاده بضرورة ذلك لمحاربة نمو الحركة الوطنية .

ومن ثم كتب يقول : « إذا تعين تشكيل محكمة للكبار في سواكن . . . فإن أي محاولة لتعيين أحد العضوين رئيسا لربما أدى إلى رفض الآخر عضوية المحكمة بل إن تعيين عضو ثالث لربما أدّى إلى انسحاب العضوين . . »[1] .

وفقدت سواكن رونقها وعزها القديم ، ولم يبق لبيوتها الكبيرة غير الذكريات الغوالي . ورغم تفاقم حوادث ثورة اللواء الأبيض في بورسودان ، لم يأبه المدير بتقديم أي مقترحات بل اكتفى بقوله :

« ليست هناك شخصية متميزة يمكن أن تكون أهلاً لرئاسة محكمة الكبار »[2] . ولقد سبق تكوين مجلس بلدي ذي سلطات استشارية منذ عام ١٩٢٤ ، مكون من موظفين وأعيان معينين ، ولكن لم يبد أحد الناس أي اهتمام به ، إذ لم تكن له سلطات فعلية كما أنه لم ينعقد إلا مرتين[3] . وكان بطوكر المجلس الأهلي ، الذي ظل يؤدي أعماله منذ عهد الحكم التركي المصري ، وكان يفصل في عديد من القضايا المدنية والشرعية والقبلية والمتعلقة بالأراضي ، وذلك لدى طرح النزاع عليه ، كما كان يقوم بتنفيذ الأحكام الصادرة منه دون مساعدة من جانب مفتش المركز .

وكان يشكل من كبار رجالات القبائل المستقرة ، ومن بينهم خلفاء الختمية والسادة الميرغنية وكبار رجالات البجة من التجار وملاّك الأراضي .

ولم يكن لذلك المجلس رئيس أو نظم معينة للاجراءات ، ولكنه كان سببا من أسباب الراحة للمدير لأنه خفف كثيراً من أعباء مفتش المركز في نظر عديد القضايا ، ومثل ذلك الضرب من المجالس هو الذي دار بخلد المدير ، أملاً في انشاء غيره في بعض المدن الأخرى .

---

(١) تقرير مدير البحر الأحمر للسكرتير الاداري ـ أول نوفمبر ١٩٢٦ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .

مديرية النيل الازرق :

وإذا كانت هنالك ثمة اسباب لكبت الروح الوطنية التي نشأت بالخرطوم من الانتشار الى مناطق الريف عن طريق الحجر الصحي الوطني ، كما عزم على ذلك فيما مضى ، فقد كانت مديرية النيل الأزرق اجدر المناطق بمثل هذه الحماية .

ذلك ان مديرية النيل الازرق مجاورة لمديرية الخرطوم من ثلاث جهات ، وهي المركز الرئيسي لمشروع الجزيرة ، وامتد بها طريقان للسكك الحديدية ، كما انها مركز سلطنة قديمة هي سلطنة الفونج التي سقطت تحت اقدام جيوش محمد علي ، ولربما كانت مركز مملكة من ممالك العصور الوسطى القديمة .

بيد انه رغم جميع تلك الاسس العريقة المشهورة ، الا انه لم يبق منها شيء على الدهر ، ذلك ان ما تبقى من مظاهر الحكم التركي المصري قضت عليه قضاء مبرما الدولة المهدية .

وذكر مدير النيل الازرق في تقريره بأنه لم تكن هناك سلطات تقليدية على جميع القبائل فيما عدا قبيلة الشكرية التي كانت ولا تزال خاضعة لعائلة ابي سن . ذلك ان مثل تلك السلطات القبلية التقليدية التي توافرت بين الفينة والاخرى ، لم تقم على النظم القبلية ، بل على قوة الشخصية لدى بعض الافراد (١) .

وكانت القرية ــ وليس القبيلة ــ هي الوحدة الاساسية للسلطة التقليدية بين قبائل المسلمية والبطاحين والشنابلة والحلاويين والمغاربة والعركيين والخوالدة والكواهلة وغيرها .

وكان هذا التعدد للشياخات تناقضه وتعارضه قوى الاولياء والصالحين الذين انتموا الى طرق صوفية متباينة ، والتي كانت تعتبر هذه المديرية مركزاً لها (٢) .

وأمسك بزمام السلطة الحاكمة القديمة في القرية المهاجرون من الزنوج وكان لكل قرية مجلس للكبار ، غير رسمي ، وهو الذي كان يقوم بالفصل في المنازعات عن طريق التحكيم ، بيد ان كثيراً من المنازعات في كثير من الجهات ، كانت تطرح على فرد عرف بالتقوى وحفظ القرآن (٣) .

---

(١) تقرير مدير النيل الأزرق للسكرتير الإداري ـ ١١ مارس ١٩٢٧ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

ومن ثم انتهى المدير الى القول بان الخلق العام للسكان ، ونقص الروح القبلي ، لم يتلاءم مع الشروع في خلق ادارة اهلية عريضة (١) .

ذلك انه يتعين ان يكون تفويض السلطات للشيوخ على نطاق تدريجي ، بدءاً من الاعتراف بسلطاتهم المحدودة القليلة التي اضفاها عليهم قانون محاكم القرى (٢) ، على الا تمنح السلطات القضائية الا لشيوخ القرى والعمد فحسب، وألا توكل لهم سلطات ادارية او مالية الا في المرحلة التالية من مراحل التطور التدريجي ،وذلك لان مجريات الامور اليومية التي التصقت بحياة الناس ، ارتبطت بالمسائل المالية والقضائية . ورغم ان الشيوخ والعمد في القرى قادرون على ممارسة تطبيق شؤون العدالة الا انهم لم يكونوا محل الثقة لتحصيل ايرادات الحكومة .

ولربما اصبح من الممكن ، في مرحلة تالية ، انشاء محاكم ذات سلطات اوسع ، عن طريق توحيد مجموعة او مجموعات من القرى ، ومن ثم يمكن على الزمن ، تطوير سلطات اقليمية محلية واسعة . ولكن واجهت مثل هذه الفكرة صعوبات عملية عدة نظراً لاحتياجات منطقة الجزيرة (٣) .

وذكر و .ف . كرافورد مدير الجزيرة بانه ان كانت السياسة الهادفة لمعنى هي انشاء أقاليم عدة من سلطات القرى المتفرقة ، فان ذلك لن يتوافق مع مصالح شركة السودان الزراعية ، التي تعتمد عليها البلاد اعتماداً اساسياً في اقتصادياتها وإيراداتها .

وتنبأ كرافورد بأنه لما كان المزارع تحت سيطرة مديري الشركة الزراعية والادارة الاهلية ، فانه لربما تعثر في عمله كثيراً ولن يكون قادراً على انتاج كميات وفيرة من القطن (٤) .

ورأى ان جميع السياسات الادارية كان يتعين عليها اخلاء السبيل لتنفيذ احتياجات ومتطلبات التطور الاقتصادي .

بيد ان مفتش المركز لم يكن يخشى حدوث تناقض بين تلك الاحتياجات والنظم الادارية الاهلية خلال فترة توليه سلطات الادارة مباشرة .

وذكر في هذا الصدد : « ان الادارة الاهلية بمديرية النيل الازرق جد مختلفة . . . ذلك ان الرجال الذين القيت على عواتقهم المهام الادارية من النوع العادي ، الى الدرجة التي لا

---

(١) المصدر نفسه .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) مذكرة كرافورد، و، ف لاجتماع مفتشي مراكز النيل الأزرق ـ ١٥ يناير ١٩٢٩ .

يمكنني ان ارى فيها مولد المثل الاعلى للادارة الاهلية في هذا الجيل » [١] .

ولم يسمح عدم التجانس بين القبائل وخاصة بين القادة والزعماء نتيجة الثورة المهدية ، الا باحراز تقدم ضئيل في هذا المضمار « وان معظم هذا التماسك المفقود لم يزل مفقوداً . . . وان المحاولات الرامية الى استعادة التجانس لن ينتج عنها الا مجرد اضطراب بالنسبة لتوزيع السكان من الناحية الجغرافية » [٢] .

وان الميل شبه الابوي للادارة البريطانية الذي لم يترك الا فرصاً ضئيلة لرجال سلطات الادارة الاهلية لاكتساب التجارب بالنسبة لقيادة الجماهير ، قد ادى حتماً في ذلك الوقت الى اكمال الخطوات التي بدأت في عهد المهدية للقضاء على السلطة القبلية [٣] .

وباستقراء الظروف والملابسات السائدة ، كان من الواضح أن لم يكن لإدارة مديرية النيل الأزرق إلا ثقة ضئيلة في التمكن من بناء نظام للإدارة الأهلية قادر على حمايتها من عوامل السخط والتذمر الوطني .

وفضل المديرلتجنب خطر ذلك الحد من التعليم الاولي .

فلقد اعتبر ان نظار المدارس الاولية « جزء من فصائل جيش الموظفين الاهلي ، الذي لربما كان ضرورياً وجوده . . . الا انهم كانوا على درجة كبيرة من الخطورة » [٤] .

لذلك اضحى همه الشاغل الاول منع انشاء اي مدارس اولية جديدة ، وحوّل المبالغ المخصصة لها لمصلحة الخلاوي ومدارس احياء نار القرآن بالقرى .

وكنتيجة لذلك ، اضحى في عام **١٩٢٣** بالمديرية **١٩** مدرسة اولية و **٥** مدارس لاحياء نار القرآن ، وظلت المدارس الاولية على ما كانت عليه حتى عام **١٩٢٧** في حين ان مدارس القرآن زادت حتى بلغ تعدادها **٧٠** مدرسة [٥] .

مديرية النيل الأبيض :

وبدت الادارة الأهلية في المديرية المجاورة للنيل الأزرق أي مديرية النيل الأبيض ، مركز المهدية ، بل مركز المهدية الجديدة ، في وجهة نظر مديرها أ . ج . بوسون ، في صورة أكثر زهاء مما هي عليه في النيل الأزرق .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .
(٤) تقرير مدير النيل الأزرق للسكرتير الاداري ـ **١١** مارس **١٩٢٧** .
(٥) المصدر نفسه .

وذكر مديرها في تقريره « في العهود السابقة للعهد التركي المصري ، كان الزعماء الكبار يمارسون سلطات كثيرة . . .

أما في التركية فقد تضاءلت السلطات إلى حد ما ، وان ظل ما تبقى منها ذا وزن كبير . . . إلا أنه في المهدية أمسك البقارة بزمام جميع السلطات في أيديهم ولم يتركوا إلا قليلاً من السلطات للزعماء الآخرين »[1] .

مهما يكن من أمر ، فقد احتفظ النظار والشيوخ ببعض السلطات ، وحاولت الادارة البريطانية استعادة قوتها واستخدامها . ولذلك منحوا سلطات قضائية محدودة ، وفقاً لقانون شيوخ القبائل الرحل ، كما أوكل لهم المحافظة على الأراضي القبلية ، وانيطت بهم مسؤولية تقدير الضرائب وتحصيلها .

وأحس بوسون بأن هناك أساساً تقليدياً صالحاً يمكن أن تقوم وتتطور عليه سلطات الادارة الأهلية السائدة ، وأمل في أن يطور فيما بينْ البقارة بوجه خاص ، سلطات قبلية اتحادية ذات اختصاصات ادارية وقضائية واسعة ، وأن لم يكن لديها أي اختصاص مالي[2]

وكان ذلك كله ، من الناحية الادارية ، أمراً لا بأس به اطلاقاً ، إلا أن الحكم غير المباشر بدا غير قادر على القضاء على مخاطر المهدية الجديدة الممتدة من ارجاء الجزيرة أبا .

ذلك أنه من قلب أبا استطاع نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي أن « يمتد إلى شتى الجهات بالنسبة لكل قبيلة في المديرية . . . وهو أمر ذو أهمية بالغة بالنسبة للسياسة الادارية[3] . . . ولما كان نفوذه دينيا . . فانه يمكن اعتبار ذلك أمراً طبيعياً في هذه البلاد . . . بيد أنه لما كان نفوذه مادياً ودنيوياً فقد تعارض إلى حد كبير مع مصالح زعماء القبائل » .

ولكن هذه التفرقة كانت تفرقة وليدة العصر ، على ما أقر بذلك بوسون .

واستطرد يقول أنه بالنسبة لعقلية أي فرد في القبيلة ، فانه « من الحق والطبيعي للزعيم الديني أن يتدخل في الشؤون المادية على وجه كاد يماثل ما كان عليه الحال في العصور الوسطى أو في عهد مازارين وروشليو »[4] .

وعلى هذا ، نظر زعماء القبائل واتباعهم ـ كيفما تباينت وجهات النظر ـ إلى السيد علي أنه زعيمهم الأصلي وليس المنافس لسلطانهم القبلي .

---

(١) تقرير مدير النيل الأبيض للسكرتير الاداري ـ ٢٧ مارس ١٩٢٧ .

(٢) وكان يأمل في توحيد الجمع بما في ذلك الشاخنات وذلك مع قبيلة الاحامدة وسليم ودار محارب .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) تقرير مدير النيل الأبيض للسكرتير الاداري ـ ٢٧ مارس ١٩٢٧ .

وفي كل صقع انتشرت فيه هـذه الفكرة ، لم تعـد السلطة القبلية ذات فـائدة محسـوسة للادارة البريطانية في مواجهة المهدية الجديدة .

بيد أن المدير استطاع ان يتخـطى برفق ذلـك التناقض الجـوهري في مجـال السياسـة المحلية ، باعتباره حلاً سياسياً ملائماً ، بأن أشار ببساطة إلى أن السيـد كان متعـاوناً دائـماً مع الادارة وأنه لم يكن يتدخل في الشؤ ون القبلية تدخلاً سافراً .

أما فيما بين قبائل المهاجرين من غير البقارة ، الذين كانوا يعملون أساساً بـالزراعـة لا الرعي ، فقد كان للأولياء والصالحين والفكيان ـ الفقهاء ـ الذين انتموا إلى العائلات والبيوتات العلمية نفوذ أيضاً كسلطات دينية .

وفي هذا الصدد ذكر المدير (في كل توسع لدى منح السلطات . . . يتعين مراعاة نفوذ وسلطان أولئك الزعماء الدينيين المحليين) .

وقد شجع على اضطراد نفوذ كبار الزعماء الـدينيين القبليـين ، وتحلل السلطات القبلية بواسطة تشجيع الحوافز الفردية ، منح اولئك الزعماء بعض المشاريع لزراعة المحاصيل النقدية ومشروعات الزراعة الآلية .

وأن نزوع الاداريين البريطانيين للتدخل بين زعيم القبيلة ورعاياه فضـلاً عن تعليمهم الحديث ، بدا قيداً قاسياً للحفاظ على السلطة الأهلية في المستقبل .

بيد أن تلك السلطة الأهلية كان من الممكن وقتئذ تطويرهـا تطويراً مفيداً ، باعتبـارها العروة الوثقى بين الاداريين البريطانيين والأهالي .

وما أن جاء عام ١٩٣٣ حتى بادر الاداريون بالنيل الأبيض بتقدير نتائـج التقدم الـذي أحرز خلال خمس سنوات عبر خطط بوسون .

فلقد اشتكى ج . م . همفري ـ كبير مفتشي المراكز ـ بأنه بينما أظهرت السلطات القبلية بـراعة في ممـارسة السلطات التي جـرى عليها العـرف ، إلا أنه ثبت بـأنها ـ مثـل غيـرهـا في المستعمرات البريطانية بافريقيا ـ فاشلة لدى تنفيذ لوائح الحكومة والشؤ ون الادارية العصرية الحديثة ـ غير المحبوبة لديهم ـ وهو ما كان منتظراً ومتوقعاً[١] .

وكانت كفاءات العمد تختلف كثيراً عن اولئك الذين كانوا وكلاء تنفيذيين صالحين سواء كان ذلك خاصاً بالشؤ ون العادية أو شؤ ون الادارة الجديدة ، وذلك بالنسبة لـلافراد الـذين كـانوا يجيـدون استخدام السلطات التي جـرى عليها العـرف ولم يوفقـوا فيما تعلق بـالشؤ ون

---

(١) مذكرة همفري للحاكم العام ـ ١٥ يناير ١٩٣٣ .

الادارية الجديدة ، وكذلك بالنسبة لاولئك الأفراد الفاشلين في كلا المجالين ، الذين لم يخرجوا عن أن يكونوا من عامة الناس .

وذكر همفري بأن « الموقف يتلخص في أنه . . . بالجنوب يوجد ناظر نشط من الدرجة الأولى دون أن يكون له اتباع اكفاء في حين أنه يوجد بالشمال ناظر عجوز رقيق غير نشط ، وان كان له أتباع من الشباب الاكفاء الذين يقومون بالعمل نيابة عنه » .

وكان سبيله لعلاج قصور النظار والعمد التقليديين هو نصحهم واقناعهم بتعيين رجال نشطين أكفاء للعمل نيابة عنهم كوكلاء ، وتفويض أكثر سلطات الناظر إلى العمد .

وكان من الظاهر أن عدم ميل مفتشي المراكز إلى تفويض بعض سلطاتهم إلى رجال الادارة الاهلية كان عائقاً في سبيل تقدم الادارة الأهلية ، إلى الحد الذي دفع همفري إلى أن يجبر اولئك المفتشين على أن (يمنحوا بقدر الامكان بعض السلطات إلى الناظر . . . وان يوجهوا له النصح متى كان ذلك ضرورياً . . . على ان يتركوا له حرية رسم سياسته الخاصة . . . بل الأهم من ذلك كله ، ان يدفعوه إلى تطبيقها وتنفيذها) .

وذهب همفري إلى القول بأنه « إذا كانت الادارة الأهلية وتفويض السلطات إلى رجالها يعنيان شيئاً ، فان ذلك يجب ان يقوم على عمد من المسؤولية » .

وأبان تعليق الحاكم العام مصاعب استخدام الناظر العربي أو العمدة الواقع في شراك الشؤون السياسية لاقاربه بل كل من يمتون لهم بصلة ، بدلاً عن موظف الحكومة المركزية . واستطرد يقول : (ويجب الا ننسى أن العربي يتحمل مسؤولية قراراته إلى آخر يوم في حياته ،ولكن الرجل الاوروبي لا يعمل إلا مؤقتاً ولمدة محدودة في السودان)

مديرية الفونج

كانت مديرية الفونج التي تحد شرقاً باثيوبيا ، وشمالاً بمديرية كسلا ، وغرباً بمديرية النيل الأزرق ومديرية أعالي النيل ، من أكثر المديريات تخلفاً . وفي الجزء الشمالي منها ، كانت قبائل العرب الرحل رعاة جمال ، وذلك جنباً إلى جنب مع قبائل رفاعة الشارقة وكنانة ورفاعة الهوى ، فضلاً عن فروع وبطون من قبائل أخرى .

أما في الجزء الجنوبي ، فقد أقام به بعض المهاجرين الذين لم ينتموا إلى أصل معروف ، والذين عاشوا على الزراعة البدائية ، وذلك فضلاً عن رعاة الإبل الذين عاشوا بين القبائل الوثنية مثل « الانقسنا » والبرنو .

وقبل فتح محمد علي لهده المنطقة ، كانت تشكل الولاية الجنوبية من سلطنة الفونج وعاصمتها قولي . وعلى ما سبق أن ذكرنا فان الحكم التركي المصري والمهدية قد قاما بالقضاء

على النظم الادارية والقبلية في مديرية النيل الأزرق إلى حد كبير .

وكان يوجد على حد تعبير المدير ا ن . كوربين ، آثار ضئيلة منها في المناطق الشمالية . أما في الجزء الشمالي ، فقد استطاعت تلك النظم المحافظة على بقائها بصورة أفضل .

ولذلك ، حاول كوربين اقامة أسس الادارة الأهلية هناك ، وفق تلك النظم الادارية القديمة ، وذلك عن طريق جعل نائب السلطان عمدة ، وعن طريق جعل اثنين من التابعين له « المانجل » شيوخاً ، لتولي سلطات القضاء بموجب قانون محاكم القرى ، ومنحهم مرتبات ضئيلة تعويضاً لهم عما كانوا يقبضونه من عشور وخلافه .

بيد أن تلك السلطات الضئيلة لم تكن ذات أثر فعال في المنطقة بأسرها ، إذ اقتصرت على المناطق المجاورة لاماكن سكن اولئك الشيوخ[1] . وكانت القبائل البدائية الوثنية الخاضعة لسيطرة المهاجرين بالفونج والتي ثارت على سلطنة الفونج في ١٩٢٢ ، في اعتبار خطط كوربين ، ومن ثم خصص لها شياخات وعموديات مستقلة .

أما بالنسبة للجزء الشمالي من المنطقة حيث كانت السلطة القبلية ضعيفة للغاية بسبب توغل الهجرة العربية ، والغزو التركي المصري ، وحكم المهدية ، وسيادة الحكم المباشر للمآمير خلال خمسة وعشرين عاماً ، فلقد اقترح كوربين في عام ١٩٢٥ ، انشاء وظائف نظار وعمد للقبائل الرحل وللاهالي المقيمين بالمناطق الزراعية[2] . ولكن خلفه ديبوي ، رغب عن تنفيذ فكرة كوربين القائلة بتعدد السلطات الادارية ، ومن ثم جمع العموديات والنظارات إلى شياخات خطوط ذات سلطات قضائية محدودة ، وذلك وفقاً لاحكام قانون محاكم القرى وقانون محاكم الشيوخ[3] .

ولم يكن هناك ما يستدعي بالضرورة ، في هذه المديرية المتخلفة ، أناة أو روية لاصدار الأحكام ، رغم شغف الأهالي بالمنازعات[4] .

* * *

المديريات الشمالية

بربر ودنقلا وحلفا

لم يبق في هذه المديرية التي تعتبر أكثر المديريات تقدماً إلا القليل من النظم الادارية

---

(١) تقرير مدير الفونج للسكرتير الاداري ـ ٣١ ديسمبر ١٩٢٥

(٢) المصدر نفسه .

(٣) تقرير مدير الفونج للسكرتير الاداري ـ ٣٠ مايو ١٩٢٧ .

(٤) المصدر نفسه .

للممالك القبلية التي كانت تتكون منها السلطنات والممالك الشمالية لمملكة الفونج ، التي خضعت لسيطرة العبدلاب ، من حلفا شمالاً حتى الخرطوم جنوباً .

وكانت كل هذه السلطنات مثل مملكة الجعليين في شندي ، والميرفاب في بربر ، والرباطاب في أبي حمد ، والمناصير في سلمة ، والشايقية في مروي ، والدناقلة في دفار دنقلة ، والخنادقة في الخندق ، والمحس في أرقين[1] ، قد قوضت أركانها نتيجة للفتح التركي المصري . والذين بقوا على قيد الحياة من أبناء العائلات المالكة انخرطوا في سلك البيروقراطية المصرية كوكلاء ، وحظي بعضهم بلقب « بك » .

وساعد تركز السكان على ضفاف النيل ، على جعل اقامة نظام مركزي للادارة امراً يسيراً للحكم التركي المصري ، ولعل مما ساعد على ذلك تقاليد الولاء والخضوع للسلطة المركزية خلال عدة قرون في هذا الاقليم منذ عهد الفراعنة .

واستطاعت المهدية كما استطاعت الادارة البريطانية تدعيم تلك التقاليد الموروثة الخاصة بالحكم المركزي المباشر والادارة المركزية . وكان نتيجة ذلك القضاء على القبلية في المعنى السياسي للادارة العصرية ، وكل ما تبقى لها تمت المحافظة عليه في شكل محاكم القرى ومجالس القضاة وسلطات المآمير ، وفقاً لقوانين العقوبات والاجراءات .

وأدت الهجرة والتعليم التجاري والدين ، إلى خلق مزيد من الروابط الفعلية حتى أضحى المغزى الرئيسي للعلاقات القبلية قائماً على الوعي الشخصي والثقافة العامة للفرد وليس على الانتماء القبلي أو العرقي .

وهكذا لم يصبح تطبيق حكم القانون أو النظام مشكلة بالنسبة للادارة ، كما أصبحت الضرائب تدفع فوراً من جانب الأهالي . وفي تلك الظروف ، أضحت البيروقراطية الادارية أكثر فعالية من النظم الادارية عن طريق السلطات القبلية التي فقدت قواها وسلطانها التقليدي .

أما بالنسبة للرحل في ضواحي دنقلا وبربر ، فان منح السلطات لزعماء العشائر كان يعني - فيما يعني - منح سلطات للعديد من رؤساء وزعماء بطون القبائل الكثيرة ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى اضعاف نفوذ الحكومة فضلاً عن مضاعفة أعبائها .

وفي مركز شندي ، منحت السلطات إلى أربعة عشر فرعاً من فروع قبيلة الحسانية ، واثنين إلى السورابا وخمسة للعالياب وخمسة للكواهلة وسبعة إلى العبابدة ، واثنين لفروع

---

(١) كرافورد ، و ، ج . س - مملكة الفونج في سنار - ١٩٥٢ .

أخرى ، الأمر الذي جعل مفتش المركز ما زال السلطة الوحيدة القادرة على العمل بوصفة راعيا للقبائل كلها[1].

واستطاع ت . ل . ليش أن يمنح مشاكل هذه المديريات الاهتمام اللائق بها . ذلك أن التنظيمات القبلية كانت ضعيفة أو منعدمة كلياً ، وشكلت القرية القاعدة التي انبنت عليها الوحدة الادارية . واستمد شيوخ وعمد القرى سلطانهم من القوة الشخصية للفرد وليس من تقاليد المنصب القبلي .

وكان أكثر ما ذهب إليه المدير هو منح اولئك الشيوخ والعمد سلطات تقدير العوائد والعشور وتوزيع أراضي السكن ، ذلك لأن أي تغيير جذري كان يتطلب اتخاذ أساليب جذرية ، مما كان يقابل بالرفض من جانب الأهالي[2] .

وكان ذلك يعني الغاء التسجيل الخاطىء للأراضي وتطبيق العدالة عن طريق تطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات المدنية وإيجاد السبل لتقديم الشكاوى للسلطات العليا .

وبعبارة أخرى، فإن السلطة القبلية ما كان بوسعها أن تعمل إلا إذا توافرت حكومة مركزية قوية، وثارت مشاكل بصفة خاصة للفصل فيها[3] .

مديرية الخرطوم :

ذكر مدير الخرطوم ب. مينرو بان من الواضح أن العاصمة المثلثة أي الخرطوم والخرطوم بحري وام درمان، التي اشتملت على ثلثي عدد سكان المديرية، ليست مكاناً ملائماً للسلطات القبلية[4].

صحيح ان هناك شيوخا بالاحياء ولكنهم ليسوا سلطات قبلية تقليدية ، اذ انهم استخدموا باجر كموظفين صغار تحت اشراف مفتش المركز ، ومن ثم موظفين عموميين للحكومة المركزية .

وصحيح ان كان هناك مجلس بلدي للمدن الثلاثة ، الا ان دوره اقتصر على نصح الاداريين في مسائل تقدير الضرائب وانارة الطرقات والاشغال العمومية والصحة العامة .

---

(١) وفقاً لقانون شيوخ القبائل الرحل .

(٢) خطاب مدير حلفا للسكرتير الاداري ـ ٢٧ مارس ١٩٢٧ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) تقرير مدير الخرطوم للسكرتير الإداري ـ ٢٦ مارس ١٩٢٧ .

وكان المجلس يضم اعضاء معينين من قبل الحكومة كممثلين للتجار والملاك العقاريين وطريقة الختمية ذات الولاء للحكومة . الا انه على وجه التأكيد لم يكن احد منهم معينا لمركزه القبلي التقليدي .

ولعله من الطبيعي ان كان اولئك الاعيان المتحضرون وممثلو الطبقة المثقفة المستنيرة ، معادين لفكرة السلطات القبلية ، مثل غيرهم في جميع المستعمرات البريطانية بافريقيا .

وحذر المدير قائلاً : « بالنسبة لكل الاحتمالات ، فانهم سيحاولون بكل الطرق العمل على عدم نجاحها وسقوطها »[1] .

وهنا لحسن الحظ ، وجد ان شيوخ القبائل « لا يملكون القوة ولا المركز » ، كما ان الأكفاء من الرجال رفضوا قبول مثل تلك المناصب.

ومع ذلك ، فلربما كان بعض اولئك الشيوخ قادرين على ممارسة السلطات القضائية المحدودة وفقاً لقانون شيوخ القبائل الرحل

وتعين على الحاكم العام معنى القول بالا سبيل لتطبيق الحكم غير المباشر على هذه المديرية بالذات[2] .

مديريات الغرب

كردفان ودارفور :

ظلت النظم القبلية في مديريتي كردفان ودارفور سائدة بأكثر من بقائها بالشمال والمديريات النيلية . بيد ان مشكلة المدن المركزية ذات السكان المختلطين لم تكن أيسر من مثيلتها بمديرية الخرطوم . ذلك انه يسكن مدن مديرية كردفان مثل الرهد وبارا والابيض وام رواية والهنود ، قبائل نيلية جاءوا اليها سعياً وراء الرزق والتجارة ، وذلك فضلاً عن احفاد المولدين من ابناء الحاميات المصرية ، وقلة من ابناء الاغريق والتجار السوريين واللبنانيين .

وخصص المدير لكل من اولئك الجماعات محاكم شكلت من الكبار ، وذلك لتطبيق احكام قانون العقوبات والقانون المدني[3] .

---

(١) تقرير مدير الخرطوم للسكرتير الإداري - ٢٦ مارس ١٩٢٧ .
(٢) مذكرة الحاكم العام للسكرتير الإداري - ٧ ابريل ١٩٢٧ .
(٣) تقرير مدير كردفان للسكرتير الإداري - ٥ فبراير ١٩٢٦ .

ودل تشكيل تلك المحاكم على من كانوا الحلفاء الرئيسيين للبريطانيين من سكان المدن .

ذلك ان اعضاء المحكمة في الابيض مثلاً ، عيِّنوا من احفاد العائلة الحاكمة منذ القرن السادس عشر بكردفان ، واحفاد اثنين من كبار التجار فيها قبل عهد المهدية ، وأحد العمد وواحد من الاولياء القبليين وأربعة من التجار النيليين ، وممثلين لطوائف الختمية والاسماعيلية والتجانية [1] .

وشكلت المحاكم في بعض المدن الاخرى من التجار النيليين ، وممثلين للطوائف الدينية المذكورة وبعض النظار والشيوخ وأحد الاولياء .

وفيما عدا مراكز كردفان الحضرية ، تعتبر سهول كردفان صحاري واسعة شاسعة من الرمال ، لاتتخللها الا اشجار السنط ويعيش بالشمال منها رعاة الابقار الرحل ، ومن بينهم قبائل الكبابيش والهواوير والكواهلة .

ويعيش في الجزء الاكثر خصوبة ، قبائل البقارة والمسيرية والحمر والحوازمة رعاة قطعان الماشية ، بينما يعيش بالمناطق الزراعية حول الابيض ، وفي غرب البديرية وشرقها توجد قبائل الحمر والجوامعة ، الذين يزرعون الدخن والفول السوداني ويجمعون الصمغ .

واعتقد المدير سارسفيلد بان السلطة القبلية بين قبائل البدو الرحل ورعاة الابقار قد ظلت قائمة قوية عبر السنين ، ولم تكن للحكومة علاقة مباشرة بافراد تلك القبائل الا عن طريق النظار والشيوخ .

ولقد باشرت السلطات التقليدية الاوتوقراطية اختصاصها على أتباعها ،وراقبت توزيع الاراضي القبلية وغابات الصمغ ، وقامت بتقدير وتحصيل الضرائب ، وتحصلت الرسوم من الاجانب والاغراب لاستخدامهم آبار القبيلة .

والحق أن قانون شيوخ القبائل الرحل قد قام على ما جرى عليه العمل من قبل في هذه المديرية .

ومهما يكن من امر ، فانه ان كان لشيوخ القبائل الرحل بعض الاثر عادة على افراد قبائلهم ، الا انه لم يكن لشيوخ المدن اثر يذكر .

واقترح سير سفيلد هول ـ اكثر المناصرين المتحمسين للحكم غير المباشر ـ وضع خطط

---

(١) وأسماء أولئك: سلطان حامد جبر الدار، مكي الياس ام بربر، سليمان الزاكي، شريف حمد للنيل، سيد عبد الرحيم المكي، أحمد بدوي دفع الله، عمر التني، محمد أحمد الإمام، بانقا حسن، حسن عبده ومحمد عبد الهادي صابر.

مفصلة لتطوير السلطات القبلية التقليدية الى ادارة اهلية ذات سلطات تنفيذية ومالية فضلاً عن السلطات القضائية ايضاً .

وعلى الرغم من ان زعماء القبائل قد فعلوا الشيء الكثير في شأن ذلك ، الا ان ذلك لم يتم من جانبهم ـ كما لاحظ سير سفيلد ـ الا باعتبارهم وكلاء عن مفتش المركز .

ولما كانت هذه سياسة الحكم المباشر فيما مضى على الاقل ، فقد اضحت سياسته الجديدة هي تحويل النظار والشيوخ الى حكام حقيقيين للجماهير .

ولهذا تعين على مفتش المركز ان يتوقف « عن ان يكون رئيساً . . . اي على رأس الهرم التدريجي للنظار . . . باعتبارهم مسؤولين امامه مباشرة » ، على ان يصبح هادياً ومرشداً وناصحاً لاولئك النظار الذين وجب تشجيعهم على ان يحكموا بانفسهم جماهيرهم .

وبعبارة اخرى ، تعين على مفتش المركز ان يعود مرة اخرى الى وظيفته السابقة اي مجرد مفتش .

ولما كانت السلطات القبلية القائمة وقتئذٍ ذات سلطات محدودة غالباً الى درجة لم تسمح بانتقال سلطات واسعة اليهم ، فقد اقترح المدير توحيد تلك السلطات القبلية بصورة او اخرى ، دون ان يلتفت الى انه لم يكن هناك ادنى اساس لمثل ذلك العمل

فلقد اقترح بان يكون لكل اتحاد محكمة اهلية مكونة من رؤساء زعماء القبائل المكونين للاتحاد فضلا عن شيوخ الطرق الصوفية ان وجدوا .

وعندما يثبت ذلك مزايا التعاون بين القبائل المتحدة ، يتعين ان تصبح المحكمة فيما بعد مجلساً تنفيذياً لادارة المنطقة بالايرادات الخاصة بها ، كما انه من المأمول ان يصبح للمنطقة كلها ناظر واحد باعتباره اعلى ناظر للاتحاد .

وخطة كردفان كانت هي تطوير الادارة الاهلية وفق الانموذج السائد في شمال نيجيريا .

ومهما يكن من امر ، فقد دلت التجربة التي اجريت بالنسبة لاتحاد الجوامعة تحت قيادة ناظر حازم في المركز الشرقي ـ على ما دلت التجارب الاخرى ـ على ان تكاليف الادارة الاهلية قد زادت بمقدار ٣٥٠٠ جنيه عما كان يصرف في ظل الحكم المباشر تحت اشراف مفتش المركز .

وكان الحاكم العام متحمساً بالنسبة للخطط المرسومة لكردفان . فلقد ذكر بان « كردفان حقل مدهش لتطور الادارة الاهلية ، وأنني ارغب في أن اركز على ذلك في هذه المديرية » .

ومنح الحاكم العام بمقتضى التعديل الذي ادخل عام ١٩٢٨ على مواد قانون الشيوخ سلطة تطوير تلك الاتحادات .

وفي الحالة التي كانت فيها القبائل المتحدة متجانسة نسبياً ، مثل قبائل الحَمر والحُمر والجوامعة، نجح النظام المقترح ، في حين انه كان مقضياً عليه بالفشل عند محاولة قيام اتحاد بين القبائل غير المتجانسة .

مديرية دارفور :

كانت مديرية دارفور أكثر صلاحية لتطور السلطات القبلية من كردفان . فقد أقام بها في الجزء الشمالي والشمال الشرقي رعاة الجمال المستعربون مثل قبيلتي زغاوة والميدوب ، في وئام وتكافل اقتصادي مع القبائل التي عاشت على الزراعة مثل التنجر والفور والبرتري .

وفي أواسط المديرية والمنطقة الجنوبية الغربية ساد فيها المزارعون من الفور ، وانقسم الرعاة من البقار إلى عدة قبائل هي الرزيقات والتعايشة والهبانية . . . الخ ، واحتلت المنطقة الجنوبية .

ومنذ عام ١٨٤٠ كانت التجارة في ايدي المهاجرين من الجهات النيلية مثل الجعليين والدناقلة ، كما كانت حلقة وصل بين تجار الجلابة ورعاة البقر من الانصار المتعصبين ، الأمر الذي قام عليه اضطراد نفوذ المهدية وقواها .

ولذلك كانت دار فور هي الساعد الثاني للمهدي ، بل لربما كانت الساعد الأول في عهد الخليفة ، إذ أنها أمدت الخليفة بأشد الرجال في جيشه وأكثرهم صلابة .

وظلت هذه المديرية مركزاً رئيسياً أيضاً للمهدية الجديدة خلال العشرينيات والثلاثينيات . مهما يكن من أمر فتجدر الاشارة إلى أن نفوذ المهدية كان منتشراً أكثر بين جماهير القبائل .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، مال رجال السلطات القبلية إلى أن يكونوا مؤيدين للمهدية بفتور لسبب أو آخر أو معادين للمهدية ومن أنصار طريقة التجانية التي اعتبرت المهدية مجرد هرطقة غير صحيحة .

وعلى ذلك ، كان ثمة فرصة على الأقل في هذه المديرية ، على عكس ما كان عليه الحال بالنيل الأبيض ، على أن تقوية السلطات القبلية لربما أدى إلى تشديد قوة الادارة في محاربة خطر المهدية الجديدة .

وكان للمدير بنسي بمبروك على الأقل ، آمال عريضة في تطبيق هذا التفكير

الاستراتيجي ، وتأييداً لذلك ذكر على سبيل المثال ولاء زعماء قبائل الرزيقات والبرقد والمساليت ، وذلك في مواجهة انتفاضات المهدية الجديدة التي حدثت بالمديرية في الفترة ما بين ١٩١٤ إلى ١٩٢٠[١] .

وتميزت هذه المديرية أيضاً بأنها كانت عبر القرون الطويلة خاضعة لحكم سلطنة مركزية والتي لم تقهر تماماً لدى الغزو التركي المصري . ومن ثم لم يقض نهائياً على سلطات النظار والملوك وغيرهم من رجال السلطات القبلية .

وتوالى حكم سلاطين الفور على هذه المنطقة منذ القرن الرابع عشر حتى استطاع الحكم التركي الاستيلاء على السلطة منهم بمساعدة الزبير في عام ١٨٧٤ .

وفي ١٨٩٩ استعاد أحد سلاطين الفور عرش اجداده واعترفت به السلطات البريطانية حاكماً اقليمياً[٢] .

وامتد حكم السلطان على دينار بواسطة الموظفين الملكيين أو المناديب من الفاشر إلى كل مركز استخدم فيه زعماء القبائل التقليديون كوكلاء .

مهما يكن من أمر . فقد قضى المناديب الذين آزرهم جيش من الارقاء القدامى المتحررين ، والذين زودوا بأسلحة حديثة ، على السلطات القبلية للنظار وغيرهم وذلك نتيجة حكمهم للمنطقة حكماً ديكتاتورياً اوتوقراطياً وتدخلهم المستمر في شؤون السلطات القبلية واتباعها .

ولما أصبح للبريطانيين السلطة المباشرة في حكم دارفور بعد القضاء على ثورة علي دينار في ١٩١٦ فإن « شكلاً من الادارة المباشرة عن طريق حكومة بيروقراطية قد حل محل الشكل القديم على حد تعبير بنسي بمبروك .

بيد أنه منذ ذلك العهد الجديد ، فقد اضطر البريطانيون نتيجة قلة عدد الموظفين وصعوبة المواصلات إلى اتباع سياسة أكثر اتفاقاً مع طبيعة الحكم غير المباشر بالمعنى التقليدي المعروف في هذه المنطقة ، من أي منطقة أخرى في السودان .

فلقد حل مفتشو المراكز البريطانيون محل مناديب علي دينار كرؤساء للمراكز ، إلا أنه رغم ذلك لم يحتفظ الزعماء القبليون وأتباعهم من الرؤساء والنظار بالقابهم القديمة فحسب ، بل احتفظوا بكل ما كان لهم من سلطات تنفيذية وقضائية في عهد سلطنة الفور .

---

(١) تقرير مدير دارفور للسكرتير الاداري ـ ١٥ نوفمبر ١٩٢٦ .

(٢) ثيوبولد ـ علي دينار ـ ص ١٦ ـ ٥٥ .

وفي ١٩٢٧ كان بنسي بمبروك على ثقة من أنه متى كانت السلطات القبلية لا تزال قوية ذات أثر فعال يجب بعثها من جديد وتطويرها ، وذلك لكي تكون درعاً واقياً ضد أي حركة جديدة للتذمر والسخط الوطني وضد تطلعات المهدية الجديدة .

وبدا أن ما كان يؤمل فيه لم يعد ان يكون محاولة لاعادة سلطنة الفونج من جديد على أن يصبح هو نفسه سلطانها !

وعلى هذا ، أعاد المدير تنظيم الوحدات القديمة ، كما اعاد وظيفة المقدوم على ما كان عليه الحال من قبل ، ومكوك المراكز إلى ما كان عليه العهد قبل الفتح المصري عام ١٨٧٤ ، وسمح من جديد للسلطات القبلية بممارسة السلطات الادارية والقضائية تحت اشرافهم .

ولم يعين إلا مقدوم واحد من العائلة المالكة في عهد علي دينار ، إذ عين الآخرون من بين الرؤساء والنظار الذين كان لهم سطوة في المركز .

وكان من بين الخطط التي رسمها بنسي بمبروك تعيين ناظر الرزيقات مقدوماً أو زعيماً على البقارة ، وتعيين أحد أبناء الخليفة أميراً على نيالا وفق انموذج شمال نيجيريا ، وتعيين أحد أفراد العائلة المالكة للفور اميراً على زالنجي .

ونفذ فعلاً مشروعان من تلك المشاريع .

بيد أن التجربة قد اظهرت خطل المدير بأن بعث وظائف المقاديم وغيرهم من الزعماء الذين دانت لهم الجماهير في عهد سلطنة الفور ، لربما أدى إلى بعث السلطة القديمة التي تمتعوا بها ، ذلك أن الحكم التركي المهدي والمهدية قد تسببا في اضعاف التقاليد السلطانية ، ولم يستطع علي دينار إلا أن يجعل المناديب الذين حلوا محل المقاديم سنداً وعوناً لجيشه .

وان ما قام به علي دينار ، لم يكن البريطانيون على استعداد للقيام به ، ورغم انهم أعادوا للمقاديم وظائفهم ، إلا أنه لم يعد لهم إلا سلطات قليلة ضئيلة غير فعالة .

هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فلقد أصاب بنسي بمبروك لما رأى بأنه في ظل نظام المقاديم احتفظت السلطة القبلية بسيطرتها على قبائلها .

ولما تجمعت القبائل في وحدات برئاسة أقوى زعماء القبائل ، استطاعت الوحدات الجديدة مراعاة شؤون انقضاء وحفظ القانون والنظام والعمل على توريد العمال للحكومة لدى الحاجة ، وجمع الضرائب ، وذلك كله في اقتدار لا بأس به .

ولكن لم يكن من اليسير الجزم أن كانوا أفضل من نظرائهم في المديريات الأخرى بالنسبة لتأدية الشؤون الادارية الحديثة .

ولم يكن هناك إلا قلة من المدارس ، كما لم تتوافر خدمات صحية يمكن لهم اداؤ ها .

ويبدو أن دبوي الذي خلف بمبروك كان أضعف إيماناً في الاعتقاد بدور السلطات القبلية التقليدية باعتبارها درعاً واقياً لتيار الحركة الوطنية والمهدية الجديدة من مؤسس ذلك النظام .

ولكي يحمي تلك السلطات من مخاطر التعليم والتجارة والروح الفردي ، فقد حظر دخول تجار الشمال « الجلابة » لمناطق الجزء الشمالي والغربي من دار فور ودارمساليت ، كما اوقف تيار التعليم الحديث بالمديرية .

بيد أنه حتى في هذا الأقليم الذي يبشر بالخير فقد بدا أن ليس من اليسير تطبيق الأغراض التي تغياها مغى من الحكم غير المباشر .

فقد كانت السلطات القبلية محدودة للغاية إلى الحد الذي لم يكن يسمح لها بوقف التيار الحديث ومعالجة المشاكل العصرية .

ولكن حتى ذلك التاريخ ، فان السلطات القبلية في هذه المديرية ظلت أكثر فعالية من احية ادارية بالنسبة لغيرها ، إلا أنه لم يكن منطقياً أن تتوقع منهم ممارسة اعمالهم في مستوى السياسة الادارية العامة للمديرية أو السياسة القومية للبلاد ، إذ لم يكن لديهم إلا مفاهيم وتجاريب قليلة محدودة في هذا الشأن .

ولعله واضح من كل هذا الاستعراض لتاريخ الادارة الأهلية في ظل سياسة مضى للحكم غير المباشر في عام ١٩٢٧ أن لم يكن هناك فرصة لتجديد أو بعث أو استخدام السلطات القبلية ـ كيفما كانت ـ سواء من الناحية الادارية أو السياسية .

ذلك أنه في المديريات الأكثر تقدماً في الشمال والوسط ، كان الولاء القبلي عبر القرون للزعيم أو الشيخ شخصياً ، ولم يكن للولاء القبلي أو الأمور الشخصية إلا أثر ضئيل ادارياً وسياسياً . فالشيوخ والعمد لم يكونوا سلطات قبلية تقليدية بل موظفين صغاراً للحكومة المركزية .

ومثل هذا النفوذ التقليدي السائد قد انتقل إلى الفكيان المحليين ـ الفقهاء ـ الذين جمعوا الزعامة الدينية بجانب الانتماء القبلي . ولكن لم يكن للفكي وضع في النظام العلمي الدقيق للادارة المحلية ، كما ان البريطانيين لم يكونوا راغبين في الاعتراف بهم أو استخدامهم خوفاً من تقوية العصبية المحلية لهم .

وقدرت السلطات البريطانية ذلك الأمر حق التقدير . ومن ثمة كان من الغريب انه رغم إن الإداريين قد اعترفوا باستحالة أن تكون القبيلة درعاً واقيا للتيار الوطني القومي في تلك المنطقة ، إلا أنهم لم يلجأوا إلى اقتراح أي بديل لمعالجة أو صد ذلك التيار .

وفي هذه المديرية كما في مراكز المناطق المتحضرة عبر السودان كله ذهب البريطانيون أيضاً إلى الاعتماد على الاعيان أي رجال المال والاعمال والاراضي والعلماء وممثلي الطرق الصوفية الموالية للحكومة ، دون ان يكونوا راغبين في ان يوكلوا إليهم ادنى نصيب من السلطات فيما عدا السلطة القضائية .

وفضلاً عن ذلك كله ، فلقد اضحى احتمال ان تصبح السلطة القبلية ترياقا للمهدية الجديدة في مديريتي النيل الابيض ودار فور ـ أي في المناطق التي يحتمل ان تكون فيها أكثر خطورة من غيرها ـ امراً غير مقبول او سائغ .

ففي النيل الابيض ، كان الزعماء والشيوخ انفسهم من الانصار .

وفي كردفان كان اتباع النظار والمكوك من الانصار وان لم يكن النظار والمكوك انفسهم من انصار المهدية .

وكان من المفروض ان تتوفر هنالك ظروف افضل للحكم غير المباشر في المناطق الريفية والرعوية ، حيث لم تتأثر كثيراً السلطات القبلية بالغزو الأجنبي والتطورات الاقتصادية .

بيد أنه في تلك المناطق ، تمثلت الصعوبة في غموض وقصور تلك السلطات وجهل رجالها .

وكانت كل من كردفان ودارفور حقلا افضل لتطبيق الحكم غير المباشر ، لان النظام القبلي لم يتأثر إلا قليلاً بالتركية السابقة والمهدية .

وأخيراًفان مما تجدر الاشارة إليه مدى السرعة التي قدِّر فيها لمعظم الاداريين البريطانيين أن يغضوا الطرف فيها عن الخطوط الرئيسية لسياسة مغى خِلال معاناتهم لتطبيق وسائل الحكم غير المباشر بمايتلاءم والظروف المحلية التي احاطت بهم ، ولقد كانوا في ذلك اداريين لا يشق لهم غبار وإن لم يكونوا سياسيين مقتدرين

الفصل الأول

الحكم غير المباشر في الجنوب
١٩٣١ - ١٩٣٣

تعتبر المديريات الجنوبية بحر الغزال ومنجلا «الاستوائية» وأعالي النيل، من وجهة نظر تاريخية، مديريات مغايرة للمديريات الشمالية، لدرجة أن السلطات البريطانية نظرت إليها باعتبارها مقاطعات في قطر آخر.

وبالنظر إلى أن القبائل الزنجية وغيرها من السلالات التي تقطن الجنوب الأسود ظلت حتى الفتح المصري معزولة عن القوى والعوامل الخلاقة للإسلام وعن الغزو العربي والتلاحم بالعرب والتبادل التجاري مع تلك القوى الجديدة وعن المؤثرات الحضارية والحكومة المركزية على نطاق واسع، تلك العوامل التي حددت الخصائص التي تميز بها الشمال، فلم يكن للحكم التركي المصري إلا أثر سطحي ضئيل على شخصية الاقليم الجنوبي.

ونظراً إلى أن جهود السلطات المصرية قد انصرفت إلى تنظيم تجارة الرقيق وسن الفيل، فقد بذلت الجهود أساساً إلى إقامة حاميات في المداخل الرئيسية لطرق التجارة.

ولذلك لم يكن للسلطة العسكرية أثر خلاق من وجهة النظر الثقافية. وعلى هذا لم تمس الحضارة المجتمع البدائي إلا مساً خفيفاً على السطح دون الجوهر. وبالمثل لم تترك المهدية آثاراً أعمق في ذلك الأقليم، واكتفت بإقامة علاقات تجارية مع بعض زعماء القبائل، كما أن الإدارة البريطانية لم تترك آثاراً أشد من ذلك، واقتصرت سيطرتها على المناطق والمراكز التي سبق للإدارة التركية السيطرة عليها، ولم تتجاوز تأكيد مظاهر رفع العلم البريطاني وما أشبه ذلك، وإرسال الحملات التأديبية ضد القبائل المتمردة ومن أجل جمع الضرائب في حدود بعض المراكز.

وبدت التنظيمات الاجتماعية لتلك القبائل عسيرة الفهم وغامضة في نظر الإداريين البريطانيين. ذلك أنه من العسير جداً معالجة فروع صغيرة متشابكة من البطون والعشائر والعادات البالية يصعب تنسيقها والملاءمة فيما بينها.

وعندما بحثت الحكومة ما تعين عليها القيام به في ١٩٢٠ أصابها اليأس من احتمال وجود حلفاء وأعوان لها من الأهالي لمساعدتها في إدارة شؤون الجنوب. ولم تكن المشكلة أمامها هي نوع الإدارة الممكن إقامته بل إخضاع الأقاليم ووضعها تحت السيطرة المباشرة لمفتش المراكز.

ومنذ عام ١٩٢١، اتجهت الإدارة البريطانية إلى اتباع سياسة قامت على اتجاهين: أحدهما وهو الأكثر أهمية، هو العمل على استبعاد المآمير المصريين وتدعيم سلطات مفتش المركز البريطاني في كل اقليم. وثانيهما هو إقامة تجارب في بعض الأقاليم، لإنشاء محاكم قبلية من الرؤساء، مماثلة لتلك التي كانت بيوغندا، والتي كانت تتكون من رؤساء القبائل على مستوى المركز، لتطبيق أحكام العرف القبلي ولكي ترفع عن كاهل المفتش أعباء نظر القضايا البسيطة.

وفي ١٩٢٤ وزع ج. هـ. دريبرج - المستشار السياسي ذو الشغف بعلم الأجناس - مذكرة عن الصعوبات التي قد تنشأ عن السير قدماً في تدعيم النظام القبلي. وفرق بين ثلاث مجموعات قبلية، أي بين المجموعة التي تنتمي إلى التنظيمات القبلية البدائية العشائرية وبين أولئك الذين كانت لهم أشكال نظام حكم مركزي قبلي في الماضي، ولكنهم فقدوا تلك النظم خلال فترات الحروب والمجاعات والمحن، وبين أولئك جميعاً والقبائل القليلة التي كانت لا تزال تحتفظ بحكم قبلي أصيل.

وبدا له أن فقد الروح القبلي نقص شائع لدى المجموعات الثلاث. وكان الأمر المهم في نظره هو أنه قبل أن تقوم محاكم الرؤساء بأداء وظائفها المنوطة بها أداء حسناً، فإنه تعين القيام بنشر تعليم هادف لبعث الوعي والروح القبلي. وكان على الإدارة التفاني في تقوية السلطات القبلية، وذلك عن طريق منح تلك السلطات اختصاصات واسعة وذلك لكي تبعث من جديد الروح فيهم، ولكي تجعل سلطاتهم ذات أثر فعال. ولدى إنجاز كل ذلك ربما أمكن إعطاء مجالس الرؤساء في كل منطقة سلطات إدارية[1].

وأرسلت مذكرة دريبرج للمديرين بالمديريات الجنوبية مرفقاً بها مذكرة للسكرتير الإداري ماكمايكل التي اقترح فيها إنشاء مجالس استشارية محلية في كل مركز. وكان الهدف من ذلك منح السودانيين الأكفاء النصيب الذي طالبوا به في حكم بلادهم، اقتصاداً في النفقات وإبعاداً لشبح المخاطر الكامنة في إقامة حكم بيروقراطي مركزي يقوم أساساً على أكتاف متعلمين من ذوي الميول الخطرة سواء كانوا من الكتبة أو الإداريين. ومن ثم فإن محاكم الرؤساء لربما

(١) مذكرة ج هـ. دريبرج عن الإدارة في جنوب السودان - ٢٥ - ٥ - ١٩٢٤.

صلحت ترياقاً سياسياً ضد النعرات الوطنية. ولكن مقترحات الحكومة المركزية وجدت معارضة شديدة من جانب المديرين، ومن ثمة لم توضع أية سياسة عامة للمديريات الجنوبية. وظل المديرون ومفتشو المراكز يزاولون تجاربهم الحرة غير المقيدة فيما يختص بمحاكم الرؤساء. مهما يكن من أمر، فقد أتاح منشور ماكمايكل عام ١٩٢٤ الفرصة للمديرية لكي يبعثو بردود صريحة، ألقت كثيراً من الضوء على حالة الإدارة الأهلية بالجنوب.

مديرية بحر الغزال:

أنشئت محاكم الرؤساء في مديرية بحر الغزال لتتولى اختصاص النظر في القضايا وفقاً للعرف والتقاليد القبلية في كل مركز منذ عام ١٩٢٢. وكانت الأغراض التي من أجلها أنشئت - على حد تعبير المدير - هي «أن تلقى عن كاهل المفتش عبء النظر في قضايا البسيطة والتافهة التي لا حصر لها، وأن تكون أداة لتعليم الرؤساء والأهالي أن الرؤساء مسؤولون عن بلادهم، وأنه يجب على الأهالي النظر إليهم على هذا الأساس»[١].

ولم تكن محاكم الرؤساء أو القانون المنظم لها، وليد الفكر البريطاني، بل تراثاً تاريخياً ظل محتفظاً بكيانه منذ القدم. ذلك أن كل ما قامت به الإدارة هو تدعيم سلطات الرؤساء وتنظيم إجراءات المحاكم والرسوم المقررة. فبالنسبة لقبائل الزاندي في يامبيو وطمبرة ومريدي، التي قضى البريطانيون على امبراطوريتهم التي أخضعوا لها سكان المنطقة في عام ١٩٠٥ بعد تمردهم، كانت محاكم الرؤساء منتشرة، كما كانت إجراءاتها تدون بلغة الزاندي بواسطة الكتبة منذ ذلك الأمد.

وفي مركز رمبيك، فإن سلاطين قبائل الأجار والدينكا، كانوا يتولون اختصاص النظر في القضايا التي يحكمها العرف. فإذا اقتنع الخصمان بقرار محكمة الرؤساء، قام مفتش المركز بتدوين القرار في السجلات.

وإذا لم يقتنع أحدهما بذلك وطعن في القرار، تعين على المفتش سماع الطعن، وكان هناك نظام مماثل لذلك في المنطقة الشرقية، وإن لم يكن ذا طابع رسمي. ومهما يكن من أمر، فلم يكن لرؤساء الدينكا من السلطات التقليدية مثلما كان للزاندنيين، إذ كانت سلطاتهم أقل.

وكانت محاكمهم ذات طابع ديموقراطي مبالغ فيه إلى درجة أثرت كثيراً في قدرتها على سرعة البت في القضايا.

ولقد أجاب أحد المفتشين على الأسئلة الموجهة له من الحاكم العام بشأن سير محاكم

---

(١) مذكرة مدير بحر الغزال للسكرتير الإداري - ٢٧/١٠/١٩٢٤.

الدينكا على الوجه التالي: متى تنعقد المحكمة وأين؟

تنعقد المحكمة متى رأى السلطان والأهالي أن هناك قضية يجب سماعها.
ممن تتكون المحكمة؟
تتكون من أي عدد من الكبار على أن يكون السلطان رئيساً.
وأين تنعقد المحكمة؟

يستحب أن يكون الانعقاد تحت ظل شجرة، يتيح لأفراد القبيلة العاديين المشاركة في المناقشة كما لو أنهم أعضاء محكمة.
ما هي إجراءات تدوين المحاكمة؟

ليس هناك محاضر للمحكمة. والسجل الوحيد هو ذاكرة الحاضرين من أعضاء المحكمة والشعب.

ما هي مكافأة أعضاء المحاكمة؟

لا شيء. وذلك لأن الدينكا ينظرون إلى تقاضي مكافأة عن النظر في القضايا كما لو كانت رشوة[1].

وذكر المفتش في موضع آخر: «إن أي شخص يهتم بكثير من القضايا، ويكاد يكون هنالك عدة قضايا بشأن كل بقرة أو ثور.

واذا تقدم اي فرد من افراد الدينكا بشكوى للمفتش بسبب ضياع او سرقة ابقاره، وأرسل الشاكي بصحبة بوليس للقبض على الجاني واحضاره الشيء المسروق، فهنالك ثلاثة احتمالات: فاما ان يهرب الجاني او يقاوم البوليس او يقبل البوليس الرشوة من الجاني ويقبض على شخص آخر او يحضر ابقاراً غير الابقار المعنية. واما ان يتضح أن البلاغ كيدي وغير صحيح، بقصد استغلال البوليس في مطاردة وهمية حتى يتمكن مَن تقدم بالبلاغ من السطو او نهب ابقار الغير».

وجدير بالذكر انه حتى اذا ماقام المفتش نفسه بنظر القضية والفصل فيها، فلا بد ان يتظاهر احد الخصوم بالتظلم والشكوى.

وأشار المفتش ايضاً الى انه على الرغم من غرابة محاكم الدينكا، فانه من العسير الاستغناء عنها نظراً لقلة عدد موظفي المحاكم العادية الرسمية.

---

(١) مذكرة مفتش مركز واو لمدير بحر الغزال - ٢٠/٧/١٩٢٤.

ولما تسلم مستر م .ج . هوتيلي مذكرة سير جون مغى بشأن اقامة الحكم غير المباشر في عام ١٩٢٧ ، لم يجد فيها شيئاً جديداً . فقد بدا له أن ما انطوت عليه المذكرة هو ما جرى عليه العمل منذ ست سنوات على الاقل . واستطرد يقول : « اضحى الرؤساء مسؤولين عن تحصيل الضرائب وسماع القضايا ، وحفظ الامن والنظام وادارة شؤون الاهالي بوجه عام . وفي القضايا التي تثور بين قبائل مختلفة ، يحسن تشكيل محكمة خاصة . ويقوم الاداريون البريطانيون بتوجيه وارشاد وتأييد اولئك الرؤساء » .

بيد ان العقبتين اللتين أعاقتا التقدم هما عدم انضباط الاوامر بين رؤساء القبائل وقلة احترام الاهالي لهم ، ولذلك لم يستخدموا الا على مضض السلطات التي اقدمت الحكومة على توسيعها وتطويرها .

وكانت أبرز عيوبهم هي عدم التجاوب واللامبالاة والتهيب الى الحد الذي جعل الوقت الذي سيفقد فيه مفتش المركز وضعه كقوة محركة ويكون مجرد مستشار امين للسلطات المحلية أمراً بعيداً حقا[1] .

مديرية منجلا :

حاولت الادارة بمديرية منجلا منذ عام ١٩٢٠ ان تحذو النهج المتبع في المناطق التي سادت فيها لغة مشتركة بين القبائل .

وكانت كل محكمة تتشكل من الرؤساء الكبار للقبيلة او من مجموعة رؤساء القبائل بالجهة ، برئاسة اكبرهم شأناً . وكانت القرارات تصدر بأغلبية اصوات الاعضاء ان دعت الضرورة لذلك . وملفات القضايا تكتب وتحرر بواسطة المتعلمين من خريجي المدارس التبشيرية الموجودين بالمنطقة او الجهة . وكانت قرارات الليكوكو خاضعة للاشراف الدقيق من جانب مفتش المركز .

واعتقد وودلاند مدير منجلا في ١٩٢٤ بأن نظام تلك المحاكم مفيد للغاية ، ليس بسبب إعفاء المفتش من نظر القضايا الصغيرة فحسب ، بل من اجل استتباب النظام لدى القبيلة وتنفيذ الامر ايضاً . ولذلك اقترح بانه حان الوقت لان يكون لمحاكم الليكوكو بمنجلا ـ مثل محاكم يوغندا ـ سلطات مالية لكي تفرض مزيداً من العوائد لاتفاقها على خدمات التعليم والصحة محلياً ، وان يلحق بها خفراء لتنفيذ اوامرها ، وأن تمنح سلطات قاضي الجنايات او القاضي الجزئي من الدرجة الثانية بالنسبة للفصل في القضايا ، وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية

---

(١) مذكرة مدير بحر الغزال للسكرتير القضائي ـ ١٩٢٧/٤/٢٠ .

وقانون المرافعات المدنية . كما تمنح سلطة الرقابة على الطرق ومعسكرات المجذومين وفرض اساليب زراعية افضل .

ويبدو ان جميع المشروعات الخاصة بالاصلاح الاداري السليم للسلطات الاهلية ، حالت دون تنفيذها العقبة المالية الكؤود .

ولم يكن لهذه المديرية ، حيث لم تتوفر حماسة ضئيلة لدى افرادها للحكم غير المباشر ، موارد مالية محلية تسمح بتنفيذ ذلك المشروع ، كما لم تكن الخرطوم على استعداد لتأمن الليكوكو على اموال الحكومة المركزية لهذا الغرض .

ولعله كان من المدهش ان استطاعت الادارة اقامة أربع عشرة محكمة من محاكم الليكوكو في مناطق القبائل الكبرى الأربع عشرة بالمديرية ، لم يكن لاحداها سلطان ذا نفوذ تقليدي او ادارة مركزية ، وذلك فيما عدا قبيلة الباري .

ولعل التساؤل عما اذ كانت محكمة الليكوكو المكونة من عدد كبير من رؤساء العشائر يمكن لها ايضاً ممارسة واداء السلطات الادارية المقترح تنفيذها كان امرا واردا ، بل كان محل شك ايضاً .

مديرية اعالي النيل :

وفي مديرية اعالي النيل ، كان مركز النوير اصعب المراكز مراساً بالنسبة للادارة البريطانية . فقد تعين على اثنين من المفتشين واثنين من نواب المآمير وستين رجلاً من رجال الشرطة ، الاشراف على ٠٠ ، ٣٠٠من أبناء النوير في مساحة تجاوزت ٠٠٠، ٢٠٠ ميل مربع لسهل جديب دون معالم او طرقات ، يصبح اشبه بالمستنقعات عند نزول الامطار ، بل اسوأ من ذلك ، لم يسمح التنظيم القبلي لدى النوير بأية بادرة محسوسة للتعاون القبلي .

والحق ان ليس في لغة النوير مقابل لكلمة « سلطة » او « امر » ، والزعماء الذين اتبعهم الاهالي في الماضي كلما استدعت الضرورة وجود زعيم او قائد انقاد لهم الناس نتيجة *شخصياتهم القوية اكثر من انقيادهم لتنظيم معين*[1] .

وقد واجهت مفتش المركز في العشرينات مجموعات من الافخاذ والبطون الحاكمة ، وعقّد ذلك نظام قام على السن ومختلف الشخصيات ذات النفوذ في وحدات صغيرة للصيد والحرب والطقوس والمرعى .

ولم يكن غريباً بالنسبة للاداريين البريطانيين ، الا يكون هناك سلطات قبلية من أي نوع

---

(١) ب.ب . هاول ـ الوجيز في قانون النوير طبعة ١٩٥٤ ـ ص ٢٩ و ٣٠ .

كان . ورغم ذلك كانت هناك بعض قبائل من النوير منظمة تنظيماً كافياً الى حد جعلها تقاوم حكامها مقاومة سلبية ، كما لاحظ ذلك مفتش مركز بحر الزراف ، الذي وجد من ادبار تلك القبيلة ما اكد له الحقيقة .

وتمثل ذلك في عدم استجابة النوير لمحاولة الادارة فرض ضريبة على المواشي ووقف غزواتهم التقليدية على مواشي جيرانهم من الدينكا .

وفيما بين ١٩٢١ الى ١٩٢٣ ظهر فشل اول محاولة لتنظيم النوير والتعاون مع زعمائهم .

وقد ادى ظهور نبع في بحيرة الخور الى اقناع النوير بان الاله بينهم مما سبب حماساً شديداً لدى القبائل النيلية في المنطقة (١) .

وذكر المدير « ان عجائب كثيرة احدثها الينبوع بل أنه تم احياء الموتى عن طريقه » .

ودأب النوير على الهجوم على الدينكا في غزوات متتالية .

ودارت في خلال ١٩٢٣ـ ١٩٢٤ حروب طاحنة ، ولم تكن الظروف تسمح ، والحال هذه ، بخلق محاكم الرؤساء .

وفي اعالي النيل ، ذكر المدير بان جميع المحاولات لتشجيع الادارة الاهلية بين النوير عن طريق رؤسائهم قد باءت بالفشل الذريع . واستطرد يقول : « إن أفراد قبائل النوير لم يرغبوا في النظام أو التنظيم ، ولم يرغب الرؤساء في أن يناط بهم أي ضرب من السلطة قد يؤدي إلى إثقال كواهلهم بالواجبات ، ويجعلهم غير محبوبين من عامة الشعب » .

وقتل واحد من اثنين من الرؤساء الذين قبلوا العمل في ظل الحكومة وحاولوا القيام بالاعمال نيابة عن مفتش المركز ، بواسطة اهالي المنطقة انفسهم ، وطرد الاخر .

ورغب المدير في وقف اجراءات تحصيل الدقنية بيد ان الخرطوم لم تسمح له بذلك (٢) .
وفي ١٩٢٨ : انقلبت مقاومة النوير الى ضرب من الجهاد الوثني الديني ضد الادارة البريطانية ورفض الاهالي دفع الدقنية ، وهجم الحمالون على مراكز البوليس ، وقُتل من جراء ذلك الكابتن ف هـ . فيرجسون ، مفتش مركز الغرب (٣) . ولم يكن للرؤساء الذين عينتهم الحكومة سلطة تذكر قبل نفوذ الكجور الذين قادوا الانتفاضات ، وخاصة كلمات جويك بين نوير لاد وديوال ديو وكبريل بين نسوير القوير .

---

(١) مذكرة مدير بحر الغزال للسكرتير الإداري ـ ٣ ـ ١٠ ـ ١٩٢١ .
(٢) مذكرة مدير أعالي النيل للسكرتير القضائي ـ ٢ ـ ١٢ ـ ١٩٢٣ .
(٣) في ديسمبر ١٩٢٨ .

وكما ذكر المدير س .ا . ولس ، لم يعد النوير سبباً لاي مشكلة اذ يجب « معاملتهم كأعداء والصراع معهم بقوات حربية هائلة حتى يلقنوا درساً لن ينسى » .

وفي خلال السنتين التاليتين ، دأبت قوة المشاة وسرب من طائرات السلاح الجوي الملكي على اقرار السلام في المنطقة وقبض الكجور فيما كان يعرف « بموطن النوير » .

ولم يكن ذلك الاسم غير ملائم فيما يبدو .

ووافق مغى على القيام بالعمليات الحربية على نطاق واسع بشرط ان تكون هادفة تماماً لبناء اصلاح اداري حازم .

وكان الغرض من ذلك خلق منطقة محايدة بين النوير والدينكا لمنع الغزوات فيما بينهم مستقبلاً ، ولجمع قبائل النوير المتفرقة في مناطق معينة محددة ، ودراسة نظمهم الاجتماعية ودمج الجماعات المتفرقة في مجتمعاتهم التي انفصلوا عنها وتعيين الزعماء من بين الافخاذ الحاكمة او من بين الزعماء من لابسي جلود الفهود ، والحاق نائب مفتش بريطاني لكل جزء ، وهكذا احتفظ القسم بداخله بالمنطقة المخصصة له للسكن والمرعى . اما المستشار للمشروع ، فلم يكن الا الاستاذ أ . ايفانز برتشارد ، المتخصص في علم الاجناس [١] .

وكانت حصيلة ذلك نجاحاً هائلاً ، اذ لم يتسبب النوير بعد ذلك في احداث اي اضطراب ، فقد قبلوا الاداري البريطاني على انه زعيمهم ، وبذل الاداري جهده لتنفيذ عاداتهم بل تطبيقها هو نفسه .

اما المحاربون الشبان من ذوي الميول المعتدلة الذين كانوا متعطشين للنهب ، فقد استوعبوا في قوات البوليس القبلية بطريقة مفيدة ، وانحصر نفوذ الكجور بعد دمج « الزعيم الابيض » والمحاربين الشبان ، في الدور الديني البحت .

اما في باقي مراكز المديرية ، فقد تشكى ولس في١٩٢٨ من نقص وضعف رجال القبائل الذين يمكن ان تناط بهم السلطات . ففي قبيلة الشلك ، رغم ان سلطة « الرث » كانت قوية ، بل زادها قوة تأييد مفتش المركز لها وتأييد رجال الشرطة من القبيلة ذاتها ، الا ان الزعماء التابعين للرث كانوا غاية في الضعف [٢] .

وفي قبيلة الدينكا ، طبق الرؤساء المعينون من قبل الحكومة العرف القبلي في القضايا التي طرحت عليهم ، الا ان الرؤساء كانوا بدائيين الى حد جعلهم غير خاضعين لاي نظام معين .

---

(١) انظر «النوير» تأليف ايفانز برتشارد ـ طبعة . ١٩٤٠ .

(٢) تقرير مدير أعالي النيل للسكرتير القضائي ـ طبعة ٤ ـ ٣ ـ ١٩٢٧ .

ومال دينكا الشمال دائماً الى تقليد العرب وتبنـوا نظم الاسـلام شكلاً ولم يـأبهوا كثيـراً بالنظام القبلي وشغفوا بالتضامن . وكان اكثر رؤسائهم « غير موثوق بهم ، وغير قادرين على تنفيذ احكامهم او قراراتهم التي كانت دائماً محل طعن من الخصـوم امام مفتش المـركز » ، اذ تعين عليه مراجعة اكثر القضايا تقريباً [1] .

ولم تكن الادارة الهيكلية المنظمـة للسكان المنقسمـين لبطون وعشـائر والـذين تم اقرار السلام فيما بينهم حديثاً ، مجالاً لاتباع المؤسسات الشديدة التفصيل الخاصة بالحكم غير المباشر او تطبيق النظرية الادارية عليها ، ولذلك لم يحاول مفتشـو المراكز ولا المديرون تذكير الخرطوم بها .

ولعل تعليق احد الموظفين البريطانيين على مشروعات تطوير المحاكم الاهلية والمجالس في اعالي النيل يلقي ضوءا على ذلك : « وان عدد الموظفين الذين توافروا لادارة المديريات كان ضئيلاً الى حد كبير الى درجة ان مشروع انشاء « محاكم محلية » يعتبر ـ في نظري ـ محاولة لتغطية عدم مقدرتنا على توفير النصح والاشراف . ولكن اليس ذلك هو حال الحكم غير المباشر في اي مكان اخر ؟ » .

مديرية جبال النوبا :

لم تكن مديرية جبال النوبا التي كانت جزءاً من كردفان قبـل ١٩٢٤ ، وأضحت كذلـك بعد ١٩٢٨ ، مديرية من المديريـات الجنوبيـة ، سواء من نـاحية جغـرافية أو تـاريخية دقيقـة ، ولكنها اعتبرت كذلك نظراً لأن معظم سكانها من الوثنيين وسلالة الزنوج .

ومنذ بدء هجرات القبائل لتلك المنطقة في القرن الخامس عشر، سيطرت على السهول الواقعة بها وطردت السكان الأ صليين للنوبا إلى سفوح الجبال والتلال.

وفي العشرينيات من هذا القرن، شرع كثير من أفـراد قبائـل العرب الـرحل في زراعـة القطن والذرة في السهول بمساعدة بعض أهالي النوبا. وكان هذا التمازج بين العرب والنوبا في السهول واستعراب العمل في جبال النوبا أكبر عائق واجه سياسة تدعيم الإدارة الأهلية. فلربما كان ٢/٥ من أهالي المديرية الذين بلغ عددهم ٤٠٠،٠٠٠، من أبناء السودانيين العـرب أو النوبا المستعربين و ٣/٥ من نوبا الجبال الذين حافظوا على ثقافتهم الوثنية الأصلية.

وانقسم أولئك النوبا إلى مجموعات صغيرة، كـل مجموعـة منها تسكن إحـدى التلال،

---

(١) نفس المصدر.

وسادت بينها مائة لهجة محلية أكثرها غير مفهوم[١] .

وعلى ذلك، لم ير مدير هذه المديرية فائدة تذكر من تطبيق أحكام قانون شيوخ القبائل الرحل لعام ١٩٢٤ نظراً لأنه لم يكن هناك إلا أربع قبائل أمكن أن تخضع لذلك القانون[٢] .

وذكر في هذا الصدد بأن ليس ثمة فائدة لتطبيق قانون على اعرب الرحل وقانون آخر على السود الوثنيين أي القبائل الأخرى. ذلك أن كثيراً من الرعايا «لم يكونوا من القبائل الرحل أو السود الوثنيين بل خليطاً عجيباً من العرب والزنوج. ولم يكن من اليسير وضع خط فاصل بين أهل الفطرة من النوبا وبين السكان العرب طالما كانوا يختلطون مع النوبا المستعربين والعرب الذين خالطتهم دماء زنجية. وهذا ينطبق على أهل البدو والحضر. بل أكثر من ذلك، فإن أهل البادية لم يكونوا أهل بادية أصليين بل عناصر مهاجرة من أهل الحضر، ولذلك كان من غير الممكن التمييز بين شيوخ البدو والحضر.

وفي ١٩٢٧ استطاع نائب الحاكم العام جيلان، وهو حجة في شؤون النوبا، دراسة مشكلة السلطة القبلية، وذكر بأن «النوبا الأصليين سكان التلال بدائيون، لا يخضعون للنظام بوجه عام، وإن ملوكهم كانوا يمارسون سلطاتهم التقليدية سواء أعجب ذلك الموظفين البريطانيين، أم لا».

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فلقد فقد شيوخ ونظار العرب في السهول كثيراً من رهبتهم وسلطانهم السابق[٣] .

والعامل الثالث الذي أقلق معظم المديرين هو توافر عدد كثير من سلالات الرقيق ومن المتقاعدين من الخدمة العسكرية ومن الذين ليس لديهم أي ولاء قبلي ومن الخلاسيين المستعربين الانفراديين الذين عاشوا حول تالودي والليري. وكانوا يعتبرون أينما وجدوا كمشبوهين سياسيين إذ كان لهم اتصال وثيق بزعماء القبائل الذين كانوا يزورون المراكز الحضرية واكتسبوا التأثير عليهم بسهولة[٤] .

وفرض جيلان على كثير من الملوك والسلاطين القاطنين بالتلال التنظيمات الاتحادية المعروفة حتى يمكن أن تختص المحاكم المحلية بدائرة أكبر لدى نظر قضايا الأهالي، وذلك أملا في تطويرها فيما بعد إلى سلطات تنفيذية.

---

(١) تقرير مدير كردفان دوجلاس نيوبولد عن جبال النوبا ـ طبعة ١ ـ ١٢ ـ ١٩٣٤ .

(٢) تقرير مدير كردفان للسكرتير القضائي ـ طبعة ٦ ـ ٧ ـ ١٩٢٤ .

(٣) مذكرة خاصة من جيلان للسكرتير القضائي ـ ٨ ـ ٣ ـ ١٩٢٧ .

(٤) نفس المصدر.

مهما يكن من أمر، فلم يكن من اليسير إنشاء محاكم أهلية بالمناطق التي كثر فيها المسلمون أو بالمراكزالإدارية، مثلما لم يكن يسيراً إنشاؤها بالمناطق الجبلية، وذلك لأن المحاكم الأهلية طبقت الشريعة الإسلامية، وكان جيلان، كغيره من المديرين، يخشى أن يصبح القضاة المتعلمون حكاماً معتمدين على السلطة الدينية الزائفة غير متعاطفين مع الأهالي ولا البيروقراطية الإدارية.

ومن ثم اقترح إلغاء المحاكم الشرعية على أن تقوم المحاكم المحلية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بمساعدة أحد علمائها إلا أن الخرطوم رفضت هذه الخطة بسبب تعهدات كانت قد أعطتها لقاضي القضاة.

وكان السؤال هو: هل تحاول الإدارة بناء المديرية بقدر الإمكان باعتبارها أمة نوبية بالمعنى التقليدي أو قبول حتمية إسلام النوبا والعمل على خلق دولة عربية أفضل.

واستشعر جيلان بأن حل المشكلة على تلك الصورة ليس في مقدور البشر، ومن ثم تساءل: «هل نستطيع أن نطور نظاماً أو عدة نظم للنوبا، لكي يلائم جميع ثقافاتهم المختلفة ودرجاتهم الحضارية؟»

هل نستطيع المحافظة على كل ما هو أصيل وفاضل لدى النوبا، وذلك بجانب الحضارة العربية السائدة؟

ولتحقيق ذلك يجب علينا، علىما تميل إحدى المدارس أن نقترح بطريقة جذابة بل نصادر عن قصد الحقوق العربية المكتسبة، ليس بالنسبة للاختصاص فحسب بل حتى بالنسبة للأراضي أيضاً، أم هل إن اعترفنا بمطالب العرب يتعين علينا اتباع السياسة الانهزامية الخاصة بالمنافسة الحرة، ونقر آسفين أن المستقبل الوحيد للنوبا هو استعرابهم. ومنذ ١٩٢٧ كان الهم الشاغل لسياسة مغى، ليس بناء أمة سودانية واحدة بل جنسيات محلية مختلفة، حتى يتم عزل المجتمعات الريفية من عدوى القومية، وجعل سياسة فرق تسد هي السياسة العليا.

وفي ١٩٣٠ لم تعد الإجابة عن مشكلة النوبا محل شك أو جدل. فقد تعين على الإدارة البريطانية «أن تتخذ جميع الإجراءات الممكنة للحفاظ على الحضارة النوبية وتطويرها وأن تدعم هذا التطور إلى حد يجعل الأهالي أنفسهم أهلاً لاختيار. . . لون الثقافة التي تروق لهم»[1].

وفي المديريات الجنوبية كما في جبال النوبا استهدف الحكم المباشر، منذ ١٩٣٠، بناء نظم قبلية لمواجهة غزو الحضارة العربية والإسلامية ولمواجهة السياسة القومية أيضاً.

---

(١) مذكرة جيلان: أضواء على إدارة النوبا ـ ص٢٠.

مهما يكن من أمر، فإن الاعتبارات العملية للإدارة لربما عملت على تعديل تنفيذ ذلك الغرض السياسي.

ففي كل من منطقة تقلي ورشاد أضحت قبائل النوبا تدين بالإسلام على وجه صحيح، وفي الكدرو كانوا أقل تمسكاً إذ كانوا يرعون الخنازير ويقيمون بعض الاحتفالات القبلية البدائية.

أما بعض أفراد النوبا الذين عاذوا إلى أوطانهم بعد تركهم للجيش أو ممارسة التجارة، والذين اعتنقوا الإسلام، فقد ابتهجوا بالرجوع إلى العادات القبلية الوثنية بترحاب بجوار المحطات الحكومية.

وعلى ذلك، بدا أن معظم أهالي النوبا ظلوا وثنيين ومتمسكين بالروح القبلية، إلا أنه رغم ذلك فإن معظم زعمائهم كانوا يدينون بالإسلام، سواء كان ذلك عن عقيدة صادقة أو زائفة[1]. وبعبارة أخرى، كان الموقف جد معقد، ومختلف من مكان إلى آخر، ليس بالنسبة لدرجة الوثنية أو الثقافة الإسلامية فحسب، بل من ناحية الملوك المسلمين أو الوثنيين الحاكمين للقبائل والشيوخ العرب الذين حكموا النوبا المسلمين حكماً اسمياً.

ولعل مما جعل مشكلة تطوير نظام إداري قبلي أكثر تعقيداً، هو أن سلطات النوبا كانت سلطات ضيقة محدودة بل من الصعب تحديدها أو تعيينها.

وكان كثير ممن عينتهم الحكومة ملوكاً لم ينحدروا من سلالة الملوك أو الرؤساء، ومن ثم أطلق عليهم الأهالي هناك «كلاب الحكومة». وأصر جيلان على السعي بقدر الجهد والإمكان للعثور على الرؤساء التقليديين لتعيينهم في وظائف الملوك.

وحاول الملوك دائماً تملق مفتشي المركز، لينقلبوا طغاة صغاراً، ، بيد أن جيلان قرر فرض الرقابة عليهم بربطهم مع مجلس الكبار.

ولم يكن لبعض قبائل النوبا ملوك أو سلاطين، إذ كان يكفي للقيام بأدوارهم، الكجور أو السامر، كما كان الملك هو الكجور نفسه عند بعض القبائل.

وشرع جيلان لدى توحيد مئات المجموعات القبلية الصغيرة في اتحادات منظمة تحت قيادة الملوك والسلاطين التقليديين في خلق قومية نوبية محلية تفقد تبعيتها الذليلة لنفوذ العرب الذي ساد خلال القرون الطويلة من العبودية، على أن يكون لمثل تلك الأمة النوبية عزتها وكرامتها وأن تصبح حليفة لبريطانيا.

---

(١) مذكرة جيلان: أضواء على إدارة النوبا ـ ص ١٠.

بيد أن خلق قومية نوبية كان أكثر صعوبة بين النوبا الذين عاشوا تحت تسلط العرب. ومن ثم دأب جيلان مدفوعاً باعتبارات عملية على إثارة مفتشي المراكز المتحمسين للديانة المسيحية أو الوصاية الإدارية على المستعمرات، على محاربة السيطرة العربية والإسلامية، قاصداً أن يتم ذلك تدريجياً تفادياً لخدش مشاعر وأحاسيس السودانيين المسلمين.

بل أكثر من ذلك، فقد حذر جيلان من أنه لن تتطور روح الكرامة والوعي الوطني لدى النوبيين على مر الزمن، إذا تم فصل المجموعات النوبية الصغيرة من نظار العرب، لكي يقعوا تحت الإدارة المباشرة لمفتش المركز البريطاني وذلك لأنهم أمة أصغر من أن تدير شؤونها المحلية[1].

وعلى ذلك، أمر جيلان مفتشي المراكز، بالإقرار لسلطة نظار العرب على المجموعات النوبية، إلا إن شكلت بعض المجموعات، اتحاداً فيما بينها أو في حالة رغبتها في الانفصال عن دائرة الناظر للانضمام إلى اتحاد نوبي آخر. فمثلاً انتقد جيلان أية محاولة «لتحرر» النوبا من سلطة الناظر بدار حمر باعتبار أن ذلك مجرد عاطفة وتفكير نوبي جانح.

وعلى هذا، ففي قبيلة المسيرية حيث كان للناظر سلطة على أربع مجموعات نوبية، فقد سمح جيلان لملوك النوبا تولي اختصاص النظر في القضايا ولكنه جعلهم مسؤولين في مواجهة الناظر أكثر من مسؤوليتهم في مواجهة مفتش المركز.

وبالنسبة لجيلان، كان الحكم غير المباشر بواسطة العرب أفضل من الحكم المباشر عن طريق مفتش المركز.

وعلى هذا، ففي منطقة أخرى عندما يكون الناظر حاكماً على مجموعة كبيرة من قبائل النوبا التي تتحد في إدارة واحدة عملاً، فقد نصح جيلان مفتش المركز استغلال التحرر من سلطة العرب كطعم لإغراء ملوك النوبا بالاتحاد[2].

وكان جيلان من بين المديرين العنيدين النفعيين (البرجماتيين)، منفرداً في نظرته لبناء عجلة الإدارة الأهلية على أسس سياسية مدروسة ومنظمة تكمل على مر الزمن.

وكان أكثر المديرين اقتراباً لترجمة نظرية مغى السياسية من ناحية عملية بالنسبة للإدارة

---

(١) مذكرة جيلان: أضواء على إدارة النوبا ـ ص ٢٠ و٢١.
(٢) مذكرة جيلان: أضواء على إدارة النوبا ـ ص ٢٥.

الأهلية، ومس حظي بالترقية عن جدارة إذ أصبح مديراً لكردفان ومديرية النوبا أيضاً وذلك في عام ١٩٢٨، بل ذهب جيلان إلى أكثر من ذلك في سبيل خلق أمة نوبية لكي تقف جنباً إلى جنب في مواجهة الإسلام والاستعراب.

فقد اعتبر العرب السودانيين بتالودي، المنحدرين من أصل نوبي لكنهم يتكلمون العربية وعاشوا بالمراكز، ونقلوا الميل نحو التخلص من أسار القبلية في المناطق الريفية كهجين خطر.

ولما انحدرت أعداد متكاثرة من الجبال والتلال للعمل بالمدن أو الزراعة في السهول، فقد اضطرد عددهم باستمرار. بيد أنه لم يكن من الممكن طرد السودانيين العرب من تالودي، كما لم يكن من الممكن أن يظل أهالي النوبا بالتلال أبد الدهر.

ولذلك قرر جيلان بأن يوقف النمو الحضري في المركز الرئيسي في كادوقلي.

وفي هذا كتب يقول:

(السياسة... هي استبعاد كل الأفكار الخاصة بانتشار المدن بين أهالي النوبا... والخطة هي إنشاء قرية على الطراز النوبي أو سلسلة من القرى على مسافة معقولة من إحدى المدن، حيث يسكن النوبا، سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، وفقاً لظروفهم القبلية) [١].

وعلى ذلك كانت السياسة الواجبة الاتباع هي تشييد القرى وليس إنشاء المدن[٢].

وكان التعليم من الوسائل الأخرى التي لجأ إليها جيلان في خلق قومية نوبية. ولما شرع النوبيون في إرسال أطفالهم للخلاوي، قرر جيلان بأن تقتصر الخلاوي على تعليم غير النوبيين، وأنه يجب على الإرساليات التبشيرية بمساعدة الحكومة تعليم أبناء النوبا[٣].

وفي جبال النوبا، شرع جيلان في رسم سياسة شاملة متكاملة لكي يصبح للإدارة الأهلية فيها دور خاص. وقد أنكر الاتهام الذي وجه إليه بأنه عدو للعرب. وكان جيلان براجماتياً (نفعياً) إلى الحد الذي جعله لا يقف ضد انتشار نفوذ العرب حيث كان من المستحيل عليه وقف ذلك النفوذ، إلا أنه بالرغم من ذلك، كان كغيره من المفتشين البريطانيين، متعاطفاً مع الفقراء من السكان ومع الثقافة المحلية، وقد عزم على رفع مستوى النوبا حتى تكون ثقافتهم مساوية للثقافة العربية. وهكذا كان حال الموظف البريطاني منحازاً إلى سكان الملايو ضد الصينيين وإلى سكان جزر فيجي ضد الهنود.

---

(١) مذكرة جيلان: أضواء على إدارة النوبا ـ ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وباتباع جميع تلك الوسائل والطرق، كان جيلان يأمل في خلق قومية نوبية مساوية للعرب تقوم باداء دور معين في حل مشكلة السودان العنصرية المعقدة.

وبالنظر إلى الماضي، نجد أن الإدارة الحالية في السودان المواجهة بمشكلة خلق دولة موحدة، قد تأسى لأن جيلان ومغى كرسا الفكر والجهد لتوريثها مشكلة قبلية معقدة في المديريات الجنوبية، بدلاً من العمل على تشجيع الروابط الوحدوية المتمثلة في العروبة والإسلام والكفيلة بربط المديريات الجنوبية بعضها ببعض، من ناحية، وربطها مع المديريات الشمالية، من ناحية أخرى.

الفصل الثاني

تعتبر السياسة المعلنة رسمياً بالجنوب في يناير ١٩٣٠ تطبيقاً لآراء مغى في وجوب بناء قلاع أهلية محصنة على الحدود.

وكان أول من دعا لتطبيق تلك السياسة هو ستجاند وطبقت باضطراب منذ ١٩٢٠. وكان الغرض منها إبعاد المآمير المصريين من السودان، والحد من انتشار نفوذ الإسلام بالجنوب.

ففي منشور دوري بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٠، ذكر السكرتير الإداري للمديرين بأن الحاكم العام «يوجه بأن تكون السمات الرئيسية للسياسة المتبعة من جانب الحكومة لإدارة المديريات الجنوبية بسيطة شكلاً».

وقد وزع مذكرة على جميع مفتشي المراكز وأوصى بدراستها، وجاء بها: «إن سياسة الحكومة بالمديريات الجنوبية هي العمل على قيام وحدات عنصرية قائمة بذاتها أو وحدات قبلية ذات بناء ونظام يقوم إلى حد ما وفقاً لمقتضيات العدالة، وإن الحكومة الصالحة هي التي تشجع الأعراف والعادات والمعتقدات القبلية».

وكانت المعايير المطلوبة لتنفيذ ذلك، هي إنشاء هيئة من العاملين الذين يتكلمون بغير اللغة العربية ـ سواء من الإداريين أو الكتبة أو الفنيين ـ والحد من هجرة تجار الشمال، والعمل على أن يعود الموظفون القبائل، واستخدام اللغة الانجليزية لدى استحالة التخاطب باللهجة المحلية.

وكان الغرض الوحيد الدافع لهم هو إقصاء النفوذ العربي.

ولما كانت اللغة العربية هي العامل الوحيد الذي كان يمكن أن يساعد في توحيد تلك القبائل الجنوبية، فقد رؤي أن تحل الانجليزية محل العربية، وأن يحل الموظفون من أبناء

الجنوب محل الموظفين الشماليين، وأن تكون اللغة الرسمية بدواوين الحكومة اللغة الانجليزية بدلاً عن العربية. وقصد أن تقوم المدارس الوسطى الأربع بكل من منجلا وبحر الغزال بتخريج موظفين وفنيين من أبناء الجنوب. ووضعت قيود شديدة لمنع الهجرة من الشمال إلى الجنوب تنفيذاً لقانون المناطق المغلقة الصادر في ١٩٢٢.

واستطردت المذكرة تقول: « وهدف الحكومة تشجيع التجار اليونانيين والسوريين ـ بقدر الإمكان ـ وليس الجلابة»، إذ يجب ألا يسمح إلا بدخول أفضل الأشخاص من أبناء الشمال الذين ليس لهم إلا مصالح تجارية بالجنوب والذين سلكوا سلوكاً حسناً. ذلك أن قصر عمل الجلابة على المدن والقرى والطرق المعروفة ضروري»[١].

وفضلاً عن تشجيع الموظفين البريطانيين على الإلمام بثقافة القبائل التي حكموها، فقد ألقى على عاتقهم العمل على أن تكون اللهجات القبلية وسيلة يمكن أن يتعلم بها الإنجيل ويبشر بآياته. ووقع اختيار مؤتمر الرجاف الذي انعقد في ١٩٢٨ وحضره ممثلون عن حكومات السودان ويوغندا والكونغو والإرساليات التبشيرية من الأقطار الثلاثة على بعض اللغات القبلية الرئيسية لتطويرها كوسيلة من وسائل التربية والتعليم[٢]. وحلت المصطلحات الانجليزية محل العربية في محيط الأوامر العسكرية بقوة دفاع السودان. وورد بالمذكرة أيضاً: «أنه يجب أن يبذل كل جهد لكي تصبح الانجليزية وسيلة التخاطب بين الرجال أنفسهم، على أن يستبعد النطق بالعربية تماماً». وأوصت المذكرة بفتح فصول لتعلم الانجليزية لذلك الغرض.

وكان على الإرساليات التبشيرية القيام بإعداد وتدريب المعلمين.

وطلب من الموظفين البريطانيين عدم استخدام الكلمات والجمل العربية أثناء المحادثات، واللجوء إلى الاستعانة بمترجم ذلك «أن استخدام مترجم أفضل من استخدام اللغة العربية»، وذلك إلى أن يتمكن المفتش من التعبير بطلاقة باللهجة المحلية.

واستطردت المذكرة تقول «وإن محاربة استخدام اللغة العربية مسألة ضرورية لتنفيذ أغراض الخطة العامة، لأن العربية سيقل استخدامها تدريجياً، لأنها ليست لغة المحكومين أو الحاكمين»[٣]. وصدرت تعليمات من الخرطوم للمديرين بالمديريات الجنوبية في مارس ١٩٣٠ بالامتناع عن الإشارة مباشرة إلى تلك «السياسة». والإشارة إليها بوجه عام في غموض تحت

---

(١) مذكرة السكرتير الإداري لكل من مديري بحر الغزال ومنجلا وأعالي النيل ـ ٢٥ ـ ١ ـ ١٩٣٠ ـ دار الوثائق المركزية ـ سري جداً ـ سياسة الجنوب ـ القسم ٢.

(٢) المصدر السابق ـ القسم ج.

(٣) المصدر نفسه ـ القسم د.

ستار الاستعراب والعرف العربي. . . الخ للإيحاء بأن الغرض كان إدارياً.

وكانت السياسة في الواقع «موجهة لتنفيذ أغراض سياسية[1]. . . وخاضعة لمعيار سياسي». وتطبيقاً لتلك السياسة طلب مدير بحر الغزال من مفتشي المراكز بأنه «يجب منع استخدام الكلمات العربية مثل الشيخ، السلطان. . . الخ، واستخدام ما يقابلها باللهجات المحلية، كما يجب استخدام الكلمات المحلية أيضاً بقدر الإمكان بالنسبة للبوليس نواب الرؤساء والكتبة، وإذا تعذر ذلك، فقد وجب استخدام المصطلحات الانجليزية وليس العربية، كما يجب عدم تشجيع الرؤساء والأهالي لإطلاق الأسماء العربية على أنفسهم أو أولادهم»[2].

وحدث تقدم ملحوظ بالنسبة لتدريس الانجليزية وإصدار ونشر كتب لتعليم الانجليزية وقواعدها. ففي واو كان هناك ١٤ فصلاً لتدريس الانجليزية في يونيو وقد خصصت القوات الاستوائية من ضباط الصف والمحرضين وضباط صف البوليس والجنود ومراسلات المكاتب والسائقين والكناسين والخدم.

وطلب من المفتشين بأن يطالبوا التجار بمديرية بحر الغزال بأن «لا يستخدموا العربية عند التعامل مع العملاء، وألا يتحدثوا إلا باللغة الانجليزية أو اللهجة المحلية».

وأخطر جميع التجار بأنه يتوقع منهم المبادرة بتعلم الانجليزية، بل أن على وكلاء الفروع التجارية محاولة ذلك رغم استطاعتهم التحدث باللغة المحلية[3]. ومنع أحد المفتشين بمديرية بحر الغزال التجار من بيع الملابس ذات الطابع الشمالي، كما حرم على الرؤساء شراءها، لكي يتسنى لهم السير عراة وفق العرف الطبيعي[4].

ولما كانت الملابس العربية تباع وترتدى هناك، فقد أمر بأنه «يجب أن تكون القمصان قصيرة، على أن تكون ذات ياقة وفتحة أمامية على الطريقة الأوروبية، وليست ذات عنق مستدير كقمصان البقارة من أهالي دارفور، كما يجب عدم بيع الطواقي التي تلف عليها العمائم، وعدم صنع الملابس العربية من تاريخ هذا الإخطار».

---

(١) مذكرة السكرتير الإداري لكل من مديري منجلا وبحر الغزال وأعالي النيل ـ ٢٢ ـ ٣ ـ ١٩٣٠ ـ دار الوثائق المركزية ـ سري جداً.

(٢) مذكرة مدير بحر الغزال لكل من مفتشي المراكز بالمديرية ـ ١٩ ـ ٣ ـ ١٩٣٠.

(٣) مذكرة لمفتشي بحر الغزال ـ ٢٠ ـ ١ ـ ١٩٣٢.

(٤) خطاب مفتش غرب بحر الغزال لعمانوئيل لوغوتريس وكيل بوبوتسيدس ووكيل شيخ أمين الطيب في راجا ٢١ ـ ٦ ـ ١٩٣٢.

وعقب مفتش المركز اللاحق على ذلك الأمر: «إنني لا أظن أنه لو أطيع هذا. . . فإن ياقة البولو هي مفتاح السياسة الجنوبية».

واقترحت وسائل أكثر فعالية في مؤتمر التعليم بالرجاف إذ تقرر «أن أفضل الطرق ـ لمنافسة تجار الشمال ـ هو تشجيع التجار الأوروبيين المعروفين ـ مثل اليونانيين ـ لاستخدام بعض التجار المحليين وكلاء لهم بالعمولة في المناطق النائية». بيد أن التجار لم يتعاونوا في ذلك الأمر. ولم يكتب لتلك المحاولة النجاح رغم المساعدات التي قدمها المفتشون وذلك لقلة رؤوس الأموال لدى أبناء الجنوب. ولكي يخلق مدير بحر الغزال حاجزاً صناعياً بين تجار الشمال النازحين لمديريته من دارفور طرد ٥٠٠ نسمة من أبناء غرب أفريقيا المسلمين من مركز كفياكنجي الذي قفل مقر رئاسته وترك لكي يتهدم، لكي يكون أرضاً محايدة: ما بين دارفور وبحر الغزال، لا يسمح لأحد بعبورها.

وقد حدد خط عرض ٤٥´٨° لكي يكون الحد الشمالي للسياسة الجنوبية. وأجبرت رئاسة مركز راجا والإرسالية الكاثوليكية على الانتقال غرباً، وذلك «لأن هناك جامعاً براجا وإني أرغب في أن أراه مهجوراً، كما لو حولت راجا من مكانها». وقد أجري تطهير في صفوف بوليس المركز الغربي إذ ظهر «كل المسلمين المتدينين لأنهم في مراكزهم الحالية سوف يكونون قدوة لكل رجال البوليس الجدد».

وشرح مدير بحر الغزال الصعوبة التي اعترضته لإعطاء كل تاجر شمالي إنذاراً لمدة خمس سنوات مثلاً لمغادرة الجنوب، إذ رأى أن ذلك لن يكون حلاً سلمياً عادلاً. وذلك «لأن معظم التجارة بالمديرية في أيدي الشماليين، وإن أبعدوا دفعة واحدة، فلن يوجد تجار جنوبيون يمكن أن يحلوا محلهم. وإن بعض تجار الشمال أثرياء، وقد عاشوا السنين الطوال بالمديرية»(١).

مهما يكن من أمر، فقد اقترح إبعاد الشماليين الأصليين الذين يتكلمون اللغة العربية بواو وصغار التجار الشماليين والفلاتة، كما اقترح نقل المدرسة الوسطى الحكومية والمدرسة الإرسالية من واو حماية للجنوبيين من نفوذ العرب، واستبدال لهجة محلية باللغة العربية في مدرسة الإرسالية، وتشجيع استعمال اللغة الانجليزية بين الطلاب.

ورغم اتخاذ جميع تلك الإجراءات، فقد اعتبر المدير أن الموقف بالنسبة لانتشار النفوذ الشمالي كان منذراً بالخطر(٢).

---

(١) مذكرة مدير بحر الغزال ٢٢ ـ ٣ ـ ١٩٣٠.
(٢) المصدر نفسه.

وفضلاً عن ذلك، فقد رؤي اتباع إجراءات أخطر من ذلك من جانب كل من مديري دارفور وكردفان اللذين حظرا على أفراد القبائل العربية دخول مديرية كردفان، وإلا كان جزاء من ارتكب إخلالاً بذلك القبض عليه والإبعاد لجوباً.

وأجريت بعض التعديلات بالنسبة لحقوق المرعى، لحرمان النيليين والعرب من التلاحم والاتصال بالأهالي. وتقرر أيضاً ألا ترسل الحكومة المركزية للمديريات الجنوبية موظفاً من أبناء الشمال إلا إن كان غير مسلم.

وتقرر أن يتم تدريب أفراد قوات البوليس بالجنوب وإبعاد الضباط الشماليين من وحدات الجيش بالاستوائية، على أن يكون جميع الضباط من البريطانيين. واتخذت إجراءات مماثلة لفصل الجنوب عن الشمال في مديريتي أعالي النيل ومنجلا. ولقد تراخى دمج الشمال مع الجنوب عشرات السنين دون أن يحصل الجنوب على شخصية بناءة أو ذاتية خاصة، كما لم يحدث به تطور تعليمي أو اقتصادي أو اجتماعي.

تُرى هل آراء البارونات الكبار للمستنقعات جعل مديريات الجنوب «حديقة للحيوانات الإنسانية»، للانتفاع بها لأنفسهم وأحفادهم من بعدهم؟! ولعل مما لا ريب فيه أن مغى جعل الجنوب قلعة حصينة للقبلية للبريطانيين في مواجهة الحركة الوطنية عند الضرورة.

ولكن لعل مما يذكر بالحمد أن بعض البريطانيين كان أول من لفت الانتباه للحماقات التي انطوت عليها السياسة المتبعة بالجنوب. ففي ١٩٣٢ كتب مفتش مركز غرب بحر الغزال يقول: :رغم أن السياسة لا تزال سرية، وأن الخرطوم خائفة من أن يدمغ الرأي العام بالشمال تلك السياسة بأنها شائنة، إذا كشفت له الحقائق عن أعمال الإرساليات التبشيرية وغيرها من تصرفات الحكومة»، بيد أن الواقع أن تلك السياسة لم تعد سراً، إذ كان المثقفون بام درمان على علم بجميع الوقائع التي اتخذت للقضاء على انتشار النفوذ الإسلامي والعربي و «أن الأشخاص الذين لم يكونوا على علم بذلك إطلاقاً هم الموظفون البريطانيون بالشمال»[1]. وكتب ذلك المفتش لخلفه يقول: «إن ما تعنيه السياسة بالجنوب هو محاولة جعل أولئك الناس على خلاف عرب البقارة أو رجال الدين المسلمين المشهورين، بقدر الإمكان»... وإن ذلك مستحق عناء المحاولة لأن «ميولهم منجذبة ـ إلى حد ما ـ إلى الميول الانجليزية أكثر من ميلها إلى العربية»، ولكن دار بذهنه الشك إن كانت عقيدة الروم الكاثوليك «التي غرس معظمها الفلاحون الإيطاليون هي البديل الأفضل».

واستطرد شارحاً: «من وجهة النظر السياسية الواجبة الاتباع بالجنوب...» إن الإدارة

(١) مذكرة مفتش غرب بحر الغزال ـ ١٣ ـ ١١ ـ ١٩٣٢.

أو سوء الإدارة التي طبقت بالجنوب منذ الفتح حتى ١٩٣٠ لم تكن مفيدة أو مجدية.

وكانت السياسة القديمة تميل إلى تشجيع التعريب وانتشار الإسلام، وكان من نتيجة ذلك القضاء على أي شعور بالوحدة القبلية. أما الغرض من السياسة الجديدة فعلى العكس من ذلك الميل. وكان من بين ما ذكره المفتش أيضاً:

«وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لا يجوز للمرأة في الجنوب الزواج من رجل شمالي، وأنه في الحالات النادرة التي رغب فيها رجل أجنبي الزواج من إحدى الجنوبيات، فقد كان يجب عليه الحصول على أذن مفتش المركز، والالتزام بأن يكون الأولاد تابعين للأم.

اعمل على تأييد الإرساليات - كيفما كان ذلك شاقاً أو عسيراً - إذ يجب جبرها على التعامل مع الحكومة ومن ثمة التعامل مع السلطات الأهلية والمحلية. واعمل على وقف اتباع العرف العربي وحظر استخدام الأسماء العربية[1]، لا بل إنني لم أسمح حتى باستخدام الأسماء المسيحية.

ولعل الشخص الوحيد الذي حاول تنفيذ سياسة الجنوب هو كارول، ولكنه لم يكافأ على جهوده.

وهذا التقليد لتنفيذ سياسة الجنوب الجديدة على هدى الواجب، من ناحية، والسخرية الظاهرة منها، من ناحية أخرى، قد جرى عليه العمل بمنطقة الغرب ردحاً طويلاً من الزمن. وذكر مفتش المركز بعد عدة أشهر من اتباع السياسة الجديدة للمدير قائلاً: «لقد كتبت مرة بأن انتشار النفوذ العربي يلحق الضرر بطريقة خفية ذات أثر كعوامل التعرية بالنسبة للأرض. وإن أهالي الغرب ما زالوا من الشماليين إن تركوا وشأنهم. وأنك تعلم تماماً مقدار الزمن الطويل والجهد والمال والصبر الذي بذل لإقناع أولئك لهجر الأسماء العربية وعدم ارتداء الملابس التي ترتدى بالشمال، وعدم اتباع التقاليد الإسلامية. إن الصراع شاق وطويل وليس من اليسير رؤ ية مداه أو منتهاه. ولا يمكن تحقيق النجاح إلا باتخاذ إجراءات فعالة لتغيير الاقتصاد والثقافة تغييراً جذرياً»[2].

وكانت تلك عبارات حكيمة سليمة «حيث دأب المفتشون خلال أعوام طويلة، على إحراق الملابس العربية والعمل على مضاعفة جهودهم بحث الناس على الجهل باللغة العربية وعدم تعلمها واستخدام أسماء يتعذر النطق بها».

---

(١) مذكرات مفتش مركز غرب بحر الغزال - ٢١ - ١٢ - ١٩٣٣.

(٢) مذكرة مفتش مركز غرب بحر الغزال لمدير بحر الغزال ٣ - ٤ - ١٩٣٤.

ورأى جيلان بأنه على الرغم من أن السياسة الجديدة بالجنوب قصد منها تمهيد الخلفية لتشييد الوحدات القبلية على أساس من الثقافة النظرية بالقضاء على النفوذ العربي والإسلامي، إلا أن حصادها كان اضعاف الوجدان القبلي. ذلك لأن الإرساليات التبشيرية وجهت النقد لكثير من الأعراف بالجنوب بل قللت من نفوذ السلطات القبلية إلى حد ما.

بل أكثر من ذلك، فقد أضحى من المستحيل خلق وحدات كبيرة من الإدارات المحلية، التي كان يمكن أن تنشأ بمقتضى الروابط المتداخلة المتشابكة، مثل الإسلام واللغة العربية والتبادل التجاري بين الشمال والجنوب، وذلك نتيجة للانقسامات القبلية التقليدية التي شجع على استمرارها السياسة البريطانية. فمثلاً، كان سكان مركز غرب بحر الغزال ما بين ٦٠،٠٠٠ - ٨٠،٠٠٠ نسمة، وعدد القبائل ١٤ قبيلة تتحدث أربع عشرة لغة. وكان يستحيل تأسيس محكمة محلية للفصل في القضايا بين أفراد القبائل المختلفة، لأن اللغة العربية كانت هي اللغة الدارجة في حين أن السياسة الجديدة بالجنوب قد حظرت استخدامها.

ولكن رغم قصور تلك السياسة، لم يكن من اليسير ترك تلك السياسة. فقد سبق لمكتب الأجانب أن ذكر بأن «انجلترا كقطر مسيحي لا يمكن لها المساهمة في سياسة تعضد اعتناق الإسلام بين أقوام من الوثنيين يبلغ عددهم ثلاثة ملايين، وليس لديهم روابط جنسية أو أواصر قربى مع العرب المسلمين. . .»

وكاد أن يصل عدد التجار الشماليين بالجنوب إلى نصف ما كانوا عليه من قبل، وذلك في الفترة ما بين ١٩٢٧ - ١٩٣٨ [١] في حين أن المساعدات المالية لمدارس الإرساليات التبشيرية قد تضاعفت إلى ثلاث مرات في تلك الفترة[٢].

بيد أن الضائقة المالية في البلاد والأزمة الاقتصادية العالمية خلال ١٩٣٠ حالت دون تطوير البريطانيين لاقتصاد الجنوب.

وفضلاً عن ذلك، فإن سياسة تفويض التعليم للإرساليات قد عجزت عن تخريج

---

(١) يوضح الجدول التالي عدد التجار الشماليين فيما بين ١٩٢٧ - ١٩٣٨:

١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨
٧٩٥	٦٣٢	٤٦٦	٤٣٥	٤١١	٤١٦

(٢) يوضح الجدول التالي المبالغ المدفوعة نقداً بالجنيهات المصرية كإعانات للمدارس التبشيرية في تلك الفترة:

١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨
٣٨٠٠	٧٩٢٥	٧٨٠٥	٩٠٨٥	١٠٠٣٥	٩٢٥٥

جنوبيين مؤهلين أكفاء لملء الوظائف الإدارية والتنفيذية إذ لم تنجح إلا في تحقيق الانفصام بين الشمال والجنوب.

بل أكثر من ذلك، عجزت عن تخريج جيل من المثقفين الجنوبيين يؤمنون بعقيدة أسمى من القبلية.

وذلك لأنها نجحت في جعلهم معادين للإسلام ولأبناء الشمال دون جعلهم جنوبيين بالمعنى الوطني السليم.

يخلص مما تقدم كله، أن السياسة التي اتبعت بالجنوب حتى نهاية ١٩٣٤، كانت على حد تعبير مدير الاستوائية، قد جعلت التلاحم السياسي مع الشمال غير متوقع من وجهة نظر الجنوبيين.

الحكم غير المباشر وجمود الحركة الوطنية
١٩٣٠ - ١٩٣٣

في أواخر عام ١٩٣٠، اجتمع مغى بموظفيه ومديريه للتحقق من تقدم الحكم غير المباشر ومناقشة وضع تشريعات جديدة بشأنه. وفي الفترة ما بين ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠ منح شيوخ القبائل سلطات قضـائية أوسع فأوسع.

والسؤال الذي ظل يتردد هو: هل يمكن الاستمرار على ذلك، وهل يمكن أن تمتد تلك السلطات إلى ما بلغته السلطات الإدارية من قوة واتساع. ؟

وكانت إجابات المديرين مخيبة ـ دون شك ـ لآمال مغى، إذ مـالـوا إلى الحد من سلطات الشيوخ. واعترف ماكمايكل الذي كـان حتى ذلك الـوقت في وظيفة السكـرتير الإداري بـأن «الشيوخ في الوقت الراهن لا زالوا يتصرفون تصرفاً حميداً، كما أنهم متعاونون مع الحكومة. . . ومقدرون لصنيعها»[١]. وأن ثمة خطراً، على أي حال، من أن يقوموا بعد فترة وجيزة بادعاء أن السلطات التي منحت لهم تفضلاً، إنما هي حقوق لهم فعلاً، بل لربما أضحوا أقل اعترافاً بالجميل على مر الزمن، وذلك لأنهم «قد لا يجهدون أنفسهم تماماً مثلما يفعلون الآن. . . ومن ثم يتسرب الانحراف إلى تصرفاتهم وتقع الكارثة»[٢].

وقد توقع أنه خلال عامين أو ثلاثة لربما «ينحدر مـدى التقدم انحـداراً كبيراً إلى أدنى، ورغم أن من الجائز أن يتجدد سير التقدم إلى الأمام مرة أخرى، إلا أنه يصل إلى الرقي الذي بلغه أولاً».

وقد أيد معظم المديرين تلك النظرة الحذرة، مؤكدين الخطر من وضع سلطات أكثر في أيدي السلطات القبلية، وأكبر مما يمكن أن تقوم به أو تتحمله، رافضين تأييد أي اقتراح هادف

(١) وقائع اجتماع مديري المديريات الشمالية بالسكرتـير الإداري خلال ٢ ـ ٥ ديسمبـر ١٩٣٠ ـ دار الوثـائق المركزية.

(٢) المصدر نفسه.

لمنح سلطات أكثر وأوسع، ورأوا أن أفضل سبيل لذلك، هو استخدام الخطوات التجريبية «ذلك لأنه على الحكومة أن تسير كما يسير الجندي في الطابور متحسساً الأرض التي أمامه في كل خطوة»[1].

ولم تمنح غير ثلاث إدارات أهلية الاستقلال والرقابة على الميزانية المحلية، اثنتان منهما في دارفور والثالثة بمديرية النيل الأبيض. بيد أنه قبل إمكانية تفويض سلطات تنفيذية لمثل تلك السلطات الأهلية، كان الأمر يتطلب توفر مزيد من الإداريين السياسيين، لكي يكون التوجيه والرقابة فعالاً ومناسباً[2].

وفي خلال الفترة التي ران فيها الهدوء وبعد تطورات ١٩٢٤ خمد الحماس الذي كان دافعاً لمغى للإسراع في تنفيذ سياسته.

ولما استشعر البريطانيون صلابة مركزهم واستتباب الأمن في ربوع البلاد، عادوا من جديد للانشغال بالمسائل الإدارية بالحذر المعهود فيهم والاهتمام بالشؤون التفصيلية، ومن ثم صدر قانون محاكم الرؤساء في عام ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية في عام ١٩٣٢[3].

وكان من جراء توسيع السلطات القضائية للرؤساء والشيوخ بالمناطق الريفية، أن انفتح الباب على مصراعيه لمزيد من الاتهام للحكومة بأنها سمحت للشيوخ الجهلاء بالفصل في القضايا الشرعية، وعمقت الخلافات بين القاضي الذي تخرج من الكلية وعمل بالمحاكم الشرعية بالمدن وبين السلطات القبلية.

ولذلك تم الاتفاق على أنه يجب أن يجلس أحد القضاة بالمعاش، بالمحاكم الأهلية، كعالم يُستأنس برأيه لدى الفصل في القضايا الشرعية، وأن يقتصر عدد الخريجين من قسم القضاء الشرعي بكلية غردون على الحد الأدنى[4].

وظل مكتب المخابرات منذ ١٩٢٧ رقيباً على تحركات المثقفين وأعمال الزعماء الدينيين في مواجهة محاولات الانجليز لكي تكون كفة السلطات القبلية موازية لأولئك المثقفين والزعماء.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لا يزال العمل بالقانونين المذكورين ساري المفعول. وأنشئت بمقتضى قانون محاكم الرؤساء، ثلاثة أنواع من المحاكم، كما أنشئت خمسة أنواع من المحاكم بمقتضى قانون المحاكم الأهلية. وألغيت جميع القوانين الأخرى المتصلة بتنظيم القضاء الأهلي. ويجوز لمحكمة الرؤساء أو المحكمة الأهلية توقيع عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز عن ست سنوات والغرامة في حدود مئة جنيه.

(٤) وقائع اجتماع مديري المديريات الشمالية بالسكرتير الإداري خلال ٢ ـ ٥ ديسمبر ١٩٣٠.

ولذلك انصرف الخريجون في العاصمة المثلثة إلى الانكباب على قراءة الأدب العربي عامة، ورواية الشعر بصفة خاصة، والسياسة الداخلية للجان نواديهم والمناقشة بين الأعضاء والتنافس بين الزعماء والتعصب للقادة.

وفي مارس ١٩٢٨، فُصل أحد طلاب قسم الشريعة بكلية غردون، لنشره قصيدة ثورية في إحدى الجرائد المصرية[١].

ووزعت بعض المنشورات في سوق طوكر انطوت على اتهام للأعيان بأنهم دمى في أيدي الانجليز مما «يدل على ضعف عقولكم... وإنكم تظنون بأن الحكومة صالحة. إنهم يشيدون جامعاً فتعتقدون بأنهم يعملون لصالحكم... وإن أذكاكم سيعمل خادماً لدى الانجليز... أما الباقون فإنهم سيرعون الأغنام في التلال»[٢].

هذه عينة لما كان ينشر. ويمكن أن يقال بوجه عام، أن المتعلمين والعلماء عبّروا قلبياً عن عدم موافقتهم للحكم غير المباشر ولكن دون جدوى.

وفي ١٩٢٨ ذكر مكتب المخابرات أن الخريجين ورجال الدين الشيوخ بام درمان «قد اتحدوا في محاولتهم للتشكيك فيه»، بل صُوِّر على أنه تغليب لحكم الجهلاء وغير المتحضرين على المتعلمين[٣]. وعارضت جريدة الحضارة المملوكة للزعماء الدينيين الثلاثة، فكرة إعطاء سلطات قضائية رسمية لشيوخ غير متعلمين[٤].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ذهبت الحضارةُ إلى معارضة مطالب مصر بالسودان، متمسكة بشعار «السودان للسودانيين»[٥].

ولربما انطوى الخريجون على جرح عميق من جراء تقييد البريطانيين لفرص التعليم العالي، ولم يذهب إلى مصر إلا قلة ضئيلة للحصول على ما تعذر عليهم نيله في بلادهم[٦]

وفي ١٩٢٨ ورد بأحد التقارير «يسود أوساط الخريجين الرأي بمعارضة الحكومة للتعليم العالي. ورغم أن المعتدلين من الوطنيين قدروا أهمية إنشاء مدرسة كتشنر الطبية، والتعليم

---

(١) علي الكباشي وهو بديري من أبي زيد ـ كردفان ـ تقرير مكتب المخابرات ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٢٨.
(٢) التقرير السري لمكتب المخابرات ٥ ـ ٢ ـ ١٩٢٧.
(٣) التقرير السري لمكتب المخابرات ـ ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٢٨.
(٤) الحضارة ـ ٢٩ ـ ٣ ـ ١٩٢٨.
(٥) سلسلة مقالات الشيخ سيد أحمد عثمان القاضي محرر الحضارة المنشورة فيما بين فبراير إلى مايو ١٩٣٠.
(٦) تقرير المخابرات ـ ١ ـ ١٠ ـ ١٩٢٨.

الإرسالي التبشيري، إلا أنهم رأوا بأن خطى التعليم قد سارت وئيدة، كما ادعى البعض بأن الحكومة معادية للتعليم الجامعي دون جدال[1].

ولعل مما أثار مشاعر الخريجين أيضاً اهتمام الحكومة البالغ بالتعليم الفني والصناعي.

وفي ١٩٢٧ اضرب ٩٠ ناظراً من نظار المدارس الأولية خلال تلقيهم دراسات في التدريب العملي بام درمان، بسبب تضمين البرامج، التدريب على صناعة البناء باللبن والنجارة باعتبارهما أعمالاً مجانية لكبرياء وكرامة علماء في الدين.

واستغل بعض المثقفين ذلك الإضراب لإثارة الرأي العام ضد سياسة التعليم[2]. وتركت تلك الحوادث الصغيرة السلطات البريطانية راضية عن نفسها مطمئنة هادئة.

ومنذ ١٩٢٤، ظلت المفاوضات البريطانية المصرية لا تبدأ إلا لتنتهي على مشكلة السودان، وظلت الحكومات الوفدية تتعاقب وتبعد عن الحكم، لكي تحل محلها وزارات ممالئة للحكومات البريطانية المتعاقبة[3]. بيد أن المصريين الوطنيين لم يفعلوا إلا قليلاً لحلفائهم السودانيين، الذين أضحوا أكثر نفوراً. وخلافاً لما حدث من الخريجين السودانيين عام ١٩٢٤، لاذ الخريجون بالصمت خلال المفاوضات البريطانية المصرية اللاحقة، لأنه «لم يكن هناك تعبير عن رأي متسق بطريقة أو أخرى، بل لم يكن هناك محاولة حتى لتنظيم مثل ذلك التعبير»[4]، على حد تعبير مكتب المخابرات. ذلك لأنه لدى عدم توفر دعاية منظمة من القاهرة «تُرك الخريجون للاعتماد على أنفسهم وحدهم منذ ١٩٢٤ ففشلوا في تنظيم أنفسهم»، ولم يكن لديهم قيادة موحدة، وظلوا قلقين مترددين من جراء بطش السياسة البريطانية وخيبة الأمل التي أصابتهم من جراء فشل ثورة ١٩٢٤[5].

وفي ١٩٢٩، أضحت السلطات البريطانية في موقف سمح لها تماماً بإطلاق سراح معظم زعماء وقادة اللواء الأبيض الذين سجنوا عام ١٩٢٤[6]. ونزح كثير منهم للقاهرة، ولكنهم ما لبثوا أن صدموا من عدم مبالاة الأحزاب هناك، فعادوا للوطن بقلوب كسيرة ملؤها الكراهية لمصر.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد الرحمن الرافعي ـ في أعقاب الثورة.

(٤) تقرير المخابرات ـ التاريخ السياسي للسودان (١٩٢٤ ـ ١٩٣١).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) تقرير سري للمخابرات ١٠ ـ ٤ ـ ١٩٢٩.
اطلق سراح كل من علي عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين وعلي البنا ومحمد عبد البخيت ومحمد المهدي الخليفة. ورحل عرفات محمد عبد الله من مصر إلى الخرطوم على نفقة وكالة حكومة السودان بالقاهرة.

فلقد صوّر صالح عبد القادر في إحدى قصائده الغرر تاريخ مصر بأسره على أنه سلسلة من الاستعباد، إذ لم يحارب المصريون أبداً كأبطال فيما عدا الفترة التي خدموا فيها تحت قيادة كتشنر. بيد أن المتعلمين كانوا لا يزالون مرتبطين ارتباطاً حميماً بمصر ثقافياً. . . ذلك «أنه حتى إذا ما تبدت الكراهية منهم للمصريين، وحتى إذا ما عارضوا في صدق مطالب مصر في السودان، إلا أنه يجمع بينهم وبين المصريين أنهم مسلمون وعرب، خضعوا لحكم بريطاني دخيل»[1].

ولكن مثل ذلك الميل لم يكن قوياً من ناحية سياسية إلى الحد الذي يمكن أن يصبح تعبيراً موحداً عن رأي أو تصرف.

ورغم أن مكتب المخابرات ذكر «بأن المتعلمين. . . وإن ثبت أنه يمكن أن يكونوا من أعظم الفئات خطورة في المستقبل، إلا أنهم ليسوا ـ على أي حال ـ القوة الحقيقية في البلاد. ذلك أنهم ربما كانوا يمثلون أقل من ١٪ من السكان، وليس لهم ـ فيما عدا فئة ضئيلة تنتمي عادة إلى الزعماء الدينيين ـ نفوذ خارج المدن»[2].

واستطرد التقرير يقول بأنه على المدى الطويل، فإن سياسة «استمرار وضع السلطة التقليدية في أيدي الزعماء الحقيقيين للبلاد. . . سيقف حائلاً دون أي ميل للفئات المختلفة من أهالي المدن للتقليل من شأن سلطة زعماء القبائل، الذين يكوّن اتباعهم جماهير السكان»[3].

وفي هذا تتلخص سياسة الحكم غير المباشر وفقاً لنظر مغى.

واستطاع موظف صغير بمكتب المخابرات أن يضع ـ من ناحية تاريخية ـ تقييماً أكثر دقة من ذلك، إذ وضع النقاط فوق الحروف لما أبدى عدم ثقته في العماد الذي قام عليه الحكم غير المباشر، إذ ذكر أنه مهما قوّى البريطانيون من شوكة السلطات القبلية، إلا أن الشيوخ والرؤساء والنظار والعمد لن يرقوا بطبيعة مراكزهم وأعمالهم إلى مستوى السياسيين الوطنيين[4].

وتساءل: كيف يمكن، والحال هذه، أن يكونوا معارضة فعالة؟ ولكن رئيس مكتب المخابرات ـ اللبناني ـ فضل وضع التقرير الذي يروق في نظر الحاكم العام، إذ ذكر أنه طالما أن

---

(١) التاريخ السياسي للسودان ١٩٣٠.

(٢) تقرير سري للمخابرات ٢٦ ـ ٧ ـ ١٩٣٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تقرير ادوارد عطية لصموئيل عطية ـ ٢٣ ـ ٦ ـ ١٩٣٠.

نسبة ١٪ من المتعلمين، لم تستطع أن تحظى بتأييد جماهير المزارعين والرعاة، فإن المتعلمين ظلوا دون أن يكون لهم أثر فعال في مواجهة الحكم البريطاني.

بيد أن البريطانيين لم يكونوا راضين تماماً إلى الدرجة التي تغض الطرف عما حاق الخريجين من ظلم في دائرة الخدمة المدنية.

وفي ١٩٢٩ وزع منشور للمديرين لمعرفة آرائهم بصدد مشروع لإدخال المآمير ونواب المديرين في أذن السلم الإداري، لإزالة المظالم بالنسبة للمرتبات المتوقعة والترقيات[1].

وفضّل بعض الموظفين الاستمرار في تنفيذ وجهة نظر مغى بالنسبة لتطوير السلطات القبلية حتى يمكن أن تتولى السلطات الإدارية والتنفيذية، وذلك دون أن يكون هناك وسيط من المتعلمين الوطنيين بينها وبين المفتش البريطاني.

وذهب آخرون إلى القول بضرورة بقاء المآمير السودانيين كنواب تنفيذيين ضروريين للمفتشين، وأنه لا غنى عن أعمالهم بالمدن. ولكن مهما يكن من أمر، فلم يتم اتفاق بين الطرفين وترك الأمر دون البت فيه[2].

وفي خلال تلك السنوات، انصرف اهتمام الحكومة أكثر إلى المخاطر التي انطوت عليها المهدية الجديدة لدى تلاحمها مع حركة الخريجين.

وفي ١٩٢٧ استشعر مستشارو مغى القلق من أنه لربما أصبح زعماء ورؤساء العشائر والقبائل كمخالب قطط للحركة المهدوية، وبصفة خاصة في مديريتي النيل الأبيض وكردفان. ولكن السير عبد الرحمن كان لا يزال على تعاونه مع الحكومة، وكان يبدو ان الأخيرة قد أفلحت في صرفه عن شؤون الدين والسياسة إلى شؤون الاستثمار المالي العصري الحديث.

ودل خطاب أ. ج. بوسون مدير النيل الأبيض إلى السيد عبد الرحمن في ١٢ يناير ١٩٢٩ على مدى العلاقة الحميمة معه على الأقل من جانب البريطانيين، وإن لم يكن بالضرورة من جانبه، إذ ورد فيه: «إنني سعيد للغاية بأن أخطركم بأن الحاكم العام وافق على منحك ٢٠١٦٢٨ فدانا بالجزيرة أبا دون مقابل. وكنت قادراً على الإلحاح لمنحك إياها، لأنني أحسست بأنك نفذت أوامري بإخلاص بالنسبة للامتناع عن تحصيل الزكاة والفطرة . . . الخ خلال العامين الماضيين . وإنني راغب في أن أثبت لك بأنه على الرغم من أنني لم أشجع نشاط وكلائك في بعض الاتجاهات إلا أنني شديد الرغبة في مساعدتك لتطوير جزيرة أبا

---

(١) مذكرة السكرتير الإداري للمديرين - ٢٦ - ٢ - ١٩٢٩.

(٢) موجز ردود المديرين على منشور السكرتير الإداري ١ - ١٢ - ١٩٢٩.

ونجاحك في مشروعك الاقتصادي،وأنك لتستطيع أن تعتمد على مساعدتي في جميع الأمور التي لا تتجافى مع روح السياسة العامة»[١]

وفي **١٩٣٣** رأى ج. أ. ريد الذي أصبح مديراً للنيل الأبيض، بأن مشروع الجزيرة **أبا** كان سبباً في القضاء على خطر المهدية الجديدة إلى حد كبير. وذكر بأن «القادة المهدويين شغلوا كثيراً عن نشر الدعوة بالغرب، وأن غلاة الاتباع من الأنصار في الجزيرة أبا والمناطق المجاورة لها، قد أخذوا يتوارون سريعاً نتيجة لانشغالهم بالعمل الزراعي والتجاري على نطاق أوسع عن ذي قبل»[٢].

وبالنسبة لذلك الوقت على الأقل، هنأت الإدارة نفسها على أن المهدية الجديدة قد روضت وقلمت أظفارها.

والواقع أن السيد السير عبد الرحمن كان قد كفاهم شر البقية الباقية من المتاعب السياسية التي عانوا منها، ومن ثم شكر البريطانيون له هذا الصنيع.

ومنذ **١٩٢٩** أضحت الأزمة العالمية ممسكة بخناق المصدر الأول للدخل في السودان الناتج من بيع القطن، ومن ثم أضحى مشروع الجزيرة الذي كان منجماً للذهب الأبيض في عام **١٩٢٨** مصدراً للخسارة. ومن ثم توقفت جميع ضروب التطور في البلاد. ولم تستطع الحكومة مجابهة مسؤولياتها والتزاماتها. وفي نهاية **١٩٣٠** وصل العجز بالميزانية السنوية **٦٥٠،٠٠٠** جنيه، ومن ثم كان لا بد من الاستغناء عن خدمات بعض الموظفين. وعلى ذلك، وقع عبء الأزمة الاقتصادية على رجال الخدمة المدنية. ولذلك خفضت مرتبات جميع الموظفين، كما ألغيت ألف وظيفة أي ما كان يعادل ربع مجموع الوظائف وقتئذ، وعانى الموظفون المصريون والسوريون كثيراً من ذلك بأشد مما عانى السودانيون.

ورغم ذلك، أعطت الأزمة الخريجين السودانيين سبباً منغصاً كاملاً كان بوسعهم تحويله إلى حركة أكثر شعبية لولا أن سكان الريف لم يقاسوا إلا القليل وذلك بسبب الحماية التي أتاحها لهم اقتصادهم البدائي القائم على الاكتفاء الذاتي.

وكان استغلال الوطنيين السودايين لتلك الفرصة ، استغلالاً ضئيلاً ، دليلا على الجمود الطويل في تطور التنظيم السياسي والوجدان الوطني . واختار المعتدلون من اعضاء نادي

---

(١) خطاب مدير النيل الأبيض للسيد السير عبد الرحمن المهدي - ١٢ - ١ - ١٩٢٩ .

(٢) مذكرة للسكرتير الإداري - ٢٢ - ١١ - ١٩٣٣ .

الخريجين بام درمان عشرة اشخاص لكتابة وتقديم مذكرة للحكومة [١] . وورد في المذكرة بان على الادارة البريطانية ان تصر على طلب تأجيل الوفاء بالديون المستحقة على مشروع الجزيرة لميعاد اخر ، بدلاً من اللجوء الى فصل الموظفين ، وانه يجب الا تخفض الوظائف التي شغلها السودانيون ، والا يخفض المرتب الابتدائي للخريج عن ٨ جنيهات كأن يكون ٥ جنيهات و٥٠٠ مليم مثلما اقترحت الحكومة [٢] .

والحق ان المطالب التي تقدمت بها لجنة العشرة كان يمكن لاي اتحاد من الموظفين رفعها ، في اي بلد خضع لتلك الظروف المماثلة .

ودأب بعض مستشاري مغى على معاملة اعضاء لجنة العشرة بغلظة وفظاظة ، لتوجيه اللوم للحكومة ، لكنهم وجدوا من البعض الاخر معاملة فيها الكثير من التعقل والمرونة [٣] ، وعلى رأس اولئك مغى .

ولما كان جون مغى غير راغب في الاعتراف بأن للجنة الحق في تمثيل الخريجين والتعبير عن رأيهم ، فقد توجه بالحديث الى بعض افراد لجنة العشرة ، كل على انفراد [٤] ، ووافق على رفع المرتب الابتدائي للخريج لدى اول تعيينه الى ٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم بدلاً عن ٥ جنيهات و ٥٠٠ مليم ، بشرط الامتناع عن اتخاذ اية اثارة جماعية بعد ذلك [٥] .

وكنتيجة لذلك ، وجه الخريجون اللوم لمن استشيروا من لجنة العشرة . ولم تقم اللجنة اطلاقاً باخطار الخريجين الذين انتخبوهم بما دار بينهم وبين رجال الادارة ، ومن ثم انقسم نادي الخريجين الى فريقين احدهما من مؤيدي الفيل والاخر من مؤيدي شوقي ، الذين سرعان ما تناسوا النزاع الاصيل حول المرتب المقترح للخريجين الجدد ، وذلك في غمار منازعاتهم الشخصية [٦] .

وفي سبتمبر ١٩٣١ قام طلاب كلية غردون ـ الذين اتصل مستقبلهم بتخفيض المرتب الابتدائي ـ بتشكيل لجنة بقيادة مكي المنا ، الطالب بقسم الهندسة ، وهو حفيد احد امراء المهدية . وقررت اللجنة اعلان الاضراب .

---

(١) تكونت من كبار الموظفين وعلى رأسهم الشيخ أحمد السيد الفيل الذي أصبح مفتي السودان، وكان عضواً بارزاً في طائفة الختمية وصديقاً حمياً للسيد علي الميرغني.

(٢) تقرير سري للمخابرات عن لجنة العشرة ـ ٣ ـ ٩ ـ ١٩٣١ .

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كلهم من الختمية.

(٥) مذكرة السكرتير الخاص للحاكم العام عن زيارة الشيخ أحمد السيد الفيل للقصر ـ ٣٠ ـ ١١ ـ ١٩٣١ .

(٦) كان أحمد السيد الفيل ينتمي إلى طائفة الختمية، ومحمد علي شوقي ينتمي إلى طائفة الأنصار.

واقسم الطلاب على المصحف بألا يعودوا للدراسة ما لم يقرر ان يكون المرتب الابتدائي ٨ جنيهات على ما كان عليه سابقاً (١) . وقرر الطلاب . خلافاً لاراء أساتذتهم البريطانيين، « الصوم » عن الكلام ، كما قرروا مقاطعة البضائع الانجليزية وعدم استخدام السكر المحتكر من جانب الحكومة .

وحدث اختلاف بين كبار الخريجين حول تأييد الاضراب او الحيلولة دونه ، الا ان معظمهم نصح بوقف الاضراب خشية قيام الحكومة بقفل الكلية نهائياً ، ولكن من قاموا بالاضراب لم يأبهوا بالنصح لاساتذتهم السودانيين او البريطانيين .

ولما كان الصديق عبد الرحمن المهدي من بين الطلاب المضربين، بادر السيد بإبداء الرغبة في لقاء الطلاب ووافقته الحكومة على ذلك. وأصغى عبد الرحمن المهدي لشكاوى الطلاب في انتباه وعطف ظاهر ، ووافقهم على ان تصرفاتهم كللت بالنجاح في لفت نظر الرأي العام الى تخفيض المرتبات ، وأشار اليهم بطرف خفي الى الحاجة لاستمرار الكلية لتخريج رجال لخدمة الامة السودانية ، وأشار الى أنه يمكن الوفاء باليمين وفقاً للشريعة الاسلامية ، وذلك اما بعمل من اعمال البر او العبادة . وأكد له مفتي الديار السودانية هذا المبدأ ، وأنه على استعداد لاطعام خمسة آلاف نسمة من الفقراء كفارة عن القسم ، ونصحهم بالرجوع الى منازلهم والعودة للكلية لدى استدعائهم . وبعد اسبوع ، اتبع الطلاب نصحه ، ولما عادوا للدراسة لم يتخذ ضدهم اي اجراء تأديبي . ولذلك يعتبر ما قام به الزعيم الديني المرموق عملاً قصرت عنه جهود كبار الخريجين .

وليس هناك دليل اظهر من ذلك على ان المتعلمين السودانيين اضحوا معتدلين في تفكيرهم وانحصروا في الاهتمام بالمصالح المهنية بالخدمة المدنية،وأنه لم يكن لديهم قيادة موحدة نزاعة الى نقل لهيب الحركة الوطنية من المدن الى الريف .

ولما ترك جون مغى السودان عام ١٩٣٣ ،كان لا بد ان يكون مقتنعاً بان النتائج التي توصل اليها ، قد اكدت صواب سياسته الرامية الى تطبيق الحكم غير المباشر ، اذ امكنه ، من وجهة النظر السياسية ، ان يحقق التعاون بين رجال القبائل والادارة البريطانية ، وذلك لترجيح هذه السياسة على السياسة القديمة التي قامت على التعلون مع رجال الدين والطرق الصوفية والعلماء وكسب ود وولاء الانصار .

وتوقف نشاط النفوذ المصري الوطني الذي بدا خطره على الشبيبة من الخريجين في

---

(١) حدث الاضراب في ٢٤ ـ ١٠ ـ ١٩٣١ .

١٩٢٤ . ولما افتقد الخريجون من ذوي الـوعي السياسي ، الاثـر الملهم الذي كـان ينبعث من مصر ، الذي حدّت منه الضغوط والقيود الادارية ، بدا انهم ثابوا الى وعيهم ورشدهم . فلقد تعلموا بأن ليس من اليسير توقع ان يبلغ المصريون درجة من القوة حتى يمكن لهم ابعاد الانجليز من السودان ، وأن كثيراً منهم كلما امتد بهم العمر وانغمسوا في السلك الوظيفي ، فقدوا حماسة الشبـاب ، واعتدلـوا في ارائهم الثوريـة ، ولم يعودوا يجـرون وراء بـريق الافكـار والعقـائـد الرومانسية .

وأظهـرت عريضـة العشرة ، كـما أظهر القيـد الابوي عـلى طلاب كليـة غردون لـدى اضرابهم ١٩٣١ ، بأن الوطنية قد اخمدت في اقل من عشـر سنوات من جراء التجارب الخانقة لواقع المعترك السياسي . وان الشعلة المضيئة التي اوقدتها جمعية اللواء الابيض قد كان عليها ان تنتظر مجيء جيل جديد يعيد اليها بريقها .

وبعد ان اهتمت الادارة البريطانية بتلك الانتصارات التي حققتها ، بدا ان ليس هناك الا القليل أمام البريطانيين للقيام بـه في خلال البقيـة الباقيـة من الثلاثينيات ، ولكن لعل العكس صحيح ، اذ دأب البريطانيون على العمل على كسب ود الخريجين ، في الاعتبار الاول ، وانتهوا فعلاً الى اذكاء الروح الوطنية التي تمثلت في تكوين مؤتمر الخريجين . وعندئذ عُيِّن حاكم عـام جديد حمل افكاراً جديدة لتغيير كل الظروف الداخلية والخارجية ليقضي على التشبث برواسب القديم والزوابـع التي كانت تثـار حول اهميـة رجال القبـائل ، ولكن يبـدأ في بناء امـة حديثـة عصرية .

سايمز
والتعاون مع الوطنيين

نظرية سايمز الجديدة :

لما وصل السير جورج ستيوارت سايمز [1] الى الخرطوم في عام **١٩٣٣** ، اشرقت صفحة جديدة في تاريخ السودان ، اذ ما لبث ان مضى الزمن على عهد ونجت ، وشرع في تشييد قطر حديث . وشرع سايمز في احداث تغيير جذري تدريجي في السياسة ، ومن ثمة كان جوهر نظراته السياسية والادارية مخالفاً تماماً لوجهات نظر مغى ، وكان من القوة الى الحد الذي استطاع معه فرض سياسته على موظفيه المحافظين . وصادف سياسته تلك ، لحسن حظه ، تغيير في علاقات كل من بريطانيا ومصر حيال السودان مما ادى الى توقيع معاهدة **١٩٣٦** ، والى ظهور المهدية الجديدة .

بدأ سايمز عمله في السودان رئيساً لمكتب المخابرات في عهد ونجت ، واكتسب خبرات جمة عن الحركة القومية العربية عندما كان يتعامل مع الملك حسين في الحجاز . وعمل في فلسطين وعدن قبل ان يصبح حاكماً عاماً في تنجانيقا بعد السير دونالد .

وفضلاً عن انه كان يجيد العربية ، فقد تميز بعدم الوقوع في اسار التخصص والتعليم الجامعي . واكتسب خبراته بوصفه ضابطاً فكان يعامل المفتشين تحت امرته كما يعامل الجاويش افراد كتيبته أثناء التدريب العسكري .

ولربما يفسر تاريخ حياته ذلك ، حصانته ضد التفكير الجامد للحكم غير المباشر الذي افتتن به معظم الاداريين البريطانيين بالمستعمرات ، منذ الحرب العالمية الاولى . ويبدو انه استقى من الكاميرون بعض التفكير التقدمي عن الخدمة في المستعمرات .

---

(١) ولد جورج ستيوارت سايمز في عام ١٨٨٢ ، وكان والده ضابطاً. وقد التحق بالجيش. وبعد أن عمل بجنوب أفريقيا وعدن حضر إلى السودان. وفي ١٩٠٨ شارك في الحملة ضد ثورة «حبوب بالنيل الأزرق». وفي الفترة ما بين ١٩٠٨ ـ ١٩١٩ كان مساعداً للحاكم العام في شؤون الجيش ثم مساعداً لمدير المخابرات وسكرتيراً خاصاً لونجت. وكان حاكماً لتنجانيقا فيما بين ١٩٣١ ـ ١٩٣٣ .

وبعد ان قام سايمز بجولة في ارجاء المديريات ودأب على مناقشة الاداريين وكبار الموظفين ، كتب مذكرة عن الادارة في ٥ يونيو ١٩٣٤ ، كما كتب مذكرة اخرى عن السياسة مدعمة للاولى ، في يونيو ١٩٣٥ .

ولعل من نافلة القول ان نذكر ان كلا منهما قد دعا موظفيه للشروع في بناء امة حديثة عن طريق تعاون رجال الادارة مع المثقفين السودانيين وليس مع السلطات القبلية .

كانت نظرية سايمز السياسية واضحة وحاسمة تماماً .

ولقد كتب يقول بانه يجب ان نفترض ان مصر ستستمر من الناحية السياسية طرفاً في الحكم بناء على اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ رغم ان بريطانيا ستظل منفردة بالسيطرة الادارية [١] .

ولقد تنبأ سايمز بان البريطانيين لو نفذوا ذلك ، لتعينَّ عليهم اكثر فأكثر التعاون مع « فئة المناوئين لمصر » مع التيار « الذي يدعو الى القومية السودانية » [٢] ، بل لربما بالتحالف مع المهدية الجديدة التي بدأت تهتم بالشؤون الدنيوية . وحذر من ان جبهة الوطنيين الجدد التي لم تتكون بعد ، الا انها سوف تنظم في اقرب فرصة بواسطة الشبان المتعلمين الذين سوف يتجهون صوب مصر بغية التوجيه السياسي ، ومن اجل تمويل حزبهم ،كما ستضم ايضاً العناصر التي تهجر المهدية والتي شجعت على نبذ ارتداء الجبة واصبحت ترتدي زياً حديثاً [٣] . وحذر من انه لربماطالب الوطنيون بمطلبين اساسيين هما : تكوين دولة سودانية وحكومة مركزية منظمة ادارياً لتمارس وظائف قومية [٤] .

وكان سايمز حذراً من الانسياق وراء ذلك التيار في بداية الامر . فقد كانت هناك أعمال كثيرة واجبة الاداء في مجالات التطور الاقتصادي لزيادة ايرادات الدولة من اجل تمويل مرافق عامة للتعليم والصحة والاشغال العمومية .

وتجاهل الوطنيون حالة الفقر والانقسام التاريخي والاجتماعي في البلاد « والولاء لرجال القبائل الاقوياء الذين انصاعوا بسهولة لانشاء منظمات متخصصة لكي تقوم باقل التكاليف ، في اكثر ارجاء البلاد ، بتقديم بعض الخدمات الضرورية العامة الى المواطنين » .

---

(١) سايمز: مذكرة عن السودان الانجليزي المصري - يونيو ١٩٣٥ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

رأى سايمز ان السياسة الواقعية الداعية لان يكون « السودان للسودانيين » يجب عليها « استخدام الوحدات التقليدية للقبيلة وتقاسيم القرى واستخدام الاساليب والرجال الذين ترتضيهم وتقبلهم الجماهير الكادحة البسيطة » (١) .

وعلى الرغم من ان بعض الموظفين قد خالجهم الشك في ان يكون سايمز عدوا لدودا للحكم غير المباشر ، الا انه انكر ذلك في اصرار وحرارة مذكرا اياهم بانه لما مارس ذلك السحر الذي افتتنوا به ، كانوا هم في عهد الطلب والتحصيل (٢) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان السلطات القبلية لم تعد أداة خطيرة للتكتيك السياسي في عهده مثلما كانت في عهد مغى . وبدا ان فائدة السلطات القبلية كانت مقصورة على المناطق المتخلفة فحسب . فلقد ضعفت ضعفاً شديداً بالمناطق المتطورة اقتصادياً والتي ضعف فيها الروح القبلي التي بذل فيها الحاكم العام الجديد كل جهده .

وكرست الادارة البريطانية حتى الثلاثينات كافة جهودها في معظم مستعمراتها الافريقية للمحافظة على المجتمع القبلي على ما كان عليه الحال من قبل ، والمحافظة في الاعتبار الاول على القانون والنظام. ذلك لانه دون توفر عدد من الموظفين المؤهلين ورؤوس الاموال والايرادات للدولة للسير بها في طريق التقدم سيظل المجتمع على ما كان عليه من قبل . ولذلك كان الحكم غير المباشر تعبيراً عن فلسفة تقليدية نفعية مؤقتة ، ولكن سايمز خرج عنها ، اذ سعى الى تنمية الاقتصاد وتطوير التعليم وتشييد بناء اجتماعي وسياسي سليم على هدى الاسس الاوروبية ، كهدف رئيسي من اهداف الادارة البريطانية الاستعمارية .

ومن خلال ذلك الاطار الجديد ، تعين تقويض أسس القبلية والحكم غير المباشر ، اذا تعذر القضاء عليهما تماماً . فلقد امر سايمز بانه يجب ان يُعمل على تنمية التطورات المنتظمة . . . وان يساعد المواطنون على الاجتماع مع بعضهم البعض . . . وان يستفاد من التغيير الجذري في ظروفهم التي ينبغي على الادارة باعتبارها رائدة من رواد الحضارة الاوروبية ان تعمل من اجله (٣) . وكانت صيحاته الموجهة دائماً : « يجب ان نحقق رخاء ماديا عن طريق زيادة الانتاج والتبادل التجاري » (٤) . وقصد توجيه جهود ادارته ومصادره المالية صوب « الاجزاء القليلة المهملة في البلاد التي يمكن تطويرها من اجل زيادة الانتاج » (٥) . بيد انه

(١) المصدر السابق.

(٢) من أقوال سايمز في اجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ١٥ ـ ١٢ ـ ١٩٣٤

(٣) مذكرة سايمز عن السودان ـ ١٩٣٥ .

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

تيقن من ان مثل ذلك التطور « سوف يطلق جهوداً جديدة من عقالها من اجل غايات جديدة » ، وانه سوف يدعم نمو الافكار السياسية الحديثة ، ويطلق العنان لمطالبات أكثر وأعم « تمكن حتى للاجزاء المتخلفة طلب الاستفادة منها » [١] .

وذكر سايمز ايضاً « ان تنظيمنا للادارة والحكم المحلي يجب ان يهيء الظروف للتغييرات النفسية وغيرها من ضروب التغيير الناتجة في المناطق المتقدمة . . . ويجب على نظامنا الاداري ان يوائم نفسه مع هذه النتائج [٢] . . . ويجب علينا خلق جهاز يجمع بين المفاهيم الادارية والقبلية عن الحكومة ، التي يجب ان يسود فيها المفهوم الاوروبي » [٣] .

ونظراً لانكماش الموارد المالية[٤] والمبالغ الباهظة التي كانت تصرف على الموظفين الانجليز[٥]، رأى سايمز كحل لهذه المشاكل جذب أذكى المتعلمين إلى سلك الحكومة وتدريبهم. وبدأ التعاون معهم على أساس فكرة «السودان للسودانيين» خير ترياق لعدم تجدد النفوذ السياسي المصري في السودان. وأراد السير لي ستاك مجابهة ذلك الخطر بطرد المصريين عنوة واقتداراً، وليس عن طريق التعاون مع العناصر التقليدية الصلبة التي ليست بذات خطر.

وكانت سودنة الخدمة المدنية من الأهداف الرئيسية في سياسة سايمز للإصلاح الإداري. وأظهرت مذكرة العشرة وإضراب كلية غردون عام **١٩٣١** مدى تظلم الخريجين من ضيق فرص التوظف ومدى تجاوبهم مع الأفكار الحديثة، والبعد عن الولاء لمصر، الذي اكتسب أثناء ثورة اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ ، وذلك بالتزامهم موقفاً سلبياً خلال الشغب الذي حدث بمصر ضد بريطانيا في عام ١٩٣٠ .

ومن ثم عزم سايمز على فتح مزيد من المدارس الحديثة وخاصة دون الثانوية، وذلك من أجل خلق «مجموعة من المثقفين الوطنيين الذين يجب أن يعتمد عليهم تطور البلاد اعتماداً كبيراً».

---

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) بلغت إيرادات الحكومة في عهد سايمز ٤،١٤٤،٠٤٨ جنيهاً بيانها كما يلي: ٧٥٠،٠٠٠ جنيه معونة من الحكومة المصرية ٩٩٥،٥٤٣ جنيهاً من رسوم الجمارك واحتكار السكر، ٦٠٥،٧٠٦ جنيهات صافي أرباح السكة الحديد، ٥٣٤،٤٩٩ جنيهاً من بيت القطن و ٤٠٥،٠٠٠ جنيه من الضرائب المباشرة و٢٠٧،٣٠٨ جنيهات من و٢٠٥،٨٦٦ جنيهاً من خدمات المصالح المختلفة، و٤٤٠،٠٥٤ جنيهاً من مصادر أخرى.

(٥) كان عدد الموظفين الانجليز ٦١٦ موظفاً مرتباتهم تقدر بمبلغ ٥٢٠،٠٠٠ جنيه .

وقصد علاج أخطاء الإدارة السابقة التي ارتكبت منذ عام ١٩٢٥، ومنح السودانيين فرصة شغل الوظائف العمومية الكبرى، إذ يؤدي ذلك إلى توسع الإدارة البريطانية بأقل النفقات، كما يعتبر دليلاً محسوساً على مدى استعداد الحكومة لاستيعاب المتعلمين الوطنيين في الخدمة المدنية.

ورأى أن نجاح أو فشل السودنة سوف يحدد مقدار التأييد السوداني الذي يمكن أن «يعتمد عليه البريطانيون فوراً لإنجاز أهدافهم السياسية والإنسانية».

ولذا أصبح الهدف الأساسي للسياسة البريطانية هو العمل على إشراك المثقفين السودانيين في الإدارة اشتراكاً[1] فعالاً إذ كان دورهم الخاص يكاد يقتصر على إعفاء الإداريين البريطانيين من عبء المشاكل الإدارية البسيطة أي يكونوا حلقة اتصال بين البيروقراطية المثقفة والإدارة الأهلية، وعلى أن يهيمنوا ويشرفوا - تحت رقابة الإداريين البريطانيين - باعتبارهم سلطات تنفيذية على أعمال رجال الإدارة الأهلية، وأن يشتركوا بدور قيادي في القضاء والبوليس، إذ بدون ذلك لم يكن في الإمكان تنظيم الحكومة المحلية تنظيماً سليماً، بالمناطق التي ضعف فيها الروح القبلي.

وأطلق سايمز على هذه السياسة «سياسة التنازل عن السلطة عن طريق تخفيض البيروقراطية البريطانية»[2].

وأجرى سايمز مناقشات طويلة مع المديرين من أجل التحقق من الإصلاحات الممكنة في جهاز الإدارة لتنفيذ تلك الأهداف. وكان الفرق بين مبادئه ومغي ظاهراً بل عالقاً بالأذهان، إذ لم تعد الإدارة هادفة لاستتباب الأمن وسيادة القانون فحسب بل متجهة أيضاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ولم يعد الحلفاء الأساسيون للإدارة البريطانية سواء في مجال السياسة أو الإدارة هم رجال القبائل بل الخريجين. واعترف أخيراً بأنه في المناطق الأكثر تقدماً والمناطق النيلية الوسطى حيث أجهد المديرون أنفسهم بحثاً عن القادرين على تحمل أعباء مناصبهم، أضحى من الملائم أن يقوم الحكم غير المباشر على أكتاف الموظفين وفقاً لمجرى الأمور العادي اليومي. وعمل سايمز - في الوقت نفسه - على نقيض ما قامت عليه سياسة مغي بالنسبة للجنوب، إذ حذر بقوله:

«يجب علينا أن نكون حذرين. . . وأن نعترف بالمصالح المشتركة بين الشمال والجنوب. وعلينا أن نقوّي الرابطة بين الشمال والجنوب. . وإن أي تطور اقتصادي في الجنوب

---

(١) مذكرة سايمز عن السياسة الإدارية للسودان الانجليزي المصري - يونيو ١٩٣٤.

(٢) المصدر نفسه.

يجب ـ بالتأكيد ـ أن يتم عن طريق الشمال. . . وأي محاولة لوضع حاجز إداري منيع، كحائط الصين، بين الشمال و لجنوب أو إهدار العلاقات المفيدة المتبادلة بين العرب والزنوج أو حرمان الشماليين باعتبارهم شماليين من ممارسة التجارة في الجنوب أو منع الموظفين الشماليين من العمل في المديريات الجنوبية، لا يمكن أن يفيد أو يثمر، فضلاً عن مخالفته ومجافاته للمفهوم الأساسي للسياسة العامة»[١].

ولذلك، بات من الضروري كسر هذا الحاجز الذي شيده مغى، رغم أن التعليم بقي أساساً في أيدي الإرساليات المسيحية. وكان سايمز يرمي إلى الإبقاء على عدد قليل من الإداريين البريطانيين الكبار في الجنوب، لبناء هيكل التنظيم الإداري على أسس أهلية، وذلك بمساعدة موظفين من الأهالي تدفع لهم مرتبات ضئيلة تتناسب مع مستوى تكاليف المعيشة المنخفضة في الجنوب[٢].

الإصلاحات الإدارية في عهد سايمز
١٩٣٤ ـ ١٩٣٥

ليس من اليسير ألا يقدّر المرء فلسفة سايمز السياسية حق قدرها. ففي الوقت الذي تحجرت فيه أفكار معظم الإداريين البريطانيين بأفريقيا ـ إلى حد كبير ـ بنظرية الحكم غير المباشر، استطاعت مبادىء سايمز أن تشق طريق التقدم في اتجاهات نظرية وعملية، لم تتبع في أية مستعمرة بريطانية أخرى بأفريقيا إلا بعد الحرب العالمية الثانية. واستطاع ذلك الرجل بعيد النظر أن يعزف على الأنغام الصائبة التي تغياها الخريجون السودانيون، الذين اعتقدوا بأن سايمز كان يؤيدهم ويشد من أزرهم ويقف بجانبهم. ولكن الفلسفة وحدها لا تكفي.

صحيح أن الوصول إلى السياسة السليمة أمر صعب، إلا أن الصعوبة الكبرى بالنسبة للحكومة الأفريقية كانت كامنة دائماً في عدم القدرة على إيجاد الموارد المالية وتوفيرها لتنفيذ مآربها وأغراضها السياسية. والحق أن مغى لم يستطع أن يوفر الموارد المالية أو الموظفين المؤهلين لكي يبني هيكل الإدارة الأهلية. وبالمثل لم يفعل سايمز شيئاً ذا بال في ذلك الصدد، إذ لم تتوفر لديه إلا الأموال التي اقتضتها ضرورات تنفيذ الخطوات الأولية للتنمية الاقتصادية وبناء جهاز للخدمة المدنية وسودنة بعض الوظائف الصغرى والوسطى.

وأخيراً خاب أمل الخريجين[٣]، إذ عاق تنفيذ مآرب سايمز تخلف البلاد رغم إبداء حسن

---

(١) مذكرة سايمز عن السياسة الإدارية في السودان المصري الانجليزي ـ يونيو ١٩٣٤.

(٢) مذكرة سايمز السياسة عن السودان ـ يونيو ١٩٣٥.

(٣) موت دنيا لمحمد أحمد محجوب وعبد الحليم محمد ص ١٤٦.

النية نحوهم وتقديره لتطلعاتهم وآمالهم. ومع ذلك، فقد شرع سايمز في إصلاح عجلة التنظيم الإداري، حتى في الحالات التي لم يتيسر فيها إلا بذل جهد المقل في الإصلاح، أملاً في أن التخطيط السليم قد يمكّن من الشروع في التنفيذ لدى تدبير الأموال والنفقات اللازمة للتنمية.

وبالنسبة لسايمز، فقد بدا واضحاً أنه بالنسبة لإدارة لم تأبه بحفظ القانون والنظام فحسب بل بإنشاء المرافق العامة والخدمات الاقتصادية والفنية والاجتماعية أيضاً، فليس ثمة وسيلة حسية فعالة لأداء كل ذلك إلا بيروقراطية مركزية ذات موظفين أكفاء، وليس سلطات قبلية محلية متخلفة.

ولذلك كان أساس إصلاحه الإداري زيادة فعالية البيروقراطية وتخفيض نفقات الحكومة المركزية.

وبالنسبة للمركزية، فقد رغب في تشييد «حكومة قوية، على أسس مركزية تقوم على أكتاف البريطانيين أساساً، وتكون مسؤولة عن تنظيم جميع المرافق الكبرى بما في ذلك العدل والمالية والمصالح الفنية»[١].

وأقر بأنه حتى في النظام المركزي، لا مفر من تفويض بعض السلطات إلى الأجهزة الأخرى. ورأى أن كل شخص حتى لوجارد نفسه، يوافق على عدم ملاءمة مراقب السكرتير الإداري أو غيره من السكرتيريين على كل كبيرة أو صغيرة، وأنه يمكن الاستفادة من مزايا الحكم المركزي إذا أمكن تحويل سلطات الرقابة إلى شتى المراكز في المديريات، على أن تكون للرقابة أجهزة منظمة عصرية.

وصمم على إنشاء عدة وحدات إدارية بالمديرية الشمالية، كل منها تحت رئاسة ضابط تنفيذي أو مدير على أن تساعده «هيئة صغيرة من الإداريين والفنيين»، وبالنسبة للشؤون الفنية، يكون الضباط الفنيون مسؤولين مباشرة لرؤساء المصالح بالخرطوم.

أما بالنسبة للمسائل الأخرى فإن عليهم الخضوع لإرشادات المدير. وكان الغرض المنشود من ذلك هو «بناء وحدات كبرى ضخمة، لكل منها ميزانيتها، على أن تغطي مصروفات كل وحدة من إيراداتها محلياً»[٢].

وعلى هذا كان يجب أن تؤول سلطات مالية وتنفيذية كثيرة إلى سلطات المديريات، وذلك على أن يُمد إلى سلطات المديرية وسلطات المراكز، يد المساعدة من جانب لجان من غير

---

(١) سايمز - مذكرة سياسية عن السودان المصري الانجليزي - يونيو ١٩٣٥.

(٢) وقائع اجتماعات مديري المديريات الشمالية - ١٥ - ١٢ - ١٩٣٤.

الموظفين «على أن تكون مجرد سلطات استشارية. . . وعلى أن تصبح على الزمن مجالس مديريات يمكن أن تمثل فيها الطوائف المحلية المختلفة لكل من أهالي المدن والريف. وقصد سايمز أن تكون تلك المجالس عوناً للإدارة، لا منابر للخطابة السياسية. وأوضح هذا صراحةً لما رفض اقتراحاً بإنشاء مجلس استشاري مركزي.

مهما يكن من أمر، فلم تكن الإيرادات قادرة على تعيين عدد كاف من الموظفين في رئاسة كل من مديريات السودان.

ذلك أن الحكومة لم تتمكن من استعادة الموقف المالي الذي كانت عليه قبل انخفاض الأسعار، إذ أن الإيرادات التي بلغت ستة ملايين ونصف من الجنيهات تقريباً في عام ١٩٢٨، لم تكد تتجاوز النصف في عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ [1] ولم تصل الإيرادات المستوى الذي بلغته عام ١٩٢٨ خلال الثلاثينيات.

وانخفض عدد الموظفين البريطانيين في القسم الأول حتى بلغ ١٢٧ موظفاً في الفترة ما بين ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥، ولذلك اضطر سايمز لتنفيذ خططه إلى دمج المديريات بصورة أو أخرى أكثر اتساعاً، لكي يمكن الاستفادة من الخدمات الفنية بطريقة أكثر اقتصاداً، وللاستغناء عن عدد كبير من الموظفين البريطانيين ـ الذين كانت مرتباتهم تلتهم نصف مليون من الجنيهات تقريباً أي نسبة ١/٦ ـ ١/٨ الإيرادات الكلية و٤٢٪ من الميزانية الخاصة للمرتبات ـ إذا توافر عدد قليل من المديرين والمساعدين النشطين. ومن ثم قام سايمز بتخفيض عدد المديريات بطريقة تحكيمية إلى تسع مديريات بدلاً من أربع عشرة مديرية.

وعلى ذلك، تكونت المديرية الشمالية من كل من بربر ودنقلا وحلفا، وضمت مديرية البحر الأحمر إلى مديرية كسلا، وشملت مديرية النيل الأزرق كلا من النيل الأبيض والفلانج،

---

(١) كانت الإيرادات في الفترة ما بين ١٩٢٥ إلى ١٩٣٢ كما يلي:

١٩٢٥ ٤،٨٦٦،٨٨٣ جنيهاً مصرياً.
١٩٢٦ ٥،٨٥٧،٩٨٨ جنيهاً مصرياً.
١٩٢٧ ٥،٩٢٩،٩٤٥ جنيهاً مصرياً.
١٩٢٨ ٦،٦٤٦،٨٨٣ جنيهاً مصرياً.
١٩٢٩ ٤،٨٣٥،٠٠٣ جنيهات مصرياً.
١٩٣٠ ٤،٦٩٣،٦٢٣ جنيهاً مصرياً.
١٩٣١ ٣،٤٧٨،٣٢١ جنيهاً مصرياً.
١٩٣٢ ٣،٨٥٣،٧٩٨ جنيهاً مصرياً.

انظر: ميزانية حكومة السودان ـ وزارة المالية ـ الخرطوم.

وظلت كل من كردفان وأعالي النيل ودارفور على ما كانت عليه، وأطلق على مديريتي منجلا وبحر الغزال، مديرية الاستوائية. وكنتيجة لذلك، أضحت بعض المديريات السابقة مجرد مراكز خاضعة لمفتش المركز.

ولعل من الطبيعي أن سبب ذلك الدمج قلقاً وسخطاً في أوساط من ضاقت أمامهم فرص الترقي من البريطانيين.

وكان رد سايمز حازماً وحاسماً: «إن الخدمة السياسية أنشئت لصالح البلاد والأفـراد، لا العكس». ولذلك تعيّن أن تكون السيادة لمصالح السودانيين في الاعتبار الأول[1]. أما بالنسبة للجنوب، فلم يكن سايمز قادراً إلا على إنشاء مركز واحد يشغله موظف تنفيذي كبير ذي صلاحيات واختصاصات واسعة. ورأى أنه يجب تشجيع رؤساء القبائل والمجالس لممارسة سلطات الحكومات المحلية، بيد أنه كان على يقين بأنه ما لم يتطور اقتصاد الجنوب، فلن يكون هيكل الإدارة العام قادراً على المحافظة على أسباب الأمن والنظام[2].

وكان سايمز ميالاً لأسباب سياسية ومالية للإسراع في سودنة الوظائف الإدارية والفنية الصغيرة والوسطى، الأمر الذي سبق أن شرع في تحقيقه على حساب النفوذ المصري في العشرينيات.

وكان من الطبيعي أن وجدت سياسة سايمز مقاومة شديدة من جانب الموظفين البريطانيين لمحاولته إفساح الطريق للموظفين السودانيين للترقي للمناصب السياسية الكبرى.

وانتقد سايمز وضع المآمير السودانيين في عهد مضى لما أضحوا بعد ثورة ١٩٢٤ تدريجياً ظلاً باهتاً لمفتشي المراكز[3]، رغم تقاضيهم لنفس الأجور السابقة وقدرتهم على أداء مسؤوليات أعظم وأكبر مما عهد به إليهم في الواقع، الأمر الذي تسبب في تذمر الموظفين السودانيين، إذ لم يكن بمقدور البلاد إهدار مجهودات القوى ذات الدخول الكبيرة بتكليفها أداء وظائف المراسلات، إذ يمكن أن يقوم بذلك بعض صغار الموظفين مثلاً. لذلك اقترح أن تشغل بعض وظائف مساعدي مفتشي المراكز البريطانيين عن طريق ترقية واحد أو اثنين من أفضل المآمير السودانيين وأكثرهم تجربة، لكي يكونوا «مساعدي مفتشين» على سبيل التجربة[4].

---

(١) مذكرة الحاكم العام للسكرتير الإداري - ٧ أبريل ١٩٣٦.

(٢) مذكرة سايمز السياسية عن السودان - يونيو ١٩٣٥.

(٣) مداولات مديري المديريات الشمالية - ١٤ ديسمبر ١٩٢٤.

(٤) من أقوال السكرتير الإداري في المؤتمر.

ذلك أنه لربما كان بوسعهم إدارة المركز تحت الإشراف المباشر الدقيق لمفتش المركز البريطاني، بل كان بمقدورهم على أدنى تقدير أن يخففوا من أعباء مفتش المركز كثيراً من المهام اليومية الملقاة على عاتقه، مثل تفتيش المحاكم والفصل في بعض قضايا الأراضي، ومراجعة الحسابات وإدارة شؤون بعض المدن.

وكان الحاكم العام يأمل في أن يقوم مساعدو المفتشين بتسيير الظروف المالية لخلق لجنة بريطانية تكون مهمتها بحث المسائل السياسية الكبرى.

ورغم أن لم يكن هناك غير اثنين من المآمير رشحا كمساعدين، إلا أن أكثر المديرين عارضوا الاقتراح، على اعتبار أن ذلك نذير بسودنة الخدمة السياسية[1]، إذ لربما أدى ذلك إلى أن يصبح السودانيون يوماً ما مفتشي مراكز بل مديرين! وكان ثمة اعتراضات أخرى وجيهة وجديرة بالاعتبار.

كان سايمز يهدف إلى تقليل عدد الموظفين البريطانيين، وإحلال السودانيين محل بعض البريطانيين، لكي يتفرغ البريطانيون للعمل السياسي، وذلك عن طريق الاعتماد على الموظفين السودانيين باعتبارهم وسطاء بين الرؤساء البريطانيين والإدارة الأهلية المحلية.

ورأى أحد المديرين بأنه لا يجوز تشجيع مثل ذلك الاتجاه حتى بالنسبة للمناطق الأكثر تحضراً على حساب نقل السلطات إلى رجال الإدارة الأهلية، إذ يعني ذلك القضاء عليها.

ولم يكن ذلك رأياً غير معقول، إذ أن الموظفين السودانيين لربما وجدوا أن من العسير عليهم توجيه وإرشاد دفة السلطات القبلية، بل الأيسر لديهم إصدار الأوامر لتلك السلطات القبلية، وإن لم يكن من اليسير اكتساب ثقتها.

ونبه ريد مدير النيل الأبيض إلى أن مساعدي المفتشين السودانيين لربما نظر إليهم رجال السلطة القبلية في المناطق الريفية باعتبار أنهم من «الجلابة» أو السكان النيليين الذين فضلهم البريطانيون على القادة الحقيقيين[2]، ولكنه وافق على أنه مثلما هو واجب على الحكومة تعليم رجال الدين والتصوف بالمناطق الريفية على العمل مع الموظفين المحليين، فإنه لواجب عليها أيضاً تعليم الموظفين كيفية التعاون والتلاحم مع رجال السلطة القبلية[3].

ولعله من الواضح أن عدداً كبيراً من المديرين عارض تعيين مساعدي المفتشين باعتبار أن

---

(١) ج. أ. ريد ـ مذكرة عن تقدم السودانيين في المناصب العليا في السلم الإداري ـ ١٩٣٤/١٢/١٤.
(٢) مذكرة ج.م. ريد عن تقدم السودانيين في المناصب العليا في السلم الإداري.
(٣) المصدر نفسه.

ذلك أمراً خطيراً بالنسبة لما ارتآه مغى من قبل كمثال لبناء الإدارة الأهلية.

وكان ذلك يعني وجهة نظرهم «الانفتاح على البيروقراطيين، الذين ليسوا هم القادة الحقيقيين للشعب»[1]. ذلك لأن البيروقراطيين إن أمسكوا بمقود السلطة، سيفرضون سيطرتهم وسيعاملون زعماء القبائل في المناطق المتخلفة بقسوة وفظاظة، ولذلك رأى بعض المديرين أن يقتصر تعيين مفتشي المراكز على المناطق التي اشتد فيها سلطان رجال القبائل حيث يؤمل أن يطغى نفوذ الناظر عليهم.

وكان ريد أحد المؤيدين القلائل لمشروع تعيين مساعدي المفتشين، بل هو الذي أوضح مزاياه إذ ذكر بأنهم لربما لم يصلحوا تماماً للعمل بالمدن أو المناطق المتقدمة اقتصادياً، إلا أن المزايا التي لا يجوز إنكارها هي أنهم لربما عملوا بمرتب أدنى كثيراً مما تقاضاه مفتش المركز البريطاني[2]. ورأى أن الموظفين السودانيين الكبار إن لم يرقوا أو تتسع أمامهم فرص الترقي فلربما استشعروا اللامبالاة مثلما كان عليه حالهم في عهد مغى، ومن ثمة ازدادت مخاطرهم سياسياً[3]. ووصف المنادين بفكرة الحكم غير المباشر بالرجعيين، وبأن أفكارهم تقليدية غير بناءة وأنهم رغبوا في عزل الإدارة الأهلية عن رقابة الموظفين السودانيين، وأن ذلك العزل بين دعامتي التطور السياسي لا يمكن إلا أن يكون بصفة مؤقتة، وإنه سوف يقود إلى التخبط السياسي ويحول التناقض المؤقت إلى تناقض مستمر.

مهما يكن من أمر، فقد تم لسايمز ما أراد، ولكن نظراً لقلة وجمود الإيرادات ومعارضة البريطانيين من ذوي المصالح، فإنه لم يتجاوز كثيراً حدود إرساء المبدأ القائل بتعيين بعض السودانيين في الوظائف التي كانت مقصورة على البريطانيين وحدهم.

وفي عام ١٩٣٠، لم يكن هناك إلا واحد من الموظفين السودانيين هو الذي رقي إلى القسم الأول، وذلك من بين ٥٦٨ موظفاً بريطانياً، ولم يتجاوز عدد الموظفين السودانيين في ذلك القسم عام **١٩٣٥** ستة موظفين في حين أن عدد الموظفين البريطانيين أضحى **٤٤١** موظفاً.

وفي عام **١٩٣٩** بلغ عدد الموظفين السودانيين **٢٨** بينما أضحى عدد البريطانيين **٥٣٣**.

وكان هناك خمسة من بين أولئك الموظفين السودانيين في وظيفة مساعد مفتش، والباقون في وظائف مماثلة في شتى المصالح الفنية.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مذكرة ريد عن تقدم السودانيين - ١٤ - ١٢ - ١٩٣٤.

(٣) المصدر نفسه.

مهما يكن من أمر، فقد حطمت أسطورة الاحتكار الوظيفي للبريطانيين بمقتضى تلك الإجراءات التي رمت إلى السودنة، وإن لم يقض على الأسطورة تماماً.

وبالمثل، فقد دأب الحاكم العام على العمل على زيادة عدد المآمير السودانيين[١] وغيرهم من الموظفين الذين كانوا في القسم الثامن، والاستفادة منهم بقدر الإمكان.

وكان الغرض من ذلك إعطاء «فرص كافية للسودانيين لاكتساب المزيد من الخبرات في المناصب العالية للخدمة المدنية»[٢]، ومن ثمة لتقديم «دليل قوي على استعداد الحكومة على أن تلحق بخدمتها المتعلمين السودانيين وتعمل على تطويرهم». ذلك أنه ما لم تقم المدارس العليا بتخريج عدد أكبر، وما لم يقم المدراء المشرفون عليهم بتدريبهم في جد على أعمال الوظيفة، وما لم توكل إليهم المسؤوليات الكاملة للوظيفة التي هم أهل لها وقادرون على أدائها، فلن يكون ثمة أمل في ملء الوظائف الكبرى بالمناطق المتطورة أو زيادة عددهم للإشراف على سلطات الإدارة الأهلية في المناطق المتخلفة.

ذلك أن البلاد كانت في حاجة ماسة إلى مزيد من رجال الشرطة والمخابرات والزراعة والبيطرة والهندسة، وفي حاجة أيضاً إلى الأطباء والقضاة مثلما كانت في حاجة إلى ضباط تنفيذيين على مستوى المديرية للتخفيف من أعباء مفتش المركز.

ومن الناحية الإدارية، كان دور المأمور السوداني محل الاعتبار الأول. فقد كان دوره في عهد مغى ضئيلاً باهتاً ومسؤوليات المأمور جد محدودة، فلم يشجع على القيام بالتجول والتفتيش على أعمال الإدارة الأهلية[٣].

أما وقد حان أن يكون المآمير على صلة وثيقة بالسلطات القبلية بل الإشراف عليها، فقد تعين منحهم سلطات قضائية وإدارية بعد اجتياز فترة التجربة والكفاءة والاختبار والتدريب الدقيق على أعمالهم بواسطة مفتش المركز[٤]. وذلك على أن يصبح مفتش المركز «مديراً للوكلاء السودانيين القائمين بدورهم على الإشراف على نواب سودانيين آخرين»[٥]. ومن ثم تعين تحويل كثير من أعمال مفتش المركز للمأمور السوداني، مثل تسجيل تصرفات الأراضي ومراجعة ملفات المحاكم، والإشراف على المدارس والمشاريع الزراعية والصحة والمساكن وحفر الآبار وغيرها من التصرفات العادية.

---

(١) أعيد فتح مدرسة نواب المآمير في عام ١٩٣٧.

(٢) ج. أ. سايمز - المذكرة السياسية عن السودان - يونيو ١٩٣٥.

(٣) د. ل. بيرفز تعليق مدير بربر على مذكرة «السياسة الإدارية في السودان».

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

وعارض المدافعون عن نظام الحكم غير المباشر في تلك الإجراءات واقترحوا كأسلوب لتحقيق الزيادة في الخدمات وتنمية الخبرات، منع الموظفين السودانيين من الإشراف أو الرقابة على الإدارة الأهلية، وألا يسمح باستخدامهم إلا بشرط أن يكونوا تابعين لها.

ورفض سايمز تلك الفكرة وذلك لأن «ليس هناك سلطة محلية يمكن لها أن تقوم بدفع المرتبات التي يتطلبها المتعلمون»[١]. واستطرد يقول بأنه حتى لورد لو جارو نفسه قد هجر تلك الفكرة.

مهما يكن من أمر، فقد ساد الفكر البريطاني بأن ثمة صعوبة في تدريب المآمير على ممارسة جميع الأعمال الإدارية كمساعدين ذوي مرتبات قليلة لمفتشي المراكز. فقد استشعر البريطانيون بأن مثل تلك المسؤوليات الضخمة الواسعة كانت تتطلب تعليماً جامعياً لم يكن بمقدور السودانيين الحصول عليه. ولربما كان من الممكن أن يتلقى بعض السودانيين تعليماً جامعياً سواء في القاهرة أو في بيروت مثلاً، ولكن ذلك كان ينطوي على مخاطر جسيمة من ناحية سياسية، فضلاً عن كثرة تكاليفه ونفقاته. ومن ثم لجأ الحاكم العام إلى حل وسط قضى بتقسيم اختصاصات المأمور على عدة موظفين، إذ رأى أن المأمور متشعب الأعمال والنشاطات، ومن الممكن تفويض بعض منها لذوي الاختصاص أو الخبرة العملية، وقد يكون ذلك أكثر اقتصاداً من ناحية التكاليف والنفقات، وأقدر على توفير أشخاص يدربون على أعمال خاصة وذلك مثل تعيين قضاة مؤهلين متخصصين ومفتش ضرائب وضباط بوليس، وغير أولئك مما تطلبهم حسن سير عجلة الإدارة العامة.

وبالنسبة لنظام البوليس مثلاً، لم يرق السوداني لوظيفة ضابط إلا بعد انقضاء عدة سنوات في الخدمة المستمرة.

وعلى هذا، فتح سايمز الطريق أمام المتعلمين السودانيين لكي يصبحوا ضباط بوليس. وهذه الطبقة الجديدة من ضباط البوليس المتعلمين، لما التحقوا بالمراكز أصبحوا مسؤولين عن الأمن والمخابرات والقضاء الجنائي أي المسؤوليات التي كان يقوم بها مفتش المركز بمعاونة المأمور[٢].

وبالمثل أيضاً، قام سايمز بتعيين بعض الإخصائيين في الوظائف الأخرى، لأداء

---

(١) أقوال مدير النيل الأزرق ف. يونج في اجتماع المديرين - ١٩٣٤/١٢/١٤.
(٢) مداولات اجتماع مديري المديريات الشمالية - ١٩٣٤/١٢/١٤.

اختصاصات وتحمل مسؤ وليات مباشرة في إدارة المركز تحت إشراف مفتش المركز أو المأمور.

وبالنسبة للخدمات الفنية التي رؤ ي زيادة توفيرها، فقد قرر سايمز تخفيض عدد الموظفين البريطانيين وترك الأعمال التنفيذية المباشرة للضباط السودانيين.

ومن الناحية المالية، لربما أدى ذلك إلى اقتصاد في النفقات.

أما من الناحية السياسية، فقد كان ذلك أمراً ضرورياً. وذلك لأن الرضاء الذي ساد في أوساط المتعلمين على حسب الظاهر على أدنى تقدير، لربما كان من اليسير انقلابه إلى النقيض والضد في حالة حدوث أي توتر أو اضطراب.

وشعر سايمز بأنه «سيكون من الخطأ من ناحية سياسية. . . أن نستخدم الموظفين البريطانيين في وظائف يمكن استخدام السودانيين بها»[1].

ووجه سايمز البريطانيين «لكي يقصروا وظائفهم على المناصب الكبرى ذات الأثر التوجيهي العام الهام، وأن يفوضوا مزيداً من سلطاتهم التنفيذية والإشراف الفني والتنفيذي لكبار الموظفين السودانيين[2]. وشكلت لجنة لتحقيق تلك الأغراض.

وتعين إعادة النظر في سياسة مغى التعليمية التي خططت للتوسع في التعليم الأولى بنسبة ٢٥٪ في خلال خمسة عشر عاماً دون زيادة مقاربة بالنسبة للتعليم الثانوي، بل دون زيادة على الإطلاق، وذلك عن طريق تعديل تلك الخطط بل إهدارها تماماً، حتى يمكن تخريج عدد أكبر من المتعلمين الأكفاء الصالحين للخدمة المدنية.

وعين سايمز فريستوفر كوكس الأستاذ السابق بجامعة أكسفورد مديراً لمصلحة المعارف كما عين لجنة دي لاوار لتقديم مقترحات عن تطور التعليم[3]. وقرر تدريب خمسة من خريجي كلية غردون سنوياً كضباط زراعيين أو بيطريين بقصد «أن يحلوا محل الضباط البريطانيين في مصلحتي الزراعة والبيطرة»[4]. كما قرر إنشاء مدرسة ابتدائية للزراعة ببخت الرضا، وإرسال ثلاثة من السودانيين كل عام للجامعة الأميركية ببيروت للحصول على درجات جامعية وتعيينهم مدرسين بكلية غردون أو ضباط تعليم بالمديريات بدلاً عن أندادهم البريطانيين.

وقرر إنشاء مدرسة للقانون تابعة للمصلحة القضائية لتخريج عدد قليل من القضاة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مذكرة السكرتير الإداري لمدير المديريات الشمالية ٣ ـ ٧ ـ ١٩٣٥.

(٣) مداولات مديري المديريات الشمالية عن «سياسة التعليم» ـ ١٨ ديسمبر ١٩٣٤.

(٤) المصدر نفسه.

ومحـام أو اثنين فحسب، كـما قرر تـدريب بعض الخريجـين بمصلحة الأشغـال العموميـة لكي يصبحوا مدرسين.

وكانت مصلحة الأشغـال هي المصلحة التي أثبتت كيف يمكن تـوسيع نـطاق السودنـة بالنسبة لكثير من الوظائف رغم الضيق المالي بعد الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين في عام ١٩٣١[١].

وتعيـن على القلة من الأطباء السودانيين العاملين بالمصلحة الطبية أداء المهـام الملائمـة لكفاءاتهم بدلاً من الاستعانة بالبريطانيين، كما تقرر زيادة عدد السودانيين المدربين للعمل في المناطق الريفية[٢].

وأنشئت مدرسة للصيدلة لتخريج عدد من مساعدي الصيادلة السودانيين.

وفي عام ١٩٣٤ وضع سايمز خطة لتطوير النظام القضائي لكي يقوم على أحدث النظم المعاصرة، ولكي يتلاءم مع «مبادىء العدالة البريـطانية»، التي كـان يفخر بهـا بأنها «أحسن وأفضـل مبادىء للعـدالة في العالم»[٣].

وأوضحت مذكرة السكرتير القضائي لاجتماع المديرين بعض ما أعتور شؤون القضـاء من نقص، فلقد ذكر بأن فرع القضاء الجنائي كاد أن يكون قاصراً على أعمال المديرين ومفتشي المراكز غير المؤهلين في دراسة القانون، ولم يلجأ في ذلك إلى الحائزين على درجات علميـة في القانون إلا للاستئناس بآرائهم في بعض المشاكل والمسائل القانونية الدقيقة.

وكان من الممكن أن يقوم القضاة المؤهلون بنظر ما كان يفصل فيه الإداريون من لقضايا المدنية التي كادت أن تبلغ ٨٠٪ من مجموع القضايا المدنية لـو كان مفتشـو المراكـز قد أقنعـوا بالسماح لأولئك القضاة نظر تلك القضايا[٤].

وعارض سايمز مبدأ ازدواج السلطتين التنفيذية والقضائية في أيدي الإداريين البريطانيين باعتبار أن ذلك «يتجافى تماماً مع مبدأ فصل السلطات المعروف في النظام البرلماني البريـطاني، ولا يمكن تنفيذه دون أن يوجه إليه نقد من العالم الخارجي»[٥] وأوصى أن يستفاد أكثر فأكثر

---

(١) مذكرة مدير مصلحة الأشغال العمومية لاجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ٨ ديسمبر ١٩٣٤.

(٢) مذكرة مدير الخدمات الطبية ـ ٨ ديسمبر ١٩٣٤.

(٣) مداولات اجتماع المديرين ـ ١٩٣٤/١٢/١٧.

(٤) مذكرة السكرتير القضائي عن النظام القضائي ـ ١٩٣٥/١١/٤.

(٥) وقائع اجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ١٩٣٥/١٢/٢.

من القضاة المؤهلين بالنسبة لنظر القضايا، من ناحية، والفصل في الاستئنافات، من ناحية أخرى، ومراجعة أحكام القضاة غير المؤهلين علمياً أيضاً.

ولذلك كان من، الضروري في نظره استيعاب وتدريب مزيد من القضاة السودانيين المؤهلين.

ورغم أن معظم القضايا كانت تنظرها المحاكم الأهلية تحت إشراف الإداريين السياسيين، إلا أنه كان يتعين على أولئك التحقق من أن نظام القضاء الأهلي يجري على وجه «مواز - وإن لم يكن مماثلاً تماماً - لما يجري عليه نظام القضاء الرسمي العادي المتمثل في المحاكم المدنية والجنائية والشرعية»[1].

ولما تبين خلال الفترة ما بين ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩ أن لم يكن هناك زيادة ملحوظة في إيرادات الحكومة، فقد بدا أن الخطط التي رسمها سايمز لم يكن من الممكن تنفيذها.

ويوضح الجدول الآتي عدد الموظفين البريطانيين والسودانيين والمصريين خلال الفترة ما بين ١٩٣٠ - ١٩٣٩.

وظائف القسم الأول	البريطانيون	السودانيون	المصريون وغيرهم
١٩٣٠	٥٦٨	١	١٠
١٩٣٥	٤٤١	٦	٧
١٩٣٩	٥٣٣	٢٨	١٤
وظائف القسمين الثاني، والثالث:			
١٩٣٠	٤٦٤	٢٧٥٥	١٥٣١
١٩٣٥	٣٥٨	٣٢٢٥	١٠٠٣
١٩٣٩	٣٥٣	٤٦١٢	٥٧٥

وهذه الأرقام تتحدث عن نفسها.

وإذا لم يستطع السودانيون الوصول إلى مجموعة القسم الأول التي كانت وقفاً على البريطانيين ومظهراً لقوتهم، فقد استطاعوا التقدم في مراقي القسمين الثاني والثالث، وتم ذلك على حساب الموظفين المصريين والسوريين. ومع ذلك، فإن عدد الموظفين في القسم الأول قد تضاعف في عهد سايمز.

---

(١) المصدر نفسه.

الإدارة الأهلية:

لما تعلقت إلى حد كبير سياسة التعاون والتحالف وطرق الإدارة في عهد سايمز، بالمثقفين السودانيين الذين كانوا يتمثلون أساساً في الموظفين الملحقين بدواوين الحكومة، فقد كان من الطبيعي أن أضحت الإدارة الأهلية بعد عام ١٩٣٣ في مركز قليل الأهمية بعدما كانت في المركز الأول.

وذكر سايمز بأن المفهوم السائد في نيجيريا عن الإدارة الأهلية، غير منطبق على ما ساد بالسودان، إذ أن أغراضنا ـ على حد تعبيره ـ أكثر اعتدالاً[١].

ورأى أن تقوم الإدارة الأهلية كلما أمكن ذلك، بالاستمرار في أداء بعض الأعمال اليسيرة تخفيفاً لأثقال البيروقراطية، على أنه لربما أضحت هذه الإدارات الأهلية بمرور الزمن «حكومات محلية تعمل بمقتضى قانون خاص ينظمها، على أن يكون لكل حكومة محلية اختصاص إقليمي محدد، وسلطة لإدارة ميزانيتها الخاصة والشؤون المحلية العامة»[٢].

وكان هناك عدة أسباب دعت سايمز إلى التشاؤم بالنسبة لتطوير الإدارة الأهلية في أكثر مناطق القطر. فقد رأى بأن الإدارة الأهلية لا تعدو أن تكون أسطورة ما لم تكن قادرة على تحمل المسؤولية بالنسبة لميزانيتها المحلية الخاصة[٣]، الأمر الذي يعني أيضاً القدرة على زيادة حصيلتها من الإيرادات العامة. ورأى أن الحكومة المحلية لأي إقليم محتاجة لألفين أو ثلاثة آلاف من الجنيهات سنوياً على أدنى تقدير، وأن ليس هناك في السودان غير عشرة مجالس محلية، بلغ إيراد كل منها ذلك المبلغ في مارس ١٩٣٩.

وانتهى سايمز إلى القول بأنه لما كانت الإدارات الأهلية في حاجة ماسة للمال، فإنها حتى إن أسست ظلت «معتمدة في كل شيء تقريباً على الخزانة العامة وخدمات وإدارة الحكومة المركزية تحت الإشراف المباشر للبريطانيين، وذلك فيما عدا الأعباء البسيطة أو غير الفنية»، ومن ثم صرف سايمز كل أموال الخزانة العامة على شؤون الحكومة المركزية بقصد تطوير البلاد اقتصادياً وتدعيم النظام السياسي والكفاية الإدارية، ولم يبق إلا النزر اليسير لصرفه في حقل تطوير الإدارة الأهلية. ذلك لأنه لم يخصص للإدارة الأهلية كلها إلا ٢٥٠٠٠ جنيه في حين أن ميزانية المديريات كانت ٧٣٧٠٠٠ جنيه في عام ١٩٣٥.

بيد أن سايمز عمد ـ من ناحية نظرية ـ إلى التخطيط لمراحل متوالية يمكن في خلالها أن

---

(١) اجتماع المديرين ـ ١٤/١٢/١٩٣٤.

(٢) مذكرة سايمز عن السودان ـ ١٩٣٥.

(٣) اجتماع المديرين ـ ١٤/١٢/١٩٣٤.

يكون للإدارة الأهلية اختصاصات وسلطات كاملة من الناحية المالية، إلا أن عجز الموارد المالية جعل من تلك الخطط حبراً على ورق.

وفي عام ١٩٣٩، كان مفتش المركز كما كان عليه العهد من قبل، الرقيب المالي على إيرادات الإدارة المحلية. ووجه سايمز ضربة أخرى قاصمة لسياسة خلفه في بناء الإدارة الأهلية لما أصر على أن تكون قاصرة على المناطق القبلية التي تسكنها قبيلة واحدة أو قبائل متجانسة. وإن قلة الوحدات القبلية الكبرى المنظمة في حدود إقليمية معينة، هي التي شكلت دائماً الصعوبة الكبرى أمام إرساء معالم الحكم غير المباشر على ما سبق شرحه. وكان مغى معتمداً على إنشاء سلطات قبلية مشتركة تقوم برئاسة الفروع الإدارية المختلفة.

وأوقف سايمز إتمام ذلك الخلق الصناعي، وفضل الالتفات عن محاولة خلق وحدات قبلية كبرى، والاعتماد على الحكم المباشر عن طريق الثقة في الموظفين والمتعلمين في المناطق النيلية الواسعة الأرجاء والمناطق المتعددة والمختلطة القبائل.

وقصد سايمز ـ فعلاً ـ تطبيق سياسة الحكم غير المباشر على المناطق المتخلفة والجهات القبلية، التي اعتمدت ـ في نظره ـ على الإدارة المركزية، وفي حاجة إلى الرعاية والعناية. وبالرغم من كل ذلك، فإن أهداف الحاكم العام ما كانت لتسمح بأن تقف مشاكل الحكم المحلي عقبة في سبيل تطوير الحكم المركزي والوصول إلى مستقبل أفضل.

بيد أنه مهما يكن من أمر، فإن قوانين الحكومات المحلية الصادرة عام ١٩٣٧ قد وضعت الأطر التي يمكن عليها، لدى بذل مجهود حقيقي في المستقبل، تطوير الحكم المحلي على نهج الحكم المحلي البريطاني.

وكانت السلطات المحلية تتطلب «وجوب منح سلطة مفوضة»[١]. وقد أعدت ثلاث مشروعات للقوانين في عام ١٩٣٥، مبينة بوجه عام السلطات التي تمنح في المناطق الثلاث، أي في المراكز القبلية المتخلفة، والمناطق الريفية المتقدمة نسبياً نتيجة انتشار التجارة والتداول النقدي بها، ومناطق المدن الحضرية[٢].

ولم يقصد من ذلك إلا تقنين «القواعد المعمول بها المنظمة لإجراءات الأمن والصحة والخدمات المحلية»[٣]، بغرض توفير الوقت الذي قد يبذله الحاكم العام في وضع لوائح

---

(١) اجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ١٩٣٥/١٢/٣، أبحاث حول القضاء. قانون الحكومات المحلية.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

تكميلية أو توسيع سلطات المدير في تفويض بعض اختصاصاته للمجالس المحلية، وكذلك من أجل تنسيق العمل بين الجهات الإدارية والمحلية[1].

أما بالنسبة لمناطق المدن الواسعة، فقد رمى سايمز، وفقاً للسياسة الرامية إلى التعاون مع المثقفين، إلى تطوير سلطات المجالس المحلية لكي تتمشى مع متطلبات الظروف في المستقبل[2].

ووجدت المحاكم الأهلية معاملة قاسية من جانب سايمز، فلقد رأى أن هدف تلك المحاكم ليس هو إرضاء طموح رؤساء وشيوخ القبائل، بل تحقيق العدالة بالنسبة للمواطنين[3].

وكان من رأيه أن تظل المحاكم الأهلية باقية في المناطق التي تقيم في أرجائها إحدى القبائل، أما في المناطق التي تمتزج فيها القبائل المختلفة، فيمكن الاستغناء عنها وإنشاء محاكم رسمية بدلاً عنها، كلما كان ذلك ممكناً وعملياً، وأنه «سوف لا أسمح بمنح تلك المحاكم الأهلية سلطات واسعة في المناطق التي تعددت فيها القبائل والتي اختلفت فيها مستويات التعليم ودرجات التقدم، حيث يجب أن تحل محلها المحاكم الرسمية العادية للدولة»[4].

بيد أنه رغم ذلك، فقد أراد بعض المديرين أن تحكم المدن الصغرى بواسطة رؤساء القبائل الذين يطبقون العرف القبلي رغم معارضة سايمز لذلك. فلقد قرر سايمز بأنه حالما تصل أية قرية إلى مستوى المدينة تخرج من مناطق الريف وتضم للمناطق المتحضرة، ومن ثم يستحسن حكمها بواسطة الموظفين.

وهكذا بدا سايمز وهو يرنو إلى تعيين قضاة مؤهلين مسترشداً بهدى العدالة في انجلترا، وكأنه جنح بعيداً عن سياسة تطبيق العدالة التي اتبعها الحاكم العام السابق. وقد لاحظ سايمز بامتعاض بأنه من الضروري لأسباب سياسية إنشاء عدد قليل من المحاكم القروية المستقلة برئاسة شيوخ القرى.

وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك محاكم مركزية أو أنها كانت موجودة ولكنها ضعيفة الحيلة ضئيلة التجارب في ممارسة سلطاتها واختصاصاتها[5]. وعندئذ اشتد الولع بتوحيد المناطق،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) منشور السكرتير الإداري لمديري المديريات الشمالية حول سياسة تطوير المحاكم الأهلية - ١٩٣٥/٦/٢٥.

ولكن ذلك كان أمراً فُرض بالقوة. ولا جدوى من أن يدعي بأنه كان لمثل تلك المحاكم أساس من التقاليد القبلية.

ولما حان الوقت لتأسيس محاكم مركزية أكبر وأقدر وأفضل، لم يعد للمحاكم الأدنى درجة سلطة الحبس، كما أخضعت لإشراف المحاكم المركزية للرؤساء[١] في المراكز التي كان يؤمل سايمز أن يتوفر لها قضاة يتخصصون للعمل فيها طوال الوقت[٢].

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن فقد جميع الرؤساء السابقين ما كان لهم من سلطان ضئيل محدود، وأصبحوا مجرد رؤساء للمحاكم فيما عدا حفنة من شيوخ القبائل والرؤساء الذين سمحت لهم التقاليد العريقة أو نفوذهم الشخصي بالتمسك بكل سلطانهم القديم.

موقف الإدارة الأهلية في عام ١٩٣٥

منذ عام ١٩٣٥، انصرفت الحكومة عن الإدارة الأهلية واتجهت إلى البيروقراطية، وشجع سايمز على اتباع ذلك، ضعف الإدارة الأهلية في شتى الوحدات القبلية بالمديريات الشمالية، ذلك الضعف الذي سبق أن أشار إليه المديرون في ١٩٣٤، وذلك رغم كل ما بذله مغى من جهود في سبيل خلقها وتدعيمها.

ولقد عزا مدير دارفور تراخي التقدم بمديريته للأزمة السياسية، إذ لم يتوفر المال لدى أفراد الشعب ولم يكن من اليسير تحصيل الضرائب، واهتزت الثقة كثيراً في رؤساء القبائل والنظار وغيرهم.

وأضحت الفكرة سبباً للقلق، إذ فقد الشيوخ الاهتمام وأضحوا يؤدون واجباتهم بلا مبالاة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، روع المفتشون بسبب عدم مهارة الرؤساء والشيوخ في إدارة أعمالهم وقلة ما حظوا به من تأييد شعبي. وكان لكل من دار المساليت ودار الرزيقات ميزانية مستقلة، ولكن لم تكن ثمة حاجة لمنحهما سلطات إضافية. ذلك أن مثل هذه السلطات كانت تتوقف على توفر مزيد من الموظفين المتعلمين. وثبت بالتجربة فشل مشروعات الاتحادات القبلية. ولما توفي الأمير عبد الحميد انهارت بموته سلطنة الفور العظمى.

وأكد مدير المديريات الشمالية التي ضمت إلى بعضها البعض، بأن أساس وحدة الإدارة الأهلية هو مجلس القرية. ذلك أن كل جماعة صفوية أو متقدمة كانت حريصة على استقلالها،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

ولم تر مصلحة لها في الانضمام إلى تنظيم أكبر. ورغم أن المدير رغب في تطوير مجالس القرى حتى تقوم بالفصل في النزاعات المتعلقة بأراضي أهالي القرية، إلا أن الأهالي كانوا راغبين في أن تقوم المحاكم الرسمية العادية بذلك لما رغبوا عن عرض خصوماتهم على الأجاويد(١). وذكر دوجلاس نيوبولد مدير كردفان بأن تطور الإدارة الأهلية كان سائراً في طريق التقدم رغم أن لم تتحقق جميع الخطط المرسومة. ولكن بعض الإدارات نجحت بشكل ملحوظ مثل إدارة الجوامعة التي استطاعت الإشراف على السوق والأمن وإجراءات الوقاية من الأمراض، فضلاً عن المساهمة في أداء الخدمات البيطرية.

وعاق مجرى التقدم ضعف الكفاءة لدى خريجي المدارس الأولية وقلة توافر الإيرادات المالية(٢).

وكانت سياسة جيلان مدير جبال النوبا في تطوير كل من الثقافتين العربية والنوبية هي دمج العنصرين العربي والنوبي وربطهما بمصالح اقتصادية مشتركة(٣).

وتطورت الإدارة الأهلية بمديرية النيل الأبيض على أسس إقليمية وليس قبلية. وكان الموظفون بها من المتعلمين، كما بلغ الأهالي درجة من الوعي والاستنارة.

وكان العيب الوحيد الذي انطوى عليه ذلك النظام هو القدرة الكامنة لدى السيد عبد الرحمن المهدي في استخدامه كسلاح للمهدية متى أراد(٤).

وفي مديرية كسلا، لم تكن الإدارة الأهلية اسماً على مسمى إلا بالنسبة لإدارة عبد الله بكر في القضارف وإدارة الناظر أبي سن ناظر الشكرية، وكان كل منهما ضابطاً سابقاً في الجيش، كما اعتمد كل منهما على أواصر قبلية عريقة.

ولم يكتب النجاح لفكرة خلق نظارتين إحداهما بالشمال تحت نظارة أبي سن، والأخرى بالجنوب تحت نظارة آل بكر. واعتمد نجاح كل منهما على الصفات الشخصية للخلفاء من الأبناء أو الأحفاد(٥).

وأشرف على إدارة كل من كسلا وبور سودان وسواكن مفتش للمركز كان يأخذ المشورة

---

(١) من أقوال و.د.س. بيرفز مدير الشمالية في اجتماع مديري المديريات الشمالية - ١٤/١٢/١٩٣٤.

(٢) من أقوال دوجلاس نيوبلد في اجتماع المديرين.

(٣) مذكرة دوجلاس نيوبلد عن إدارة النوبا - ١/١٢/١٩٣٤.

(٤) من أقوال ج.أ. ريد مدير النيل الأبيض في اجتماع مديري المديريات الشمالية - ١٤/١٢/١٩٣٤.

(٥) من أقوال أ.س. ردفرن مدير كسلا في اجتماع المديرين ١٩٣٨.

من الأعيان بالمنطقة وظل المجلس البلدي لبور سودان جامداً دون حراك[١].

وانقسم ولاء سكان الجزيرة بالنيل الأزرق اما إلى جانب شركة السودان الزراعية أو إلى جانب الإدارات الأهلية. فلقد رفضت الشركة الاعتراف برجال السلطات القبلية، وجرى تعاملها مباشرة مع المستأجرين والعمال الزراعيين. ورغب المدير في أن تقوم الشركة بتغيير سياستها، وذلك عن طريق استخدام شيوخ الخط كأعوان لها.

وباستثناء منطقة مشروع الجزيرة، كانت أكثر ارجاء مديرية النيل الأزرق مناطق ريفية. وفي إحدى القرى، حدث أن عاد أحد نواب المآمير بعد ترك العمل في خدمة الحكومة، إلى قريته لكي يعيش فيها حياة رجل الريف النبيل، واستطاع أن يطور من مجرى حياة القرية إلى حد كبير. ولعل الثقة في بعض المثقفين الذين يعودون إلى قراهم، هي التي جعلت الأمل يتردد في جوانح المدير في إمكانية استمرار الإدارة الأهلية، ويا لذاك من أمل![٢].

ولم يجد المدير سارسفيلد هول رغم حماسه الشديد للحكم غير المباشر مديرية الخرطوم مكاناً ملائماً، وذكر أنه رغم أن للعاصمة المثلثة مجلساً بلدياً ومؤسسات خيرية، إلا أن من أكثر أسباب سعادته هو أن أصبح للجوامعة ملك واحد بمنطقة ريفي الخرطوم، وإن أنشئت بالجيلي محكمة أهلية، وإن لم يكن لديها رئيس دائم نظراً لتنافس سبعة من الأعضاء على الرئاسة[٣].

واقتصر تطور الإدارة الأهلية بالمديريات الجنوبية على إنشاء محاكم الرؤساء (السلاطين)، إذ أنشئت محاكم ثلاثة هي:

محكمة الفرع لكل رئيس قبيلة أو قرية.

ومحكمة المنطقة للنظر في قضايا جميع أفراد القبيلة، وتتبعها المحاكم الفرعية الكائنة بدائرة المنطقة.

ومحكمة رئيسية إقليمية بالنسبة للمركز كله، التابعة له محاكم المناطق.

وتختص المحكمة الرئيسية بالإقليم بوصفها محكمة استئنافية بالنظر في الطعون من المحاكم الأدنى درجةً، وبوصفها محكمة موضوع (أول درجة) بنظر القضايا الكبيرة أو الخطيرة التي أحيلت إليها من جانب مفتش المركز[٤].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) من أقوال ف.ت. يونج مدير النيل الأزرق في اجتماع المديرين ١٩٣٤/١٢/١٤.

(٣) من أقوال ج.ج. سارسفيلد في اجتماع المديرين.

(٤) وذلك وفقاً لأوامر صدرت للمحاكم المختلفة بمقتضى قانون محاكم الرؤساء.

وإذا ما تركنا السياسة جانباً، ففي مجال الإصلاحات الإدارية كان سايمز يأخذ في الاعتبار، بأن ميزانية السودان البالغ قدرها ٤ ملايين من الجنيهات، كانت تعتمد أساساً على معونة من مصر قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه ، وأنه بعد سداد مرتبات الموظفين ونفقات الأمن، لم يكن ليبقى للخدمات الاجتماعية والاقتصادية إلا النزر اليسير أي، ٨٨٤،٠٠٠ جنيه .

لذا لا عجب إن كان مصراً على اتخاذ جانب الحذر، ولا عجب، أيضاً أنه لم يدفع بعجلة التقدم والتطور والسودنة إلا في أضيق الحدود[1]. والحق أن الإجراءات التي اتخذها سايمز لا تعدو الدلالة على حسن النية، ما لم تكن هناك خطط للحصول على مزيد من الإيرادات وتحقيقها نتيجة تطور اقتصادي. ووضع سايمز خطة للحصول على مال احتياطي عن طريق زيادة تصدير أنواع جديدة من المحاصيل الأساسية وبمزيد من الإنتاج والتعامل مع الخارج عن طريق تخفيض أجور الشحن بالسكك الحديدية. وكان يؤمل في زيادة الإيرادات العامة من جراء احتكار الحكومة لبيع السكر وعدم الاعتماد على حصيلة الضرائب المباشرة. والأموال التي حاول ادخارها، كان لا بد من تخصيصها لنفقات المشروعات الجديدة الخاصة بالأقطان والأخشاب والألياف والماشية والجلود[2].

ولكن لتنفيذ كل ذلك كان لا بد من التمهل في اتخاذ الخطوات اللازمة. أما بالنسبة لاعداد الخطط الضرورية فقد كان سايمز يأمل في جذب رأس المال المصري للاستثمار في بعض المشروعات بالسودان لدفع عجلة التطور الاقتصادي عن طريق استخدام بعض التجار من الإغريق أو الوكلاء السودانيين.

ولذلك، طلب من الجمعية الملكية الزراعية بمصر إرسال بعثة اقتصادية لدراسة إمكانيات الاستثمار في السودان، ولكن لم يكتب النجاح لتلك الفكرة.

وعلى هذا، ظل مشروع الجزيرة وحفنة من مشاريع القطن المملوكة لبعض كبار الممولين السودانيين، كما ظلت مصادر الثروة الحيوانية، هي الأمل الوحيد للتقدم، وإن لم يتوفر لديها هي أيضاً رأس المال المطلوب[3].

مهما يكن من أمر، فقد وعد سايمز في كثير من المناسبات المثقفين السودانيين، بأكثر مما

---

(١) قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، عزم سايمز على رصد نصف مليون جنيه للمنشآت التعليمية التي قصد أن تتم عام ١٩٤٦ على أن تكون المصروفات الدورية ١٥٠،٠٠٠ جنيه في ١٩٣٦ ثم تزداد تدريجياً حتى تبلغ ٣٠٠،٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٦.

(٢) تقرير اجتماع المديرين ١٩ - ١٢ - ١٩٣٤.

(٣) بلغ الاحتياطي ١،٥٠٠،٠٠٠ جنيه في أواخر عام ١٩٣٨.

كان بمقدوره تنفيذه. وزاد من آمالهم وتطلعاتهم أنه بعد مضي عام تقريباً من تعيينه، أكـدت معاهدة ١٩٣٦ وجوب تفضيل السودانيين بالنسبة للتعيين في الوظائف الحكومية، وإن الهدف الأساسي الرئيسي للحكم الثنائي هو رفاهية السودانيين(١).

ولم يسمح سايمز، وقد أمسك بدفة الحكم إدارياً وسياسياً، في حكمة وبروح تقـدمية، للعواطف والانفعالات أن تتحكم في مشاعر الجيل الجديد من المثقفين بالنسبة للإجراءات التي اتخذها.

لقد حاول سايمز بناء بيت دون أن يكون، لديه تمويل كـاف يسمح لـه بإقـامة الأسس والعمد لذلك، ومن ثم لم يكن أمامه، من ناحية سياسيـة، غير أن يعتمد على احتمـال تغير الظروف في المستقبل.

---

(١) المادة الثانية من معاهدة ١٩٣٦.

المهدية الجديدة
ومؤتمر الخريجين العام ١٩٣٨

كانت النظرية السياسية التي تقضي بأن تقوم حفنة من الحكام الأوروبيين الاستعماريين بإدارة الحكم في مستعمرة كبيرة، أفريقية أو أسيوية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، نظرية تبدو في غاية البساطة والوضوح نسبياً. فما لم يشتد ساعد الحركة الوطنية إلى الدرجة التي تحول دون تلك القلة من الاستمرار في الحكم، فإنه يكون لدينا عادة وسائل كافية لضمان التعاون والإخلاص من جانب أكثر القادة نفوذاً ومصلحةً في المجتمع الوطني، بأكثر ممن يقفون في ظل المعارضة. وليس ثمة ما يدعو إلى تغيير مثل ذلك الوضع المريح لمثل ذلك الحكم إلا حالات ثلاث هي :

أولاً: في الحالة التي تصبح فيها الجماعة المتعاونة قوية جداً إلى حد بعيد، إلى الدرجة التي تكاد تصبح فيها الإدارة الاستعمارية معتمدة عليها اعتماداً كلياً.

ثانياً عندما تصبح الجماعة المتعاونة أكثر ضيقاً بما يقابل به ولاؤها وإخلاصها، وتهدد للانضمام إلى المعسكر المعادي للحكم الأجنبي.

ثالثاً: في الحالة التي تصبح فيها المقاومة للحكم الأجنبي قوية إلى الحد الذي تستطيع فيه جذب القادة المتعاونين مع الحكم الأجنبي بعيداً عنه، بحيث يجعلونهم غير قادرين على تقديم أي تأييد شعبي لسادتهم الأمبرياليين.

ولكن طالما كان المعادون للامبريالية عاجزين عن تكوين جبهة وطنية موحدة، أكثر تأييداً وقوة من مؤيدي الحكومة، كان باستطاعة الاستعماريين الاستمرار في الحكم إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

ولم تتوفر إحدى تلك العوامل أو الظروف للسودان حتى عام **١٩٣٥** ولقد سبق لسايمز أن أدار دفة التعاون وجهة الخريجين المتعلمين، وكلما امتد حكمه أمعن في سياسته تلك بوصفه حاكماً عاماً. ففي عهد جون مفي ، كان الخريجون قابعين بمنطقة الظل سياسياً بالنسبة

للحكومة، رغم أن ذلك لم يكن لينطبق على الناحية الإدارية، لأن أكثر من ٩٠٪ من المتعلمين كانوا في خدمة الحكومة.

وكان رؤساء القبائل طوال الحكم الثنائي هم الذين شدوا من أزر الحكومة بالتعاون مع زعماء الطرق الصوفية الرئيسية المعروفة والعلماء. وعندما شرع سايمز فيما بين اكتوبر ١٩٣٤ ويونيو ١٩٣٥ في تطبيق سياسته لسودنة الوظائف الكبرى لاستيعاب الخريجين، لم تكن ثمة حاجة ضرورية ملحة لذلك، من ناحية سياسية. ذلك لأن الوطنيين، سواء الحديثين منهم أو التقليديين كانوا ضعفاء إلى حد كبير، ومنقسمين وغير منظمين، إلى حد لم يسمح لهم باستخدام ضغوط جادة على الحكومة أو تهديد خطير لها.

ولم يكونوا في مركز للمطالبة أو استخلاص المؤسسات أو الهيئات التي تطوع بمنحها سايمز، ذلك لأنه كان مدركاً ـ من ناحية ـ بأن المتعلمين هم أفضل أداة لتطوير الاقتصاد وبناء أمة حديثة إدارياً، كما اعتقد ـ من ناحية أخرى ـ أنه إذا كان يتعين تسليم المؤسسات العامة لصفوة المثقفين الوطنيين مهما طال أمد الحكم الأجنبي، فإن من أسباب الفخر أن تمنح في وقت مبكر، طوعاً واختياراً، لأن ذلك أفضل بكثير من التراخي حتى يظهر الحكم الأجنبي على تسليمها للوطنيين ساعة انتصارهم عليه(١).

مهما يكن من أمر، فقد أيدت بعض التغييرات السياسية بعد ١٩٣٥، ضرورة التمسك بسياسة سايمز أكثر فأكثر بالنسبة لمعاملة الخريجين معاملة حسنة طيبة. ذلك لأن المعاهدة الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ ـ وقد بدأت المفاوضات بشأنها في آخر ١٩٣٥ ـ مهدت الطريق لبعض الهيئات والمؤسسات المصرية للعودة للسودان، وإن كان ذلك بصورة أشد مما كان عليه الحال من قبل بالنسبة لمن أبعدوا بعد ثورة ١٩٢٤ (٢).

وكان احتمال تجدد تحريض المصريين للخريجين أمراً لم يغب عن أذهان الحاكمين الفعليين، بيد أن ذلك ربما كان أقل الأمور إقلاقاً لسايمز. وكان أكثر ما أقلق الحكومة بعد عام ١٩٣٤ أنها تحققت بصورة جلية من مدى اضطراد وازدياد قوة حركة المهدية الجديدة، وخطر زعيمها السير السيد عبد الرحمن المهدي، الذي حظي بالحب والإعجاب من نوادي الخريجين بالعاصمة المثلثة، إذ ربما أضحى المثل للخريجين واستطاع أن يوحد بين القوى التقليدية القبلية والطبقة المتعلمة ورجال الدين ليجعل منها قوى سياسية ذات مركز وطني قاهر.

---

(١) ملاحظات السكرتير الإداري في اجتماع مديري المديريات الشمالية في ١٩٣٤ و ١٩٣٥.

(٢) انظر: في أعقاب الثورة ـ عبد الرحمن الرافعي ـ الجزء الثالث ص ١٩ وما بعدها.

نشوء المهدية الجديدة
١٩٣٤ - ١٩٣٥

أضحت الحكومة منذ أوائل عام ١٩٣٥ أكثر ارتياباً وحذراً بالنسبة لنمو المهدية الجديدة واضطراد نفوذ زعيمها عبد الرحمن المهدي. فلقد رسمت السياسة من قبل لكي يصبح السيد رأسمالياً ثرياً عن طريق معاونته في مشاريعه لزراعة القطن بمديريتي النيل الأبيض والأزرق، بشرط منعه من زيادة المراكز التي تثار فيها النعرات المهدوية بين قبائل غرب السودان. بيد أن الرابطة الوثيقة بين الانجليز والسيد عبد الرحمن، ما لبثت أن تبددت سريعاً في عام ١٩٣٥. لقد نجحت تماماً السياسة المرسومة بشأن ثرائه وحدها فحسب. فمنذ عام ١٩٢٦ قدر بأن دخله تضاعف ثلاث مرات إذ بلغ ٣٠،٠٠٠ جنيه سنوياً[١]، فضلاً عما تحصل عليه من زكاة من الأنصار المخلصين التابعين، إذ كانت السياسة هي «أن يحول السيد إلى رجل ثري ذي عقلية تجارية، على أساس أن ازدهار أحواله المادية الدنيوية، يقلل من مركزه وهيبته الدينية»[٢].

ولكن كلما ازداد السيد ثراءً كلما أضحى أكثر نفوذاً من الناحيتين الدينية والسياسية، على ما رأى ذلك سارسفيلد هول. ولم تكن بركته عوناً لأتباعه في هذه الحياة الدنيا. ولم يبد أن المهدية قد فقدت شيئاً من قواها الدينية. ورغم أن ونجت كان يأمل في أن تصبح المهدية على مر الزمن طريقة عادية كغيرها من الطرق الأخرى، إلا أنها ظلت أبرز الطرق جميعها، وكان أتباعها يتكاثرون في حين أن تناقص - فيما بدا - أتباع الختمية. بيد أن كفة الختمية في ميزان القوى السياسية كانت لا تزال أرجح من المهدية، ذلك لأن الختمية إذ كانت أقوى من منافستها المهدية، كانت دائماً إحدى الركائز التي اعتمد عليها البريطانيون لتحقيق الأمن والنظام.

ولكن أضحت المهدية الأقل ارستقراطية من الختمية، والداعية للمساواة بين أفراد الشعب أكثر منها، متفوقة عليها من ناحية الثراء والتنظيم والدبلوماسية، ومن ثم تعين إعادة التوازن بين الطائفتين من جديد. بل أكثر من ذلك، فإن زعامة السيد عبد الرحمن قد امتدت نحو نوادي الخريجين في المدن الثلاث، إذ كان يزورها متى سنحت المناسبة لذلك. وكان يتبرع بسخاء للدراسات التي قامت بها وللأعمال الجديدة الخيرية التي دعت إليها. وكان كرم الحكومة يتوارى حياء من كرمه لما كان يقابل الناس في بشاشة وتهلل ولطف في المناسبات والأعياد الدينية والوطنية[٣]. وكان له مجلس للأدباء مثل مجلس أبي يزيد ليستقبل فيه المتعلمين

---

(١) أقوال ج. أ. ريد مدير النيل الأبيض في اجتماع مديري المديريات الشمالية - ١٩٣٤/١٢/١٥.

(٢) انظر ما ورد على لسان بني مدير الأمن العام - ديسمبر ١٩٣٤.

(٣) المصدر السابق.

من كل الاتجاهات والشعراء وأصحاب الشكاوى وصغار التجار ونظار القبائل وبعض البدو البسطاء والفقراء وصاحبات الحاجات والشكاوى [1].

وكانت بيوت آل المهدي ملأى ببعض المواطنين، حتى أن النيران لم تكن تخمد في دورهم ليل نهار. وكان للسيد عبد الرحمن جوانب عدة، إذ استطاع أن يجمع بين هالة وبركة الولي، وحفيد العائلة ذات التاريخ المجيد التي تفخر بأنها حققت استقلال السودان من نير الحكم التركي المصري.

وفي عام ١٩٣٥، أسس عبد الرحمن المهدي جريدة النيل، وأحضر لها رئيس تحرير مصري، ثم هاجم مشروع الجزيرة باعتباره مشروعاً أجنبياً، وطالب بأن تفك الحكومة قبضتها الأجنبية عن التجارة والاقتصاد لكي تمد يد العون لمن رغب في استثمار أمواله من السودانيين[2]. وبلغت شهرته حداً جعل منافسه السيد علي الميرغني يضطر أيضاً إلى استمالة الخريجين عام ١٩٣٤.

وبعد مضي عام، ذكر أحد المفتشين في تقرير له بأن السيد عبد الرحمن أضحى منافساً خطيراً لمركز السيد علي الميرغني في أم درمان. ورغم أن الأخير كان يحظى باتباع أكثر إلا أنه كانت تنقصه المقدرة الإدارية التنظيمية لاستغلال نفوذه الديني للحصول على ثراء مادي. فقد كانت مشاريعه الزراعية غير ناجحة، ولم يسعفه أحد ممن أداروا أعماله حتى أن مفتش المركز قام بتشكيل شبه لجنة تماثل «الغرفة التجارية»، من تجار الختمية والملاك الزراعيين، وذلك للوقوف في مواجهة نفوذ المهدية، عن طريق تقييد التجارة المحلية، وذلك بواسطة منح العطاءات والقروض لأتباع الختمية[3].

وفي ديسمبر ١٩٣٦، ورد في مذكرة لمدير المخابرات، وزعت على اجتماع للمديرين، بأن السيد عبد الرحمن على اتصال بالمتعلمين في جميع المستويات والمراحل، وقد عقد روابط صداقة بهم، خاصة بالمآمير والقضاة ونظار المدارس. وسواء في المدن والقرى «اكتسب نتيجة ثروته الهائلة الحديثة، وما فُطر عليه من زعامة موروثة، تأييد معظم أبناء الطبقة المتعلمة»، واستطاع أن يسلب المركز الأول للاحترام من السيد علي الميرغني.

وكان من رأي المدير أن الحكومة إن عاملته كسياسي غير مرغوب فيه في ذلك الوقت، فإنها «ستجبر عدداً كبيراً من المتعلمين ـ الأغلبية في المستقبل ـ للوقوف ضد سياستها».

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مجموعة جريد النيل (١٩٣٥ ـ ١٩٣٨).

(٣) خطاب مفتش مركز أم درمان إلى مدير الخرطوم ـ ١٣ ـ ١٠ ـ ١٩٣٥.

وكان النفوذ المضطرد للسيد عبد الرحمن كبيراً أيضاً لدى قبائل الغرب وهي أكثر القوى تخلفاً وجهلاً. وكان المديرون حتى ١٩٣٤ على يقين بأن أثره لن تترتب عليه مشاكل إدارية، رغم أنه كان من المعلوم أن بعض الحجاج من غرب السودان ما انفكوا يحطون رحالهم بالجزيرة أبا لخدمة السيد والعمل ضمن أتباعه عند عودتهم من الحج.

وكان المديرون بوجه عام لا ينظرون بارتياح لمن كانوا يسافرون لحج بيت الله الحرام أو للسيد عبد الرحمن المهدي، إذ رأوا في ذلك محاولة لزعزعة «النظام القبلي في كردفان ودارفور والفونج».

مهما يكن من أمر، ففي الأشهر الأولى من عام ١٩٣٥، استطاعت حادثة صغيرة إشعال اللهب بين الحكومة والسيد. فلقد اكتشف أن ثمة مؤامرة لقتل الملك محمد السائح زعيم قبيلة الميدوب بواسطة أخ غير شقيق له في الجزء الشرقي من دارفور. وأخذ المحرضون وذلك الأخ طريقهم للهجرة إلى جزيرة أبا. وأكد ذلك الحادث أن الحجاج ما انفكوا يزورون أبا، إذ أضحت كعبة القصاد لجميع اللاجئين خشية العقاب القبلي.

وعندما وجه السؤال للسيد عبد الرحمن عما إذا كان الخارجون عن القانون في حمايته استشاط غضباً على ما انطوى عليه السؤال من إيحاء بالاتهام، إذ لن يستغرب بعد ذلك أن يُعتبر مسؤولاً عن أفعال أهالي الغرب في حين أن الحكومة منعته من الاتصال بهم، ومن ثم قررت الحكومة أن تلقنه درساً. ولم يكن السكرتير الإداري يرغب في أن يسمح «ضيق الأفق الفكري... للتدخل بشأن التوسع الزراعي القانوني والمرغوب فيه لزيادة العاملين بالزراعة، سواء كانوا من أتباع المهدية أو غيرهم»، ولكن مدير الغرب كان يجب عليه أن يؤيد «أن حبل النظام المحلي قد اضطرب، سواء من الناحية الدينية أو القبلية نتيجة فعل محدد من فرد أو أفراد من القبائل هناك»[1]. ومن ثم أخطر السيد عبد الرحمن بأنه ممنوع من القيام بزراعة الذرة في الأراضي المطرية الواقعة شرق النيل الأبيض التي ليس عليها أدنى حق قانوني، بل سمح له باستخدامها لإطعام من عملوا معه.

وكان ذلك الأمر محكاً للتحقق من مدى قوة المهدي في مواجهة الحكومة، وخرج السيد من التجربة مرفوع الرأس، الأمر الذي أيقظ أعين الانجليز على مدى ما تمتع به نظامه من منعة وكفاءة. ذلك لأن وكلاءه دبروا الأمر خلال أيام قلائل، لجمع كثير من الذرة، وحملها على الحمال، من شتى مناطق النيل الأزرق والنيل الأبيض، لإطعام عمال المهدي، وتوالت عليه العهود والوعود بمضاعفة كميات الذرة من الأنصار في دارفور وكردفان.

---

(١) خطاب السكرتير الإداري لمدير النيل الأبيض ٢٠ - ٣ - ١٩٣٦.

وأقرت الحكومة بانهزامها في ١٦ مايو ١٩٣٩، ومن ثم أخطر جيلان السكرتير الإداري بلهجة كسيرة ضعيفة السيد عبد الرحمن بأنه أضحى من المسموح له زراعة الأراضي المطرية للسنة التالية، بصفة مؤقتة.

ولذلك لم يكن مما يدعو للغرابة أن المديرين الذين رغبوا في إذلال السيد وإفقاره، فيما عدا اثنين منهم، قد قرروا في اجتماع عقد في نوفمبر ١٩٣٦ بأن نفوذ الأنصار قد اضطرد وأنه يجب الحد منه[1].

ولكن لكي يضمن بأن للسيد من يدافع عنه، قدم ج. س. بني، رئيس مكتب الأمن العام، مذكرة سرية يعاضد وجه منها السيد ويعارضه وجهها الآخر.

فلقد قيل في جانبه بأنه «مواطن حيوي نشيط مستنير ومنتج»، هجر دور الفكر التقليدي، وأصبح رجلاً عصرياً من رجال الأعمال العصريين. ولقد أظهر ولاءه وإخلاصه خلال الحرب بصفة خاصة، وفي أثناء تعامله مع طلاب كلية غردون أثناء إضرابهم الشهير، بل أنه في مناسبات عدة، استطاع تحويل طاقات أتباع والده من طاقات دينية أو مخربة أو تقليدية إلى طاقات مبدعة خلاقة حديثة هادفة إلى تطور اقتصادي واجتماعي.

وأنه مما يتجافى مع العدالة، كما سيكون أمراً لا جدوى منه، أن نخطر السيد بأن الحكومة قد قلبت له ظهر المجن لأنه أضحى ثرياً من الوجهاء. بل أكثر من ذلك، فقد بذلت الحكومة جهداً لا يستهان به لخلق مشكلة المهدية، وذلك عن طريق تقييد حرية السيد ووكلائه، من زيارة أنصاره بالغرب، وجمع الزكاة وبناء الجوامع والزوايا، أليس ذلك كله اضطهاداً؟!

وعلى ذلك، فإنه نظراً لأنه كان من أخلص وأكبر المتعاونين مع الحكومة، فإنه يجب أن يسمح له بالمنافسة الحرة في حقل الثروة والجاه والنفوذ مع الختمية، ويتعين على الحكومة ألا تشجع فيما بعد أياً من الطريقتين. وأن من اليسير إصلاح ذات البين لدى قبائل الغرب عن طريق السيد بأكثر من إصلاحها مباشرة عن طريق الزعماء والرؤساء هناك.

وأخيراً فإن اضطر السيد للمعارضة فمن المتوقع أن ينحاز إليه جانب كبير من المتعلمين.

وكان الوجه الآخر للقضية المتمثل في الاتهام يتلخص في أن نفوذه قد اشتد حتى بالنسبة لغرب السودان، وإن كان محظوراً عليه من ناحية نظرية أن يكون لديه وكلاء هناك، بل انتشر نفوذه في المدن الثلاث والمناطق الريفية التي كان يسود فيها لواء الختمية.

---

(١) مداولات اجتماع مديري المديريات الشمالية - ٢٩/١١/١٩٣٠

وانتشرت الدعاية له خلال «وكلائه وأغاني المسافرين وعمال أبا أثناء الإجازات والهاربين من أفراد القبائل والفقهاء ورجال الدين الذين أعانهم بالقروض أو الهبات النقدية وعن طريق إنشاء جماعات للأنصار ووحدات زراعية واستمالة الأعيان المحليين وإكرام الضيوف من رجال القبائل سواء بالخرطوم أو أبا، وعن طريق الزكاة وتبادل الرسائل بالطرق المسموح بها مع نظار قبائل الغرب، وبواسطة إقامة الخيام في الموالد في شتى أنحاء القطر، وحضور الاحتفالات العامة والتبرع للجوامع والمدارس».

واضطرد نفوذ السيد بانتظام عن طريق تفخيمه بواسطة النشر عنه في الصحف باستمرار، ونتيجة تنظيم دقيق من جانب مكتب متخصص لإدارة مشاريعه الزراعية والتجارية وأعماله الخيرية ونشاطه الديني. وكان المكتب يمسك بدفاتر منظمة ويصدر أرانيك ويحرر إيصالات ويحدد مواعيد المقابلات مع السيد، ويتصرف على العموم كأحد مكاتب الحكومة.

وعلى ذلك تأسست إدارة بيروقراطية للمهدية « دائرة المهدي » .

وكان السؤال الذي يردد للمديرين هو: هل نطمئن للسيد أم لا؟ وكانت إجابة المديرين كلهم فيما عد اثنين بالنفي.

وكان نيوبولد مدير كردفان يعتقد بأن الأمر من الوضوح بمكان لا محل فيه للجدال. ذلك لأن هناك طائفتين، إحداهما الختمية التي ظلت على تعاونها وولائها، والأخرى هي طائفة الأنصار التي كانت «أساساً ليست بذات ولاء أو إخلاص». ووافق البعض الآخر على أن نفوذ السيد عبد الرحمن كان ينطوي على مخاطر كامنة أو ظاهرة. وأن المقارنة بينه وبين منافسه، ليست في صالحه، بوجه عام. ذلك لأن «السيد علي إن أراد شيئاً، كان يطالب به - على حد تعبير أرمسترونج - بالطرق الصحيحة. أما إن رغب السيد عبد الرحمن في شيء فإنه يسمع به همساً في بادىء الأمر في دوائر مكتب الأمن العام».

ورأى معظم كبار الموظفين الانجليز بأنه يجب الحد من نفوذ السيد عبد الرحمن إلى أدنى قدر ممكن، وتقوية أزر السيد علي الميرغني وطائفة الختمية للتصدي لنفوذ المهدية بوجه عام.

وكانت جوانح بعض المديرين تنطوي على مرارة شخصية وحسد تجاه زعيم الأنصار. ولقد اقترح كندي كوك مدير كسلا، حيث المركز الرئيسي لأتباع الختمية، استخدام «القوة والمواجهة العلنية قبل السيد عبد الرحمن»، وذلك بأن يوجه له اللوم صراحةً علناً أمام الرأي العام، وأن يحظر عليه إقامة حفلات الشاي لزعماء القبائل والعشائر بمناسبة تتويج الملك، وألا يدعى للغداء مع الحاكم العام.

وورد في مذكرة بني اقتراح مقتضاه أن على الحكومة أن تبذل أكثر مما بذلته للختمية في حربها لإضعاف طائفة الأنصار، على اعتبار أنه من الأهمية بمكان «أن تعيش الطريقة الختمية وتوابعها، بل يجب أن تعيش كقوة ذات نفوذ كبير». وعندما يصبح أحد المتعاونين المتعاضدين للحكومة أقوى من اللازم بكثير، فإنه من الضروري تربية شخص آخر لمنافسته والحد من نفوذه المتطاول.

ولقد تبادر للأذهان بأن السيد عبد الرحمن قد طمع أولاً في احتكار التطور الزراعي بالنيل الأبيض، ثم تطلع للقيام بأعمال تجارية بمناطق نفوذ الختمية في كسلا والمديرية الشمالية.

ولما كان للحكومة السيطرة على الأراضي والزراعة ونظام الأقراض، فقد كان بمقدورها أن تغير من مجرى التجارة للأفراد، ومن ثم كانت تؤثر تأثيراً كبيراً على موازين القوى لكل من الطائفتين المتنافستين المتصارعتين. وعلى هذا، لم يوافق على اقتراح بأن ترفض الحكومة منح أي حكر أو رخص لطلمبات المشاريع الزراعية أو قروض لطائفة الأنصار، بالنيل الأبيض، وأن تقصر ذلك على مشروعات الختمية التي كان يراد تأسيسها في أم جر وود الزاكي والفشاشوية.

واقترح أيضاً بأن تقوم الحكومة «بمساعدة السيد علي لإثراء نفسه وطائفته من مشاريعه الزراعية لإنتاج القطن. . . ومن ثم تمكينه من منافسة المهدية على قدم المساواة من الناحية المادية».

وكان ثمة اقتراحات أخرى من بينها منح السيد «منزلاً ملائماً ومكاتب رئيسية. . . وأن يسمح له بأن يقترض أموالاً لاستثمارها في زراعة القطن أو شراء مزرعة لأولاده بدنقلا، لكي تكون قلعة حصينة للختمية في مواجهة سطوة المهدية، ولتشجيع الختمية لكي تقوم بدورها في غزو مراكز الأنصار في كردفان والنيل الأبيض. وإذا حدث أن توفي السيد علي أو تضاءل مركز الختمية كثيراً، فإنه كان يخشى أن يقوم السيد عبد الرحمن بالحكم فوراً.

ورأى المديرون فيما عدا ريد وبيرتس ـ بثاقب نظرهم ـ أن طائفة الأنصار شكلت خطراً سياسياً وتهديداً للإدارة على أدنى تقدير، إذ انطوت على اتجاهات مدمرة بالشمال كما انطوت على أعمال تخريبية بالغرب، وأنه متى توفي السيد علي أصبح السيد عبد الرحمن الزعيم الوحيد دون منازع، وفي ذلك كارثة كبرى. ورأوا أن زعيم الأنصار قد ارتكب عدة جرائم ظاهرة بإيوائه للخارجين على القانون من أبناء الغرب، ومن ثم كان يتعين عقابه بحظر الحجاج من السفر إلى أبا، وحرمانه من إعانته السنوية البالغ قدرها ١٨٠ جنيهاً.

وقرر المديرون ايضا بأنه يجب تقديم العون المالي للسيد علي ، ومنح مشاريع الختمية افضلية على المشاريع الاخرى لتطوير النيل الابيض ، ورأوا انه كان يتعين على السيد علي

الميرغني زيارة الابيض لكي يشجع عدم الانتماء للانصار هناك

وأوصى بان يكون خليفته المتوقع ابن اخيه السيد محمد عثمان لتأكيد سيادة وأفضلية الختمية على الانصار .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، لربما كان نقد المدير ريد اكثر الانتقادات موضوعية للاجراءات المذكورة التي صوبت للانصار نتيجة عداء شخصي وحسد ، لما ذكر محتجاً عليها بأنها « الزوبعة العادية في فنجان نتيجة حوادث بسيطة صغيرة متصلة بغرب السودان » .

ولم يقم الحاكم العام في الواقع من الامر بتنفيذ تلك المقترحات ، بيد ان زعيم الانصار قد عانى من سلسلة المضايقات الاقتصادية بمثل ما اقترح من جانب مدير ومفتشي المراكز بمديرية النيل الابيض . وظل مفتش مركز كوستي منذ ١٩٣٦ يضايق بالحاح السيد فيما تعلق بحسابات ضرائب ارباح الاعمال التجارية ، سواءبالنسبة لبعض الحسابات التي لم يكن يدونها او لم يكن راغبا في تقديمها للاطلاع عليها . وكان من الظاهر انه كان يعامل بلين اكثر في السنوات السابقة .

ولم يسمح له الانجليز بان يستولي على اراضي اكثر او يقوم باعمال اوسع بالنسبة لمشاريعه الزراعية في جزيرة أبا . ومن ثم كتب للمدير خطاباً في ١٩٣٧ محتجاً فيه على تلك المعاملة .

وشرعت جريدته النيل توجه النقد للادارة البريطانية بلهجة لاذعة . وكتب السيد مرة اخرى موجهاً الاتهام للحكومة لاخلالها بالاتفاق الاصلي معه ، الذي كان يقضي بأن يسمح له بزراعة جميع الاراضي الصالحة للري بجزيرة أبا ، بشرط الا يقوم بتحصيل الزكاة من اتباعه في بعض ارجاء المديرية واستطرد يقول شاكياً متبرماً : « واذا كانت الاتفاقيات لا تبرم الا للاخلال بها على هذه الصورة ، فما هي اذن جدوى الاتفاقيات ؟ لقد انكر عليّ الحق في تسجيل الاراضي التي خضعت لحيازتي باذن من الحكومة . وحرمت ايضا من الزراعة في منطقة الفونج التي اعتدت الاعتماد عليها الى حد كبير للحصول على ذرتي . . . وحظر عليّ ايضاً استغلال كثير من الاراضي المملوكة لي بمديرية الخرطوم ، بينما سمح لكثير من التجار والاجانب باقامة المشاريع الزراعية . . . ويخالجني الشعور في مجال الاقتصاد بأن الحكومة لا تحبذ التعاون معي ، وهذا يضر ـ بطبيعة الحال » بسمعتي ويلحق بمصالحي المادية ضرراً كبيراً . . . ولعله من الواضح ان جميع تلك الاجراءات التي اتخذت ضدي كانت من ايحاء السياسة العليا » . واستطرد يقول : « لكل ذلك فانني اشعر كما لو كنت شخصاً غير مرغوب في التعامل معه . ولهذا فاني لا استطيع الا ان احس بمخاوف خطيرة تهدد مستقبل مشاريعي الاقتصادية . واني باعتباري اول مواطن سوداني قد وضع اللبنة الاولى لنجاح المشاريع الزراعية الكبرى ، اشعر

بان من واجبي ان التمس النظر منكم بعين الرحمة والعدل آملاً في ان تكونوا قادرين على تحريري من اسر تلك القيود » .

وأكد عبد الرحمن المهدي للحكومة بان مصالحه متعلقة بالشؤون التجارية المجردة فحسب وانها « لا تتصل من قريب او بعيد بالسياسة او الدين » .

واستشعر مساعد مدير النيل الابيض بالمشاكل والصعوبات التي واجهها السيد عبد الرحمن ، ووجه السلطات المحلية بمدني ان تكون رؤوفة به وأن تساعد مشاريعه بمنح او تأجير الاراضي والسماح له بالتمتع بحقوق الري ، والا « فان ضربة قاصمة ستحل بجيبه الخاص بل بمركزه وهيبته ، كما ان نفوذه الذي يعتمد على الثراء المادي قد ينهار ايضاً » . بيد ان الحكومة لم ترجع في قرارها بالحد من توسعه في المشاريع الزراعية وانماء ثروته ، للحد من انتشار نفوذه السياسي .

وفي تاريخ التعامل بين الاداريين البريطانيين والسيد عبد الرحمن في الثلاثينات من هذا القرن ، يمكن ان يستظهر بوضوح فريد ، السياسة التي استخدمت ، سواء للتعاون مع القادة الوطنيين او الضغط عليهم . ذلك لان الاداريين كانوا سبباً من اسباب تراكم الثروة لدى زعيم الانصار ، في خلال ثلاثة عقود من هذا القرن ، املا في ان يستبدل بنفوذه الديني الخطير ، شخصية سياسية . . . واعتماداً على ان تقوم الختمية التقليدية والعلماء بمناهضة المهدية .

مهما يكن من امر ، فقد تزعزعت اركان الختمية لدى صعود نجم الانصار وازدياد اتباعهم ، فألحت على طلب مزيد من العون الانجليزي .

وأثار الموظفين البريطانيين شخصيا تفاخر السيد عبد الرحمن وما احاط به نفسه من أبهة وعظمة ، ورأت الحكومة فيه شخصاً لا حدود لقوته . وأكثر ما بدا من مخاطره ، غزو نفوذ المهدية دوائر المتعلمين في المدن الثلاث. ورأت الحكومة في احتمال التحالف بين الانصار بما ملكت من نفوذ في المناطق القبلية والريفية ، من ناحية ، والخريجين في المدن والمراكز ، من ناحية اخرى ، شبحاً يجب القضاء عليه .

ولقد سبق ان بينا ان سايمز قد ارسى قواعد سياسته في الواقع من الامر ، للتعاون مع الخريجين وكسب تأييدهم ، قبل ان يدهمه مثل ذلك الشبح الخطر . بيد انه بعد ١٩٣٦ ،على ما سنذكر ذلك فيما بعد ، فقد رؤي العمل على تشجيع سياسة التعاون تلك حتى يحد من نفوذ كل من الانصار والختمية بين الخريجين والاشخاص المعينين من قبل الحكومة .

ولعل من دواعي السخرية ان الشكوك البريطانية حول السيد عبد الرحمن المهدي لربما لم تقم على اساس ، وخاصة عندما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية ، اذ ابتهج البريطانيون لدى الاعتماد عليه مرة اخرى .

المشاكل التي اعقبت معاهدة ١٩٣٦

بينما كانت الحكومة البريطانية مصممة على وضع حد لنفوذ الأنصار ، جوبهت بالمشاكل التي ترتبت من جراء ابرام المعاهدة البريطانية المصرية في ٢٦ ـ ٨ ـ ١٩٣٦ ، وقد سبق أن جرت المفاوضات بشأنها في أواخر ١٩٣٥ . ودفعت الحرب بين اثيوبيا وايطاليا ، والنذر المستطيرة للموقف الدولي ، التي كانت تهدد بشبح الحرب ، بريطانيا لابرام معاهدة قيام أو انشاء بعض مؤسسات لمصر بالسودان . ونوقش في اجتماعات المديرين التي عقدت فيها بين نوفمبر وديسمبر ١٩٣٦ بالخرطوم ، والتي قرر فيها الحد من سلطة زعيم الأنصار ، المذكرة التي قدمها سايمز عن المعاهدة[1] ، والتي ذكر فيها أن من الضروري ، على ما ظهر من الاتجاه العام للمفاوضات أن « لا ننكر الادعاءات المصرية الجديدة ، على أن مصر مسؤولة عن اقامة حكومة تعمل على رفاهية شعب السودان »[2] ، وذلك ، لا يمكن للحكومة الوفدية أن تجد تبريراً لعقد المعاهدة أمام اتباعها وجماهيرها وانصارها .

ولذلك رؤي ان يعترف بحقوق مصر ، من ناحية المبدأ والظاهر ، وان لا يقلل عملا من نفوذ الادارة البريطانية . فقرر ان تُشغل بعض الوظائف الكبرى بمصريين ، ولكن دون ابعاد للسودانيين الاكفاء ، وأن يسمح بالهجرة للمصريين مرة اخرى ، بشرط اتباع الاجراءات الضرورية للمحافظة على الصحة والامن ، وأن يسمح بعودة حاميتين من الجيش المصري ، على ان تخضعا لقيادة الحاكم العام ، وأن تعملا مع قوة دفاع السودان .

وكنتيجة لذلك ، اكد سايمز بان « الباب اضحى اقل مواربة لدخول المصريين عما كان عليه الحال من قبل » .

واستطرد سايمز ليؤكد « ليس من المأمول الا يتطلع السياسيون الشبان من السودانيين الى مصر كمصدر للاشعاع الوطني ,الفكري » ، بيد ان العلاج في نظره هو « ان السلاح الطبيعي لصد النفوذ الاجنبي ـ المصري ـ غير المرغوب فيه هو تشجيع الحركة الوطنية » [3] .

ولقد سبق ان ارست مذكرته عن السياسة والادارة في السنوات الماضية ، قواعد سياسة سودنة الادارة لذلك الغرض ، وقد امتدح بعد نظره . فلقد ساعدته تلك السياسة على مقاومة

---

(١) مذكرة سايمز السرية عن معاهدة ١٩٣٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر السابق .

ومجابهة طلبات المصريين للحصول على وظائف اكثر في السودان ، مصراً على افضلية الخريجين السودانيين للحصول على مثل تلك الوظائف [١] . وان عودة النفوذ المصري للسودان جعل من الضروري ـ في نظره ـ أن يكسب جانب المتعلمين السودانيين سياسياً، بوجه عام وليس عن طريق اشباع تطلعاتهم للوظائف الحكومية فحسب . ولكي يتجنب تكرار التحالف بين السودانيين والمصريين الوطنيين مما ادى الى ثورة اللواء الابيض عام ١٩٢٤ ، ولكي يغري الخريجين بالتعاون مع الادارة البريطانية على اساس سياسة « السودان للسودانيين » ، اتجه ذلك الحاكم العام العظيم الى تشجيع الخريجين الى تنظيم انفسهم في هيئة مؤتمر وطني ذي صفة تمثيلية .

ولم يجرؤ اداري بريطاني في أفريقيا غيره على محاولة جسورة مثلما حاول سايمز ، الا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية ، اذ تعاونت السلطة الحاكمة في عهده مع صفوة المتعلمين في السودان . فلقد ذكر للمديرين بان المعاهدة اعترفت في الواقع بان الاتفاقية الاولى للحكم الثنائي قد نتج عنها « اقامة حكومة مستقلة للسودان لتباشر سيادة ثنائية . . . في شكل حكم اداري لتوفير الرفاهية للسودانيين » ، وان ذلك تطلب دون شك « استمرار ارشاد السياسة البريطانية ، وتفضيل البريطانيين في الوظائف العمومية الكبرى » .

بيد ان تلك المعاهدة قد تطلبت ،كما أصر الخريجون ، « اقرارا رسميا بتطلعات الوطنيين السودانيين ، التي يمكن ان تؤدي الى طلب تمثيل وطني اوسع ، والمساهمة في ادارة البلاد ، بل المطالبة بفرص اكثر للتعليم العالي » [٢] .

والسؤال عن مدى التقدم في تلك المجالات ، كانت تجيب عليه وتقرره الادارة . وفي نفس الوقت ، اضاف سايمز بان تصرفات البريطانيين يجب ان تكون واضحة لاعين السودانيين من ان حكامهم تعاطفوا مع« مطالبهم وتطلعاتهم المشروعة والمعقولة » [٣] . وأكد « طبيعة الوصاية الادارية . . . والسياسة الواجب اتباعها في استخدام السودانيين الى اكبر قدر ممكن . . . » .

وأخطر المديرين بان المعاهدة قد وضعت الحركة الوطنية السودانية « لاول مرة ، على المسرح السياسي العالمي » [٤] ، ذلك لانها استثارت المطالب الوطنية للشورى والنظام

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) مداولات مديري المديريات الشمالية ـ ١٩٣٦/١١/٢٩ .

البرلماني ، كما انها تطلبت ازدياد الحاجة لاتصال الادارة بالرأي العام لاكتساب التأييد لسياستها .

وكان من العسير رفض المطالب الوطنية في امبراطورية تؤمن بالديموقراطية (١) ـ وفق رأي سايمز ـ ورغم ان نظام الحكم في السودان كان وقتئذ اوتوقراطياً الا ان سايمز كان يعتقد بان عهود مثل تلك النظم الطبقية قد ولت وانقضت الى الابد (٢) .

ويمكن ان يستظهر ما كان يطالب به الوطنيون ، وما كانت الحكومة مستعدة لتقديمه لكسب تأييدهم ، من ثلاث مذكرات (٣) ارسلها الحاكم العام الى المديرين في آخر ١٩٣٦ .

وفضلا عن ذلك ، لم يهمل الجانب الدعائي للسياسة الجديدة ، اذ اشار سايمز الى الموظفين الانجليز بان يكونوا اكثر صراحة او اتصالا وتعاطفاً مع الموظفين السودانيين المرؤوسين لهم كسباً لصداقاتهم ! بيد ان اهم طريقين اقترحا لكسب الوطنيين كانا هما الاعتراف بهيئة للخريجين والتعامل معها كممثل لهم من ناحية ، والسماح للمواطنين بمساهمة اعظم فيما تعلق بالمجالس البلدية والحكومة المحلية ، من ناحية اخرى .

أصول حركة المؤتمر العام للخريجين ١٩٣٩

منذ عهد الحكم التركي المصري ، ظلت الادارة تستعين بمجالس او ممثلين من الاهالي لتقديم النصح في المسائل الكبرى بوجه عام ، وفي تقدير الضرائب ، بوجه خاص .

ومنذ حوادث اللواء الابيض عام ١٩٢٤ ، ظل بعض المواطنين المعتدلين الذين رفعوا شعار « السودان للسودانيين » يطالبون بانشاء هيئة استشارية ، يمكن لهم عن طريقها التعبير عن وجهة نظرهم بانتظام للحكام .

وكان ذلك يظهر فيما بدا دائماً « من اضمن وسائل المواجهة لاثارة الموالين لمصر ضد الحكومة » (٤)

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر: (١) مذكرة أولية من التمثيل الأهلي ـ ج . أ . جيلان . (٢) مذكرة عن تطوير المجالس البلدية في المدن الثلاثة ـ ١١ ـ ١١ ـ ١٩٣٦ أرمسترونج مدير الخرطوم ـ ٢٦ ـ ١١ ـ ١٩٣٦ . (٣) مذكرة عن المجالس الاستشارية ـ ج . س . بنى مدير الأمن العام ـ ١٩٣٦/١١/٢٥ .

(٤) مذكرة بنى عن المجالس الاستشارية ـ ١٩٣٦/١١/٢٥ وذلك لاجتماع مديري المديريات الشمالية ـ ١٩٣٦/١٢/١ .

وذكر ج .ج . بنى مدير الامن العام للمديرين في ١٩٣٦ بان فكرة انشاء هيئة استشارية من الخريجين بدت إرهاصاتها بعد التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ ، وكان يصر عليها امام البريطانيين سودانيان كبيران هما المفتي الشيخ السيد احمد الفيل والشيخ سيد احمد عثمان القاضي .

وورد في تقرير لبنى بان « الطبقة المتعلمة تشعر بان صوتها يجب ان يُصغى اليه بشأن مستقبلهم وفقاً لبنود المعاهدة » [١] .

ولم يكن انتخاب الاعضاء بالطرق المعروفة امراً ضرورياً . ذلك لان الخريجين المعتدلين الكبار كانوا يطالبون بشبه هيئة رسمية ، مشابهة للهيئة المكونة من كبار الخريجين فعلا ، لكي تستشار في السياسة المتعلقة بشؤون التعليم وشروط الالتحاق بوظائف الحكومة ، ومشاكل المناطق الريفية مثلاً .

وأكد بَنى للمديرين بأن أصحاب تلك الفكرة ليسوا مطالبين بإنشاء برلمان وطني أو جمعية منتخبة للخريجين، بل بضرب من ضروب مجالس الشيوخ أو الأعيان. ولعل من الممكن أن تبدأ باعتدال «كجمعية منتخبة بواسطة الخريجين لإدارة مال يساهم به الخريجون لإرسال السودانيين في بعثات خارجية»، وقد تتطور على الزمن إلى ضرب من ضروب التنظيم الوطني لتجمع السودانيين».

وكان بنى والفريق المؤازر له من الموظفين السودانيين المعتدلين قد قصدوا بذلك أيضاً قيام لجنة الخريجين لتقوية عود المقاومة في مواجهة نفوذ المهدية الجديدة، في دوائر الخريجين، ومن ثمة سحب البساط من تحت أقدام الأعيان المحليين غير المسؤولين. . . والمطالبة بضرب من المركز الرفيع لهم كممثلين للأمة السودانية.

وسببت مقترحات بنى وأصدقائه من الموظفين السودانيين بعض المشاكل للسكرتير الإداري جيلان، الذي أشار إليها في مذكرة أخرى.

ولعل من المسلم به أن معاهدة ١٩٣٦ التي تم الاتفاق عليها بين بريطانيا ومصر فحسب، قد أثارت التساؤل من الأسباب التي من أجلها، لم يضم السودانيون للمفاوضات بشأنها في حين أنهم أصحاب المصلحة الحقيقيون في بلادهم.

ومن ثم تساءل جيلان: [٢] «هل يتعين علينا القيام بضرب من ضروب الترضية

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مذكرة جيلان عن التمثيل الأهلي.

للمتعليمن، وإذا كان ذلك كذلك، فبأي وسيلة نقوم بذلك، أم يتعين علينا تجاهل طلب تمثيل الخريجين علماً بأن هذا الوليد إن تطور ـ عاجلاً أم آجلاً ـ فإن علينا إما أن نمنح أكثر مما يطلب أو نعمل على قهر من يطالبون بالقوة والعنف».

وكان من رأيه أن مثل هذه الهيئة قد تكون من «طبقة واحدة» تضم الخريجين الصغار الذين يدعون بأنهم « الصوت الوحيد الذي يجب أن يُصغى إليه في تسيير دفة الأمور » ، وإن ٩٠٪ منهم من موظفي الحكومة . وذكر جيلان بأنه « يتعين علينا أن نواجه بحسم نشوء أي شكل من أشكال شبه التنظيمات الوطنية ، من جانب طبقة صغيرة ، كيفما كان نشاطها ، ومهما كانت ادعاءاتها باحتكار العلم وروح العصر »[١] .

ورأى أن المصالح المهنية الوظيفية يمكن أن تمثل بصورة أفضل إنشاء الاتحادات المهنية أو جمعيات عمال المتاجر[٢]، ذلك لأن التمثيل الصحيح يتطلب إنشاء مجلس استشاري مركزي، يضم نسبة معقولة من كبار الأعيان بالمناطق الريفية. . . وزعماء القبائل الذين يمثلون ٨٠٪ أو ٩٠٪ من دافعي الضرائب.

بيد أنه لم يغب عن جيلان ملاحظة أن أولئك الرجال مشغولون جداً وأنهم «يفضلون مناقشة مشاكلهم مع المديرين ومفتشي المراكز مباشرة»[٣]، بل أكثر من ذلك فقد رأى أن الخريجين لن يقبلوا بمقاعد قليلة لدى إنشاء مثل ذلك المجلس بأكثريته التقليدية والقبلية.

لكل ذلك، لم تجد فكرة إنشاء مجلس استشاري للخريجين صدى أو قبولاً لدى جيلان أو أرمسترونج[٤]، مدير الخرطوم، وفضلا إتاحة مزيد من الفرص للخريجين للعمل بالمجالس البلدية بأكثر من العمل بالحكومة المركزية. وفضلا أيضاً تجاهل الاعتراضات السليمة الموجهة من بنى، من أن الخريجين لم يكن لديهم أدنى رغبة في العمل في دوائر المجالس البلدية والمحلية. وكان من رأي أرمسترونج استيعاب نشاط المتعلمين بالمناطق الريفية في تأدية الخدمات العامة المحلية، عن طريق الانتخابات للمجالس البلدية وفي اللجان التنفيذية لتلك المجالس التي تختص بإدارة الشؤون المحلية[٥].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) في عام ١٩٢٧ استطاع س. ل. أرمسترونج مفتش شرق كردفان إنشاء اتحاد للجوامعة.

(٥) مذكرة أرمسترونج عن المجالس البلدية في المدن الثلاث .

أما بالنسبة للمتعلمين في العاصمة المثلثة، فقد رأى جيلان بأن الأمر يستحق المحاولة، وإن لم يكن كبير الأمل في النجاح، بل تساءل: «هل يمكن لنا العثور على ما يحرك سفينهم أو مشاعرهم ومصالحهم وتدريبهم على أعمال الخدمة العامة ذات الفائدة؟ ومهما قيل من قلق كثير منهم وغرورهم إذ-أن كثيراً من آرائهم لا تتجاوز آفاق التعليم الأولى، إلا أن كثيراً منهم لا يندفع للعمل من جراء طموح شخصي . . . بل عن دافع وطني حقيقي». ولربما كانت النظرة التشاؤمية لجيلان لمدى قدرات الصفوة الوطنية أكثر انطباقاً على حال الموظفين السودانيين من النظرة المتفائلة المشرقة لسايمز، وقد يُعزى ذلك إلى أن مشاريع سايمز كانت دعوة ووسيلة لكسب المثقفين في حين أن جيلان، وقد كان يحرر الخطابات السرية للمديرين، كان أكثر دقة في التعبير.

ورغم ذلك، فقد أنهى جيلان مذكرته بأنه يمكن أن تسخر بعض الجهود السياسية للوطنيين المعتدلين في الأعمال البناءة الهادفة، سواء في المجلس الاستشاري المركزي أو في دائرة الحكومات المحلية، إذ أن العمل في ذلك صمام للأمان من ناحية سياسية على أدنى تقدير.

تأسيس مؤتمر الخريجين العام فبراير ١٩٣٨

منذ عام ١٩٣٧، اضطرت سياسة سايمز الإدارية من جميع الوجوه والجوانب، للسماح للخريجين بإنشاء هيئات ومؤسسات، ولمد أسباب التعاون فيما بينهم والإدارة. وكان ذلك وفق مفهوم الحاكم العام، هو السبيل الوحيد للتطور الاقتصادي وبناء أمة حديثة، كما كان اكتساب صفوة المتعلمين طريقاً لوقف أثر تيار الحركة الوطنية المصرية عليهم، ومنع تعاون المتعلمين والأنصار الذي كاد ينذر الحكومة بالخطر.

ويمكن أن يستظهر مدى اهتمام الانجليز لاكتساب الخريجين بالنظر إلى تشكيل الوفد السوداني الذي سافر لحضور حفل التتويج الملكي في مايو ١٩٣٧[1]. فلقد كان الوفد الذي زار بريطانيا عام ١٩١٩، مؤلفاً من السيدين الكبيرين عبد الرحمن والميرغني ومندوبين من زعماء ورؤساء القبائل والعلماء، أما الوفد الذي زارها عام ١٩٣٧ فقد شُكل أساساً من الشبان والموظفين ومندوبين عن المتعلمين فضلاً عن انضمام السيد محمد عثمان ابن شقيق السيد علي الميرغني والسيد صديق المهدي الابن الأكبر للسيد عبد الرحمن المهدي الذي اشترك في إضراب كلية غردون عام ١٩٣١.

وبناءً على اقتراح من جانب بنى، رفضت السلطات الحكومية بالإجماع أن تسمح بأكثر

---

(١) تتويج الملك جورج السادس.

من التأييد لقيام ضرب من هيئة تمثيلية، وبصفة غير رسمية، للخريجين للانضمام في تنظيم يهدف للقيام بخدمات عامة. ولم تكن الحكومة على استعداد للاعتراف لهيئة سياسية بحق النيابة أو تمثيل الشعب. بيد أن سياسة سايمز اللبرالية التي أيدتها قلة من الموظفين البريطانيين قد شجعت، بصورة غير رسمية، الخريجين على أن يتناسوا خلافاتهم وأن يقوموا بتنظيم مؤتمر لأنفسهم، كما أن بني وغيره من المستشارين البريطانيين رأوا من الملائم ألا يبعدوا الحكومة عن أولئك الخريجين بمطالبتهم بمطالب لا يمكن قبولها من جانب البريطانيين[1].

وكان هنالك منذ عام ١٩٣٦، ثلاث مدارس كبرى سادت بين الخريجين فيما يتعلق بالتنظيم السليم لتمثيلهم والتعبير عن آرائهم، وهي مدرسة الفجر والمدرسة التي تكونت من أعضاء نادي الخريجين بام درمان، ومدرسة الجمعية الأدبية بواد مدني التي تكونت من أعضاء نادي الخريجين بواد مدني.

وكانت جماعة الفجر إصلاحية فيما يتعلق بالطرق التي رغبت في استخدامها، إذ طالب أعضاؤها بأن تسر لهم الحكومة بكل ما لديها من مشاكل وأخبار ومعلومات، وأن تناقش معهم السياسة التي ترغب في اتباعها وطرق تطبيقها، رغم أنهم لم يبالغوا حتى يطالبوا بالحق في استشارتهم في مسائل السياسة العليا. وكانوا يرون أن العلاقة فيما بين الخريجين والإدارة يمكن أن تقوم على الحوار في المسائل العامة ومن بينها السياسة.

وكان نادي الخريجين بام درمان يضم مدرستين مختلفتين، إحداهما على رأسها الشيخ سيد أحمد ذي الصلة الوثيقة ببني، وكانت تعكس الأفكار التقليدية وتعبر بصورة أكثر عن المصالح المهنية وعن أفكار الموظفين الأقل تشرباً بالسياسة.

ذلك لأن تلك الجماعة لم تكن تطالب بحق إنشاء هيئة جديدة لتمثيل الخريجين لكي تخطرها الحكومة بالمعلومات أو تستشيرها، ولكنها مالت أساساً إلى تحقيق المشاريع التي تطوعت بها الحكومة لصالح أصحاب المهن والوظائف، وإلى الحصول على وظائف أعلى لبعض السودانيين في سلك الخدمة المدنية. بل أكثر من ذلك، فقد فضلت هذه الجماعة أن تعمل عن طريق الاتصالات الشخصية وتبادل وجهات النظر سراً في حلقة صغيرة بين كبار الخريجين والبريطانيين الحادبين مثل بني، وليس عن طريق الإثارة العامة أو إنشاء مؤسسات رسمية.

وكان من الظاهر أن مثل تلك الجماعة لن تصبح قوة جماهيرية شعبية وطنية، رغم أنها ذات طابع أكثر قبولاً لدى البريطانيين.

---

(١) مذكرة عن اتجاهات الخريجين في المدن الثلاث ـ ٢٨/١١/١٩٢٧.

وكانت المدرسة الأخرى التي ضمها نادي الخريجين بام درمان تختلف عن الأولى، في أنه لم يكن لديها اتصال مباشر ببنى، وكانت ذات مصلحة في توحيد الجهود لضمان ترقيات أفضل والحصول على شروط أوفر للخدمة بالنسبة للخريجين. وعلى هذا، بينما كانت مدرسة الفجر تستهدف تكوين هيئة أشبه بالجمعية الغابية ببريطانيا، رغبت مدرسة أم درمان (نادي الخريجين بام درمان) في تكوين هيئة لموظفي الحكومة تكون لها قيادة من صفوة الخريجين يمكن لها أن تتولى مناقشة فنون السياسة مع الموظفين البريطانيين خلال تناول الشاي.

وكان كل من أولئك يهدف إلى تكوين هيئة تمثيلية تقتصر عضويتها على الخريجين فحسب، أي الذين تخرجوا من المدارس الوسطى والمدارس الثانوية.

وكانت مدرسة مدني بعاصمة الجزيرة أكثر المدارس أصالة وسياسة وشعبية. ومنذ سبتمبر ١٩٣٦، كانت مدرسة مدني بزعامة أحمد محمد خير، تنظر بعين السخط إلى حصر المطالب الوطنية في الوظائف والترقيات التي كانت تميز مدرسة ام درمان، داعياً إلى تكوين مؤتمر لا يكون للخريجين فحسب بل برلماناً حقيقياً لكل الشعب[١].

ولم تكن تلك المدرسة تهدف إلى تكوين معسكر معاد للحكومة ولكنها كانت تمثل ـ على أدنى تقدير ـ مشاعر ووجدان الرواد الأول للوطنية[٢].

مهما يكن من أمر، ونظراً للظروف الملابسة، كانت الغلبة لأفكار مدرستي الفجر وام درمان المعتدلتين بأكثر من الأفكار الأكثر تطرفاً لمدرسة مدني.

وفي ١٢ فبراير حضر خلال عطلة عيد الفطر ١١٨٠ خريجاً من مختلف نوادي الخريجين في شتى أنحاء السودان، للاجتماع بام درمان، لإنشاء مؤتمر عام للخريجين.

وقام الاجتماع بتكوين لجان عدة عن طريق التصويت وصاغ دستوراً للمؤتمر، وأعلن بأن غرضه هو خدمة المصلحة العامة على وجه العموم، ومصلحة الخريجين على وجه الخصوص.

وقام عضوان هما الدرديري محمد عثمان وأحمد محمد صالح بمعاونة من بنى مدير الأمن العام والسكرتير القضائي، بصياغة مذكرة موجهة للحاكم العام لاخطاره بتكوين المؤتمر وأغراضه.

---

(١) جمعية واد مدني الأدبية ـ ملف الأمن العام ـ (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠).
(٢) كفاح جيل ـ أحمد خير ـ طبعة القاهرة ١٩٤٨.

وأرسل اسماعيل الأزهري، سكرتير المؤتمر، المذكرة إلى السكرتير الإداري، بصفة رسمية.

ولما كانت المذكرة قد كتبت بواسطة سودانيين بإشراف من موظفين انجليز، فقد كان من العسير ألا يبالغ في اللهجة الدبلوماسية والاعتدال والمعقولية. ولعله من الواضح أنهم كانوا مهادنين تماماً لكي يجعلوا مقترحاتهم مقبولة من جانب الحكومة، إذ ورد بالمذكرة بأنهم كطبقة متعلمة، ليس من أغراضهم «إزعاج الحكومة أو عمل شيء من شأنه إرباكها أو ممارسة الضغط عليها. . . ولكن . . . لكي نساعد الحكومة في السياسة التقدمية التي خططتها لتقدم البلاد».

وكان أعضاء المؤتمر يدركون تماماً بأن عليهم بوصفهم موظفين عموميين واجبات نحو الحكومة. ولقد قصدوا أن تنصرف جهودهم ـ في الاعتبار الأول ـ تجاه أعمال الإصلاح الاجتماعي والخيري، البعيدة عن دائرة الحكومة، كما انصرفت ـ من ناحية أخرى ـ للاهتمام بالشؤون العامة، آملين في أن يسمح لهم بإمداد الحكومة بآرائهم الجماعية في المسائل العامة على الوجه الذي كانت الحكومة تتفضل بالقيام به لما كانت تأخذ النصح من بعض الأفراد.

واستطردت المذكرة تقول: «إننا لا نطالب بتمثيل البلاد بالمعنى الواسع، كما أننا لا نعادي أية طبقة أو هيئة في البلاد».

ورغب المؤتمر في إصرار لإقامة «ثقة متبادلة وحسن فهم وتعاون صادق» مع الحكومة لخدمة الأمة. وشرح السكرتير الإداري في خطاب لكل المديرين ورؤساء المصالح، الأسباب التي حدت بالحكومة للموافقة على استشارة المؤتمر في الشؤون التي كانت تخص أعضاءه.

وكان ذلك الترحاب، كتطور منطقي لسياسة سايمز التحررية، مرحلةً جديدةً من مراحل التطور. وأكد جيلان بأن لم يكن ثمة ما يدعو للانزعاج، ذلك لأن الحركة ـ في نظره ـ في أيدي أكثر الخريجين اعتدالاً، لأن الحركة قد عبرت «عن رغبة حقيقية من جانب الطبقة المتعلمة للتعاون مع الحكومة فيما تتصوره صادقة بأن فيه مصلحة السودان بأسره». وكانت الحركة في نظره أيضاً «وطنية حقاً بل قومية». وكان يرى أنه يجب قبول المؤتمر كأمر لا مفر منه «من الإقرار الضمني الوارد في المعاهدة البريطانية المصرية، من أن للسودان ذاتية مستقلة، ووضعاً سياسياً في المستقبل». ورأى أن زعماء المؤتمر كانوا عازمين على الاتصال بالحكومة بصورة غير رسمية «لعرض برنامج تمهيدي مؤقت طالبين النصح بشأنه».

وواجه سايمز وموظفوه موقفاً لا يحسدون عليه تميز بحرية قاهرة. فلقد سمحوا ـ وإن كانت الحقيقة إن حفنة من البريطانيين هي التي سمحت ـ لعدد كبير من السودانيين المرؤوسة لهم للبدء في تأسيس تنظيم معتدل، بيد أنه تنظيم سياسي وطني دون أدنى ريب في ذلك.

وكان السؤال هو: كيف يكون العمل السياسي لموظف الخدمة المدنية متوافقاً مع الولاء لخدمة الحكومة؟.

ذكر جيلان: «أن الحكومة لم تكن تجهل إطلاقاً الصعوبة الناشئة للتوفيق بين التزامات الموظف ـ حتى بالنسبة لأفضل ضرب من الموظفين بوصفه كذلك، وربما كان يستشعر به بطبيعة الحال بأنه واجب عليه نحو وطنه، ومن ثمة سمحت بتفسير اللوائح الإدارية السائدة تفسيراً واسعاً للعمل السياسي البناء والكتابة في الصحف». وإن تبلور الشعور الوطني في مؤتمر الخريجين، اقتضى تعديلات أخرى بالنسبة للوائح الإدارية. فلقد سمح لجميع السودانيين، فيما عدا المآمير، ومساعدي المفتشين والبوليس وضباط الجيش، بالاشتغال بالمسائل العامة والكتابة في الصحف، بشرط أن تكون اللهجة المستخدمة معتدلة، والاتجاه غير عدائي بشكل غير مقبول في مواجهة الحكومة.

بيد أنه كان يتوقع من الموظفين السودانيين أنفسهم أن يدركوا بأن ليس ثمة مستقبل لبلادهم ما لم يقم على تقاليد راسخة سليمة للخدمة المدنية. ووجد المؤتمر نفسه في ظل عهد متحرر. فلقد تأسست فروع للمؤتمر في شتى أرجاء القطر، وانهمرت سيول الطلبات للانضمام إلى عضوية المؤتمر. وشرع في إصدار جريدة أسبوعية، وكان أكثر ما انصرف إليه الاهتمام النشاط الاجتماعي للأعضاء، بل استطاع المؤتمر خلال تلك الفترة، إثارة حماس أتباعه ومؤيديه دون اصطدام مع الحكومة. وبدأت تتضح سياسة سايمز للعيان فيما إذا كانت موارد البلاد كافية للوفاء بما قطع من عهود بشأن إلحاق السودانيين بوظائف أكثر، وبشأن التعليم العالي والغرض الأفضل للتعاون مع الخريجين.

ولعل المذكرة التي قدمها السكرتير الإداري لاجتماع المديرين الذي انعقد في ١٩٣٨، والتي استعرضت تاريخ سياسة تعاون الحكومة مع الأهالي منذ ١٩١٩، تلقي الأضواء على الدوافع التي كانت كامنة وراء النظرة المتحررة للحكومة تجاه مؤتمر الخريجين. فقد رأى أنه بعد استبعاد النفوذ المصري عام ١٩٢٤، أضحى المتعلمون السودانيون تدريجياً أكثر اعتدالاً، بل لعلهم استراحوا للقول بأن الإدارة البريطانية باقية لا مفر منها. ولذلك فإن كثيراً منهم «حاول أن يكيف نفسه والنظام السائد، بل أكثر من ذلك ليتعاون معه، إذ رأى أن التعاون أفضل سبيل لتأييد أفكارهم المثالية». ذلك لأن الرغبة في تكييف أنفسهم مع الأوضاع السائدة هي التي أدت إلى «المطالبة بتعليم أفضل» والمساهمة بنصيب أوفر في وضع وتوجيه السياسة.

وكان جيلان يشعر بأن وراء تلك المطالب رغبة في «اتصال أكثر إنسانية بين البريطانيين والسودانيين».

وفضلاً عن ذلك، فقد تأثر المتعلمون السودانيون بعدالة البريطانيين ورقة سلوكهم تجاه مصالح الموظفين خلال أزمة ١٩٣١ وحيال أعضاء لجنة العشرة. واضطرد التفاهم بين الحكومة والخريجين إلى الحد الذي بدا للحكومة إن بمقدورها القول بأنها وسعت من دائرة التعامل والتأييد مع القوى السودانية السائدة ذات النفوذ في المجتمع السوداني، وذلك من جميع الجهات.

مهما يكن من أمر، فإن تلك الاتجاهات قد تزعزعت لما تم الاتفاق على معاهدة ١٩٣٦ وصعود نجم السيد عبد الرحمن بين الطبقة المستنيرة، إذ أضفى عليه هذا النفوذ، فضلاً عما يتمتع به من ثروة ونفوذ ديني، سلطة سياسية خطيرة.

وسواء كان هذا التحليل صحيحاً أو غير صحيح، إلا أنه يؤكد وجهة النظر القائلة بأنه كان من أسباب الاعتراف بمؤتمر الخريجين بل تشجيعه، الحد من نفوذ كل من السيدين بين المتعلمين والطائفية الدينية، من ناحية أخرى.

والحق أن المؤتمر قد التزم أمام الرأي العام بالعداء ضد النفوذ الطائفي مثل طائفتي الأنصار والختمية، تحقيقاً للوحدة القومية.

وعلى هذا، فإن سايمز عندما وافق على إنشاء المؤتمر قد نجح إلى حد كبير في إعاقة مقدرته على ممارسة بعض الضغوط على الحكومة، على الرغم من أنه قبل اشتعال نيران الحرب، قد استطاع أن يجذب إلى جانبه بعض كبار قادة المؤتمر.

خطة لتربية الخريجين:

مهما يكن من أمر، فإنه كيفما كانت الثقافة التي أدار بها سايمز دفة سياسة التعاون، فقد كان نجاحه في الاحتفاظ بتأييد الخريجين الوطنيين يعتمد اعتماداً كبيراً على مدى نجاحه في تلبية مطالبهم للحصول على تعليم أعلى ومستقبل أفضل بالنسبة لوظائف الخدمة المدنية. وكان هناك بعض من كانوا يؤملون بأن تكون ثمة فرص أفضل للخريجين للالتحاق بوظائف المجالس البلدية والحكومات المحلية لسد النقص في تلك المجالات الحيوية والمفيدة ولكن دون جدوى.

ونظراً لحماسة سايمز للتعليم كوسيلة لسودنة الخدمة المدنية، واستمالة الخريجين، قام سايمز بدعوة لجنة دي لاوار لكي تقدم تقريراً عن إصلاح التعليم في عام ١٩٣٧. وتقدمت اللجنة باقتراحات عدة لعل أهمها ازدياد عدد المدارس الأولية والثانوية، وتطوير المدرسة الثانوية إلى مستوى المدرسة الثانوية الانجليزية، وتأسيس جامعة بعد تطوير المناهج العليا. وترتب على ذلك نقد عنيف من جانب الموظفين البريطانيين التقليديين العنيدين. فلقد رأى

البعض أن أي مجهود يبذل في التعليم يجب توجيهه لتعليم القيادات القبلية و « الزعماء الطبيعيين » للشعب ، وليس لخلق مزيد من المتعلمين العاديين ورجال السياسة والخريجين .

وإن العمل على ازدياد الخريجين من المراحل العالية للتعليم، دون مزيد من التطور الاقتصادي والدخل القومي لاستيعابهم في الوظائف المناسبة، أمر يجر إلى كارثة سياسية .

ورغم تلك الاعتراضات، فقد وافق المديرون في اجتماع عقد في ١٩٣٨ ، على قبول المقترحات الواردة في قبول لجنة دي لاوار، ومن ثمة شرع سايمز في وضع الأسس لإقامة المدارس العليا، وأرسل عدداً من الطلاب السودانيين للالتحاق بالجامعات الأجنبية لكي يتمكنوا من تحصيل مؤهلات مهنية والحصول على وظائف أفضل في سلك الخدمة المدنية .

وبالنظر لما انطوت عليه الثقافة المصرية من جاذبية للطلاب السودانيين، ونظراً لرغبة سايمز، في إقامة دليل آخر على تكريمه لمؤتمر الخريجين، فقد جرى حوار بين الموظفين التابعين سايمز ، حول الوسائل التي يمكن لهم بها «نجلزة» الخريجين - إذا صح التعبير - وتحسين علاقات الزمالة بين صفوف العاملين في الخدمة المدنية .

وكان من الواجب للدعوة لذلك أن يعلن عنها وأن تتاح الفرصة لبعض الموظفين لزيارة انجلترا، وأسست في عام ١٩٣٩ دار الثقافة، لتضم البريطانيين والسودانيين من أبناء العاصمة المثلثة. وأظهرت المناقشات التي دارت حول ذلك المشروع أثناء عقد اجتماع المديرين في عام ١٩٣٨ بعض اتجاهات الموظفين البريطانيين نحو زملائهم السودانيين. فلقد وجه س.و. ليم العميد السابق لكلية غردون، والذي أصبح مساعداً لوكيل وزارة المعارف اللوم للبريطانيين لقصورهم في تدعيم الروابط مع الصفوة المتعلمة إلا مؤخراً. وذكر اكسمورت بأن على الموظفين البريطانيين أن يكونوا أكثر استعداداً لقبول السودانيين في سلك الخدمة المدنية، وأن يلقوا على عواتقهم مسؤوليات أكثر مما كانوا يتحملون بها من قبل. ذلك لأن احترامهم وثقتهم يمكن أن تكتسب «نتيجة معاملتهم في صراحة وبطريقة طبيعية باعتبارهم أشخاصاً عاديين. . . ولا يقبلون أي ضرب من الاستعلاء، كما يمكن كسبهم عن طريق الاستقامة في المعاملة والتواضع والعطف وروح الدعاية السليمة».

وذكر وليم «أننا خائفون مثلما يخاف راكب الفرس من إزاحة اللجام والسرج، خشية أن يغنجط الفرس به، ولكن ما لم والى أن نفعل ذلك، فإنه لا يمكن لنا أن نحقق أي تقدم حقيقي». ورفض الحاكم العام اقتراح إنشاء دار للثقافة خشية أن تنقلب الدار التي دعا إليها وليم وجيلان، مصدراً للإثارة السياسية. وأقر الحاكم العام «بأننا في حاجة فعلاً. . . لضرب من التنظيم لكي يقوم بصورة أفضل مطالب الخريجين»، واستطرد قائلاً «بيد أن أهدافهم

متصلة أساساً بالسياسة»، ذلك لأنهم أرادوا الحصول على «الكرامة والمركز والسلطة»، قبل كل شيء، وإن على الإدارة أن «ترشد وتمنع وتنير الطريق لحركتهم»، كلما كان ذلك ممكناً. مهما يكن من أمر، فقد شق المتحمسون طريقهم رغم بعض الصعاب، ومن ثمة قام أربعة أعضاء من المؤتمر بمشورة أحد الموظفين البريطانيين، بوضع التفاصيل اللازمة لإنشاء دار الثقافة. وتبين سريعاً إن كان لها، من وجهة تعليمية، فائدة كبرى، إذ استطاع بعض الموظفين الشغوفين بالاطلاع الحصول على مأربهم من المكتبة الضخمة بالدار. ونظمت بالدار حلقات للنقاش ومواعيد للمحاضرات وميادين للرياضة. ودارت مناقشات ودية على فناء الدار ذات الخضرة الدائمة، بين بعض الموظفين الانجليز والخريجين بينما كانت تدور عليهم أطباق الشاي. ولكن ما لبث أن تقادم الجديد بلباس الزمن، سواء بالنسبة للانجليز أو الخريجين، نتيجة للاختلاف في الاهتمامات والعادات الاجتماعية، بل أضحى تكلف الاجتماع داعياً إلى بعض التوتر في الأعصاب. واستطاع بعض الموظفين السودانيين تطوير العلاقات بينهم وبين رؤسائهم من الانجليز وكونوا زمالة حسنة مع كبار الموظفين في شتى المصالح.

هذا من ناحية تربوية أو اجتماعية، بيد أنه لم يكن لإنشاء الدار، من ناحية سياسية، أثر فعال على جماهير الخريجين الوطنيين، ذلك لأن الدار قد ساهمت في توثيق الروابط بين بعض كبار وأكفاء الموظفين السودانيين مع البريطانيين على حساب نبذهم من زملائهم من الخريجين. ورغم كل ذلك فقد أوضح إنشاء دار الثقافة بأن البريطانيين بذلوا ما في وسعهم في سبيل اللقاء الاجتماعي والسياسي بصفوة المتعلمين.

صوب حكومة محلية ديموقراطية ١٩٣٧ - ١٩٣٩

وفضلاً عن جميع تلك الإجراءات، بذلت الحكومة بعد عام ١٩٣٦، ما في وسعها لكي تحول النشاط السياسي للصفوة إلى خدمة السلطات البلدية والمحلية. وفي الواقع، فإن إحدى مدارس الفكر للموظفين البريطانيين قد رأت بأن ذلك العمل أقل خطورة، وأكثر بناءً من سودنة الوظائف الكبرى بالحكومة المركزية.

وفي عام ١٩٣٨، أقترح مدير كسلا كندي كوك بأن مطالب الخريجين لتمثيل أكثر ولتحمل مسؤوليات تنفيذية أكبر، يجب أن تباشر أولاً عن طريق العمل في الحكومات المحلية. ذلك لأنهم ما لم يثبتوا قدرة على تحمل المسؤوليات في مستوى الحكومات المحلية، لن يكونوا على استعداد للوصول إلى مراكز أعلى في الحكومة المركزية. ولذلك كان يعمل في مديريته على «ازدياد فرص العمل لأولئك المتعلمين لكي يجعلهم عاملين داخل الإطار القبلي». ولقد اقترح إنشاء مجالس بلدية في مراكز المناطق الريفية بمديريتي كسلا وبور سودان، على وجه مماثل للمجالس البلدية بانجلترا التي كانت تشكل من بين المتعلمين المختارين من جانب نواديهم

والتجار المعنيين. وإن هذه الفكرة التي انطوت على تشجيع المتعلمين للعمل في الحكومات المحلية لاكتساب الخبرات السياسية والمسؤوليات الإدارية، هي التي كانت الدافع الأساسي لإصدار قانون الحكومات المحلية ولوائح المجالس البلدية والمجالس الريفية في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨.

ومما يتعين ذكره في هذا الصدد، إن الإدارة كانت تفكر فيها من قبل، وقد تبنت سياسة الحكومات المحلية التي كان أ. جريش جونز سكرتير المستعمرات، قد وجد صعوبة بالغة في التبشير بها بعد عشرات السنوات على أدنى تقدير.

وثمة ما يبرر مطالبة الموظفين البريطانيين بالسودان بأنهم أول من دعا إلى تطبيق نظام الحكومات المحلية، قبل الحرب العالمية، وهي السياسة التي لم تطبق في المستعمرات البريطانية بإفريقيا إلا بعد الحرب، وأنهم أول من ارتد عنها بل ثار عليها .

وبالمثل، واجه أرمسترونج، مدير الخرطوم، تجربة الأخذ بنظام للبلديات في العاصمة المثلثة، حيث كانت المشكلة السياسية دون شك أكثر إلحاحاً، ومن ثم واجهت الحكومة المحلية كأداة لانشغال المتعلمين اختباراً عنيفاً، ذلك لأنه بعد تجربة امتدت طوال عام كامل، فإن محاولة أرمسترونج لجذب العقول السياسية للخريجين للاهتمام بعض الشيء بشؤون البلديات، لم تجد لها صدى، كما لم يكن لها فائدة تذكر. فقد كان الخريجون عازفين تماماً عن الفرص التي كانت تتيحها لهم الحكومات المحلية، إذ انصرف تفكيرهم وجهادهم ومطامحهم إلى الاستيلاء على مواقع السلطة السياسية المركزية في البلاد وشؤون السياسة الوطنية. ولقد استمروا يشعرون بأنهم حرموا من امتيازات وحقوق كثيرة. واقترح بأنه كان يتعين على الموظفين البريطانيين استخدام نفوذهم لتشجيع مرؤوسيهم من السودانيين للاهتمام بالشؤون المحلية.

وأوضحت مناقشة ذلك الأمر في اجتماع المديرين في آخر عام ١٩٣٨، بأن الحكومة لم تكن عازمة على الإسراع في اتخاذ الخطوات لتأسيس هيئة مركزية دستورية رسمية، مثلما كان ينادي بذلك مؤتمر الخريجين، بل كانت راغبة في تركيز جهودها لكي ينصرف الخريجون إلى العمل أكثر فأكثر بالحكومات المحلية.

وعلى هذا، كان جيلان ـ السكرتير الإداري ـ يؤمل في «أن يشبع المطالب المشروعة لأفضل المتعلمين لإدارة شؤونهم ذاتها». ولقد حان الوقت، في جميع المدن الكبرى أن يضفي على ما كان يدعى بالمجالس الاستشارية المعينة من جانب الحكومة، رداء أكثر شعبية، على أن تتحمل المجالس الجديدة بمسؤوليات تنفيذية ومالية أكثر، وإلا «فإنه من المستحيل أن نجعل الهيئات المحلية ذات اعتبار إذا ظلت الحكومة المركزية صاحبة الكلمة الأخيرة في كل قرار».

وتردد سايمز فيها إذا كان يتعين اتباع نظام انتخاب عن طريق الاقتراع العام أو التعيين، إلا أن مستشاريه نصحوه بأن من الأوفق اتباع نظام التعيين لتطوير المجالس البلدية أولاً، تجنباً للمشاكل السياسية لدى الأخذ بنظام الاقتراع. بيد أن بعض المديرين كانوا مصريين لدى عقد اجتماعهم في ١٩٣٩ على تطوير المجالس البلدية، مماحدا بالمدير بار أن يتساءل: هل نحن نعني أن نشجع المجتمعات الريفية لممارسة نظام الحكومات المحلية، كتدريب على ممارسة العمل السياسي أم لا؟.

وكان من الواضح أن بعض الموظفين كانوا لا يزالون بالغي الاهتمام بمسألة الكفاءة الإدارية. وكان هناك فئة قليلة تعتقد بأن الدور الصحيح للمتعلمين هو في التوظف بالمجالس البلدية أو الريفية كما اعتقد البعض بأن مجرى التعليم يجب أن ينصرف أساساً إلى أبناء «الحكام الطبيعيين».

ولكن كان هناك من البريطانيين من تحقق من أن الخريجين لن يقنعوا بأن يكونوا ضباطاً للمجالس البلدية أو سكرتيرين للإدارات الأهلية مثلاً. ورغم ذلك، فقد واجه المديرون المشكلة الإدارية لسد الثغرة بين الطبقة المتعلمة و زعماء القبائل والرؤساء بأن أملوا ـ مثل نيوبولد ـ بحل المشكلة عن طريق تعليم النظار من ناحية وعن طريق أغراء بعض المتعلمين السودانيين للانضمام لسلك الإدارة الأهلية، حتى تجمع بين الناظر ورئيس الكتبة أفكار مشتركة إلى حد كبير.

وقد أصر نيوبولد تنفيذاً لهذا الغرض على وجوب تغيير اسم الإدارة الأهلية ليطلق عليها «الحكومة المحلية»، الأمر الذي يتوافق مع ما وصل إليه التطور الإداري في السودان وما يرجى أن يصل إليه في المستقبل.

وذكر نيوبولد بأن الإدارة الأهلية أصبحت شعاراً للقديم، شعاراً مكروهاً ممجوجاً، وأن الحكومة المحلية تعبير أدق وأرق ولا يثير مثل تلك المشاعر. وهو مصطلح معروف في التشريعات الحديثة. وهو يضم سلطنة المساليت مثلما يضم مجلس بلدي بورسودان. ولربما استطاع إشباع التطلعات الوطنية، ومن ثم يمكن أن يلوذ بظله الظليل كل من أبناء العشائر والموظفين.

الخطوات البطيئة للسودنة

وفي عام ١٩٣٩ كان الموظفون التقدميون مثل جيلان نيوبولد لا يزالون في حرب أزاء اعتراضات زملائهم بشأن زيادة عدد مساعدي المفتشين إلى عشرة في أدنى درجات السلم الإداري.

وكان ثمة أسباب سياسية قوية للإقدام على ذلك بالنسبة للخريجين. فلقد تعهدت الحكومة علانية بالتزامها بتدريب السودانيين للحصول على حكم ذاتي[1]، وكان يتعين أن يسمح لمساعد المفتش بممارسة جميع سلطات مفتش المركز التي يمكن له أداؤها [2].

وكان جيلان يرى بأن على الحكومة خلال عشر سنوات أو عشرين على الأكثر، أن تقوم بإعداد فئة من المواطنين لكي تكون حلقة اتصال بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

ومهما يكن من أمر، فقد عارض كندي كوك في ذلك بادعاء أن ازدياد عدد المساعدين يفسح المجال لسودنة الوظائف الكبرى للخدمة الإدارية. وأصر على تطبيق سياسة تعتمد تماماً على الحكومات المحلية[3] وأجاب السكرتير الإداري على ذلك بأنه يتطلب المزيد من مساعدي المفتشين لتطوير الحكومات المحلية تطويراً فعالاً ومثمراً[4].

وكان عام **١٩٣٩**، بداية تلبد سحب الصراع والشك بين الانجليز ومؤتمر الخريجين، بعد أن انقشع عهد الصفاء العارض بينهما. ذلك لأن الحكومة بكل ما ملكت من أفكار حرة، لم تلجأ إلى استشارة الخريجين إلا بالنسبة لتأسيس دار الثقافة. وظلت شكاوي الخريجين الأساسية كامنة في التذمر تجاه الفرص الضئيلة للتعليم، والوظائف القليلة التي توفرت للالتحاق بالدرجة الأولى.

وخابت آمالهم في إنشاء جامعة سودانية لم يحصلوا إلا على دراسات فوق الثانوية. ولم يتجاوز عدد طلاب المدارس العليا العشرات بدلاً من المئات. ووجد مساعدو المفتشين السودانيين أن سلطاتهم لا تزال خاضعة لشتى القيود من جانب رؤسائهم الانجليز.

صحيح أن عدد الموظفين السودانيين في الدرجتين الثانية والثالثة من الخدمة المدنية قد تضاعف تقريباً على ما كان عليه من قبل في عام ١٩٣٠[5]، بيد أن أعين الخريجين كانت تتركز أساساً على قمة المركز الحقيقي والسلطة السياسية الفعالة التي تبلورت في الدرجة الأولى.

ورغم شرح الأصدقاء الانجليز لبعض الخريجين بأن التقدم العلمي معتمد على التطور الاقتصادي للبلاد، وأن حصول السودانيين على الدرجة الأولى ظاهرة محلية، لا تكاد تتوفر في

---

(١) مداولات مديري المديريات الشمالية - ١٧ - ٢ - ١٩٣٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ازداد عددهم من ٢٧٥٥ إلى ٤٦١٦.

أي بلد آخر في ربوع أفريقيا، إلا أن الخريجين ما انفكوا غير راضين وقد رأوا أنه إذا كان ثمة مجال للجدال على أسس من المنطق السليم. فإن الانجليز لم يسمحوا ببلوغ ذلك العدد ٢٨ إلا بعد انقضاء أربعين عاماً على تولي السلطة في البلاد، الأمر الذي قد يدعو للقول بأن الانجليز في حاجة إلى أكثر من سبعمائة عام لكي يوفروا للخريجين الفرصة للاستيلاء التام على شؤون الحكم في بلادهم.

وبدأت الصورة العامة لسايمز، رغم جميع ما بذل من جهود لصالح الصفوة، تهتز في نظرهم منذ عام ١٩٣٩ ذلك أنه عندما كان بعض الموظفين السودانيين يزورونه لتناول الشاي في حديقته الخضراء اليانعة، وقد صقلوا من انجليزيتهم فيما بينهم وبين أنفسهم للتمكن من التعبير أمامه عن تطلعات الخريجين. كان سايمز ينصرف إلى الحديث عن الزهور والطيور والصيد، بل كان يتساءل أحياناً عن جدوى الحديث نفسه!

وفي ١١ ـ ٧ ـ ١٩٣٩، عندما تعين على سير انجوس جيلان إلقاء كلمة وداع بمناسبة تقاعده عن الخدمة في حفل أقيم بمناسبة التوسع في بناء مستشفى الخرطوم، هرع الموظفون السودانيون زرافات ووحداناً من جميع أرجاء العاصمة المثلثة إلى ذلك الحفل كما لو كان آخر حفل. بيد أن خطبة جيلان قد أكدت للخريجين ما خالجهم من شكوك من أن البريطانيين ليسوا صادقين فيما زعموا من قصد لإعداد السودانيين لنيل الحكم الذاتي.

وكان جيلان يتفاخر شخصياً بأن ٧٠٪ من موظفي الخدمة المدنية سودانيون، مردداً للخريجين بأن بناء الأمة مثل بناء بيت من الطين، لا يمكن بناؤه في ليلة واحدة، حتى لو توفرت عليه أقوى إرادة في العالم. فلكي يشيد قوياً ومتيناً، يجب أن يبنى طوفاً طوفاً. وأن يترك الطوف بعض الوقت للتعرض لأشعة الشمس حتى يصلب ويشتد قبل بناء الطوف التالي. ولم يعجب ذلك القول بالتطور التدريجي الوطنيين الراغبين في نيل الاستقلال على وجه السرعة. وذكر جيلان بأن من العسير على الحكومة أن تعترف بطبقة أو فئة قليلة من الخريجين باعتبارها الناطق الوحيد عن الأمة، إذ يتعين عليها مراعاة مصالح الأغلبية العظمى من السكان أيضاً.

وقد تحقق منها أن المتعلمين السودانيين قد جرحوا من اتهام الصحافة المصرية بألا رأي لديهم أمام البريطانيين ولا قول لهم غير «نعم»، إذ دلت التجربة على خلاف ذلك، إذ وجد السودانيون غايةً في عناد الرأي. وذكر جيلان موجهاً الخطاب للخريجين وأنكم خائفون أكثر مما يجب من أن تجاهروا بما تعتقدون أنه الصواب في مواجهة فئة قليلة منكم، وإن كانت أكثر ضجيجاً ومغالاةً في ادعاءاتها. . . تلك القلة التي تفضل علاجاً سريعاً من وحي اختراعها لكل داء. وأنكم بقلوبكم تدركون أن ذلك الزعم غير صحيح. وأنكم تعلمون بأن ما يطلق عليه المرض عادة ليس مرضاً في الحقيقة، بل هو مرحلة طبيعية من مراحل التطور. ولكنكم لا

ترفعون الصوت عالياً بما تدركون أو تعلمون». واستطرد: [1] «إن أعز أماني هي أن يتقدم السودانيون من جميع الطبقات نحو الهدف الذي اعتقد أنهم قادرون على الوصول إليه، ليس بالقفز الخطر فوق المراحل الذي يستعصى حتى على الديكتاتوريين والديماغوجيين بل عن طريق النظام والعقل والإنسانية، الذي يستطيع وحده أن يؤدي إلى الاستقرار المنشود والسعادة الحقة».

ويبدو أن البريطانيين قد عزموا وقتئذ على أن تسير خطى التقدم ببطء ريثما يستطيعون تطوير غالبية الشعب إلى المرقى الذي وصلت إليه الصفوة المتعلمة لبناء أمة حديثة وفقاً لفن بناء بيت من الطين على ما أشار إليه جيلان.

ولما عاد بعض الخريجين بالترام تلك الليلة، انطوت جوانحهم على مشاعر غريبة، وتساءلوا: هل أخطأوا أم أصابوا عندما استراحوا لوعود الانجليز من قبل؟!

ذهب بعض الخريجين إلى تكرار القول بوجوب التعاون بينهم وبين الوطنيين المصريين، وذهب البعض الآخر للقول بوجوب لجوء المؤتمر إلى القوة في مواجهة البريطانيين.

مهما يكن من أمر، فقد وقف أعضاء مؤتمر الخريجين في ولاء وإخلاص، مثل باقي أفراد الشعب السوداني خلف الحاكمين في الحرب ضد ألمانيا النازية وذلك حتى عام ١٩٤٢، ذلك لأن دول الحلفاء كانوا يدافعون عن مبادىء اعتقدوا في صحتها، في حين أن النازيين والفاشيين كانوا على النقيض من ذلك تماماً.

ولم يعد سايمز الخريجين بشيء خلال الحرب العالمية الثانية إلا أن المثقفين، وقد انصب إخلاصهم فيما بذلوا من جهود خلال الحرب كانوا آملين في أن يحظوا باستقلال بلادهم بعد وضع الحرب أوزارها.

---

(١) خطبة جيلان في حفل وضع حجر الأساس لمستشفى الخرطوم - ١٩٣٩/٧/١١.

خاتمة

في عام ١٩٣٦، تنبأ سايمز بأمرين بنى عليهما سياسته في التعاون مع الخريجين الوطنيين المعتدلين. أحدهما هو أن رجوع المصريين للسودان نتيجة إبرام معاهدة ١٩٣٦، قد يجدد الإثارة والولاء للمصريين في صفوف السودانيين الذين بلغوا درجة من الوعي السياسي. والآخر هو أن نفوذ المهدية قد يتسرب بعمق في صفوف الخريجين، الأمر الذي يهدد بقيام جبهة متخذة بين سكان المدن وسكان الريف، أي بين السكان التقليديين والعناصر الوطنية ذات الثقافة العصرية الحديثة.

وأكد اضطراد الوعي السياسي السوداني خلال سنوات الحرب، صحة نظر سايمز بالنسبة لكلا الأمرين. بيد أن الحوادث قد أظهرت أيضاً بأنه كان يلعب بالنار عندما أراد التعاون مع الوطنيين والإذعان لرغباتهم بل تشجيعهم على تكوين مؤتمر الخريجين. فقد كان نجاح ذلك الاتجاه السياسي اللامع المندفع يعتمد على مدى استطاعة الوطنيين المعتدلين في الإشراف على المؤتمر في مواجهة الوطنيين الأكثر صلابةً، ونفوذ أنصار المهدية الجديدة.

ولعله من سوء الطالع أن سايمز وجيلان عندما رفضا الاعتراف رسمياً بالمؤتمر على اعتبار أنه شخص منوي ممثل للأمة، وقيدا نشاطه في دائرة الشؤون المهنية والأعمال الاجتماعية والخيرية، قد منحا قادة المؤتمر من المؤسسين المعتدلين المتعاونين مع البريطانيين نفوذاً ضئيلاً، ما لبث أن استبد به نفوذ أنصار المهدية الجديدة.

وبعد عام ١٩٤٠، ثبت أن تنبؤات سايمز كانت صحيحة.

وظلت الأمور تسير سيراً حسناً خلال الأشهر الأولى من الحرب، بين سايمز والسكرتير الإداري الجديد ـ دوجلاس نيوبولد ـ من ناحية، وبين مؤتمر الخريجين، من ناحية أخرى. فلقد رحب السكرتير العام لمؤتمر الخريجين ـ اسماعيل الأزهري ـ «بالخطوات التي اتخذتها حكومتنا اليقظة لحماية المصالح الوطنية الحيوية»، كما أبدى استعداد المؤتمر «لأداء أية خدمة تطلب منه».

وكان مما يدعو للفخر الوقوف بجانب الحلفاء الذين حاربوا في سبيل العدل والإنسانية. ولكن ما لبثت أن تلبدت سحب العلاقات بين الفريقين بالغيوم وشرعت في التدهور.

ففي فبراير ١٩٤٠، دلت بعض الحوادث على أن بعض الخريجين - إن لم يكن القادة والزعماء - قد دأبوا على تجديد التكتيك القديم باعتبار الحركة الوطنية المصرية سلاحاً للضغط على البريطانيين، على النهج الذي سبق أن حدث عام ١٩٢٤.

ولما زار علي ماهر باشا رئيس وزراء مصر، السودان بناء على دعوة من سايمز، وطاف بأرجاء البلاد، قام خطباء المؤتمر بتضخيم وتجسيم العلاقات بين القطرين الشقيقين لوادي النيل، وقامت جماهير غفيرة من المواطنين بالترحيب بعلي ماهر والهتاف بحياة مصر، مما تسبب في قلق البريطانيين. بل أكثر من ذلك، قدم المؤتمر مذكرة لرئيس وزراء مصر طالباً المساعدة المالية لتنفيذ المشاريع الاجتماعية التي لم تتمكن الحكومة من القيام بها.

ولما قابل نيوبولد أحد قادة المؤتمر بملعب التنس بناءً على دعوة منه، أخبره بأن الحكومة قد استشعرت بأن المؤتمر «لم يلعب وفق الأصول»، ذلك لأنه «تجاهل الحكومة وخاطب العالم الخارجي دون أي أخطار أو مشوَرة».

وبدا للسكرتير الإداري بأنه تغلب على لجنة المؤتمر التنفيذية المكونة من خمسة عشر عضواً، عنصر الشباب غير المسؤول الذي شكل أكثرية اللجنة الستينية. وكان ذلك صحيحاً إلى حد كبير.

ففي أغسطس ١٩٤٠، أجبرت اللجنة الستينية اللجنة التنفيذية المعتدلة على الاستقالة، احتجاجاً على قرار الحكومة الذي قضى باختيار بعض الخريجين للإذاعة من راديو أم درمان دون استشارة المؤتمر. وكان التحضير للانتخابات المقبلة للجنة التنفيذية الجديدة ذا دلالة عظمى. فقد انقسم الخريجون، لأول مرة، وفقاً للمذاهب والطرق الصوفية، إذ انضم فريق إلى أنصار المهدية الجديدة، وانضم فريق آخر إلى اتباع الختمية.

وفاز الخريجون الذين انتموا إلى المهدية الجديدة بالأغلبية، ومن ثمة تحقق ما كان يخشاه سايمز. ذلك لأن السيد عبد الرحمن الذي كان بعيداً عن رضاء البريطانيين خلال الخمس سنوات الأخيرة، قد أمسك، بصفة مؤقتة على الأقل، بزمام التنظيم الأساسي للخريجين. وعلى هذا، أصدر المؤتمر قراراً بمنع أعضائه من إذاعة أي حديث من راديو أم درمان. وطالبت جريدة النيل اليومية - لسان حال الأنصار - ألا يتطوع أعضاء المؤتمر للخدمة الحربية إلا عن طريق المؤتمر. بل أكثر من ذلك، حاول السيد عبد الرحمن أن يجعل من المؤتمر جبهة وطنية، مقترحاً عن طريق النيل، بأنه يجب علي المؤتمر فتح ذراعيه لكي يضم بين جناحيه أعضاء من

«التجار والمزارعين» مثلما ضم الخريجين.

صحيح أن المؤتمر أرسل لسايمز برقية وداع كريمة مؤثرة، هو جدير بها، ولكن لعل مما يدعو للسخرية حقاً إن المؤتمر كان قد أضحى هيئة يغلب عليها تجدد الولاء لمصر، وسيطر عليها نفوذ المهدية الجديدة، وهما الأمران اللذان تحالف سايمز مع المؤتمر لإلحاق الهزيمة بهما.

ودل امتعاض نيوبولد على خيبة الأمل. فقد صب على المؤتمر جام غضبه وسخريته لجريه وراء سراب قيام جبهة وطنية متحدة. فلقد انحرف المؤتمر - في رأيه - عن التفاهم الأصيل بينه وبين الحكومة، شكلاً وموضوعاً. ولم يعد يضمن النظر إليه بعين العطف والاعتبار التي وعد بها سلفه. ومن ناحية رسمية، أراد نيوبولد دفع المؤتمر بعيداً عن المسرح السياسي حتى يصبح كما مهملاً، بيد أن ذلك كان أمراً لا قبل له بتنفيذه، لأن ما يسهل بناؤه ليس من اليسير هدمه.

وأضحت هزيمة كبار الخريجين المعتدلين في عام ١٩٤٠، فضلاً عن الصراع الذي دار بين طائفتي الختمية والأنصار للسيطرة على المؤتمر، في انتخابات ذلك العام معلماً لمرحلة جديدة في تطور الحركة الوطنية في بلادنا.

ولم يكن ذلك يعني بالضرورة أن الخريجين السياسيين قد انتموا لأي من الطائفتين، كما لم يكن ذلك يعني أن الخريجين قد رأوا منذ ذلك الوقت ضرورة التحالف مع أي من السيدين بما لكل منهما من أنصار وأتباع كثيرين في المناطق القبلية والريفية، متى ما رغبوا في ضغط فعال على البريطانيين، في طريق التحرر الوطني.

ومنذ عام ١٩٤٠، كانت هنالك دلائل أكثر فأكثر على أن الخريجين الوطنيين بتطلعاتهم الحديثة العلمية، قد ارتبطوا بالحركات الدينية السياسية التي كان يمثلها السيدان الكبيران مع ما لهما من سلطة تقليدية واسعة وتنظيم ديني قبلي.

ووفقاً لذلك، لربما كان صحيحاً أن يقال بأنه منذ عام ١٩٤٠، قد عبرت حركة الخريجين الوطنيين من مرحلة الصفوية لمثقفين ثقافة غربية ومهتمين بالشؤون المهنية إلى مرحلة التحالف مع القوى الشعبية، الدينية والقبلية، إلى حد تعبئة القوى الشعبية في الريف للالتفاف حول لواء الحركة الوطنية الخفاق. ومن ثم لم تعد الحركة الوطنية تقتصر على فئة قليلة بل أضحت حركة جماهيرية واسعة أكثر شعبية، بل أضحت حركة شعبية حقيقية.

وأضحى المؤتمر ملزماً بأن يكون أكثر تأثيراً على مجرى الحركة الوطنية.

ونظراً لتأثير بعثة كريبس للهند، وتولي الوفد الحكم بمصر وإعلان ميثاق الأطلنطي، قدم المؤتمر في ٣ أبريل ١٩٤٢، مطالبة كبرى للحاكم العام الجديد. فقد ذهب المؤتمر للمطالبة في

مذكرته بتأميم مشروع الجزيرة بعد انتهاء عقد شركة السودان الزراعية في عام ١٩٥٠، وبسودنة الخدمة المدنية أيضاً.

ورفضت الحكومة الاستجابة لمطالب المؤتمر، وأبدت أسفها على تقديم المذكرة لها على اعتبار أن المؤتمر لم يكن إلا قلة ضئيلة في البلاد، وأن الحكومة مدركة تماماً لاحتياجات السودان، وإن تقرير خطى التقدم واجب عليها وحدها.

وعلى هذا، تبدد النظام الذي أرساه سايمز الذي قام على التعاون بين الحكومة والخريجين. وسارع نيوبولد في إيجاد بديل لذلك لكي يقطع الطريق أمام الخريجين فأعاد العلاقات الودية بين الإدارة البريطانية والسيد السير عبد الرحمن المهدي، ومن ثمة استعاد السيد نفوذه القديم على الحكومة.

وفي مارس ١٩٤٧، أنشأ البريطانيون أخيراً المجلس الاستشلري رغم عرض الحكومة تمثيل المؤتمر بمقعدين، وكان يتكون من ٢٨ عضواً. وحضر السيد علي الميرغني جلسة الافتتاح، لكنه قاطع الجلسات الأخرى. ولما سقط النظام المتحرر الذي شيده سايمز، عاد البريطانيون من جديد للتحالف مع زعماء القبائل والمهدية الجديدة أي الحلفاء الذين اعتمدوا عليهم في عهد مغى.

وكنتيجة لذلك، تحالف المؤتمر في عام ١٩٤٤ مع القوى التقليدية للختمية وزعيمها السير السيد علي الميرغيني الذي جرؤ بعد أكثر من أربعين عاماً من الإخلاص والاعتدال، على إظهار أنه لا يمكن للبريطانيين أن يأمنوا جانبه في كل تصرف.

وعلى هذا، فقد المهديون نفوذهم في دوائر المؤتمر، وجعلوا من تنظيم الأنصار حزباً أطلق عليه حزب الأمة. وكان السيد عبد الرحمن هو راعي الحزب ومموله، ولم يكن حزب الأمة خارج دائرة الخرطوم إلا الواجهة السياسية للحركة الدينية المهدية، في حين أنه ضم الخريجين الأكثر اعتدالاً ومحافظةً، الذين ظلوا على اعتقاد بحسن نوايا البريطانيين وفائدة التقدم التدريجي صوب الاستقلال تحت رعايتهم وإشرافهم.

ولما كان حزب الأمة برعاية السيد عبد الرحمن المهدي قد تعاون منذ ذلك التاريخ مع الحكومة البريطانية على أساس شعار «السودان للسودانيين»، فقد مال المؤتمر والختمية أكثر فأكثر صوب مصر، وكان ذلك رد فعل طبيعي، حيث أن للختمية روابط صوفية قوية مع مصر، في حين أن الأنصار كانوا ضدها لرواسب وأسباب تاريخية وتقليدية.

وفي أواخر عام ١٩٤٥ انضم للمؤتمر عدد كبير من الأعضاء وناضلوا من أجل السيطرة عليه.

وكان حزب الأشقاء بقيادة اسماعيل الأزهري، الذي كان مؤيدوه من صفوف صغار الموظفين الحكوميين، أكثر الأحزاب قوة. وكان يعتمد في تمويله على مصر. وكان الاتحاديون راغبين أيضاً في الاتحاد مع مصر، على أن يكون للسودان وضع قانوني خاص مماثل لما لأستراليا أو كندا بالنسبة لبريطانيا.

وطالب الدرديري أحمد اسماعيل بالوحدة الكاملة الشاملة مع مصر، في حين أن الاتحاديين الآخرين طالبوا بضرب من الاتحاد الفدرالي بين مصر والسودان.

وبارك السيد علي الميرغني جميع تلك الحركات الموالية لمصر والتي نادت بعدم التعاون مع الحكام البريطانيين والمعارضة للمهدية الجديدة وحزب الأمة والخريجين المعتدلين

وعلى هذا، فإنه في عام ١٩٤٠ نشأ كل من الحزبين الكبيرين من حطام التجربة الشجاعة لسايمز مع الحركة الوطنية السودانية، بل كان عليهما في ظل الاستعمار البريطاني رسم سياسة حصول السودان على استقلاله في صدر عام ١٩٥٦.

مهما يكن من أمر، فقد استطاع سايمز وضع الأساس، وإن لم يتحقق في عهده شيء مما أراد.

وإذا عجز قبوله للمؤتمر عن أن يمد حكم البريطانيين لخمسين عاماً أخرى، إلا أنه نجح في أن يكون جسراً لجمع الصفوة من المتعلمين الوطنيين مع الطائفتين العريقتين والجماهير العريضة، الأمر الذي وحد المواطنين خلال اثني عشر عاماً، في جبهة وطنية متحدة. وذلك لأنه ابتداءً من يناير ١٩٣٥ أضحى أنصار المهدية الجديدة وأتباع الختمية والخريجون المتطرفون والمعتدلون يطالبون جميعاً بالحرية والاستقلال. ومن ثم تضاءل تدريجياً عدد المتعاونين مع البريطانيين.

ولم يكن ثمة مفر، والحال هذه، للاستعماريين من الجلاء عن بلادنا. ولما تم جلاء البريطانيين، اختار كل من الفريقين الطريق الذي كان يرمي إليه سايمز وخلفاؤه، فلم يكن الطريق هو الاتحاد مع مصر، بل استقلال السودان.

وعلى هذا انبثقت من سياسة البريطانيين في التحالف والتآمر مع الوطنيين، التي أبقت على الحكم البريطاني ردحاً طويلاً من الزمن، سياسة التعاون بين السودانيين ونشوء الوحدة الوطنية. ورغم أن الاتجاهين السياسيين كانا مختلفين في مدى فعالية كل منهما، إلا أنهما كادا أن يكونا متطابقين في كثير من الأوجه والمظاهر، فقد توفرت لكل منهما نفس العناصر، وإن اختلف تنظيمها. فلقد حاول كل من الحكام البريطانيين والوطنيين السودانيين أن ينظموا عناصر التعاون والتحالف بصورة أدت إلى الحصول على تأييد أكثر العناصر وزناً من الوطنيين

التقليديين والمتعلمين المعاصرين وأنصار الدعوة الإسلامية.

ولما عجز البريطانيون عن أن يمسكوا بمقود أزمة الحكم، وتعلم السودانيون كيف يديرون دفة شؤون البلاد، تم إجلاء المستعمرين، ومن ثم أمسك الوطنيون بزمام الحكم في بلادنا، ولكنهم ما لبثوا أن تبينوا أن خطى التقدم إلى مجتمع أفضل لم تزل عسيرةً ووئيدةً شاقة.

الفهرس